الحياة السياسية

للإمام الرضا عليه‌السلام

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الثانية

2008 م. - 1429 هـ . ق

المركز الإسلامي للدراسات

الحياة السياسية

للإمام الرضا عليه السلام

السيد جعفر مرتضى العاملي

المركز الإسلامي للدراسات

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء:

إليك يا أعز من في الوجود علي.. يا من تعيش لأجلي، وتشعر بآلآمي، وتحس بمشاكلي.. دون أن أراك، ودون أن أعرف مكانك، بل وحتى دون أن أفطن في كثير من الأحيان لوجودك.

إليك يا أملي الحي، الذي يمدني بالقوة، ويجدد في العزيمة ويا قبس الهدى والنور، الذي لولاه لكنت أعيش في الظلام، ظلم الوحدة، والحيرة، والضياع.

إليك. يا من تملأ الأرض قسطاً، وعدلاً، بعدما ملئت ظلماً، وجوراً.

إليك. يا سيدي، ومولاي، يا صاحب الزمان. أرفع كتابي هذا راجياً منك القبول.

جعفر

مقدمة الطبعة الثانية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق وأعز المرسلين، محمد وآله الطيبين الطاهرين.

وبعد..

فهذه هي الطبعة الثانية لهذا الكتاب، نخرجها إلى القراء الكرام، بعد حوالي ثلاث سنوات من ظهور طبعته الأولى، التي نفدت نسخها بسرعة.

وإنني إذ أعتز بإقبال القراء على هذا الكتاب، لا يسعني إلا أن أقف موقف التقدير والإكبار لهذه الرغبة الصادقة منهم في الإطلاع والمعرفة، وهو أمر يبعث على الأمل، ويبشر بمستقبل مشرق إن شاء الله تعالى..

هذا الكتاب:

لقد جاء التفكير في هذا الكتاب في نفس الوقت الذي نشرت فيه مجلة لبنانية مقالاً لبعض السطحيين، من طالبي الشهرة والمال!! يتهجم فيه على ساحة قدس الإمامين العظيمين: الحسن المجتبى «عليه

السلام»؛ لصلحه مع معاوية.. والإمام الرضا «عليه السلام»؛ لقبوله بولاية العهد، من قبل المأمون العباسي..

فأما قضية الصلح فقد كان قد بحثها الباحثون، واهتم بها العلماء والمؤرخون، وكشفوا عن جانب كبير من ظروفها وملابساتها، ومن هنا فقد انصب اهتمامي آنئذ على بحث قضية ولاية العهد، والتي كان البحث فيها شاقاً وصعباً للغاية، لأسباب لا يجهلها من له أدنى اطلاع على واقع الكتب التاريخية، ومؤلفيها، وظروف تأليفها..

ولعل ذلك المقال نفسه أيضاً، قد كان هو الحافز لسماحة العلامة البارع، السيد محمد جواد فضل الله «رحمه الله»، ليكتب الشيق، الذي أسماه: «حياة الإمام الرضا عليه السلام»، وعقد فيه فصلاً للحديث عن ولاية العهد أيضاً؛ فشكر الله سعيه، وتغمده برحمته، وجزاه خير جزاء المحسنين..

الجديد في الكتاب:

وأود أن أشير هنا، إلى أنه.. إما لسوء حظي، أو لحسن حظ القارئ!! لم تتهيأ لي الفرصة لإعادة النظر في الكتاب من جديد، بشكل يسمح لي بالتعديل والتطوير فيه؛ ولذا فقد اكتفيت بإصلاح كثير من الأخطاء المطبعية، مع زيادات طفيفة، لا تكاد تذكر.

تنبيه وختام:

وبعد هذا.. فإنني أود أن أنبه على: أن كلمة «التشيع» الواردة في

هذا الكتاب لا يراد بها المعنى الخاص إلا نادراً.. كما أن المقصود من كلمة: «علوي» و «علويين» هو كل من يتصل نسبه بأمير المؤمنين علي بن أبي طالب «صلوات الله وسلامه عليه وعلى أبنائه الطيبين الطاهرين»..

وفي الختام.. فإنني أعود فأكرر رجائي الأكيد من كل القراء الكرام أن يكتبوا إلي بملاحظاتهم، ووجهات نظرهم، وأنا لهم من الشاكرين.

والحمد لله، وله المنة، وبه الحول، وعليه التكلان.

1400/1/22 هـ - ق.

جعفر مرتضى الحسيني العاملي

تقديم:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه أجمعين، محمد وآله الطيبين الطاهرين..

وبعد..

فقد كان هذا الكتاب نتيجة دراسة استمرت ثلاث سنوات ما بين مد وجزر. وهو يبحث في ظروف وأسباب حدث تاريخي هام في التاريخ الإسلامي.. ألا وهو: «أخذ البيعة للإمام الرضا «عليه السلام» بولاية العهد للمأمون».

ورغم الأهمية البالغة لهذا الحدث، وكونه جديراً بالدراسة، والبحث، والتمحيص، فإننا رأينا المؤرخين الباحثين ـ ولأسباب مختلفة ـ يضربون عنه صفحاً، ويحاولون تجاهله، والتقليل من أهميته.

وعلى كل حال.. ومهما كانت الحقائق التي أوردتها في هذا الكتاب موافقة لهوى قوم، ومثيرة لحنق آخرين.. فإن ما أريد أن أؤكد عليه هو:

أنني لثقتي من نفسي بأنني ما ادخرت وسعاً، ولم آل جهداً في

تمحيص الحقائق، وإبراز المعالم الأصيلة للصورة، التي أُرِيدَ ـ لسبب أو لآخر ـ طمسها، وتشويه معالمها، وأيضاً لحسن ظني بالقارئ، وثقتي بنزاهته، ونظرته الواعية.

من أجل ذلك أقول ـ وبكل رضاً، وارتياح، واطمئنان ـ: إنني لا أريد أن أفرض ما في هذا الكتاب من آراء، واستنتاجات على أحد.. بل سوف أترك الحكم في ذلك للقارئ نفسه، الذي يمتلك كامل الحرية في أن يقبل، أو أن يرفض، إذا اقتضى الأمر أياً من الرفض، أو القبول.

والله ولينا. وهو الهادي إلى سواء السبيل.

جعفر مرتضى الحسيني العاملي

تمهيد..

صلة الماضي بالحاضر والمستقبل:

..بديهي أن بعض الأحداث التاريخية، التي تمر بالأمة، تؤثر تأثيراً مباشراً، أو غير مباشر في واقعها، إن حاضراً، وإن مستقبلاً.

بل وقد تؤثر في روح الأمة، وعقلها، وتفكيرها.. ومن ثم على مبادئها العامة، التي قامت عليها قوانينها ونظمها، التي تنظم لها مسيرتها، وتهيمن على سلوكها.. فقد تقوي من دعائمها، وتؤكد وجودها، واستمرارها، وقد تنسفها من أسسها، إن كانت تلك المبادئ على درجة كبيرة من الضعف والوهن في ضمير الأمة ووجدانها. وعلى صعيد العمل في المجال العملي العام.

فمثلاً.. نلاحظ: أن الإكتشافات الحديثة، والتقدم التقني قد أثر أثراً لا ينكر حتى في عاطفة الإنسان، التي يفرضها، واقع التعايش.

وحتى في مواهبه وملكاته، فضلاً عن سلوكه، وأسلوب حياته.

وحيث إن المبادئ الإجتماعية لم تكن على درجة من الرسوخ والقوة في ضمير الإنسان ووجدانه، ولم تخرج عن المستوى الشكلي في حياته العملية ـ وإن انغرست في أعماق بعض أفراده أحياناً في دورات تاريخية قصيرة ـ نرى أنها بدورها قد تأثرت بذلك، ونسفت أو كادت من واقع هذه الأمة، وعدمت أو كادت من دائرة حياتها.

وليكون البديل ـ من ثم ـ عنها لدى هذا الكائن هو «الذاتية» الكافرة بكل العواطف الإجتماعية، والعوض عنها في نفسه هو المادة الجافة، التي لا ترحم ولا ترثي، ولا تلين، لا يجد لذة العاطفة، ولا حلاوة الرحمة، وليعود الإنسان ـ بعد لأي ـ متشائماً حاقداً، لا يثق بمستقبله، ولا يأمن من يحيط به، ولا يطمئن إلى أقرب الناس إليه.

وبطبيعة الحال، سوف يتأثر النشء الجديد بذلك، ثم ينتقل ذلك إلى الجيل الذي يليه.

وهكذا.. فإن الحدث التاريخي الذي كان قبل ألف سنة مثلاً، أو أكثر قد نجد له آثاراً بارزة، حتى في واقع حياتنا التي نعيشها اليوم.

إذن.. نستطيع أن نستخلص من هذا: أن الأحداث التاريخية مهما بعدت، ومن أي نوع كانت تؤثر في وضع الأمة، وفي تصرفاتها، وفي حياتها، وسلوكها على المدى الطويل. وتتحكم ـ إلى حد ما ـ في مستقبلها، وإن العالم التاريخي له أثر كبير في فرض المستوى الذي يعيشه المجتمع بالفعل، سواء في ذلك الأدبي منه، أو العلمي، أو الديني، أو السياسي، أو الإقتصادي، أو غير ذلك..

وغني عن القول هنا: أن التأثر بالأحداث يختلف من أمة لأخرى، ومن عصر لآخر.

لماذا كان تدوين التاريخ؟!:

ومن هنا تبرز أهمية التاريخ. ونعرف أنه يلعب دوراً كبيراً في حياة الأمم، مما يجعلنا لا نجد كثير عناء في الإجابة على سؤال:

لماذا عنيت الأمم على اختلافها بالتاريخ: تدويناً، ودرساً، وبحثاً، وتمحيصاً؟! فإن ذلك لم يكن إلا لأنها تريد أن تستفيد منه، لتتعرف على واقعها الذي تعيشه، لتستفيد من ذلك لمستقبلها الذي تقدم عليه.. ولتكتشف منه عوامل رقيها. وانحطاطها، ولتنطلق من ثم لبناء نفسها على أسس متينة وسليمة..

فمهمة التاريخ إذن ـ تاريخ الأمة المدون ـ هي: أن يعكس بأمانة ودقة ما تمر به الأمة من أحوال وأوضاع، وأزمات فكرية، وإقتصادية، وظروف سياسية وإجتماعية، وغير ذلك.

ونحن.. هل نملك تاريخاً؟!:

ونحن أمة.. لكننا لا نملك تاريخاً ـ وأقصد بذلك كتب التاريخ ـ نستطيع أن نستفيد منه الكثير في هذا المضمار، لأن أكثر ما كتب لنا منه تتحكم فيه النظرة الضيقة، والهوى المذهبي، والتزلف للحكام، وأقصد بـ «النظرة الضيقة» عملية ملاحظة الحدث منفصلاً عن جذوره وأسبابه التي تلقي الضوء الكاشف على حقيقته وواقعه.

نعم.. إننا ـ بمرارة ـ لا نملك تاريخاً نستطيع أن نستفيد منه الكثير، لأن المسيرة قد انحرفت، والأهواء قد لعبت لعبتها[1] وأثرت

---

(1) ومن أراد أن يعرف المزيد عن ذلك، فليراجع: النصائح الكافية لمن يتولى معاوية ص72 - 79 والغدير ج5 ص208 - 378 وج11 ص71 - 103 وج9 ص218 إلى آخر المجلد، وغير ذلك من مجلدات هذا الكتاب

أثرها المقيت والبغيض، حتى في تدوين التاريخ نفسه. وإنه لمما يدمي قلوبنا، ويملأ نفوسنا أسى وألماً، أن نكون قد فقدنا تاريخنا، ودفناه تحت ركام من الأنانيات. والعصبيات، والأطماع الرخيصة، حتى لم يبق منه سوى الرسوم الشوهاء، والذكريات الشجية.

ومرة أخرى أقول: إن كل ما لدينا هو ـ فقط ـ تاريخ الحكام والسلاطين، الذين تعاقبوا على كراسي الحكم.. وحتى تاريخ الحكام هذا، رأيناه مشوهاً، وممسوخاً، حيث لم يستطع أن يعكس بأمانة وحيدة الصورة الحقيقية لحياة أولئك الحكام، وأعمالهم وتصرفاتهم. وما ذلك إلا لأن المؤرخين لم يكونوا أحراراً في كتابتهم للتاريخ، بل كانوا يؤرخون ويكتبون حسب ما يريده الحكام أنفسهم، ويخدم مصالحهم.

إما رهبة من هؤلاء الحكام، أو رغبة، أو تعصباً لمذهب، أو لغيره.

ومن هنا.. فليس من الغريب جداً أن نرى المؤرخ يعتني بأمور تافهة وحقيرة، فيسهب القول في وصف مجلس شراب، أو منادمة، حتى لا يفوته شيء منه، أو يختلق ويفتعل أحداثاً لم يكن لها وجود إلا في عالم الخيالات والأوهام، أو يتكلم عن أشخاص لم يكن لهم شأن

وصفحاته. والإحتجاج للطبرسي، وخمسون ومئة صحابي مختلق للسيد مرتضى العسكري «رحمه الله»، وغير ذلك كثير.

يذكر، بل قد لا يكون لهم وجود أصلاً.. بينما نراه في نفس الوقت يهمل بالكلية شخصيات لها مكانتها، وخطرها في التاريخ، أو يحاول تجاهل الدور الذي لعبته فيه.. ويهمل أو يشوه أحداثاً ذات أهمية كبرى صدرت من الحاكم نفسه، أو من غيره. ومن بينها ما كان له دور هام في حياة الأمة، ومستقبلها، وأثر كبير في تغيير مسيرة التاريخ. أو يحيطها ـ لسبب أو لآخر ـ بستار من الكتمان، والإبهام.

ومن تلك الأحداث..:

وفي طليعة تلك الأحداث التي كان نصيبها ذلك: «البيعة للإمام الرضا «عليه السلام» بولاية العهد» من قبل الخليفة العباسي عبد الله الملقب بـ «المأمون»!!

هذا الحدث الذي لم يكن عادياً، وطبيعياً، كسائر ما يجري وما يحدث، والذي كان نصيبه من المؤرخين أن يتجاهلوه، ويقللوا ما أمكنهم من أهميته، وخطره، وأن يحيطوا أسبابه ودوافعه، وظروفه بستائر من الكتمان. وعندما كانت تواجههم الأسئلة حوله تراهم يرددون تلك التفسيرات التي أراد الحكام أن يفهموها للناس، دون أن يكون من بينها ما يقنع، أو ما يجدي..

إلا أننا مع ذلك، لم نعدم في هذا الذي يسمى بـ «التاريخ» بعض الفلتات والشذرات المتفرقة هنا وهناك، التي تلقي لنا ضوءاً، وتبعث فينا الرجاء والأمل بالوصول إلى الحقائق التي خشيها الحكام، فقضوا عليها ـ بكل قسوة وشراسة ـ بالعدم، والاندثار..

ولو فرض: أنه كان للمؤرخين القدامى العذر ـ إلى حد ما ـ في تجاهل هذا الحدث، والتقليل من أهميته، لظروف سياسية، وإجتماعية، ومذهبية معينة.. فإن من الغريب حقاً أن نرى الباحثين اليوم ـ مع أنهم لا يعيشون تلك الظروف، وينعمون بالحرية بمفهومها الواسع ـ يحاولون بدورهم تجاهل هذا الحدث، والتقليل من أهميته، عن قصد أحياناً، وعن غير قصد أخرى، وإن كنا نستبعد هذا الشق الأخير، إذ إننا نشك كثيراً في أن لا يسترعي حدث غريب كهذا انتباههم، ويلفت أنظارهم.

وأياً ما كان السبب في ذلك، فإن النتيجة لا تختلف، ولا تتفاوت، إذ إنها كانت في الواقع الخارجي سلبية على كل حال.

وبدافع من الشعور بالواجب:

ومن هنا.. وبدافع من الشعور بالمسؤولية، رأيت أن أقوم بدراسة لهذا الحدث بالذات، للتعرف على حقيقة دوافعه وأسبابه، وواقع ظروفه وملابساته.

وكانت نتيجة تلك الدراسة، التي استمرت ثلاث سنوات ما بين مد وجزر هي: هذا الكتاب الذي بين يديك..

ولا أدعي: أن كل ما في هذا الكتاب من آراء واستنتاجات، لا تعدو الحقيقة، ولا تشذ عن الصواب.

ولا أدعي أيضاً: أنني استطعت أن أضع يدي على كل خيوط القضية، وأن أنفذ إلى جميع جذورها العميقة والرئيسة، فإن ذلك ليس

من الأمور السهلة بالنسبة لأي حدث تاريخي مضى عليه العشرات والمئات من السنين، فكيف إذا كان إلى جانب ذلك مما قد أريد له ـ كما قلنا ـ أن تبقى دوافعه وأسبابه طي السرية والكتمان، وظروفه وملابساته رهن الإبهام والغموض..

لا أدعي هذا، ولا ذاك. وإنما أقول: إن هذا الكتاب قادر ـ ولا شك ـ على أن يرسم علامة استفهام كبيرة حول «طبيعية» هذا الحدث، وحول هذا الملقب بـ «المأمون»، ونواياه، وتصرفاته المشبوهة. وإنه ـ على الأقل ـ يمكن أن يعتبر خطوة على طريق الكشف الكامل عن جميع الحقائق، والتعرف على كافة العوامل والظروف، التي اكتنفت هذا الحدث التاريخي الهام.

تقسيم الكتاب.. باختصار:

ومن أجل استيفاء البحث من جميع جوانبه، لا بد لنا من تقسيم الكتاب إلى أقسام أربعة:

الأول: يتناول قيام الدولة العباسية، وأساليب دعوتها، ويعطي لمحة عن موقف العلويين، والعباسيين، كل منهما من الآخر، وردود الفعل لذلك، وغير ذلك من أمور..

الثاني: يبحث حول ظروف البيعة، وأسبابها، ونتائجها.

الثالث: يتكفل بإلقاء أضواء كاشفة عن المواقف، سواء بالنسبة إلى هذا الملقب بـ «المأمون»، أو بالنسبة إلى الإمام «عليه السلام»..

الرابع: نعرض فيه لبعض الأحداث التي تلقي لنا ضوءاً على حقيقة نوايا الملقب بـ «المأمون»، وتكشف لنا عن بعض مخططاته.. وغير ذلك مما يتصل بذلك، ويرتبط به، بنحو من الإرتباط والإتصال..

هذا.. وقد وضعنا في آخر الكتاب بعض الوثائق التاريخية الهامة، التي آثرنا أن يطلع القارئ بنفسه على نصها الكامل..

ونسأل الله أن يوفقنا جميعاً. ويهدينا سبيل الرشاد..

القسم الأول

ممهدات:

1 ـ قيام الدولة العباسية.

2 ـ مصدر الخطر على العباسيين.

3 ـ سياسة العباسيين ضد العلويين.

4 ـ سياسة العباسيين مع الرعية..

5 ـ فشل سياسة العباسيين ضد العلويين.

قيام الدولة العباسية

العلويون في الماضي البعيد:

كان أبو سفيان حين بويع عثمان خليفة قد أعلن لبني أمية: أن عليهم أن يتلقفوا الخلافة تلقف الكرة، فوالذي يحلف به أبو سفيان ما من عذاب، ولا حساب، ولا جنة، ولا نار[1]. ومر بقبر حمزة بن عبد المطلب «عليه السلام»، فركله برجله وقال: إن الأمر الذي اجتلدنا عليه بالسيف أمس في يد غلماننا اليوم يتلعبون به[2]. وبعد أن نفذ عمال الأمويين، ثم معاوية ويزيد ومن تلاهما هذه الوصية، حتى أقسم معاوية على دفن ذكر رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وقتل يزيد الإمام الحسين «عليه السلام»، وتمثل قائلاً:

لعبت هاشم بالملك فلا   خبر جاء ولا وحي نزل

---

(1) السقيفة وفدك للجوهري ص87 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج9 ص53 وكتاب الأربعين للشيرازي ص215 ومناقب أهل البيت للشيرواني ص407 والغدير ج8 ص331 والكنى والألقاب ج1 ص88.

(2) بحار الأنوار ج33 ص89 والغدير ج10 ص83 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج16 ص136 وقاموس الرجال للتستري ج11 ص352.

بل لقد رمى الأمويون الكعبة بالعذرة، واستباحوا المدينة المنورة، وغير ذلك.

وبعد أن طمسوا حديث رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ومارسوا سياسة التمييز العنصري بأبشع صورة، وغير ذلك من أمور ظهر مدى إمعانهم في الإنحراف عن الخط الإسلامي القويم، وأصبح واضحاً لدى كل أحد، أن هدفهم ليس إلا الحكم والسيطرة، والتحكم بمقدرات الأمة وإمكاناتها.. وأن كل همهم كان مصروفاً إلى الملذات والشهوات، أينما كانت، وحيثما وجدت.. وليس لمصلحة الأمة، وسعادتها، ورفاهها عندهم أي اعتبار..

وبعد أن لجوا في عدائهم لأهل البيت «عليهم السلام»، وبلغوا الغاية فيهم، قتلاً، وعسفاً، وتشريداً، وخصوصاً ما كان منهم في وقعة كربلاء التي لم يعرف التاريخ أبشع، ولا أفظع منها.. وجعلهم لعن علي «عليه السلام» سنة لهم. يشب عليها الصغير، ويهرم عليها الكبير.. ثم ملاحقتهم لِوِلْدِهِ، ولكل من يتشيع لهم. تحت كل حجر ومدر، وفي كل سهل وجبل، ليعفوا منهم الآثار، ويخلوا منهم الديار.

بعد كل هذا.. وبفضل جهاد أهل البيت «عليهم السلام» المتواصل، في سبيل توعية الأمة، وتعريفها بأحقيتهم، وبحقيقة، وواقع تلك الطغمة الفاسدة.. كان من الطبيعي أن ينمو تعاطف الناس مع أهل البيت ويزيد، كلما ازداد نفورهم من الأمويين، ونقمتهم عليهم، وذلك تبعاً لتزايد وعيهم. وتكشّف الحقائق لهم، ولأنهم أدركوا

من واقع الأحداث التي مرت بهم: أن أهل البيت «عليهم السلام» هم: الركن الوثيق، الذي لا نجاة لهم إلا بالإلتجاء إليه، وذلك الأمل الحي، الذي تحيا به الأمة، وتحلو معه الحياة..

العرش الأموي في مهب الريح:

ولهذا نجد: أن الثورات والفتن ضد الحكم الأموي كانت تظهر من كل جانب ومكان. طيلة فترة حكمهم، حتى أنهكت قواهم، وأضعفتهم إلى حد كبير، وفنوا وأفنوا، حتى لم يعد باستطاعتهم ضبط البلاد، ولا السيطرة على العباد..

وتلك الثورات وإن كانت ترفع شعار الدين عموماً، إلا أن الهدف منها في الغالب هو الوصول للسلطة بدافع من الشعور بالظلم، فهي ثورات ثأرية إنتقامية إنفعالية.. تستفيد من الشعارات الدينية أحياناً لتحقيق مآربها وأهدافها، مثل: ثورة أهل المدينة المعروفة بـ «وقعة الحرة» وثورة قراء الكوفة والعراق، المعروفة بـ «دير الجماجم» سنة 83 هـ.. وقبلها ثورة المختار والتوابين سنة 67 هـ. وأيضاً ثورة يزيد بن الوليد مع المعتزلة على الوليد بن يزيد، للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، سنة 126 هـ. وكذلك ثورة عبد الله بن الزبير، الذي تغلب على البلاد ما عدا دمشق، وما والاها مدة من الزمن.. ثم الثورة التي قامت ضد هشام في إفريقيا.

وثورة الخوارج بقيادة المتسمى بـ «طالب الحق» سنة 128 هـ. وأيضاً ثورة الحارث بن سريح في خراسان، داعياً إلى كتاب الله،

وسنة رسوله سنة 116 هـ. إلى غير ذلك مما لا مجال لنا هنا لتتبعه واستقصائه..

وأما ما كان منها بدافع غير ديني، بل من أجل الحكم، والسلطان، فنذكر منها على سبيل المثال: ثورة آل المهلب سنة 102 هـ. وثورة مطرف بن المغيرة..

وأما في زمن مروان:

وفي زمن مروان بن محمد الجعدي، المعروف بمروان الحمار، كان الوضع في السوء والتدهور قد بلغ الغاية، وأوفى على النهاية، حيث بلغ من انشغال مروان بالثورات والفتن، التي كانت قد شملت أكثر الأقطار: أنه لم يستطع أن يصغي إلى شكوى عامله في خراسان نصر بن سيار، الذي كان بدوره يواجه الثورات والفتن، ومن جملتها دعوة بني العباس، التي كانت تزداد قوة يوماً بعد يوم. بقيادة أبي مسلم الخراساني.

من خلال الأحداث:

كل ذلك يكشف عن مدى تبرم الناس بحكم بني أمية، وبسلطانهم، الذي كان قائماً على أساس من الظلم والجور، والابتزاز، والتحكم بمقدرات الأمة، وإمكاناتها.. ويتضح لنا ذلك جلياً إذا لاحظنا: أن ما كان يتقاضاه الولاة لا يمكن أن يخطر على قلب بشر، ويكفي مثالاً على ذلك أن نشير إلى أن خالداً القسري، كان يتقاضى راتباً سنوياً

قدره «20» مليون درهم، بينما ما كان يختلسه كان يتجاوز الـ «100» مليون[1]، وإذا كان هذا حال الولاة، فكيف ترى كان حال الخلفاء، الذين كانوا يحقدون على كل القيم، والمثل، والكمالات الإنسانية.. والذين وصف الكميت رأيهم في الناس، فقال:

رأيه فيهم كـــرأي ذوي الثلة في الثائجات جنح الظلام

جزّ ذي الصوف وانتقاء لذي المـــخة، نعقاً ودعدعاً بالبهام[2]

نعم.. لقد كانت الأمة قد اقتنعت اقتناعاً كاملاً ونهائياً: بأن بني أمية ليس لهم أن يفرضوا أنفسهم قادة للأمة، ولا رواداً لمسيرتها، لأن نتيجة ذلك ستكون ـ حتماً ـ هي جر الأمة إلى الهاوية. حيث الدمار

---

(1) السيادة العربية (ترجمة الدكتور حسن إبراهيم حسن، ومحمد زكي إبراهيم) ص32. وفي البداية والنهاية ج9 ص325: أن دخل خالد القسري كان في كل سنة «13» مليون دينار، ودخل ولده يزيد بن خالد كان «10» ملايين دينار سنوياً، ولا بأس بمطالعة كتاب السيادة العربية، ليعرف ما أصاب، وخصوصاً العراقيين والخراسانيين في عهد الأمويين.

(2) الهاشميات ص26 و 27. والثلة: القطعة الكثيرة من الضان. والثائجات: الصائحات. وانتقاء: اختيار. وأراد بذي المخة: السمينة. ونعقاً: أي صياحاً. والدعدعة: زجر البهائم.

يقول: رأي الواحد من هؤلاء الخلفاء في رعيته، ومعاملته لها كرأي أصحاب الغنم في غنمهم، فلا يراعون العدل، ولا الإنصاف فيهم.

والفناء، فلفظتهم، وانقلبت عليهم، تأخذ منهم بعض الحقوق التي لها عندهم، إلى أن تمكنت أخيراً من أن تخلي منهم الديار، وتعفي منهم الآثار..

والخلاصة الجامعة لما نريد أن نقوله هنا:

إن الهم الأساس كان هو التخلص من بني أمية، ولم يكن الناس يملكون الوعي الكافي بحق الأئمة «عليهم السلام»، وبدورهم، وبإمامتهم بمعناها الصحيح، وبالطاعة المطلقة لهم. ولم يكونوا في مستوى الخُلَّص من أصحاب علي «عليه السلام»، وأصحاب الإمام الحسين «عليه السلام»، الذين يضحون بأنفسهم، ويتحملون الصعاب مع أهل البيت «عليهم السلام»، ويرفضون الدنيا كلها مع غيرهم.

وإنما كان الكثيرون يتعاطون مع أهل البيت «عليهم السلام» كمظلومين، ولكونهم قرابة رسول الله «صلى الله عليه وآله»، لا من منطلق الوعي لمعنى إمامة الأئمة منهم «عليهم السلام».

وقد استغل العباسيون هذا الشعور، فرفعوا شعار الأخذ بثارات المظلومين من أهل البيت «عليهم السلام»، واختاروا شعاراً مطاطاً لدعوتهم، وهو شعار: «الرضا من آل محمد».

فسرَّع ذلك بإسقاط الحكم الأموي، لأن الكثيرين قد انخدعوا بهذه الشعارات، ولكن الأئمة «عليهم السلام» كانوا يعرفون حقائق الأمور، ولذلك رفضوا الإستجابة لدعوات المشاركة التي تلقوها، لأنهم عرفوا أنها من مفردات الخداع التي يتعرضون لها، ويراد بها

خداع الناس أيضاً.

وكان نجاح العباسيين طبيعياً:

ومن هنا نعرف: أن نجاح العباسيين في الإستيلاء على مقاليد الحكم ـ في ذلك الحين ـ لم يكن ذلك الأمر المعجزة، والخارق للعادة. بل كان أمراً طبيعياً للغاية، إذا ما أخذت الحالة الإجتماعية، والظروف والملابسات آنئذٍ بنظر الإعتبار، فإن الأمة كانت مهيأة نفسياً لقبول التغيير، أي تغيير. بل كانت تراه أمراً ضرورياً، لا بد منه، ولا غنى عنه، إذا كانت تريد لنفسها الحياة الفاضلة، والعيش الكريم.

ولهذا.. فليس من الغريب أن نقول:

إنه كان بإمكان أية ثورة أن تنجح، لو أنها تهيأت لها نفس الظروف، وسارت على نفس الخط، واتبعت نفس الأساليب، التي اتبعها العباسيون في دعوتهم، وثورتهم.

ونستطيع أن نتبين أساليب العباسيين تلك في ثلاثة خطوط عريضة وواضحة:

الخط الأول:

«كانوا يصورون أنفسهم على أنهم ما جاءوا إلا لينقذوا الأمة من شرور بني أمية، وظلمهم، وعسفهم، الذي لم يكن يقف عند حدود. وكانت دعوتهم تتخذ اتجاه التبشير بالخلاص، وأنهم سوف يقيمون

حكماً مبدؤه العدل، والمساواة، والأمن والسلام. وقد كانت وعودهم هذه كسائر الوعود الإنتخابية، التي ألفناها من ساسة العصر الحديث.. بل لقد كانت الأماني التي خلقتها الدعوة العباسية في الجماهير مسؤولة إلى حد كبير عن ردود الفعل العنيفة، التي حدثت ضد الحكم العباسي بعد ذلك، حيث كان حكمهم قائماً على الطغيان المتعطش إلى سفك الدماء»[1].

الخط الثاني:

إنهم لم يعتمدوا كثيراً على العرب، الذين كانوا يعانون من الإنقسامات الداخلية الحادة، وإنما استعانوا بغير العرب، الذين كانوا في عهد بني أمية محتقرين، ومنبوذين، ومضطهدين، ومحرومين من أبسط الحقوق المشروعة، التي منحهم إياها الإسلام. حتى لقد أمر الحجاج أن لا يؤم في الكوفة إلا عربي.. وقال لرجل من أهل الكوفة: لا يصلح للقضاء إلا عربي[2]..

كما طرد غير العرب من البصرة، والبلاد المجاورة لها، واجتمعوا يندبون: وا محمدا.. وا أحمدا. ولا يعرفون أين يذهبون.. ولا

---

(1) راجع: إمبراطورية العرب، للجنرال جلوب، (ترجمة خيري حماد).

(2) ضحى الإسلام ج1 ص24 والعقد الفريد ج1 ص207 ومجلة الهادي، السنة الثانية العدد الأول ص89 وتاريخ التمدن الإسلامي المجلد 2 ج4 ص343.

عجب أن نرى أهل البصرة يلحقون بهم، ويشتركون معهم في نعي ما نزل بهم من حيف وظلم(1).

بل لقد قالوا: «لا يقطع الصلاة إلا: حمار، أو كلب، أو مولى..»(2).

وقد أراد معاوية أن يقتل شطراً من الموالي، عندما رآهم كثروا، فنهاه الأحنف عن ذلك(3).

وتزوج رجل من الموالي بنتاً من أعراب بني سليم، فركب محمد بن بشير الخارجي إلى المدينة، وواليها يومئذ إبراهيم بن هشام بن إسماعيل، فشكا إليه ذلك، فأرسل الوالي إلى المولى، ففرق بينه وبين زوجته، وضربه مأتي سوط، وحلق رأسه، وحاجبه، ولحيته. فقال محمد بن بشير في جملة أبيات له:

قضيت بسنة وحكمت عدلاً ... ولم ترث الخلافة من بعيد(4)

ولم تفشل ثورة المختار، إلا لأنه استعان فيها بغير العرب، فتفرق العرب عنه لذلك(5).

---

(1) السيادة العربية ص56 و 57 ولا بأس بمراجعة: تاريخ التمدن الإسلامي، المجلد الأول ج2 ص274.

(2) العقد الفريد (ط مصر سنة 1935هـ) ج2 ص270 وتاريخ التمدن الإسلامي ج4 ص341.

(3) المصدران السابقان.

(4) الأغاني ج14 ص150 وضحى الإسلام ج1 ص23 و 24.

(5) السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات ص40، ولا بأس أيضاً بمراجعة:

ويقول أبو الفرج الأصفهاني: «..كان العرب إلى أن جاءت الدولة العباسية، إذا جاء العربي من السوق، ومعه شيء، ورأى مولى، دفعه إليه، فلا يمتنع»(1).

بل كان لا يلي الخلافة أحد من أبناء المولدين، الذين ولدوا من أمهات أعجميات(2).

وأخيراً.. فإن البعض يقول: إن قتل الحسين «عليه السلام» كان: «الكبيرة، التي هونت على الأمويين أن يقاوموا اندفاع الإيرانيين إلى الدخول في الإسلام»(3).

وبعد هذا.. فإن من الطبيعي أن يبذل الموالي أرواحهم، ودماءهم وكل غال ونفيس في سبيل التخلص من حكم يعاملهم هذه المعاملة، وله فيهم هذه النظرة، فاعتماد الدعوة العباسية على هؤلاء كان منتظراً ومتوقعاً، كما أن اندفاع هؤلاء في نصرة الدعوة العباسية كان متوقعاً، ومنتظراً أيضاً.

تاريخ التمدن الإسلامي، والمجلد الأول، ج2 ص282 و 283.

(1) ضحى الإسلام ج1 ص25.

(2) ضحى الإسلام ج1 ص25 والعقد الفريد (طبعة ثالثة) ج6 ص130 و 131 ومجلة الهادي، السنة الثانية، العدد الأول ص89.

(3) الصلة بين التصوف والتشيع ص95.

الخط الثالث:

إنهم ـ أعني العباسيين ـ قد حاولوا في بادئ الأمر أن يربطوا دعوتهم وثورتهم بأهل البيت «عليهم السلام». وطبيعة البحث تفرض علينا أن نتوسع في بيان هذه النقطة بالذات، وذلك لما لها من الأهمية البالغة، بالنظر لما تركته من آثار بارزة على مدى التاريخ، ولأنها كانت الناحية التي اعتمد العباسيون عليها اعتماداً كلياً، وتعتبر السبب الرئيس في وصول العباسيين إلى السلطة، وحصولهم على مقاليد الحكم..

ولهذا. فنحن نقول:

دولة بني العباس في صحيفة ابن الحنفية:

نقل ابن أبي الحديد[1] عن أبي جعفر الإسكافي: أنه قد صحت الرواية عندهم عن أسلافهم، وعن غيرهم من أرباب الحديث، أنه: لما مات علي أمير المؤمنين «عليه السلام»، طلب محمد بن الحنفية من أخويه: الحسن، والحسين ميراثه من العلم، فدفعا إليه صحيفة، لو أطلعاه على غيرها لهلك، وكان في هذه الصحيفة ذكر لدولة بني العباس. فصرح ابن الحنفية لعبد الله بن العباس بالأمر، وفصله له.

والظاهر: أن تلك الصحيفة انتقلت منه لولده أبي هاشم، وعن طريقه وصلت إلى بني العباس.

---

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج7 ص149 و 150.

ويقال: إنها قد ضاعت منهم أثناء حربهم مع مروان بن محمد الجعدي(1)، آخر خلفاء الأمويين. وقد ذكرت هذه الصحيفة في كلام بني العباس، وخلفائهم كثيراً، وسيأتي لها ذكر في رسالة المأمون للعباسيين، التي سوف نوردها في أواخر هذا الكتاب إن شاء الله.

متى بدأ العباسيون دعوتهم، وكيف؟!:

وبعد هذا.. فإن الشيء المهم هنا هو تحديد الزمن الذي بدأ به العباسيون دعوتهم، وكيف..

ونستطيع أن نبادر هنا إلى القول:

إن الذين بدءوا بالدعوة أولاً هم العلويون، وبالتحديد من قبل أبي هاشم، عبد الله بن محمد الحنفية، وهو الذي نظم الدعاة، ورتبهم، وقد انضم تحت لوائه: محمد بن علي بن عبد الله بن العباس، ومعاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، وعبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب، وغيرهم.. وهؤلاء الثلاثة هم الذين حضروه حين وفاته، وأطلعهم على أمر دعاته.

وقد قرأ محمد بن علي، ومعاوية بن عبد الله تلك الصحيفة، المشار إليها آنفاً، ووجد كل منهما ذكراً للجهة التي هو فيها.

ولهذا نلاحظ: أن كلاً من محمد بن علي، ومعاوية بن عبد الله، قد ادعى الوصاية من أبي هاشم، مما يدل دلالة واضحة على أنه لم

---

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج7 ص149.

يخصص أياً منهما بالوصية، وإنما عرفهما دعاته فقط.

هذا.. وبعد موت معاوية بن عبد الله، قام ابنه عبد الله يدعي الوصاية من أبيه. من أبي هاشم.. وكان له في ذلك شيعة، يقولون بإمامته سراً حتى قتل.

وأما محمد بن علي، فقد كان بمنتهى الحنكة والدهاء، وقد تعرف ـ كما قلنا ـ من أبي هاشم على الدعاة، واستطاع بما لديه من قوة الشخصية، وحسن الدهاء أن يسيطر عليهم، ويستقل بهم(1)، ويبعدهم عن معاوية بن عبد الله، وعن ولده، ويبعدهما عنهم. واستمر محمد بن علي يعمل بمنتهى الحذر والسرية. وكان عليه أن:

1 ـ يحذر العلويين، الذين كانوا أقوى منه حجة، وأبعد صيتاً. بل عليه: أن يستغل نفوذهم ـ إن استطاع ـ لصالحه، وصالح دعوته. ولقد فعل ذلك هو وولده كما سيتضح.

2 ـ وكان عليه أيضاً: أن يتحاشى مختلف الفئات السياسية، التي لن يكون تعامله معها في صالحه، وفي صالح دعوته.

3 ـ والأهم من ذلك: أن يصرف أنظار الحكام الأمويين عنه، وعن نشاطاته، ويضللهم، ويعمي عليهم السبل.

ولذا فقد اختار خراسان، فأرسل دعاته إليها. وأوصاهم بوصيته المشهورة، التي يقسم فيها البلاد والأمصار: هذا علوي، وذاك

---

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج7 ص150.

عثماني، وذلك غلب عليه أبو بكر وعمر، والآخر سفياني.. إلى آخر ما سيأتي(1).

---

(1) ولقد بذل محمد بن علي جهداً جباراً في إنجاح الدعوة، وكانت أكثر نشاطاته في حياة والده، علي بن عبد الله، الذي يبدو أنه لم يكن له في هذا الأمر دور يذكر. وتوفي والده على ما يظهر في سنة 118هـ. وكان قد بدأ نشاطاته، حسب ما بأيدينا من الدلائل التاريخية من سنة 100هـ. أي بعد وفاة أبي هاشم بسنتين. إذ في سنة 100هـ. وجه محمد بن علي من أرض الشراة ميسرة إلى العراق ووجه محمد بن خنيس، وأبا عكرمة السراج، وهو أبو محمد الصادق، وحيان العطار إلى خراسان. وفيها أيضاً: جعل اثني عشر نقيباً، وأمر دعاته بالدعوة إليه، وإلى أهل بيته.

وفي سنة 102هـ. وجه ميسرة رسله إلى خراسان، وظهر أمر الدعوة بها وبلغ ذلك سعيد خذينة، عامل خراسان، فأرسل، وأتى بهم، واستنطقهم، ثم أخذ منهم ضمناء وأطلقهم.

وفي سنة 104هـ. دخل أبو محمد الصادق، وعدة من أصحابه، من أهل خراسان إلى محمد بن علي، فأراهم السفاح في خرقة، وكان قد ولد قبل خمسة عشر يوماً، وقال لهم: «والله، ليتمن هذا الأمر، حتى تدركوا ثاركم من عدوكم».

وفي سنة 105هـ. دخل بكير بن ماهان في دعوة بني هاشم. وفيها مات ميسرة، فجعل محمد بن علي بكيراً هذا مكانه في العراق..

وفي سنة 107 أو 108هـ. وجه بكير بن ماهان عدة من الدعاة إلى خراسان، فظفر بهم عامل خراسان، فقتلهم، ونجا منهم عمارة، فكان هو الذي أخبر محمد بن علي بذلك. وفي سنة 113هـ. صار جماعة من دعاة بني العباس

وأمرهم ـ أعني الدعاة ـ بالتحاشي عن الفاطميين، لكنه ظل هو شخصياً، ومن معه من العباسيين، الذين استنوا بسنته، وساروا من بعده بسيرته ـ ظلوا ـ يتظاهرون للعلويين بأنهم معهم، وأن دعوتهم لهم، ولم يكن إلا القليلون يعرفون بأنه: كان يدبر الأمر للعباسيين. وقد أعطى دعاته شعارات مبهمة، لا تعين أحداً، وصالحة للانطباق على كل فريق، كشعار: «**الرضا من آل محمد**» و «**أهل البيت**». ونحو ذلك.

إلى خراسان، فأخذ الجنيد بن عبد الرحمان رجلاً منهم، فقتله، وقال: «من أصيب منهم فدمه هدر».

وفي سنة 117هـ. أخذ عامل خراسان أسد بن عبد الله وجوه دعاة بني العباس، وفيهم النقباء، ومنهم سليمان بن كثير، فقتل بعضهم، ومثّل ببعضهم، وحبس آخرين. وفي سنة 118هـ. وجه بكير بن ماهان عمار بن يزيد ـ وهو خداش ـ والياً على شيعة بني العباس، فنزل مرواً، ودعا إلى محمد بن علي؛ ثم غلا..

وفي سنة 120هـ. وجهت شيعة بني العباس سليمان بن كثير إلى محمد بن علي في أمر خداش. وفي سنة 124هـ. قدم جماعة من شيعة بني العباس الكوفة يريدون مكة. وفيها أيضاً: اشترى بكير بن ماهان أبا مسلم. راجع في ذلك كله: تاريخ الطبري (ط الإستقامة) ج5 ص316 و 358 و 368 و 387 و 389 و 425 و 439 و 440 و 467 و 512، وغير ذلك من كتب التاريخ.

مدى سرية الدعوة:

ولا بد من الإشارة إلى أن الذين كانوا من العلويين ينخدعون بدعوات العباسيين ـ كانوا ـ بعيدين عن محيط الأئمة «عليهم السلام»، فلم يكونوا يأتمرون بأمرهم، ولا كانوا يصغون لتحذيراتهم..

والظاهر: أن عبد الله بن معاوية كان من جملة أولئك المخدوعين بهذه الشعارات، إذ قد ذكر المؤرخون، ومنهم أبو الفرج في مقاتل الطالبيين ص168، وغيره: أنه بعد أن استظهر ابن ضبارة على عبد الله بن معاوية توجه عبد الله إلى خراسان، وكان أبو مسلم قد ظهر بها، فخرج إلى أبي مسلم طمعاً في نصرته! فأخذه أبو مسلم، فحبسه، ثم قتله..

وهذا يدل دلالة واضحة على أن عبد الله بن معاوية كان يظن أن أبا مسلم سوف ينصره، وأنه ـ يعني أبا مسلم ـ كان يدعو إلى أهل البيت، والرضا من آل محمد على الحقيقة، ولم يخطر في باله: أن الدعوة كانت للعباسيين، وبتدبير من أعظم داهية فيهم!!

بل لعلنا نستطيع أن نقول:

إن محمد بن علي قد استطاع أن يخفي هذا الأمر حتى عن ولديه: السفاح، والمنصور. ولذا نراهما قد التحقا مع جميع بني هاشم العباسيين والعلويين على حد سواء، وبعض الأمويين**(1)**، ووجوه

______

(1) الأغاني ج11 ص74 ومقاتل الطالبيين ص167 والوزراء والكتاب

قريش بعبد الله بن معاوية الخارج سنة 127 هـ. في الكوفة، ثم في شيراز، حيث تغلب على: فارس، وكورها، وعلى حلوان، وقومس، وأصبهان، والري، وعلى مياه الكوفة، وعلى مياه البصرة، وعلى همدان، وقم، وإصطخر، وعظم أمره جداً[1].

وقد تولى المنصور من قبل عبد الله بن معاوية هذا على «إيذج»[2] كما تولى غيره غير ذلك من الأمصار. فقبول المنصور لولاية «إيذج» من قبله، باعتباره من الهاشميين يكشف عن أنه لم يكن يعلم: أن والده كان ابتداءاً من سنة مئة، أي قبل خروج عبد الله بن معاوية بـ «28» سنة يسعى جاهداً، ويشقى ويتعب في تدبير الأمر للعباسيين، وتركيز الدعوة لهم.. وإنما كان يعلم: أن الدعوة كانت لأهل البيت، والرضا من آل محمد ـ المنطبق بالطبع ـ على العلويين

ص98.

(1) راجع: أنساب الأشراف ص63 والأغاني ج11 ص74 ومقاتل الطالبيين ص167 والبداية والنهاية ج10 ص25 و 26 و 3 وعمدة الطالب، وزاد في تاريخ الجنس العربي: المدائن، ونيسابور.

(2) أنساب الأشراف للبلاذري ص63 وعمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب (ط بمبئي) ص22 والوزراء والكتاب ص98 و 99 وفرج المهموم في تاريخ علماء النجوم ص210 وفيه: أن سليمان بن حبيب بن المهلب أخذه، فحبسه، وأراد قتله، فسلم المنصور منه بعد أن أشرف على القتل.. وليراجع الجهشياري أيضاً.

أكثر من غيرهم على الإطلاق.

وإلا فلو كان لمحمد بن علي دعوة واضحة، ومشهورة، ومتميزة، وكان المنصور يعلم بها لكان توليه لإيذج من قبل عبد الله بن معاوية مضراً جداً في دعوة أبيه، وضربة قاضية لها..

اللهم إلا أن يكون ثمة غرض آخر أهم، فيكون ذلك منهم حنكة ودهاء، كأن يكون نظرهم إلى أنه: لو نجحت دعوتهم، فبها. وإلا.. فلو نجحت دعوة عبد الله بن معاوية، فباستطاعتهم أن يحتفظوا فيها بمراكزهم، ونفوذهم، إذ لهم أن يقولوا: إننا كنا من المعاونين والمساهمين في هذه الدعوة.. كما أنه بذلك تنصرف أنظار الحكام عنهم، ويأمن العلويون جانبهم، فلا يناهضون دعوتهم ولا يقفون في وجهها. وبهذه الأسباب نستطيع أن نفسر بيعة العباسيين جميعاً، أكثر من مرة لمحمد بن عبد الله العلوي، وبه أيضاً نفسر جواب المنصور لسائله عن محمد بن عبد الله هذا، حيث قال: «هذا محمد بن عبد الله بن الحسن ابن الحسن، مهدينا أهل البيت» ويأخذ بركابه، ويسوي عليه ثيابه(1).

وأيضاً قوله في مجلس البيعة لمحمد هذا: «ما الناس أصور أعناقاً، ولا أسرع إجابة منهم لهذا الفتى» كما سيأتي..

ومما يوضح أيضاً مدى تكتم العباسيين بأمر دعوتهم: أن إبراهيم

---

(1) مقاتل الطالبيين ص239 و 240.

الإمام قد بشر بأنه قد أخذت له البيعة بخراسان، وهو في نفس الإجتماع الذي كان قد عقد ليجددوا فيه البيعة لمحمد بن عبد الله بن الحسن.

وسيأتي المزيد من الشواهد لهذا أيضاً إن شاء الله تعالى.

وهكذا.. فإن النتيجة تكون هي: أن العباسيين ظلوا يتسترون بالعلويين، ويخدعونهم، على اعتبار أنهم لو نجحوا في دعوتهم السرية، فإن بيعتهم للعلويين، ودعوتهم لهم لا تضرهم، وإذ ما فشلوا فإنهم سوف يحتفظون بنفوذهم ومراكزهم في دولة أبناء عمهم.

هذا مجمل الكلام بالنسبة للدعوة العباسية، ولكن طبيعة البحث تفرض علينا التوسع في بيان المراحل التي مرت بها هذه الدعوة، ولا سيما فيما يتعلق بربطها بأهل البيت «عليهم السلام»، والعلويين، ومدى اعتمادهم على هذا الربط. فنقول:

لا بد من ربط الثورة بأهل البيت:

كان لا بد للعباسيين من ربط الثورة والدعوة بأهل البيت «عليهم السلام»، حيث إنهم كانوا بحاجة إلى:

أولاً: صرف أنظار الحكام عنهم.

ثانياً: كسب ثقة الناس بهم، والحصول على تأييدهم لهم، لأن السواد الأعظم من الناس، وخصوصاً غير العرب كانوا متعاطفين جداً مع أهل البيت «عليهم السلام» ومع مظلوميتهم، بغض النظر عن

الإعتقاد بالإمامة بمعناها الصحيح، وإن كانوا يرون أنهم أجدر بهذا المقام من غيرهم.

إن الناس وإن كانوا يتعاطون مع أهل البيت «عليهم السلام» بسبب أنهم كانوا هم الذين يتعرضون للظلم والتنكيل دون العباسيين. وبسبب ما يرون من سيرتهم الطاهرة، ولكن الناس كانوا مقصرين في أمر الإمامة، منشغلين بالدنيا وزخرفها، غير آبهين بالدلائل والحجج التي كان الأئمة «عليهم السلام» قد بينوها لهم.

ثالثاً: أن لا تقابل دعوتهم بالإستغراب، والإستهجان، حيث إنهم لم يكونوا معروفين في أقطار، وأنحاء الدولة الإسلامية المترامية الأطراف، ولا كان يعرف أحد لهم حقاً في الدعوة لأنفسهم، كما هو الحال بالنسبة إلى العلويين، مما يجعل الدعوة لهم مع وجود العلويين مستغربة ومستهجنة إلى حد ما.

رابعاً: ـ وهو أهم ما في الأمر ـ: أن يطمئن إليهم العلويون، ويثقوا بهم. حتى لا تكون لهم دعوة في مقابل دعوتهم، لأن ذلك بلا شك سوف يضعفهم، ويوهن قوتهم، لما يتمتع به العلويون من نفوذ ومكانة في نفوس الناس بشكل عام.

ولهذا نرى: أبا سلمة الخلال، يعتذر لأبي العباس السفاح، عن كتابته للإمام الصادق «عليه السلام»، عارضاً عليه أن يجعل الدعوة

باسمه، ويبايعه ـ يعتذر للسفاح ـ بأنه: «كان يدبر استقامة الأمر»(1).

نعم.. لقد كان لربطهم الثورة بأهل البيت «عليهم السلام» أثر كبير في نجاح ثورتهم، وظهور دعوتهم. وقد أكسبها ذلك قوة ومنعة، وجعلها في منأى ومأمن من طمع الطامعين، وتطلع المتطلعين، الذين كانوا يرجون لأنفسهم حظاً من الحياة الدنيا، وما أكثرهم.

كما وأن ذلك قد أثر أثراً بالغاً في اكتسابهم عطف الأمة، وتأييدها، وخصوصاً الخراسانيين، الذين كانوا لا يزالون يعيشون الإسلام بعيداً عن أهواء المبتدعين، وتلاعب المتلاعبين، والذين: «وإن كانوا أقل غلواً (أي من أهل الكوفة)، فقد كانوا أكثر حماسة للدعوة لأهل البيت»(2)، وذلك لأنهم لم يعاملوا معاملة حسنة في الواقع، ولم يسر فيهم بسيرة محمد والقرآن إلا علي بن أبي طالب وأبنائه المعصومين «عليهم السلام»(3).

كما أنهم لم ينسوا بعدما لاقوه في الدولة الأموية من العسف والتنكيل، ولذا فمن الطبيعي أن نراهم مستعدين لتقبل أية دعوة لأهل البيت «عليهم السلام»، والتفاعل معها، بل والتفاني في سبيلها. كما أن بلدهم كان بعيداً من مركز الخلافة بالشام ولم يكن فيه فرق وأحزاب

---

(1) تاريخ اليعقوبي ج3 ص87.

(2) السيادة العربية، والشيعة والإسرائيليات ص106.

(3) نفس المصدر ص39.

متناحرة كالعراق الذي كان فيه شيعة وخوارج ومرجئة وغير ذلك، وكانت وطأة الحكم العباسي على العراق ومراقبتهم لكل حركة فيه أشد منها في خراسان.

وبالفعل لقد شيد الخراسانيون، الذين كانوا يحبون أهل البيت «عليهم السلام» أركان دولة بني العباس، وقامت خلافتهم على أكتافهم، واستقامت لهم الأمور بفضل سواعدهم، وأسيافهم، وسيأتي إن شاء الله المزيد من الكلام عن الإيرانيين، وعن سر تشيعهم، وخاصة الخراسانيين منهم في فصل: ظروف المأمون الخ.. وغيره من الفصول..

مع لفت نظر القارئ الكريم إلى أن المراد بالتشيع: هو معناه العام، وهو التعاطف والميل. لا معناه الخاص المتمثل باعتقاد إمامتهم بمعناها الصحيح.

المراحل التي مرت بها عملية الربط:

ولقد مرت عملية الربط هذه بثلاث مراحل أو أربع، طبقاً للظروف التي كانت قائمة آنذاك. وإن كانت هذه المراحل قد تبدو متداخلة. وغير مميزة في أحيان كثيرة[1]. إلا أن ذلك كان تبعاً

---

(1) قال في العيون والحدائق ص180: «وكان قد انتشر في خراسان دعاة من الشيعة، قد انقسموا قسمين: قسم منهم يدعو إلى آل محمد على الإطلاق، والقسم الثاني يدعو إلى أبي هاشم بن محمد بن الحنفية، وكان المتولي لهذه

للظروف المكانية، والزمانية، والإجتماعية، التي كانت تتفاوت وتختلف باستمرار إلى حد كبير.. وهذه المراحل هي:

الأولى: دعوتهم في بادئ الأمر «للعلويين».

الثانية: دعوتهم إلى: «أهل البيت»، و «العترة».

الثالثة: دعوتهم إلى «الرضا من آل محمد».

الرابعة: ادعاؤهم الخلافة بالإرث، مع حرصهم على ربط الثورة بأهل البيت «عليهم السلام»، بدعوى: أنهم إنما خرجوا للأخذ بثارات العلويين. وليرفعوا عنهم الظلم الذي حاق بهم.

وهذا يعني: الإلتفاف والمصادرة لكل حركة، ويتضمن ادعاء موقعية تجعل كل حركة من العلويين في المستقبل، فضلاً عن الحاضر في موقع الناكر للجميل، والمسيء للمحسن..

المرحلة الأولى:

وإذ قد عرفنا أن الدعوة كانت في بدء أمرها للعلويين، فلا يجب أن نستغرب كثيراً، إذا قيل لنا: إن جلة العباسيين، حتى إبراهيم الإمام، والسفاح، والمنصور كانوا قد بايعوا للعلويين أكثر من مرة، وفي أكثر من مناسبة، فإن ذلك ما كان إلا ضمن خطة مرسومة، وضعت بعناية فائقة، بعد دراسة معمقة لظروفهم مع العلويين خاصة،

الدعوة إلى آل رسول الله «صلى الله عليه وآله» ابن كثير، وكان الدعاة يرجعون في الرأي والفقه إلى أبي سلمة الخ..».

ومع الناس بشكل عام..

ويمكن أن نعتبر بيعتهم هذه هي المرحلة الأولى من تلك المراحل المشار إليها آنفاً..

فنراهم عدا عن تعاونهم الواضح مع عبد الله بن معاوية، قد بايعوا محمد بن عبد الله بن الحسن أكثر من مرة أيضاً، فقد:

«اجتمع آل عباس، وآل علي «عليه السلام» بالأبواء، على طريق مكة، وهناك قال صالح بن علي: إنكم القوم الذين تمتد إليهم أعين الناس، فقد جمعكم الله في هذا الموضع، فاجتمعوا على بيعة أحدكم، فتفرقوا في الآفاق، فادعوا الله، لعل أن يفتح عليكم، وينصركم.

فقال أبو جعفر، أي المنصور: لأي شيء تخدعون أنفسكم؟!

والله، لقد علمتم: ما الناس أصور (أي أميل) أعناقاً، ولا أسرع إجابة منهم إلى هذا الفتى، يريد محمد بن عبد الله العلوي.

قالوا: «قد والله صدقت، إنا لنعلم هذا».

فبايعوا جميعاً محمداً، وبايعه إبراهيم الإمام، والسفاح، والمنصور، وصالح بن علي، وسائر من حضر «طبعاً ما عدا الإمام الصادق «عليه السلام»..».

وخرج دعاة بني هاشم عند مقتل الوليد بن يزيد، فكان أول ما يظهرونه فضل علي بن أبي طالب وولده، وما لحقهم من القتل، والخوف، والتشريد، فإذا استتب لهم الأمر ادعى كل فريق الوصية

إلى من يدعو إليه..

ولم يجتمعوا (أي المتبايعون الآنف ذكرهم) إلى أيام مروان بن محمد، ثم اجتمعوا يتشاورون، إذ جاء رجل إلى إبراهيم الإمام، فشاوره بشيء، فقام وتبعه العباسيون، فسأل العلويون عن ذلك، فإذا الرجل قد قال لإبراهيم: «قد أخذت لك البيعة بخراسان، واجتمعت لك الجيوش..».

بل لقد بايع المنصور محمد بن عبد الله العلوي مرتين:

إحداهما: بالأبواء على طريق مكة.

والأخرى: بالمدينة.

وبايعه مرة ثالثة أيضاً: في نفس مكة، وفي المسجد الحرام بالذات.

ومن هنا نعرف السبب في حرص السفاح والمنصور على الظفر بمحمد بن عبد الله العلوي، فإن ذلك لم يكن إلا بسبب ما كان له في أعناقهما من البيعة(1).

---

(1) قد اقتبسنا هذه النصوص كلها من كثير من المراجع، وخصوصاً: مقاتل الطالبيين، لأبي الفرج الأصفهاني، صاحب الأغاني ص233 و 234 و 256 و 257 و 295 وغيرها. وعلى كل حال، فإن كون الدعوة العباسية كانت في بدء أمرها باسم العلويين، يبدو مما لا شك فيه، ومما اتفقت عليه كلمات المؤرخين، والنصوص التاريخية، التي سوف نشير إلى شطر منها في هذا الفصل..

وقد ذكر أبو فراس الحمداني هذه البيعة في قصيدته المشهورة، المعروفة بـ «الشافية»، فقال:

بئس الجزاء جزيتم في بني حسن أباهم العلم الهادي وأمهـــم

لا بيعة ردعتكم عن دمائهـــم ولا يمين، ولا قربى، ولا ذمـم

وذكر ابن الأثير: أن عثمان بن محمد، بن خالد بن الزبير، هرب بعد مقتل محمد إلى البصرة، فأخذ وأتي به إلى المنصور، فقال له المنصور: يا عثمان، أنت الخارج علي مع محمد؟!

ولا بأس أن يراجع بالإضافة إلى مقاتل الطالبيين في الصفحات المشار إليها: النصوص التي وردت في: النزاع والتخاصم للمقريزي ص50 والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج4 ص3 وج3 ص187 والفخري في الآداب السلطانية ص164 و 165 وتاريخ التمدن الإسلامي ج4 ص397 و 398 وبحار الأنوارج47 ص120 و 277 وعمدة الطالب (ط بيروت) ص84 والخرائج والجرائح ص244 وجعفر بن محمد، لعبد العزيز سيد الأهل ص115 فما بعدها، وغاية الإختصار ص22 وإعلام الورى ص271 و 272 وإرشاد المفيد ص294 و 296 وكشف الغمة ج2 ص383 و 384، وابن أعثم الكوفي في كتابه: الفتوح على ما نقله في طبيعة الدعوة العباسية. وأشار الطبري إلى ذلك في تاريخه ج10 ص143 فقال: قد ذكروا: أن محمداً كان يذكر أبا جعفر ممن بايعه ليلة تشاور بنو هاشم بمكة فيمن يعقدون له الخلافة، حين اضطرب أمر بني مروان.. وأشار إلى ذلك أيضاً: ابن الأثير ج4 ص270، وليراجع أيضاً: شرح ميمية أبي فراس ص114 و 104 و 105، وغير هؤلاء كثير.

قال له عثمان: بايعته أنا وأنت بمكة، فوفيت ببيعتي، وغدرت ببيعتك.

فشتمه المنصور.

فأجابه، فأمر به فقتل(1).

وذكر البيهقي: أنه لما حمل رأس محمد بن عبد الله بن الحسن إلى المنصور، من مدينة الرسول «صلى الله عليه وآله»، قال لمطير بن عبد الله: «أما تشهد أن محمداً بايعني»؟!

قال: «أشهد بالله، لقد أخبرتني أن محمداً خير بني هاشم، وأنك بايعت له».

قال: يا ابن الزانية الخ..

وكانت النتيجة: أن المنصور أمر به، فوتد في عينيه، فيما نطق!(2).

إلى آخر ما هنالك من النصوص الكثيرة، التي يتضح معها بما لا مجال معه للشك: أن الدعوة كانت في بدء أمرها قد استغلت اسم العلويين، ثم حورت وجُيِّرت بعد ذلك لمصلحة العباسيين.. وإذا كانوا قد استفادوا من بعض العلويين من بني الحسن، فإنما أمكن لهم ذلك بسبب عدم أخذ تحذيرات الأئمة «عليهم السلام» لهم على محمل

---

(1) الكامل لابن الأثير ج5 ص12.

(2) المحاسن والمساوي للبيهقي ص482.

الجد، فكانوا كالشاة التي انفصلت عن قطيعها، فافترستها الذئاب.

المرحلة الثانية:

ثم رأينا بعد ذلك: كيف أن الدعوة العباسية تستبعد العلويين، وتتحاشى التصريح باسمهم، بطريقة فيها الكثير من الدهاء، والسياسة، حيث اقتصروا في دعوتهم ـ بعد ذلك ـ على أنها لـ «أهل البيت»، و «العترة»، وذلك تمهيداً منهم لحشر اسم العباسيين، ثم الترويج لانحصار الأمر بهم في مرحلة لاحقة، وادعاء أنهم هم وحدهم أهل بيت النبي «صلى الله عليه وآله». كما فعل أسلافهم الأمويين من قبل، حيث حلف للسفاح عشرة من أمراء أهل الشام أنهم ما كانوا يعرفون أهل بيت للنبي «صلى الله عليه وآله» غير بني أمية.. وهذه هي المرحلة الثانية من المراحل الأربع التي أشرنا إليها.

وكان الناس لا يفهمون من كلمة: «أهل البيت» إلا العلويين، لانصراف الأذهان إليهم عند إطلاق هذه العبارة، وذلك بسبب الآيات والروايات الكثيرة، التي استخدمت هذا التعبير للدلالة عليهم، دون غيرهم.

فهذا أبو داود يقول للنقباء: «..أفتظنونه ـ أي النبي «صلى الله عليه وآله» ـ خلفه ـ أي العلم ـ عند غير عترته، وأهل بيته، الأقرب، فالأقرب؟!.

إلى أن قال: أفتشكون أنهم معدن العلم، وأصحاب ميراث رسول

الله «صلى الله عليه وآله»..»؟!(1).

وهذا أبو مسلم الخراساني القائم بالدولة العباسية، يكتب إلى الإمام الصادق «صلى الله عليه وآله»: «إني دعوت الناس إلى موالاة أهل البيت، فإن رغبت فيه، فأنا أبايعك»؟!

فأجابه الإمام «صلى الله عليه وآله»: «..ما أنت من رجالي، ولا الزمان زماني»، ثم جاء أبو مسلم، وبايع السفاح، وقلده الخلافة(2).

وكان هذا مكيدة من أبي مسلم، للإيقاع بالإمام الصادق «عليه السلام»، بعد أن يكونوا قد استفادوا من موقعه في إنهاء الأمر لصالحهم.

وقال السيد أمير علي بعد أن ذكر ادعاء العباسيين للوصاية من أبي هاشم: «..وقد لاقت هذه القصة بعض القبول في بعض المناطق الإسلامية. أما عند عامة المسلمين، الذين كانوا يتعلقون بأحفاد [النبي] محمد «صلى الله عليه وآله»، فقد ظل دعاة العباسيين يؤكدون لهم أنهم يعملون لحساب أهل البيت، وحتى ذلك الوقت كان العباسيون يظهرون الولاء التام لبني فاطمة، ويخلعون على حركتهم، وعلى

---

(1) تاريخ الأمم والملوك (طبع ليدن) ج9 ص1961.

(2) الملل والنحل للشهرستاني (ط مؤسسة الحلبي ـ القاهرة) ج1 ص154 و (ط العنانية) ص87 وينابيع المودة للحنفي ص381 نقلاً عن: فصل الخطاب، لمحمد بارسا البخاري.

سياساتهم مظهر الوصول إلى هدف ضمان العدالة، والحق لأحفاد [النبي] محمد «صلى الله عليه وآله». وكان ممثلوا أهل البيت، ومحبوهم، لا يخامرهم الشك في الغدر، الذي تبطنه هذه الإعترافات من العباسيين، فشملوا محمد بن علي، وجماعته بعطفهم وحمايتهم، الذين كانوا في حاجة إليهما»(1).

ويقول: «..وكانت كلمة: «أهل البيت» هي السحر الذي يؤلف بين قلوب مختلف طبقات الشعب، ويجمعهم حول الراية السوداء»(2).

المرحلة الثالثة:

ثم تأتي المرحلة الثالثة، ويتقلص ظل العلويين، وأهل البيت عن هذه الدعوة، أكثر فأكثر، كلما ازدادت قوتها، واتسع نفوذها، حيث رأينا أخيراً: أنها اتسعت بحيث تستطيع أن تشمل العباسيين أيضاً مع العلويين. حيث أصبحت إلى: «الرضا من آل محمد»، وإن كانوا لا يزالون يذكرون فضل علي، وما لحق ولده من القتل والتشريد، كما يتضح بأدنى مراجعة لكتب التاريخ، ليتمكنوا من مواصلة إثارة الناس

---

(1) روح الإسلام ص306 و 308. ولا بأس بمراجعة ما ورد في كتاب الإمام الصادق والمذاهب الأربعة المجلد الأول ج2 ص532. والسيادة العربية، والشيعة والإسرائيليات ص94 وإمبراطورية العرب ص406 وطبيعة الدعوة العباسية، وغير ذلك.

(2) نفس المصدر.

ضد بني أمية، ولتستمر بذلك سياسة الخداع لبعض العلويين والمتعاطفين معهم.

وهذه العبارة، وإن كانت لا تختلف كثيراً عن عبارة: «العترة، وأهل البيت»، ونحوها. «إلا أنها كانت في أذهان العامة أبعد من أن يراد بها العلويون على الخصوص. ولكن مع ذلك بقيت الجماهير تعتقد أن الخليفة سيكون علوياً، كما كان العلويون يعتقدون ذلك..»(1)، على حد تعبير أحمد شلبي.

وإذا صح هذا، وفرض ـ ولو بعيداً ـ أن شعار: الرضا من آل محمد لا يختلف عن شعار: العترة، وأهل البيت في أذهان عامة الناس، فلسنا نصر على جعل هذا مرحلة مستقلة، بل يكون داخلاً فيما سبقه، وتكون المراحل حينئذٍ ثلاثة، لا أربعة..

ملاحظات لا بد منها في المرحلة الثالثة:

وقبل الإنتقال إلى الكلام على المرحلة الرابعة، والأخيرة، لا بد من ملاحظة أمور:

ألف: أنهم في نفس الوقت الذي نراهم فيه يبعدون الدعوة عن أهل البيت، كما يدلنا عليه قول محمد بن علي العباسي لبكير بن ماهان: «وحذر شيعتنا التحرك في شيء مما تتحرك فيه بنو عمنا آل أبي طالب، فإن خارجهم مقتول، وقايمهم مخذول، وليس لهم من

---

(1) التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية لأحمد شلبي ج3 ص20.

الأمر نصيب، وسنأخذ بثأرهم..»[1].

وكما يدلنا عليه ما رواه الطبري، من أن محمد بن علي نهى دعاته عن رجل اسمه: غالب، لأنه كان مفرطاً في حب بني فاطمة[2].

نراهم من جهة ثانية: وحتى لا يصطدموا بالعلويين وجهاً لوجه. كانوا في جميع مراحل دعوتهم يتكتمون جداً باسم الخليفة، الذي يدعون الناس إليه، وإلى بيعته، بل إن الشخص الذي كانوا يدعون الناس إليه، وإلى بيعته، وبايعه الناس بالفعل كان مجهولاً، بل يعرفه الدعاة فقط، وعلى الناس أن يبايعوا إلى «**الرضا من آل محمد**» ولا بأس بمراجعة نص البيعة في تاريخ التمدن الإسلامي، المجلد الأول، الجزء الأول ص125.

ولعل هدفهم من ذلك كان أيضاً هو: أن لا يربطوا الدعوة بفرد معين، حتى لا تضعف إذا ما مات، أو اغتيل..

وعلى كل حال، فقد نص ابن الأثير في كتابه: الكامل في التاريخ ج4 ص310، حوادث سنة 130 على: أن أبا مسلم كان يأخذ البيعة إلى «الرضا من آل محمد». ومثل ذلك كثير في كلمات المؤرخين، وإليك بعض النصوص التاريخية، التي تدل على ذلك:

(1) طبيعة الدعوة العباسية 152 نقلاً عن: مخطوطة العباسي ص93 أ. و 93 ب.

(2) راجع: تاريخ الجنس العربي ج8 ص411.

ففي الكامل في التاريخ ج4 ص323 نص على: أن محمد بن علي بعث داعياً إلى خراسان يدعو إلى «الرضا من آل محمد» ولا يسمي أحداً، ولعل الذي أرسله هو أبو عكرمة الآتي ذكره.

وقد قال محمد بن علي العباسي لأبي عكرمة: فلتكن دعوتك إلى «الرضا من آل محمد»، فإذا وثقت بالرجل، في عقله، وبصيرته، فاشرح له أمركم.

وليكن اسمي مستوراً من كل أحد، إلا عن رجل عدلك في نفسك، وتوثقت منه، وأخذت بيعته».

ثم أمره بالتحاشي عن الفاطميين[1].

ويقول أحمد شلبي: «..كانوا (أي العباسيون) يوهمون العلويين بأنهم يعملون لهم. ولكنهم في الواقع كانوا يعملون لأنفسهم»[2].

ويقول أحمد أمين: «..ومع هذا فكان من إحكام أمرهم أنهم لم يكونوا يصرحون عند دعوتهم في كثير من المواقف باسم الإمام، ليتجنبوا انشقاق الهاشميين بعضهم على بعض»[3].

ولو كان الخليفة معيناً ومعروفاً عند الناس، لما استطاع أبو مسلم، وأبو سلمة، وسليمان الخزاعي، أن يكاتبوا الإمام الصادق

---

(1) طبيعة الدعوة العباسية ص155 نقلاً عن: CID. OP ص95 أ. ص95 ب.

(2) التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية ج3 ص20.

(3) ضحى الإسلام ج3 ص380 و 381.

«عليه السلام»، وغيره من العلويين، أنهم يبايعونهم، ويجعلون الدعوة لهم. وباسمهم.

وقد تقدمت رسالة أبي مسلم للإمام الصادق «عليه السلام»، التي يصرح فيها: بأنه إنما دعا الناس إلى موالاة أهل البيت فقط، أي من دون تصريح باسم أحد.

وقد قال أحدهم: كنت عند أبي عبد الله «عليه السلام»، فأتاه كتاب أبي مسلم، فقال: «ليس لكتابك جواب. أخرج عنا»(1).

وقد انخدع السيد أمير علي بأمر أبي مسلم، وظن أنه صادق في موقعه هذا، فلذلك قال: «وقد ظل إلى هذا الوقت موالياً، بل مخلصاً، بل متحمساً لأبناء علي»(2).

وقال صاحب قاموس الأعلام: «وعرض أبو مسلم الخراساني الخلافة ابتداءاً على الإمام الصادق، فلم يقبلها»(3).

---

(1) روضة الكافي ص274 وبحار الأنوار ج47 ص297.

(2) روح الإسلام ص306.

(3) راجع: المجلد الأول، الجزء الأول من كتاب: الإمام الصادق والمذاهب الأربعة ص57 نقلاً عن: قاموس الأعلام تأليف: ش. سامي (طبع إستانبول) ج3 ص1821.

ورغم أن أبا مسلم قد قضى على عدة ثورات قامت باسم العلويين، على ما في كتاب: طبيعة الدعوة العباسية ص251 و 253، فإننا نعتقد: أن رسائله هذه، ورسائله التي أرسلها إلى المنصور يظهر فيها الندم على أنه زوى

مع أن رسالة أبي مسلم نفسها إلى الإمام الصادق «عليه السلام» قد تضمنت ما دل على عدم ولائه له، حيث يقول فيها: «إن رغبت فيه». ولو كان موالياً بالفعل لكان له اتصال معه، ولكان استشاره في كل ما يقدم عليه، ولم يقدم على أمر إلا برضاه.

وأما أبو سلمة: فإنه عندما خاف من انتقاض الأمر عليه، بسبب موت إبراهيم الإمام، أرسل ـ والسفاح في بيته ـ إلى الإمام الصادق «عليه السلام» يطلب منه القدوم عليه ليبايعه، وتكون الدعوة باسمه، كما أنه كتب بمثل ذلك إلى عبد الله بن الحسن. لكن الإمام «عليه السلام»، الذي كان في منتهى اليقظة والحزم. رفض الطلب، وأحرق الكتاب، وطرد الرسول(1).

الأمر عن أهله، ووضعه في غير محله. هي السر، والسبب الحقيقي الكامن وراء قتله، مع أنه مؤسس الدولة العباسية (ومن سل سيف البغي قتل به)، ومشيد أركانها. وقد استظهر ذلك أيضاً المستشرق العلامة (بلوشيه) على ما في كتاب طبيعة الدعوة العباسية ص251، وأشار إليه أيضاً السيد أمير علي في كتابه: روح الإسلام ص311.

(1) مروج الذهب ج3 ص253 و 254 وينابيع المودة ص381 وتاريخ اليعقوبي ج3 ص86 والوزراء والكتاب ص86 وهامش ص421 من إمبراطورية العرب، والفخري في الآداب السلطانية ص154 و 155 وروح الإسلام ص308 وعمدة الطالب (ط بيروت) ص82 و 83 والكامل لابن الأثير.

ونقله في مناقب آل أبي طالب ج4 ص229 وبحار الأنوار ج47 ص132 عن

وإن نفس عمله هذا يدل على عدم صدقه في تعامله مع الإمام «عليه السلام» ومع عبد الله بن الحسن على حد سواء، فكيف انخدع به عبد الله بن الحسن يا ترى؟!

وقد نظم أبو هريرة الآبار، صاحب الإمام الصادق «عليه السلام» هذه الحادثة شعراً، فقال:

ولما دعا الداعون مولاي لم يكن ليثني إليه عزمه بصــواب

ولما دعوه بالكتاب أجابهـــم بحرق الكتاب دون رد جواب

وما كان مولاي كمشري ضلالة ولا ملبساً منها الردى بثواب

ولكنه لله في الأرض حجـــة دليل إلى خير، وحسن مآب(1)

وكتب إليه أبو سلمة أيضاً مرة ثانية، عندما أقبلت الرايات: «إن سبعين ألف مقاتل وصل إلينا، فانظر أمرك». فأجابه الإمام بالرفض أيضاً(2).

ابن كادش العكبري في: مقاتل العصابة. لكنهما (أعني المناقب وبحار الأنوار) ذكرا: أن الذي كتب للإمام هو أبو مسلم.. وفي المناقب ج4 آخر ص229 وبحار الأنوار ج47 ص133 نقلاً عن رامش الأفزاري: أن الذي كتب إلى الإمام هو أبو سلمة الخلال!!

وواضح: أن هذا هو السبب الحقيقي لقتل أبي سلمة، وقد صرح بذلك جمع من المؤرخين والباحثين.

(1) مناقب آل أبي طالب ج4 ص230 وبحار الأنوار ج47 ص133.

(2) مناقب آل أبي طالب ج4 ص229 وبحار الأنوار ج47 ص133 والإمام

وأما سليمان الخزاعي: المدبر الحقيقي للثورة في خراسان، فإنه اتصل بعبد الله بن الحسين الأعرج، وهما يسايران أبا جعفر المنصور في خراسان، عندما أرسله السفاح إليها، قال سليمان لعبد الله: «إنا كنا نرجو أن يتم أمركم، فإذا شئتم فادعونا إلى ما تريدون»!! فعلم أبو مسلم بالأمر، فقتل سليمان هذا(1).

بل إن هذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن كثيراً من الدعاة ما كانوا يعرفون أن الخليفة سيكون عباسياً، فضلاً عن أن يكونوا يعرفونه باسمه الصريح.

قال الدكتور فاروق عمر: «على أننا نستطيع القول: إن اسم الإمام كان معروفاً لدى الحلقات الخاصة من الشيعة الهاشمية، أو العباسية، وأن الكثير من الأنصار، الذين ساندوا الثورة، ومنهم ابن الكرماني نفسه، لم يكن يعرف أن «الرضا من آل البيت» سيكون عباسياً، مع أن ابن الكرماني كان قائداً كبيراً، وكان يطمع إلى الإستيلاء على خراسان..»(2).

الصادق والمذاهب الأربعة ج1 ص47.

(1) تاريخ الأمم والملوك (طبع ليدن) ج10 ص132 والإمامة والسياسة ج2 ص125.

(2) طبيعة الدعوة العباسية ص209. ولقد اشتبه الأمر على الدكتور فاروق عمر، فإن ابن الكرماني كان من عمال الأمويين، ولم يكن من الشيعة في أي وقت من الأوقات، وإنما استماله أبو مسلم توطئة للغدر به.. ولم يكن

ب: يلاحظ: أن العباسيين قد موهوا على الناس، واستطاعوا أن يخدعوهم. حيث خيلوا لهم في بادئ الأمر أن الثورة كانت للعلويين. ثم بدءوا يعدون العدة لما سوف يقولون للناس عند اكتشافهم لحقيقة الأمر، فصنعوا سلسلة الوصاية المعروفة عنهم من علي بن أبي طالب، إلى محمد بن الحنفية، وإلى أبي هاشم، فإلى علي بن عبد الله بن العباس.

وهكذا.. وهي في الحقيقة نفس عقيدة الكيسانية، كما سنشير إليها في بعض الهوامش الآتية. وقد جازت حيلتهم هذه على الناس، الذين كانوا يظنون أنهم يعملون للعلويين(1)، حتى لقد خفي أمرهم عن عبد الله بن معاوية حسبما قدمنا، بل لقد كان من جملة المخدوعين، الذين اكتشفوا الحقيقة بعد فوات الأوان، سليمان الخزاعي، الذي تقدم أنه ـ باعترافه ـ كان يرجو هذا الأمر للعلويين، وأبو مسلم الخراساني الذي صارح المنصور بأن السفاح كان قد خدعه. وأنه خدع أيضاً من قبل إبراهيم الإمام، حيث ادعيا الوصاية والإمامة، وحرفا الآيات الواردة في أهل البيت لتنطبق عليهم، مما كان من نتيجته أن زوى الأمر عن أهله، ووضعه في غير محله(2).

أبو مسلم ولا غيره من الدعاة والنقباء ليصرحوا لعدوهم بمثل هذا الأمر الذي يخفونه عن أخص الناس بهم، بل حتى عمن هم مثل المنصور.

(1) إمبراطورية العرب ص206، وغير ذلك كثير.

(2) الإمام الصادق والمذاهب الأربعة المجلد الأول، ج2 ص533 وسنشير إلى

أما انخداع ابن الكرماني فهو من الأمور الواضحة والمعروفة. بل لقد رأينا البعض يذكر أن أبا سلمة الخلال كان أيضاً من جملة المخدوعين، حيث كان يتوهم: أن الخليفة سيكون علوياً لا عباسياً(1).

ج: ومما تجدر الإشارة إليه هنا، هو ما تقدم: من رفض الإمام القاطع لعرض كل من أبي سلمة، وأبي مسلم في جعل الدعوة له، وباسمه.

وما ذلك إلا لعلمه «عليه السلام»: بأن هؤلاء ليس لهم من هدف، إلا الوصول إلى مأربهم من الحكم والسلطان، ثم يتخلصون من كل من لا يعودون بحاجة إليه، إذا اعتبروه عقبة في طريقهم. كما كان الحال في قتلهم أبا مسلم، وسليمان بن كثير، وأبا سلمة. وغيرهم. شاهدنا على ذلك جواب الإمام «عليه السلام» لأبي مسلم: «ما أنت من رجالي، ولا الزمان زماني». وكذلك المحاورة التي جرت بينه «عليه السلام»، وبين عبد الله بن الحسن، عندما جاءه كتاب من أبي سلمة مثل كتابه.

وأيضاً قوله «عليه السلام»: ما لي ولأبي سلمة، وهو شيعة لغيري. بل ومما يدل على ذلك دلالة قاطعة. ما قدمناه من اعتذار أبي

مصادر أخرى لذلك فيما يأتي إن شاء الله.

(1) التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية ج3 ص254 وفي كتاب: السيادة العربية لفان فلوتن ص97: أن النقباء أمروا بعض الدعاة بستر اسم المدعو له، وأخفوا اسم المدعو له عن البعض الآخر.

سلمة للسفاح، عن مراسلته للصادق، وغيره من العلويين، بأنه: «كان يدبر استقامة الأمر» بل يذكر الطبري ج6 ص102 وابن الأثير ج5 ص437: أنه عندما جمع السفاح خاصته ليستشيرهم بقتل أبي سلمة وأخبرهم بمكاتبته للعلويين. نجد أن بعض خاصته انبرى ليقول: ما يدريكم لعل ما صنع أبو سلمة كان من رأي أبي مسلم(1). وعليه فلا يصح قول صاحب العيون والحدائق ص181: «ولم يكن هوى أبي سلمة معهم، وإنما كان هواه مع الصادق جعفر الخ..» فإن لجوءه إلى الصادق «عليه السلام» إنما كان لأجل استقامة الأمر. بل إن بعض المحققين لا يستبعد أن يكون من جملة أهدافهم من رسائلهم تلك، إلى الصادق «عليه السلام»، وعبد الله بن الحسن، وغيرهما من العلويين هو معرفة إن كان هؤلاء يطمحون إلى الحكم، ويرغبون فيه أولاً. وذلك ليستعد العباسيون ـ من ثم ـ لمواجهة دعوتهم، ورصد كل حركاتهم، وسكناتهم، ومن ثم شل حركتهم، والقضاء عليهم. وهذا أسلوب استعمله المنصور من بعد، لكن الإمام الصادق «عليه السلام» تنبه للمكيدة، وعمل على إحباطها..

د: وتصريح أبي سلمة هذا وموقف الإمام منه، وقوله: إنه شيعة لغيره يلقي لنا ضوءاً على الروايات التي تتهمه، وتتهم أبا مسلم بميول

(1) وأما كتابه للصادق فهو لا يدل على إخلاصه له، بل هو فقط ـ كان يدبر استقامة الأمر، وقتله من قبل العباسيين بهذا الجرم ليس إلا تغاضياً عن حقيقة الأمر بهدف الوصول إلى أهدافهم في التخلص بطريقة مشروعة.

علوية. وأن أبا مسلم أراد أن يعلن خلافة علوية، بمجرد وصوله إلى خراسان، كما عن الذهبي، وشارح شافية أبي فراس، وتاريخ الخميس. فإن ذلك لا شاهد له إلا رسائلهما التي أشرنا إليها. مع أنه لم يكن الهدف منها إلا استقامة الأمر للعباسيين. خصوصاً إذا لاحظنا أن أبا مسلم قد قضى على عدة ثورات للعلويين، وباسمهم ـ كما أشرنا إليه ـ وأنه كان يلاحقهم تحت كل حجر ومدر، وفي كل سهل وجبل، على حد تعبير الخوارزمي.

ولكننا لا نجد فيما بأيدينا من الشواهد التاريخية، ما يؤيد دعوى الخوارزمي هذه عدا ما ذكروه من أنه: قتل عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر، وعبيد الله بن الحسين بن علي بن الحسين.. ولعل التاريخ أمعن في ظلم هؤلاء . فأخفى أسماءهم كما أخفى الكثير من جرائم الطواغيت والظلمة، والحقائق.. وهل كل من قتل هؤلاء الظلمة عرف اسمه؟! فإن من جهل من قتلاهم لا يكاد يحصى ولا يقاس بمن ذكرت أسماؤهم، فاسأل مطاميرهم، واسأل غياهب سجونهم، واسأل جدران قصورهم وأعمدتها، واسأل أس بنيانهم ومداميكها، واسأل الآبار والخزائن المليئة بالرؤوس والجماجم التي كانوا يتوارثونها..

المرحلة الرابعة:

ثم تأتي المرحلة الرابعة والأخيرة، وهي: ادعاؤهم الخلافة بالإرث، كما أشرنا إليه. ولكنهم استمروا يربطون الثورة بأهل البيت «عليهم السلام» من ناحيتين:

الأولى: ادعاؤهم الخلافة بالإرث عن طريق علي بن أبي طالب، ومحمد بن الحنفية، كما سيأتي بيانه.

الثانية: ادعاؤهم: أنهم إنما خرجوا للأخذ بثارات العلويين. فأما ادعاؤهم استحقاقهم الخلافة بالإرث، عن طريق علي بن أبي طالب «عليه السلام»، واحتجاجهم بقرباهم النسبية من رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فإننا نلمحها في كثير من مواقفهم، حيث كانوا يستطيلون على الناس بهذه القربى، ويحتجون بها في مختلف المناسبات[1]. فقد قال داود بن علي، أول خطيب لهم على منبر الكوفة، في أول كلام له أمام السفاح: «..وإنما أخرجنا الآنفة من ابتزازهم حقنا، والغضب

---

(1) حيث قد ظلوا بحاجة لأن يصلوا حقهم الذي كانوا يدعونه. بحق علي بن أبي طالب «عليه السلام»، ووصايتهم بالوصاية التي له، والتي لا يجهلها أحد، وليصححوا بهذه الوسيلة خلافتهم، ويتقبلها الناس. فكانت السلسلة التي سيأتي بيانها هي معتمدهم، مضيفين إليها تبرأهم من أبي بكر وعمر وعثمان.

وفي الحقيقة: أن تلك هي عقيدة الكيسانية انتحلوها لأنفسهم بوحي من مصالحهم الخاصة. حتى إذا ما وصلوا إلى الحكم نراهم قد قطعوا حبل صلتهم بعلي، وولده، وجعلوا الخلافة حقاً للعباس وولده.. ثم تخلوا عن ذلك كله فيما بعد، ورجعوا إلى العقيدة التي أسسها معاوية، ولكنهم اختلفوا عنه بأنهم أدخلوا علياً، وجعلوه في المرتبة الرابعة، وكان ذلك بداية وجود أهل السنة بخصائصهم، ومميزاتهم المذهبية، ولهذا البحث مجال آخر، والله هو الموفق والمستعان.

لبني عمنا..»[1].

ونرى السفاح في خطبته الأولى أيضاً في مسجد الكوفة، بعد أن ذكر عظمة الرب تبارك وتعالى، وفضل النبي «صلى الله عليه وآله» «قد قاد الولاية والوراثة، حتى انتهيا إليه، ووعد الناس خيراً..»[2].

ويقال: إن من جملة ما قاله السفاح في خطبته الأولى: «..فأعلمهم جل ثناؤه فضلنا، وأوجب عليهم حقنا ومودتنا، وأجزل من الفيء، والغنيمة نصيبنا، تكرمة لنا وفضلاً علينا.

وزعمت السبائية الضلال: أن غيرنا أحق بالرياسة والسياسة.

إلى أن قال: ورد علينا حقنا..»[3].

---

(1) تاريخ الأمم والملوك (طبع ليدن) ج10 ص31 والبداية والنهاية ج10 ص41 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج7 ص154 والكامل لابن الأثير ج4 ص325.

(2) العبر وديوان المبتدأ والخبر ج3 ص129 ومروج الذهب ج3 ص256 وتاريخ الأمم والملوك (طبع ليدن) ج10 ص37.

(3) تاريخ الأمم والملوك (طبع ليدن) ج10 ص39 و 40 وتاريخ الخلفاء للسيوطي ص257 والبداية والنهاية ج10 ص41 والكامل لابن الأثير ج4 ص324 و 325.

لكن الظاهر: أن لعن السبائية (وهم الشيعة الإمامية حسب مصطلحهم) مفتعل على لسان السفاح. لأن كلمة داود بن علي المتقدمة تدل على إنكار العباسيين ـ في بدء أمرهم ـ خلافة أبي بكر، وعمر، وعثمان، وتمسكهم

ويقول داود بن علي في خطبته الأولى في مسجد الكوفة أيضاً: «..وأحيا شرفنا وعزنا، ورد إلينا حقنا وإرثنا»[1].

بخلافة علي «عليه السلام»، حيث يصلون حبل وصايتهم بها.. وإن كانوا قد رجعوا عن هذه العقيدة بعد ذلك ـ حسبما أشرنا إليه ـ إلى العقيدة التي كان قد روجها معاوية.. ولكن من المؤكد أنهم استمروا على عقيدتهم تلك، أعني إنكار خلافة الثلاثة، ووصلهم حبل وصايتهم بعلي «عليه السلام»، إلى زمن المنصور، الذي كان أول من أوقع الفتنة بين العباسيين والعلويين كما سيأتي.

(1) تاريخ الأمم والملوك (طبع ليدن) ج10 ص32 والكامل لابن الأثير ج4 ص325.

أمر هام لا بد من التنبيه عليه:

إننا إذا تتبعنا الأحداث التاريخية، نجد: أن كل مطالب بالخلافة كان يدعي أول ما يدعي الرحمية والقربى من رسول الله «صلى الله عليه وآله». وأول من بدأ ذلك أبو بكر في يوم السقيفة، وتبعه على ذلك عمر، حيث قررا أن ليس لأحد الحق في أن ينازعهم سلطان محمد، إذ إنهم أمس برسول الله رحماً (على ما في نهاية الإرب ج8 ص168 وعيون أخبار ابن قتيبة ج2 ص233 والعقد الفريد (ط دار الكتاب العربي) ج4 ص258 والأدب في ظل التشيع ص24 نقلاً عن البيان والتبيين للجاحظ)، ولأنهم هم أولياؤه وعشيرته، على ما ذكره الطبري في تاريخ الأمم والملوك (ط دار المعارف بمصر) ج3 ص220 والإمامة والسياسة (ط الحلبي ـ مصر) ص14 و 15 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج6 ص7 و 8 و 9 و 11 والإمام الحسين للعلايلي ص186 و 190 وغيرهم. أو لأنهم عترة النبي

«صلى الله عليه وآله» وأصله، والبيضة التي تفقأت عنه كما في العثمانية للجاحظ ص200. فأسقطا بذلك دعوى الأنصار عن الإعتبار.

كما أن أبا بكر قد استدل على الأنصار بالحديث الذي صرح باستفاضته جهابذة أهل السنة (على ما في ينابيع المودة للحنفي)، وهو قوله «صلى الله عليه وآله» مشيراً إلى خلفائه الاثني عشر: «يكون عليكم اثنا عشر خليفة كلهم تجتمع عليه الأمة، كلهم من قريش» ـ استدل به ـ بعد أن تصرف فيه، بأن حذف صدره، واكتفى بذكر: أن الأئمة من قريش على ما في صواعق ابن حجر ص6 وغيره..

وأصبح كون الأئمة من قريش تقليداً متبعاً، بل ومن عقائد أهل السنة المعترف بها، وقد استدل ابن خلدون على ذلك بالإجماع.

ولكن قول عمر: لو كان سالم مولى حذيفة حياً لوليته، قد أوقع ابن خلدون. كما أوقع غيره من جهابذة أهل السنة في حيص بيص، لعدم كون سالم قرشياً، فضلاً عن أن يكون أمس رحماً برسول الله من غيره، فراجع مقدمة ابن خلدون ص194 وغيره من كتبهم.

أما ابن كثير فإنه قد استشكل بالأمر من ناحية أخرى، حيث قال ـ وهو يتحدث عن فتنة محمد بن الأشعث الكندي ـ: «..والعجب كل العجب من هؤلاء الذين بايعوه بالإمارة، وليس هو من قريش، وإنما هو كندي من اليمن، وقد اجتمع الصحابة يوم السقيفة على أن الإمارة لا تكون إلا في قريش، واحتج عليهم الصديق بالحديث في ذلك، حتى أن الأنصار سألوا أن يكون منهم أمير مع أمير المهاجرين، فأبى الصديق عليهم ذلك.. ثم مع هذا كله ضرب سعد بن عبادة، الذي دعا إلى ذلك أولاً، ثم رجع عنه».. انتهى. راجع البداية والنهاية ج9 ص54.

فتراه يستشكل في عمل من بايعوا محمد بن الأشعث بإمرة المؤمنين، التي رآها مخالفة للإجماع المدعى يوم السقيفة. وتراه يعترف بمخالفة سعد ثم يدعي أنه رجع عن ذلك.. ولست أدري كيف رجع عنه، مع أنه من المتسالم عليه تاريخياً: أنه استمر على الخلاف معهم، حتى اغتيل بالشام ـ اغتالته السياسة، على حد تعبير طه حسين في كتابه: من تاريخ الأدب العربي ج1 ص146، وغيره.. وذلك أشهر من أن يحتاج إلى بيان.

وعلى كل حال.. فإن ما يهمنا هو الإشارة إلى أن كون الأئمة من قريش ليس فقط أصبح تقليداً متبعاً، بل هو قد أصبح من عقائد أهل السنة المعترف بها.

ولكن ما تأتي به السياسة، تذهب به السياسة، إذ بعد تسعماية سنة جاء السلطان سليم، وخلع الخليفة العباسي، وتسمى هو بـ «أمير المؤمنين» مع أنه لم يكن من قريش. وبهذا يكون قد ألغى هذا التقليد عملاً من عقائد طائفة من المسلمين، وأبطله.

ومهما يكن من أمر، فإن أول من ادعى استحقاق الخلافة بالقربى النسبية من رسول الله «صلى الله عليه وآله» كان أبو بكر، ثم عمر، وجاء بعدهما بنو أمية، فعرفوا أنفسهم ذوي قربى النبي «صلى الله عليه وآله» حتى لقد حلف عشرة من قواد أهل الشام، وأصحاب النعم والرياسة فيها ـ حلفوا ـ للسفاح: على أنهم لم يكونوا يعرفون إلى أن قتل مروان، أقرباء للنبي «صلى الله عليه وآله»، ولا أهل بيت يرثونه غير بني أمية. فراجع النزاع والتخاصم للمقريزي ص28 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج7 ص159 ومروج الذهب ج3 ص33.

بل لقد ذكر المسعودي والمقريزي: أن إبراهيم بن المهاجر البجلي، الموالي للعباسيين قد نظم قضية هؤلاء الأمراء شعراً، فقال:

أيها الناس اسمعوا أخبركم عجباً زاد على كل العجب
عجبا من عبد شمس إنهم فتحوا للناس أبواب الكذب
ورثوا أحمد فيما زعموا دون عباس بن عبد المطلب
كذبوا والله ما نعلمه يحرز الميراث إلا من قرب

ويقول الكميت عن دعوى بني أمية هذه:

وقالوا: ورثناها أبانا وأمنا ولا ورثتهم ذاك أم ولا أب

وفي العقد الفريد (ط دار الكتاب العربي) ج2 ص120: أن أروى بنت الحارث بن عبد المطلب قالت لمعاوية: «..ونبينا «صلى الله عليه وآله» هو المنصور، فوليتم علينا من بعده، تحتجون بقرابتكم من رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ونحن أقرب إليه منكم، وأولى بهذا الأمر الخ..».

ثم جاء العباسيون، وادعوا نفس هذه الدعوى، كما هو واضح من النصوص التي ذكرناها، ونذكرها. بل لقد ادعى نفس هذه الدعوى أيضاً أكثر إن لم يكن كل من خرج مطالباً بالخلافة، سواء كان خروجه على الأمويين أو على العباسيين..

وهذا يعني: أن العامل النسبي قد لعب دوراً هاماً في الخلافة الإسلامية، وكان الناس بسبب جهلهم، وعدم وعيهم لمضامين الإسلام يصدقون ويسلمون بأن القربى النسبية تكفي وحدها في أن تجعل لمدعيها الحق في منصب الخلافة. ولعل أكثر ما ورد في القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة من الوصايا بأهل البيت «عليهم السلام»، والأمر بمودتهم، ومحبتهم، والتمسك بهم جعل الناس يظنون أن سبب ذلك هو مجرد قرباهم النسبية منه «صلى الله عليه وآله».. مع أن ما يدفع هذا التوهم واضح جداً سواء في الآيات

القرآنية، وفي أحاديث النبي «صلى الله عليه وآله» وأهل بيته الطاهرين، حيث لم يقصروا عن إقامة الحجة التامة على جميع الخلق، ولكن إصرار الناس على الغفلة والتغافل أودى بهم.. وأرداهم..

وعلى كل حال، فقد استغل الطامحون فهم الناس الخاطئ هذا. بل لقد حاولوا ما أمكنهم تكريسه، وتثبيته.

إلا أن حقيقة الأمر هي غير ذلك، فإن منصب الخلافة في الإسلام، لا يدور مدار القربى النسبية منه. بل هو يدور مدار الأهلية والجدارة، والإستعداد الذاتي لقيادة الأمة قيادة صالحة، كما كان النبي «صلى الله عليه وآله» يقودها، يدلك على ذلك: أننا لو رجعنا إلى النصوص القرآنية، وإلى ما ورد عن النبي «صلى الله عليه وآله» بشأن الخليفة بعده، فلعلنا لا نعثر على نص واحد منها يفهم منه أن استحقاق الخلافة يدور مدار القربى النسبية منه «صلى الله عليه وآله»، وحسب.

وكل ما ورد في القرآن، وعنه «صلى الله عليه وآله» من الأمر بموالاة أهل بيته، وحبهم، والتمسك بهم، ومن تعيينه خلفاءه منهم، فليس لأجل قرباهم النسبية منه «صلى الله عليه وآله»، بل لأن الأهلية، والجدارة الحقيقية لهذا المنصب قد انحصرت في الخارج فيهم. فهو على حد تعبير الأصوليين: من باب الإشارة إلى الموضوع الخارجي. وليس تصريحه «صلى الله عليه وآله» بالقربى لأجل بيان الميزان والمقياس والملاك في استحقاقهم الخلافة.

وواضح: أنه كان لا بد من الالتجاء إلى الله ورسوله لتعيين الشخص الذي له الجدارة والأهلية لقيادة الأمة، لأن الناس قاصرون عن إدراك حقائق الأمور، ونفسيات، وغرائز، وملكات بعضهم البعض.. إدراكاً دقيقاً

وحقيقياً، وعن إدراك عدم طرو تغير أو تبدل عليه في المستقبل. ولقد عينه «صلى الله عليه وآله» بالفعل، ودل عليه بمختلف الدلالات، بالقول، تصريحاً، وتلويحاً، وكناية، ونصاً، ووصفاً، وغير ذلك، وبالفعل أيضاً، حيث أمره على المدينة، وعلى كل غزوة لا يكون هو «صلى الله عليه وآله» فيها، ولم يؤمر عليه أحداً، وغير ذلك..

هذا هو رأي الشيعة، وهذا هو رأي أئمتهم في هذا الأمر، وكلماتهم طافحة ومشحونة بما يدل على ذلك. ولا يبقى معه مجال لأي لبس أو توهم، فراجع كلام الإمام علي في شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج6 ص12 وغيره مما قد يتعسر استقصاؤه..

ومما ذكرنا نستطيع أن نعرف: أن ما ورد عن الإمام علي «عليه السلام»، أو عن غيره من الأئمة الطاهرين «عليهم السلام»، من قولهم: إنهم هم الذين عندهم ميراث رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فإنما يقصدون به الميراث الخاص، الذي يختص الله به من يشاء من عباده، أعني: ميراث العلم، على حد قوله تعالى: (ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا..)[الآية 32 من سورة فاطر].

وقد اعترف أبو بكر نفسه لفاطمة الزهراء «عليها السلام» بأن الأنبياء يورثون العلم لأشخاص معينين من بعدهم..

وبهذا يكون قد سجل إدانة لنفسه، حيث جلس في مجلس ليس له، إنما هو لوريث علم رسول الله «صلى الله عليه وآله». ذلك العلم الذي هو أهم آلات الخلافة والرياسة والسياسة.

وعلى كل حال، فلقد أنكر علي «عليه السلام» مبدأ استحقاق الخلافة بالقرابة والصحابة أشد الإنكار، فقد جاء في نهج البلاغة قوله «عليه السلام»: «وا

عجباً!! أتكون الخلافة بالصحابة والقرابة»؟! هكذا في نهج البلاغة، شرح محمد عبده، ولكن الظاهر: هو أنها محرفة، وأن الصحيح هو ما في نسخة ابن أبي الحديد، وهي هكذا «وا عجباً!! أن تكون الخلافة بالصحابة، ولا تكون بالصحابة والقرابة»!!

وأما ما يظهر منه أنهم يستدلون لاستحقاقهم الخلافة بالقربى من رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فإنما اقتضاه الحجاج مع الخصوم، فهو من باب: «ألزموهم بما ألزموا به أنفسهم». ويدل على هذا المعنى ويوضحه: ما قاله الإمام علي «عليه السلام» لأبي بكر، عندما جيئ به ليبايع، فكان مما قاله: «..واحتججتم عليهم (أي على الأنصار) بالقرابة من النبي «صلى الله عليه وآله».. وأنا أحتج عليكم بمثل ما احتججتم به على الأنصار، نحن أولى الخ..».. راجع: الإمامة والسياسة ج1 ص18.

ويشير أيضاً «عليه السلام» إلى هذا المعنى في بعض خطبه الموجودة في نهج البلاغة فمن أراد فليراجعه.. كما ويشير إليه أيضاً ما نسب إليه «عليه السلام» من الشعر (على ما في نهج البلاغة) وهو قوله:

فإن كنت بالشورى ملكت أمورهـم فكيف بهذا والمشيرون غيب

وإن كنت بالقربى حججت خصيمهم فغيرك أولى بالنبي وأقـرب

ولكن أحمد أمين المصري في كتابه: ضحى الإسلام ج3 ص261 و 300 و 222 و 235 وكذلك سعد محمد حسن في كتابه: المهدية في الإسلام ص5. والخضري في محاضراته ج1 ص166: إن هؤلاء ينسبون إلى الشيعة القول: بأن منصب الخلافة يدور مدار القربى النسبية منه «صلى الله عليه وآله» وحسب، رغم اعتراف أحمد أمين في نفس الكتاب، وبالتحديد في ص208 و 212: بأن الشيعة يحتجون بالنص في خصوص الخليفة بعد

الرسول. بل والخضري يعترف بذلك أيضاً حيث قال: «أما الإنتخاب عند أهل التنصيص على البيت العلوي، فإنه كان منظوراً فيه إلى الوراثة الخ..».

وهي نسبة غريبة حقاً ـ بعد هذا الإعتراف الصريح منهم، ومن غيرهم ـ فإن عقيدة الشيعة ـ تبعاً لأئمتهم هي ما ذكرنا، أي ليس منصب الخلافة دائراً مدار القربى النسبية منه «صلى الله عليه وآله»، وأدلة الشيعة تنطق وتصرح بأن القربى النسبية وحدها لا توجب بأي حال من الأحوال استحقاق الخلافة، وإنما لا بد من النص المعين لذلك الشخص الذي يمتلك الجدارة والأهلية والإستعداد الذاتي لها.

إنهم يستدلون على خلافة علي «عليه السلام» بالنصوص القرآنية، والنبوية المتواترة عند جميع الفرق الإسلامية، ولا يستدلون بالقربى إلا من باب: ألزموهم.. أو من باب تكثير الأدلة، أو في مقابل استدلال أبي بكر وعمر، ومن تبعهم على ذلك بها.

وإذا ما شذ واحد منهم، واستدل بذلك، معتقداً بخلاف ما قلناه عن قصور نظر، وقلة معرفة، أو لفهمه ـ خطأ ـ ما ورد عنهم «عليهم السلام». من أن عندهم ميراث رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فلا يجب، بل لا يجوز أن يحسب على الشيعة، ومن ثم القول: بأن ذلك هو قولهم، وأن تلك هي عقيدتهم.

ولعل أحمد أمين لم يراجع أدلة الشيعة!!

أو أنه راجعها، واشتبه عليه الأمر!!

أو أنه. لا هذا.. ولا ذاك.. وإنما أراد التشنيع عليهم، فنسب إليهم ما ليس من مذهبهم!

وعندما ذهب داود بن علي إلى مكة، والياً عليها، من قبل أخيه السفاح، وأراد أن يخطب في مكة خطبته الأولى، طلب منه سديف بن

ويدلنا على صحة هذا الإحتمال الأخير، اعترافه المشار إليه، بأن الشيعة يستدلون على إمامة علي «عليه السلام» بالنص، لا بالقربى!!

وخلاصة القول هنا: إن القربى النسبية ليست هي الملاك في استحقاق الخلافة.

ولم تكن دعوى أنها كذلك، لا من الأئمة، ولا من شيعتهم. وإنما كانت من قبل أبي بكر، وعمر، ثم الأمويين، فالعباسيين.

وإذا كان أهل السنة ـ تبعاً لأئمتهم ـ قد جعلوا كون الإمامة في قريش من عقائدهم. وإذا كان غير أهل البيت هم الذين ادعوا هذه الدعوى، وهللوا وكبروا لها. فمن الحق لنا إذن أن نقول: «رمتني بدائها وانسلت».

وأخيراً.. فلقد كان من أبسط نتائج هذه العقيدة لدى أهل السنة، وقبولهم أن القربى النسبية تجعل لمدعيها الحق في الخلافة.. إن سنحت الفرصة لأن يصل أشخاص إلى الحكم من أبرز مميزاتهم، وخصائصهم جهلهم بتعاليم الدين، وانسياقهم وراء شهواتهم، أينما كانت، وحيثما وجدت، جاعلين الحكم والسلطان، وسيلة إليها، مسدلين على حماقاتهم هنا، وتفاهاتهم هناك ستاراً من القربى النسبية منه «صلى الله عليه وآله». وهو من هؤلاء وأمثالهم بريء.

وعندما كانوا يجدون أن ذلك الستار لم يعد يقوى على المنع من استكناه واقعهم، وحقيقة نواياهم وتصرفاتهم، كانوا أو كان بعضهم يرى أنه لا بد لهم من الإلتجاء إلى أساليب أخرى، تبرر لهم واقعهم، وتحمي تصرفاتهم، وتؤمن لهم الإستمرار في الحكم، ولعل بيعة المأمون للإمام الرضا «عليه السلام» بولاية العهد هي من تلك الأساليب، كما سيتضح إن شاء الله تعالى.

ميمون أن يأذن له في الكلام، فأذن له، فوقف، وقال من جملة ما قال:

«..أتزعم الضلال: أن غير آل الرسول أولى بتراثه؟! ولم؟! وبم؟! معاشر الناس؟! ألهم الفضل بالصحابة، دون ذوي القرابة؟ الشركاء في النسب، والورثة للسلب»[1].

ويقول داود بن علي في نفس المناسبة، أعني في أول خطبة له: «لم يقم فيكم إمام بعد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، إلا علي بن أبي طالب، وهذا القائم فيكم..» وأشار إلى السفاح[2].

وقال المنصور في خطبة له: «وأكرمنا من خلافته، وميراثنا من نبيه..»[3].

---

(1) تاريخ اليعقوبي ج3 ص89 والعقد الفريد (ط دار الكتاب) ج4 ص485.

(2) مروج الذهب ج3 ص237 و 256 وتاريخ الأمم والملوك (طبع ليدن) ج10 ص33 و 37 وعيون الأخبار لابن قتيبة ج2 ص252 وتاريخ اليعقوبي ج3 ص87 و 88 والكامل لابن الأثير ج4 ص326 والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج3 ص129 و 173 وإمبراطورية العرب ص422 والبداية والنهاية ج10 ص42 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج7 ص155، وفيه: «إنه لم يخطب على منبركم هذا خليفة حق إلخ..». وبرواية أخرى فيه: «أقسم بالله قسماً براً، ما قام هذا المقام أحد بعد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، أحق به من علي بن أبي طالب، وأمير المؤمنين هذا»..

(3) مروج الذهب ج3 ص301 وتاريخ الأمم والملوك (طبع ليدن) ج10 ص432.

ولكنهم بعد المنصور ـ بل وحتى من زمن المنصور نفسه كما سيتضح ـ قد غيروا سلسلة الإرث هذه، وجعلوها عن طريق العباس، وولده عبد الله، ولكنهم أجازوا بيعة علي، لأن العباس نفسه كان قد أجازها.

كما سيأتي بيانه.. فكانت استدلالات الخلفاء ابتداء من المنصور ناظرة إلى الإرث عن هذا الطريق..

فنرى المنصور يبين في رسالة منه لمحمد بن عبد الله بن الحسن: أن الخلافة قد ورثها العباس في جملة ما ورثه من النبي «صلى الله عليه وآله»، وأنها في ولده(1).

وكان الرشيد يقول: «ورثنا رسول الله، وبقيت فينا خلافة الله»(2).

وقال الأمين عندما بويع له، بعد موت أبيه الرشيد: «..وأفضت خلافة الله، وميراث نبيه إلى أمير المؤمنين الرشيد..»(3).

ومدح البعض المأمون، وعرَّض بأخيه الذي غدر به، فقال في

---

(1) تاريخ الأمم والملوك (طبع ليدن) ج10 ص215 والعقد الفريد (ط دار الكتاب) ج5 ص81 - 85 وصبح الأعشى ج1 ص333 فما بعد، والكامل للمبرد، وطبيعة الدعوة العباسية.

(2) البداية والنهاية ج10 ص217.

(3) تاريخ اليعقوبي ج3 ص163.

جملة أبيات له:

إن تغدروا جهلاً بوارث أحمد ووصي كل مسدد وموفق(1)

إلى غير ذلك مما لا مجال لنا لتتبعه.. ولنعد إلى ما كنا فيه أولاً، فنقول:

دعوى الأخذ بثارات العلويين:

وأما ادعاؤهم: أنهم إنما خرجوا للأخذ بثارات العلويين، واستمرارهم على ربط الثورة بأهل البيت، حتى بعد نجاح ثورتهم، وتسلمهم لأزمة الحكم والسلطان ـ وهذه هي الناحية الثانية من المرحلة الرابعة ـ فذلك أوضح من أن يخفى..

وقد تقدم قول محمد بن علي لبكير بن ماهان: «وسنأخذ بثأرهم..» يعني بثارات العلويين..

وتقدم أيضاً قول داود ابن علي: «وإنما أخرجنا الآنفة من ابتزازهم حقنا، والغضب لبني عمنا..»..

ويقول السفاح، عندما أتي برأس مروان: «ما أبالي متى طرقني الموت، فقد قتلت بالحسين، وبني أبيه من بني أمية مائتين، وأحرقت شلو هشام بابن عمي زيد بن علي، وقتلت مروان بأخي إبراهيم»(2).

---

(1) مروج الذهب ج3 ص399.

(2) مروج الذهب ج3 ص257 وفي شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج7 ص131 وحياة الإمام موسى بن جعفر للقرشي ج1 ص337 نقلاً عن مختصر

ويقول صالح بن علي لبنات مروان: «ألم يقتل هشام بن عبد الملك، زيد بن علي بن الحسين، وصلبه في كناسة الكوفة؟! وقتل امرأة زيد بالحيرة، على يد يوسف بن عمرو الثقفي؟!

ألم يقتل الوليد بن يزيد يحيى بن زيد، وصلبه بخراسان؟!

ألم يقتل الدعي عبيد الله بن زياد، مسلم بن عقيل بن أبي طالب بالكوفة؟!

ألم يقتل يزيد بن معاوية الحسين؟!(1).

وبرواية ابن أبي الحديد، أنه قال لهن: «..إذن، لا نستبقي منكم أحداً، لأنكم قد قتلتم إبراهيم الإمام، وزيد بن علي، ويحيى بن زيد، ومسلم بن عقيل.

وقتلتم خير أهل الأرض حسيناً، وإخوته، وبنيه، وأهل بيته، وسقتم نساءه سبايا ـ كما يساق ذراري الروم ـ على الأقتاب إلى الشام..»(2).

أخبار الخلفاء، هكذا. «..وقد قتلت بالحسين ألفاً من بني أمية.

إلى أن قال: وقتلنا سائر بني أمية بحسين، ومن قتل معه، وبعده من بني عمنا أبي طالب».

(1) الكامل لابن الأثير ج4 ص332 ومروج الذهب ج3 ص247 ولا بأس بمراجعة خطبة السفاح في مروج الذهب أيضاً ج3 ص257.

(2) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج7 ص129.

ولا بأس بمراجعة ما قاله داود بن علي عندما قتل ثمانين أموياً مرة واحدة[1].

وكذلك فإنهم ما لقبوا أبا سلمة الخلال، أول وزير في الدولة العباسية بـ «وزير آل محمد»، وأبا مسلم الخراساني بـ «أمين، أو أمير آل محمد»[2]. إلا من أجل الحفاظ على ربط الدعوة بأهل البيت «عليهم السلام»، ولتبقى ـ من ثم ـ محتفظة بقوتها، وحيويتها.

وأخيراً.. فلم يكن اتخاذهم السواد شعاراً إلا تعبيراً عن الحزن والأسى لما نال أهل البيت في عهد بني أمية[3].

---

(1) تاريخ اليعقوبي ج3 ص92.

(2) الفخري في الآداب السلطانية ص155 ومروج الذهب ج3 ص271 والبداية والنهاية ج10 ص54 وتاريخ الأمم والملوك (طبع ليدن) ج10 ص60 وتاريخ التمدن الإسلامي، المجلد الأول، ج1 ص152 وغيرهم، فإنه مما نص عليه أكثر المؤرخين.

(3) هذا يصح بالنسبة للملابس السوداء. وأما كون الرايات سوداء، فيحتمل: أن يكون لأجل ذلك، حسبما صرح به ابن خلدون ص259، ويحتمل: أن يكون لما ورد: من أن راية علي «عليه السلام» يوم صفين كانت سوداء، على ما نص عليه فإن فلوتن في هامش: ص126 من كتابه السيادة العربية، أو لأن رايات النبي «صلى الله عليه وآله» في حروبه مع الكفار كانت سوداء، يقول الكميت مشيراً إلى ذلك:

وإلا فارفعوا الرايات سوداً على أهل الضلالة والتعدي

وفي صبح الأعشى ج3 ص370، نقلاً عن القاضي الماوردي في كتابه:

وهكذا. يتضح، بما لا مجال معه للشك: أنهم كانوا يستغلون سمعة العلويين، ودماءهم الزكية في محاولاتهم للوصول إلى الحكم، وتثبيت أقدامهم فيه..

بل إن من الملاحظ: أن كثيراً من الثورات التي قامت بعد ثورة بني العباس، كانت تحاول ذلك ـ بطريقة أو بأخرى ـ أي أنها كانت تظهر للناس ارتباطها بأهل البيت «عليهم السلام»، وأنها تحظى بتأييدهم، وموافقتهم، وكثير منها كان يرفع شعار: «الرضا من آل محمد».

نهاية المطاف:

وبعد كل ما تقدم.. يتضح لنا بجلاء، الأسلوب الذي انتهجه

«الحاوي الكبير»: أن السبب في اختيارهم السواد: هو أن النبي «صلى الله عليه وآله» قد عقد في يوم حنين ويوم الفتح لعمه العباس راية سوداء. وفي صبح الأعشى أيضاً ج3 ص371 نقل عن أبي هلال العسكري في كتابه «الأوائل» أن سبب ذلك هو قتل مروان لإبراهيم الإمام، حيث لبس شيعته السواد حداداً عليه، فلزمهم ذلك، وصار شعاراً لهم..

ونرجح: أن حادثة قتل يحيى بن يزيد، ولبس الخراسانيين السواد عليه سبعة أيام، هي التي شجعت العباسيين على اتخاذ السواد شعاراً لهم، إظهارا للحزن والأسى لما نال أهل البيت في الدولة الأموية. ويذهب إلى هذا الرأي السيد عباس المكي في نزهة الجليس ج1 ص316. بل صرح البلاذري في أنساب الأشراف ج3 ص264 بما يدل على ذلك فراجع.

العباسيون، والخطة التي اتبعوها، من أجل كسب ثقة الناس بهم، وتأييدهم لهم، وصرف أنظار الحكام عنهم..

وأيضاً الطريقة التي اتبعوها في إبعاد العلويين عن مجال السياسة، وأن بيعتهم لهم ما كانت إلا خداعاً وتمويهاً، من أجل تنفيذ خطتهم، وإنجاح دعوتهم..

كما وظهر أن كون الدعوة ـ في بادئ الأمر ـ باسم العلويين، لم يكن أمراً عفوياً، وتلقائياً. وإنما كان ضمن خطة دقيقة، ومدروسة، وضعت بعناية فائقة، كما توضحه لنا النصوص المتقدمة.

وظهر أيضاً: كيف أن العباسيين قد حرصوا كل الحرص على ربط الثورة بأهل البيت «عليهم السلام»، وكانوا يعتمدون على هذا الربط كل الإعتماد، ويصرون، ويؤكدون عليه، كلما سنحت لهم الفرصة، وواتاهم الظرف، حتى في المراحل الأولى عندما وصلوا إلى الحكم، وفازوا بالسلطان.

وقد انقاد الناس لهم في البداية، واستقامت لهم الأمور، ظناً منهم بحسن نيتهم، وسلامة طويتهم.

ولكن.. ماذا كانت النتيجة بعد ذلك، بالنسبة للناس عامة، وبشكل خاص بالنسبة للعلويين، الذين قامت الثورة باسمهم ونجحت بفضلهم؟! وماذا كان نصيبهم، ومصيرهم، من هذه الثورة ومعها؟!

هذا.. ما سوف نحاول الإجابة عليه فيما يأتي من الفصول.

مصدر الخطر على العباسيين

العلويون هم مصدر الخطر:

قد تقدم معنا: أن الدولة العباسية إنما قامت ـ في بداية أمرها ـ على الدعوة لخصوص العلويين، ثم لأهل البيت، ثم إلى الرضا من آل محمد.. وأن سر نجاحها ليس إلا ربطها بأهل البيت «عليهم السلام». وإن كانت قد ظهرت أغراضها لبعض العوام فيما بعد، حيث تأكد لهم أن مسعى العباسيين كان إلى التحكم والتسلط من أول الأمر على الأمة بدعوى القربى النسبية من الرسول الأكرم «صلى الله عليه وآله».

ومن هنا.. فإن من الطبيعي، أن يرى العباسيون :أن الخطر الحقيقي الذي يتهددهم، ويتهدد خلافتهم، إنما هو من جهة أبناء عمهم العلويين، الذين كانوا أقوى منهم حجة، وأقرب إلى النبي «صلى الله عليه وآله» منهم، باعتراف العباسيين أنفسهم[1]..

---

(1) سيأتي اعتراف عيسى بن موسى بذلك، واعتراف الرشيد للكاظم «عليه السلام» والمأمون للرضا «عليه السلام» في الكتاب التي سنورده في أواخر هذا الكتاب، وأيضاً قوله للرضا «عليه السلام»: أنتم والله أمس برسول الله رحماً، وبيعة السفاح والمنصور وغيرهم لمحمد بن عبد الله

إن العباسيين يعرفون: أن العلويين يملكون المبررات الكاملة، لنيل الخلافة، لا سيما وأن من بينهم من يرى أنه يتمتع بأفضل الصفات والمؤهلات لهذا المنصب من العلم، والعقل، والحكمة، وبعد النظر في الدين والسياسة.

هذا بالإضافة إلى ما كان يكنه الناس لهم، من مختلف الفئات والطبقات، من الإحترام والتقدير، الذي نالوه بفضل تلك المميزات والصفات، وبفضل سلوكهم المثالي، وترفعهم عن كل المشينات، والموبقات.

أضف إلى ذلك كله: أن رجالات الإسلام، وأبطاله، كانوا هم آل أبي طالب «رضي الله تعالى عنه»، فأبو طالب مربي النبي «صلى الله عليه وآله» وكفيله، وعلي «عليه السلام» وصيه وظهيره، وكذلك الحسن، والحسين، وعلي زين العابدين، وباقي الأئمة «عليه السلام» ورجالات الإسلام وأبطاله، ومنهم: زيد بن علي الخارج على بني أمية، وغيرهم، ممن يطول المقام بذكرهم، «رضوان الله عليهم أجمعين».

ولقد كانت بطولات العلويين، ومواقفهم على كل شفة ولسان،

العلوي وكلام المنصور في مجلس البيعة يدل على ذلك أيضاً، إلى غير ذلك مما لا مجال لنا هنا لتتبعه واستقصائه.. وقد كان الخلفاء من بني العباس يدركون جيداً مقدار هذا النفوذ.

وفي كل قلب وفؤاد، حتى لقد ألفت الكتب الكثيرة في وصف تلك البطولات، وبيان هاتيك المواقف..

وخلاصة الأمر: إنه لم يكن هناك مجال لإنكار نفوذ العلويين الواسع في تلك الفترة، أو تجاهله، فإن ذلك إما أن يكون عن قصر نظر، وقلة معرفة، أو مكابرة وعناداً.

تخوف العباسيين من العلويين:

وقد كان الخلفاء من بني العباس يدركون جيداً مقدار هذا النفوذ، للعلويين، ويتخوفون منه، منذ أيامهم الأولى في السلطة.

ومما يدل على ذلك: أن السفاح، من أول عهده كان قد وضع الجواسيس على بني الحسن، حيث قال لبعض ثقاته، وقد خرج وفد بني الحسن من عنده: «قم بإنزالهم ولا تأل في إلطافهم، وكلما خلوت معهم، فأظهر الميل إليهم، والتحامل علينا، وعلى ناحيتنا. وأنهم أحق بالأمر منا، وأحص لي ما يقولون، وما يكون منهم في مسيرهم، ومقدمهم..»[1].

وقد تنوعت هذه المراقبة، وتعددت أساليبها بعد عهد السفاح، يظهر ذلك لكل من راجع كتب التاريخ[2].

---

(1) تاريخ الأمم والملوك (طبع ليدن) ج11 ص752 والعقد الفريد (ط دار الكتاب العربي) ج5 ص74 وتاريخ التمدن الإسلامي، وغير ذلك..

(2) وقد اعترف المنصور نفسه بهذه المراقبة في بعض خطبه، فراجع: تاريخ

خوف المنصور من العلويين

ومما يدل على مدى تخوف العباسيين من العلويين وصية المنصور لولده المهدي، التي يحثه فيها على القبض على عيسى بن زيد العلوي، يقول المنصور: «..يا بني، إني قد جمعت لك من الأموال ما لم يجمعه خليفة قبلي، وجمعت لك من الموالي ما لم يجمعه خليفة قبلي، وبنيت لك مدينة لم يكن في الإسلام مثلها. ولست أخاف عليك إلا أحد رجلين: عيسى بن موسى، وعيسى بن زيد. فأما عيسى بن موسى، فقد أعطاني من العهود والمواثيق ما قبلته، ووالله، لو لم يكن إلا أن يقول قولاً لما خفته عليك، فأخرجه من قلبك، وأما عيسى بن زيد، فأنفق هذه الأموال، واقتل هؤلاء الموالي، واهدم هذه المدينة، حتى تظفر به، ثم لا ألومك..»(1).

وليس تخوف المنصور إلى هذا الحد من عيسى بن زيد لعظمة خارقة في عيسى هذا، وإنما كل ما في الأمر أن المجتمع الإسلامي كان قد قبل ـ في تلك الفترة من الزمن ـ أن الخلافة الشرعية إنما هي في ولد علي «عليه السلام». وإذا ما قام عيسى بن زيد بثورة، فإنه

الأمم والملوك (طبع ليدن) ج10 ص432 ومروج الذهب ج3 ص301.

(1) تاريخ الأمم والملوك (طبع ليدن) ج10 ص448.

وتحسن الإشارة هنا إلى: أن الأموال التي خلفها المنصور للمهدي تبلغ 600 مليون درهم و 14 مليون دينار. راجع أمراء الشعر العربي في العصر العباسي ص35.

سوف يلقى تأييداً واسعاً، فهو من جهة: ابن زيد الشهيد، الثائر على بني أمية.

ومن جهة أخرى: كان من المعاونين لمحمد بن عبد الله العلوي ـ قتيل المدينة ـ الذي كان السفاح والمنصور قد بايعاه، حسبما تقدم، والذي ادعي على نطاق واسع ـ باستثناء الإمام الصادق «عليه السلام» ـ أنه مهدي هذه الأمة ـ كما أنه ـ أي عيسى بن زيد ـ كان من المعاونين لإبراهيم أخي محمد بن عبد الله الآنف الذكر، والذي خرج بالبصرة، وقتل بباخمرى..

ومما يدل على مدى خوف المنصور من العلويين: أنه عندما كان مشغولاً بحرب محمد بن عبد الله، وأخيه إبراهيم، كان لا ينام الليل في تلك الأيام. وأهديت له جاريتان، فلم ينظر إليهما، فكلم في ذلك، فنهر المتكلمة، وقال: «..ليست هذه الأيام من أيام النساء، لا سبيل لي إليهما، حتى أعلم: أرأس إبراهيم لي، أم رأسي لإبراهيم»؟!(1).

وهيئت له آنئذٍ عجينة من مخ وسكر، فاستطابها، فقال: «أراد إبراهيم أن يحرمني هذا وأمثاله»(2).

---

(1) العبر وديوان المبتدأ والخبر ج3 ص195 وتاريخ الأمم والملوك (طبع ليدن) ج10 ص306 وتاريخ اليعقوبي ج3 ص114 والبداية والنهاية ج10 ص93 والكامل لابن الأثير ج5 ص18 وأنساب الأشراف ج3 ص118. ولكنه يذكر أنهما امرأتان من قريش كانتا قد خطبتا للمنصور.

(2) مروج الذهب ج3 ص298. وهذا يعبر بوضوح عن نوعية تفكير خليفة

وأرسل إلى كل باب من أبواب عاصمته ـ وهي الكوفة آنئذٍ ـ إبلاً ودواباً، حتى إذا أتى إبراهيم وجيشه من ناحية، هرب هو إلى الري من الناحية الأخرى(1).

وفي حربه ـ أي المنصور ـ مع محمد بن عبد الله اتسخت ثيابه جداً، حيث لم ينزعها عن بدنه أكثر من خمسين يوماً(2).

وكان لا يستطيع أن يتابع كلامه من كثرة همه(3).

وأخيراً.. فكم من مرة رأيناه يجلب الإمام الصادق «عليه السلام»، ويتهدده ويتوعده، ويتهمه بأنه يدبر للخروج عليه وعلى

المسلمين ونوعية طموحاته.

(1) تاريخ الأمم والملوك (طبع ليدن) ج10 ص317 وتاريخ اليعقوبي ج3 ص113 ومرآة الجنان ج1 ص299 وشرح ميمية أبي فراس ص116 وفرج المهموم في تاريخ علماء النجوم ص210 نقلاً عن تجارب الأمم لابن مسكويه ج4.

(2) تاريخ الأمم والملوك (طبع ليدن) ج10 ص306 والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج3 ص195 والكامل لابن الأثير ج5 ص18 والمحاسن والمساوي ص373 والبداية والنهاية ج10 ص93 وأنساب الأشراف للبلاذري ج3 ص118.

(3) البداية والنهاية ج10 ص93 وقال اليافعي في مرآة الجنان ج1 ص298 و 299: «..ولم يأو إلى فراش خمسين ليلة، وكان كل يوم يأتيه فتق من ناحية. هذا، ومئة ألف سيف كامنة له بالكوفة، قالوا: ولولا السعادة لسل عرشه بدون ذلك».

سلطانه.

فكل ذلك يدل دلالة واضحة على مدى رعب المنصور، وخوفه من العلويين، وما ذلك إلا لإدراكه مدى ما يتمتعون به من التأييد في مختلف الطبقات، وعند جميع الفئات.

حتى إنه عندما سئل عن المبايعين لمحمد بن عبد الله أجاب: «..ولد علي، وولد جعفر، وعقيل، وولد عمر بن الخطاب، وولد الزبير بن العوام، وسائر قريش، وأولاد الأنصار»(1).

وسيمر معنا: أن المنصور ادعى: أن ولده هو المهدي، عندما رأى أن الناس ـ ما عدا الإمام الصادق «عليه السلام» ـ قد قبلوا بمهدوية محمد بن عبد الله العلوي.

وسيمر معنا أيضاً: طرف من معاملته للعلويين فيما يأتي إن شاء الله تعالى.

خوف المهدي من العلويين:

وأما خوف المهدي من العلويين، فذلك لعله من أوضح الواضحات، فمثلا نرى أنه: عندما أخرج الإمام الكاظم «عليه السلام» من السجن، يطلب منه أن لا يخرج عليه، ولا على أحد من ولده(2).

---

(1)مروج الذهب ج3 ص294 و 295.

(2) راجع: مروج الذهب، وابن خلكان: ترجمة الإمام الكاظم، وفصل الخطاب،

كما أنه قد مكث مدة يطلب عيسى بن زيد، والحسن بن إبراهيم، بعد هربه من السجن.. فقال المهدي يوماً لجلسائه: «لو وجدت رجلاً من الزيدية، له معرفة بآل حسن، وبعيسى بن زيد، وله فقه؛ فأجتلبه عن طريق الفقه، فيدخل بيني وبين آل حسن، وعيسى بن زيد».

فدله الربيع على يعقوب بن داود، فلم يزل أمره يرتفع عند الخليفة المهدي، حتى استوزره، وفوضه جميع أمور الخلافة، وخرج كتابه على الدواوين بأنه: قد آخاه(1).

كل ذلك من أجل أن يدله على الحسن بن إبراهيم، وعيسى بن زيد، مع أن يعقوب هذا كان قد سجنه المنصور، لخروجه عليه مع إبراهيم بن عبد الله بن الحسن، والمهدي هو الذي أطلقه..

وينابيع المودة، وكشف الغمة، ومرآة الجنان، وصفة الصفوة.

وصرح في ينابيع المودة ص382 و 383 باتفاق المؤرخين على ذلك.

(1) تاريخ الأمم والملوك (طبع ليدن) ج10 ص464 و 507 و 508 ومروج الذهب ج3 ص312 والفخري في الآداب السلطانية ص184 و 185 وليراجع: الوزراء والكتاب ص155 وغير ذلك.

وسيأتي في فصل: ظروف البيعة المزيد من الكلام حول نفوذ يعقوب هذا.. ونكتفي هنا بالقول: إنه قد بلغ من نفوذه، أن جاز لبشار أن يقول أبياته المشهورة:

بني أمية هبوا طال نومكـــم إن الخليفة يعقوب بن داوود

ضاعت خلافتكم يا قوم فالتمسوا خليفة الله بين الزق والعود

ولكنه لما لم يدله على عيسى بن زيد اتهمه بأنه: يمالئ الطالبيين فسجنه[1]. وبقي في السجن إلى زمن الرشيد، فأخرجه. وقد كف بصره وصار شعره كالأنعام..

خوف الرشيد من العلويين:

وأما الرشيد «الذي ثارت الفتن في زمنه بين أهل السنة والرافضة»[2]، فقد كان معنياً بالمسألة عن آل علي، وكل من كان ذا نباهة وشأن منهم، كما سيأتي.

وقضيته مع يحيى بن عبد الله بن الحسن، الذي كان قد خرج في الديلم، وحالته السيئة، وهمومه في أيام خروجه، أشهر من أن تحتاج إلى بيان.

وكيف لا تأخذه الهموم، وتذهب به الوساوس، وقد اتبع يحيى

---

(1) مروج الذهب ج3 ص312 وضحى الإسلام ج3 ص292 والطبري، وغير ذلك. وفي مرآة الجنان ج1 ص419 وغيره: أنه حبسه في بئر، وبنى عليه قبة، وليراجع الوزراء والكتاب ص155 أيضاً.

وقد دخل مروان بن أبي حفصة على المهدي بعد أن سجن يعقوب، وقال له: «إن يعقوب رجل رافضي»..

ومع ذلك.. فإننا نرى البعض يتهم يعقوب هذا: بأنه هو الذي وشى للرشيد بالإمام موسى بن جعفر «عليه السلام»، فراجع: عيون أخبار الرضا ج1 ص73 وغيره..

(2) النجوم الزاهرة ج2 ص77.

«خلق كثير، وجم غفير، وقويت شوكته، وارتحل إليه الناس من الكور والأمصار، فانزعج لذلك الرشيد، وقلق من أمره». وكان الساعي بالصلح بينه وبين يحيى هو الفضل بن يحيى، وبسبب تمكنه من إخماد ثورة يحيى عظمت منزلته عند الرشيد جداً، وفرح بذلك الصلح فرحاً عظيماً(1). وإن كان قد غدر بيحيى بعد ذلك، كما هو معروف ومشهور..

كما أنه عندما ذهب إلى المدينة لم يعط الإمام موسى بن جعفر «عليه السلام»، سوى مائتي دينار، رغم أنه كان يعطي من لا يقاسون به الآلاف منها، وكان اعتذاره عن ذلك لولده المأمون: أنه لو أعطاه أكثر من ذلك لم يأمن أن يخرج عليه من الغد مئة ألف سيف من شيعته، ومحبيه «صلوات الله وسلامه عليه»(2).

---

(1) راجع في ذلك كله: البداية والنهاية ج10 ص167 وعمدة الطالب (ط بيروت) ص124 وشرح ميمية أبي فراس ص190.

(2) عيون أخبار الرضا ج1 ص92 وبحار الأنوار ج48 ص131 و 132.

وقد رأينا: أن العباسيين ابتداء من المنصور، بل السفاح ـ مع الإمام الصادق «عليه السلام» ـ كانوا دائماً يتهددون الأئمة ـ الذين ما كانوا يجدون الفرصة لأي تحرك، ومن أي نوع، كما سنوضحه ـ ويتهمونهم بأنهم كانوا يدبرون في الخفاء للخروج عليهم، ليجدوا الوسيلة من ثم ـ للتضييق عليهم، والمبرر لسجنهم، ومصادرة أموالهم و.. و.. وكان الأئمة ينفون ذلك، ويدحضون تلك التهم باستمرار.. لكنهم ما كانوا يقبلون منهم ذلك!!

ثم عاد وسجنه بعد ذلك بحجة أنه كان يجبى إليه الخراج، ثم يدس إليه السم، ويتخلص منه، وذلك هو مصير أكثر الأئمة على يد الخلفاء قبله وبعده.

وأما في زمن المأمون!!:

وأما في زمن المأمون: فقد كان الأمر أعظم، وأمر، وأدهى، حيث قد شملت الثورات والفتن الكثيرة من الولايات والأمصار، حتى لم يعد يعرف المأمون من أين يبدأ، ولا كيف يعالج. وأصبح يرى، ويؤلمه أن يرى مصيره، ومصير خلافته في مهب الريح، تتقاذفه الأنواء، ويضري به الأعصار.

عقدة الحقارة لدى العباسيين:

وكان ذلك بطبيعة الحال يزيد من رعب العباسيين، ويضاعف من مخاوفهم.. سيما بملاحظة أنهم كانوا يعيشون عقدة الحقارة والمهانة.

يقول أبو فراس مشيراً إلى ذلك:

ثم ادعاها بنو العباس ملكهم ... وما لهم قدم فيها ولا قدم

لا يذكرون إذا ما معشر ذكروا ... ولا يحكم في أمر لهم حكم

ولا رآهم أبو بكر وصاحبه ... أهلا لما طلبوا منها وما زعموا

فهل هم يدعوها غير واجبة ... أم هل أئمتهم في أخذها ظلموا

وقد كتب أبو مسلم للمنصور، من جملة رسالة له: «..وأظهركم

الله بعد الإخفاء، والحقارة والذل، ثم استنقذني بالتوبة الخ..»(1).

ومنشأ هذه الحقارة شعورهم بالحسد للأئمة الطاهرين «عليهم السلام» في علمهم وفي كل خصائصهم، ثم إنهم لا تاريخ لهم في مقابل تاريخ آل علي «عليه السلام»، فإن العلويين هم السابقون في كل الفضائل والمكرمات، وفي التضحيات في سبيل هذا الدين، بالإضافة إلى أن الطامح والغاصب لأمر ليس له، أكثر ما ينغص عليه استئثاره بهذا الأمر هو وجود صاحب هذا الأمر، وخصوصاً إذا كان صاحب هذا الأمر ينطق بكل وجوده أن هذا الأمر له خاصة، وقد غصب منه واستأثر به دونه..

هذا إذا لم نقل: إن نفس وجوده يشكل إزعاجاً للغاصب المستأثر، الذي يهمه أن يظهر أنه صاحب الحق لا أحد غيره.

كما أن الطامح والغاصب لأمر، يهمه أن يمحو ويخفي أي أثر لجريمة، ومن جملة ما يتطلبه ذلك محو أي أثر لصاحب الحق المغصوب لو شكل أي بادرة إزعاج.

ويهم الغاصب أيضاً: أن يظهر أنه هو صاحب الحق بلا منازع.. وكلما اشتدت أهمية هذا الأمر اشتد اهتمام الغاصب بما ذكرناه، بل وفي أحسن الأحوال إن أي طامع لأمر قد يزعجه ويضيق صدره بوجود طرف أو شخص آخر أكفأ منه أو مثله في الكفاءة يزاحمه

(1) البداية والنهاية ج10 ص64 وغيره.

وينافسه عليه، فكيف لو كان الأمر على ما ذكرنا يدور بين غاصب غير كفؤ، وكفؤ بجدارة وامتياز؟!

وفي رسالة أخرى: «..حتى عرفكم من كان جهلكم»(1).

بل لقد صرح المنصور بذلك لعمه عبد الصمد بن علي، حيث قال له: «نحن بين قوم رأونا بالأمس سوقة، واليوم خلفاء، فليس تتمهد هيبتنا إلا باستعمال العقوبة، ونسيان العفو» كما سيأتي.

في مواجهة الخطر:

وإذا كان العباسيون يدركون: أن الخطر الحقيقي الذي يتهددهم، إنما هو من قبل أبناء عمهم العلويين، فإن عليهم إذن: أن يتحركوا. أن يفعلوا شيئاً. أن يواجهوا الخطر المحدق بهم بكل وسيلة، وبأي أسلوب كان. سيما وهم يشهدون عن كثب سرعة استجابة الناس للعلويين، وتأييدهم، ومساندتهم لكل دعوة من قبلهم.

فكيف عالج العباسيون الموقف؟!

وما هو مدى نجاحهم في ذلك؟ إن كان قدر لهم النجاح!!

---

(1) البداية والنهاية ج10 ص69 والإمامة والسياسة ج2 ص133 وغير ذلك.

سياسة العباسيين ضد العلويين:

مما سبق:

قد تقدم معنا بعض ما يدل على مدى نفوذ العلويين، وعلى المكانة التي كانوا يتمتعون بها على العموم. وأنهم هم الذين كانوا بكفاءتهم، وبظهور النص من الله ورسوله على إمامتهم، وظهور فقدان غيرهم لأوصاف الإمام وميزات الإمامة ـ إنهم لأجل ذلك كانوا ـ يشكلون الخطر الحقيقي على العباسيين، ومركزهم في الحكم..

وقد كان العباسيون يدركون بالفعل هذه الحقيقة، ويدركون أن الأئمة «عليهم السلام» هم أصحاب الحق في الإمامة والخلافة حصراً، ويعلمون أن المقومات لدى أهل البيت «عليهم السلام» دون غيرهم. فكانوا يرون أن عليهم أن يعملوا على طمس هذه الحقيقة، وإطفاء هذا النور، وخلط الحق بالباطل، وإظهار أنفسهم أنهم الوريث لرسول الله «صلى الله عليه وآله»، والصاحب الوحيد لهذا الحق، ولا يحق لأحد سواهم أن يحلم بأن له حق في هذا الأمر، لذا كان كل هم العباسيين هو أن يبعدوا أهل البيت «عليهم السلام» عن مجال السياسة بأي وسيلة كانت، وأن يحدوا ما استطاعوا من نفوذهم، ويضعفوا ما أمكنهم من قوتهم..

وقد اتبعوا من أجل ذلك أساليب شتى، وطرق متنوعة: فحاولوا

في بادئ الأمر أن يقارعوهم الحجة بالحجة، ولو بالتزوير الغاشم والظالم، لأنهم كانوا لا يملكون حجة حقيقية، في صحة وقوة حجة الأئمة «عليهم السلام»، إلا أنهم من باب لعل وعسى أن يحالفهم الحظ في العثور على سقطة، أو تحت وطأة الرعب والتهويل والرهبة، والتهديد بالبطش يضعف أحدهم عن بيان حجته، فتكون لهم الغلبة ظاهراً أمام الناس، فيطلبون ويزمرون، ولو من باب أن الفاجر يأكل مال التاجر، وتوهمهم أن الشطارة توصلهم إلى الإمارة، فلماذا لا يجربون حظهم ويلعبون هذه اللعبة، فلعلها تربح، ولكن خاب ظنهم، لأن الأئمة كانوا لهم بالمرصاد، ولم تأخذهم في الله لومة لائم في بيان الحق. كيف وهم أطلقوا هذه الكلمة المشهورة: بأن أفضل الجهاد كلمة حق أمام سلطان جائر، لأن الأئمة «عليهم السلام» لا يمارسون التقية عندما يصل الأمر إلى ضياع معالم الدين. والولاية الحقة هي أهم معالم الدين..

تطوير نظرية الإرث:

وكان من جملة أساليبهم في ذلك: أنهم غيروا وبدلوا في السلسلة، التي كانوا يواجهون بها الناس في تقريرهم لشرعية خلافتهم من النبي «صلى الله عليه وآله».

وذلك لأنهم كانوا في بداية أمرهم يصلون حبل وصايتهم بأمير المؤمنين «عليه السلام»، ثم منه إلى ولده محمد بن الحنفية، ثم إلى ابنه أبي هاشم، ثم إلى علي بن عبد الله بن العباس، فإلى ولده محمد بن

علي، فإبراهيم الإمام، ثم منه إلى أخيه السفاح(1). وهكذا..

هذا.. مع إنكارهم لشرعية خلافة أبي بكر، وعمر، وعثمان، وغيرهم من خلفاء الأمويين، وغيرهم.

ويتضح إنكارهم وتبرؤهم هذا من كثير من النصوص التاريخية.

فمن ذلك: قصة أبي عون مع المهدي، التي ستأتي في بعض هوامش هذا الفصل.

ومن ذلك أيضاً: قول أبي مسلم في خطبته في أهل المدينة في السنة التي حج فيها في عهد السفاح، قال: «..وما زلتم بعد نبيه تختارون تيمياً مرة، وعدوياً مرة، وأسدياً مرة وسفيانياً مرة، ومروانياً مرة، حتى جاءكم من لا تعرفون اسمه، ولا بيته (يعني نفسه) يضربكم بسيفه، فأعطيتموها عنوة، وأنتم صاغرون، ألا وإن آل محمد أئمة الهدى، ومنار سبيل التقى، القادة الذادة السادة الخ..(2).

وتقدم قول داود بن علي: «لم يقم فيكم إمام بعد رسول الله الخ..».

وروى أبو سليمان الناجي، قال: «جلس المهدي يوماً يعطي

---

(1) العبر وديوان المبتدأ والخبر ج3 ص173 ومروج الذهب ج3 ص238 ووفيات الأعيان (ط سنة 1310هـ) ج1 ص454 و 455 وإمبراطورية العرب ص406 وغير ذلك.. وقد أشرنا إلى أن هذه هي عقيدة الكيسانية، فراجع.

(2) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج7 ص161 و 162.

قريشاً صلات لهم، وهو ولي عهد، فبدأ ببني هاشم، ثم بسائر قريش. فجاء السيد أي (الحميري)، فرفع إلى الربيع حاجب المنصور رقعة مختومة، وقال: إن فيها نصيحة للأمير، فأوصلها إليه.

فأوصلها. فإذا فيها:

قل لابن عباس سمي محمـد　　لا تعطين بني عدي درهمـــا

احرم بنـي تيم بن مرة أنهـم　　شر البرية آخراً، ومقدمـــا

إن تعطهم لا يشكروا لك نعمة　　ويكافؤوك بأن تذم وتشتمـــا

وإن ائتمنتهم أو استعملتهـم　　خانوك، واتخذوا خراجك مغنمـا

ولئن منعتهم لقد بدؤوكـــم　　بالمنع، إذ ملكوا وكانوا أظلمـا

منعوا تراث محمد أعمامــه　　وابنيه، وابنته عديلة مريمـــا

وتأمروا من غير أن يستخلفوا　　وكفى بما فعلوا هنالك مأثمـــا

لم يشكروا لمحمد إنعامـــه　　أفيشكرون لغيره إن أنعمـــا

والله من عليهم بمحمـــــد　　وهداهم، وكسا الجنوب، وأطعما

ثم انبروا لوصيه ووليـــه　　بالمنكرات، فجرعوه العلقمـــا

قال: فرمى بها إلى عبد الله معاوية بن يسار، الكاتب للمهدي، ثم قال: اقطع العطاء.

فقطعه. وانصرف الناس.

ودخل السيد إليه، فلما رآه ضحك، وقال: قد قبلنا نصيحتك يا إسماعيل. ولم يعطهم شيئاً..»[1].

ونرى السيد الحميري في مناسبة أخرى ينشد المنصور أبياتاً يهجو بها سوارا القاضي، من جملتها:

إن سوار بن عبـــد … الله من شر القضـــــاة

نعثـــلي، جملــــي … لكم غير مواتـــــي[2]

ويقول القاسم بن يوسف:

هاشم فخر قصي كلهـــا … أين تيم وعدي والفخـــار

لهم أيد طوال في العلـــى … ولمن ساماهم أيد قصـــار

لهم الوحي وفيهم بعـــده … آمر الحق وفي الحق منـــار

وهم أولى بأرحامهـــم … في كتاب الله إن كان اعتبار

ما بعيد كقريب سببـــاً … لا ولا يعدل بالطرف الحمار

---

(1) الأغاني (ط دار الفكر) ج7 ص16 والغدير ج2 ص254 و 255 والأدب في ظل التشيع ص207 ومستدرك أخبار السيد الحميري للمرزباني ص58 باختصار وديوان السيد الحميري ص377 و 378، نقلاً عن الأولين، وعن: أعيان الشيعة ج12 ص178 وتاريخ الإسلام ج2 ص147 وتاريخ آداب اللغة العربية ج2 ص67 و 68.

(2) طبقات الشعراء لابن المعتز ص34 والأغاني ج7 ص261 والغدير ج2 ص256.

إلى أن قال:

خسر الآخذ ما ليس لــه — عمد عين والشريك المستشار

ولفيف ألفوا بينهــــم — بيعة فيها اختلاط وانتشــار

ورسوله الله لم يدفن فمــا — شغل القوم اغتمام وانتظــار

كان منهم قبل آل المصطفى — أن يلوا الأمر حذار ونفار[1]

إلى آخر الأبيات..

والقاسم بن يوسف معاصر لكل من الرشيد والمأمون، وتوفي سنة 213 هـ.

وكل ما ذكرناه يدل على إنكار العباسيين لشرعية خلافة أبي بكر وعمر. ومثل ذلك كثير لا مجال لنا هنا لاستقصائه، وحسبنا هنا أقوال المؤرخين، فإنها القول الفصل، والحكم العدل.

هذا ما كان في بداية الأمر. أي أنهم كانوا يصلون حبل وصايتهم بعلي «عليه السلام»، وينكرون شرعية خلافة الثلاثة، ثم عدلوا عن ذلك بعد فترة. وذلك لما يتضمنه من الإعتراف بأن الوصاية كانت في ولد علي «عليه السلام».

فأسس المهدي فرقة[2] تدعي: أن الإمام بعد رسول الله «صلى

---

(1) الأوراق للصولي ص180 وأخبار شعراء الشيعة للمرزباني ص108 - 109.

(2) هذا.. ولكن الذي يبدو: هو أن صاحب الفكرة الحقيقي هو المنصور. كما

الله عليه وآله» هو العباس بن عبد المطلب، ثم ابنه عبد الله، ثم ابنه علي، ثم ابنه محمد. وهكذا إلى أن ينتهي الأمر إليهم.

هذا.. مع الإستمرار على البراءة من أبي بكر، وعمر، وعثمان. ولكنهم أجازوا بيعة علي بن أبي طالب، لأن العباس نفسه كان قد أجازها(1). وتسمى هذه الفرقة بـ: «الراوندية والشيعة العباسية».

يظهر من رسالته لمحمد بن عبد الله بن الحسن، ومن كثير من كلماته، وخطبه. والمهدي كان هو المنفذ لها، والمخرج من عالم القوة إلى عالم الفعل.. بل لقد سار المنصور في إشاعة هذه الفكرة، وتركيزها شوطاً بعيداً، حتى لقد تقرب إليه بها الشعراء، فهذا السيد الحميري يقول ـ على ما يرويه لنا المرزباني في أخباره ص37 ويروي أيضاً مكافأة المنصور المهمة له على ذلك ـ يقول السيد:

يا رهط أحمد إن من أعطاكم ... ملك الورى وعطاؤه أقسام

رد الخلافة والوراثة فيكم ... وبنو أمية صاغرون رغام

لمتمم لكم الذي أعطاكم ... ولكم لديه زيادة وتمام

أنتم بنو عم النبي عليكم ... من ذي الجلال تحية وسلام

وورثتموه وكنتم أولى به ... إن الولاء تحوزه الأرحام

إلى غير ذلك مما لا مجال لنا لتتبعه واستقصائه.

(1) فرق الشيعة للنوبختي ص48 و 49 والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج3 ص173 ومروج الذهب للمسعودي ج3 ص236 إلا أن النوبختي ذكر أنهم لم يجيزوا حتى بيعة علي أيضاً.

ولكننا لا نجد لهذه الفرقة أثراً في عصر المأمون، لأن سياسة الخليفة قد اقتضت تجميد هذه المقالة، ولو لفترة من الزمان كما سنوضحه. وعلى كل حال، فيقول منصور النمري يمدح الرشيد:

لولا عدي وتيم لم تكن وصلت إلى أمية تمريها وترتضع

إن الخلافة كانت إرث والدكم من دون تيم، وعفو الله متسع(1)

تشجيع الخلفاء لهذا الاتجاه:

وقد شجع الخلفاء هذه النحلة، أو فقل هذا الإتجاه، واستمروا يناصرونه إلى زمن هارون.

وقد حصل مروان بن أبي حفصة من الخليفة العباسي «المهدي» على أعظم جائزة تعطى لشاعر في تلك الفترة، على قوله مخاطباً آل علي:

هل تطمسون من السماء نجومها بأكفكم أو تسترون هلالها

أو تدفعون مقالة عن ربكم جبريل بلغها النبي فقالها

نزلت من الأنفال آخر آية بتراثهم، فأردتم إبطالها

يشير إلى آية: **(وَأُولُو الْأَرْحَامِ..)**(2).

---

(1) طبقات الشعراء لابن المعتز ص244 والشعر والشعراء ص546.

(2) الآية 75 من سورة الأنفال.

فزحف المهدي من صدر مصلاه إعجاباً، وأعطاه مئة ألف درهم، لكل بيت ألف درهم. وكانت هذه أول مئة ألف تعطى لشاعر في دولة بني العباس(1).

وأعطاه هارون بدوره على هذه الأبيات، بعد أن أصبح خليفة مئة ألف أيضاً.

كما أن المهدي قد أعطى مروان هذا على قوله:

أنى يكون وليس ذاك بكائـن لبني البنات وراثة الأعمام

أعطاه ثلاثين ألفاً من صلب ماله، وكساه جبة، ومطرفاً، وفرض على أهله ومواليه ثلاثين ألفاً أيضاً(2).

وينسب هذا الشعر لبشار بن برد كذلك.

وبعد ذلك يقف مروان بن أبي الجنوب (ويقال: بل مروان بن أبي

---

(1) تاريخ بغداد ج13 ص144و 145 ومرآة الجنان ج1 ص321.

(2) ولكن في العقد الفريد (الطبعة الثالثة) ج1 ص312 والمحاسن والمساوي ص219: أنه أخذ منه ثلاثين، ومن أهل بيته سبعين. ولعل هذا هو الأقرب إلى الواقع، فقد ذكر في المحاسن والمساوي ص220: أن مروان هذا قال في هذه المناسبة:

بسبعين ألفاً راشي من حبائه وما نالها في الناس من شاعر قبلي

بل هذا البيت يدل على أن السبعين كانت منه، لا من أهل بيته..

وفي طبقات الشعراء ص51 اكتفى بالقول: إنه أخذ بهذا البيت مالاً عظيماً..

حفصة، وقد أنشدها المتوكل، على ما في الغدير ج4 ص175)، وينشد الخليفة قصيدته التي مطلعها:

لكم تراث محمــد وبعدلكم تشفى الظلامة

إلى أن يقول:

ما للذين تنحــلوا ميراثكم إلا الندامــة

فيخلع عليه أربع خلع، وينثر ثلاثة آلاف دينار، يأمره بالتقاطها، ويعطيه عشرة آلاف درهم. ثم يعقد له ـ مع ذلك كله ـ ولاية على البحرين واليمامة(1).

بل لقد تمادى هارون، وأراد أن يذهب إلى أبعد من ذلك، حيث أراد أن ينكر حتى شرعية خلافة الإمام علي «عليه السلام»، فأحضر «أبا معاوية الضرير» وهو أحد محدثي المرجئة(2)، وقال له: «هممت أنه من يثبت خلافة علي فعلت به وفعلت..».

فنهاه أبو معاوية عن ذلك، واستدل له بما أعجبه، فارتدع، وانصرف عما كان عزم عليه(3).

---

(1) راجع: الكامل لابن الأثير ج7 ص38 والإمام الصادق والمذاهب الأربعة، المجلد الثاني ج3 ص228.

(2) المرجئة الأولى: كانوا لا يتولون عثماناً ولا علياً، ولا يتبرأون منهما.

(3) راجع تفصيل ذلك في تاريخ بغداد ج5 ص244 ونكت الهميان في نكت العميان ص247.

بل إن بعض النصوص التاريخية تفيد: أن المهدي أيضاً كان لا يريد أن يجيز بيعة علي «عليه السلام»(1).

الإمام علي عليه السلام في ميزان الإعتبار:

وإذا ما عرفنا أن إظهار المأمون حبه لعلي بن أبي طالب، وولده، ليس إلا لظروف سياسية معينة كما سيأتي توضيحه. فإننا سوف نرى أنفسنا مقتنعين بأن تأرجح الإمام علي «عليه السلام» في ميزان

---

(1) فقد ذكر ابن الأثير في الكامل ج5 ص72 والطبري في تاريخ الأمم والملوك، حوادث سنة 169هـ.: أن المهدي عندما رأى في وصية القاسم بن مجاشع التميمي المروزي عبارة: «..ويشهد أن محمداً عبده ورسوله، وأن علي بن أبي طالب وصي رسول الله، ووارث الإمامة من بعده الخ..». رماها من يده، ولم ينظر في باقيها..

كما أنه عندما ذهب لعيادة أبي عون، الذي كان من كبار رجال الدعوة، والذي أرسله أبو مسلم في ثلاثين ألفاً في طلب مروان بن محمد، وكان هو الذي أنهى أمره في مصر على ما في الإمامة والسياسة ج2 ص116 و 119 و 120 ـ عندما ذهب المهدي لعيادته ـ وطلب منه أبو عون أن يرضى عن ولده، الذي كان يرى رأي الشيعة في الخلافة، أجاب: إنه على غير الطريق، وعلى خلاف رأينا.

فقال له أبو عون: هو والله يا أمير المؤمنين، على الأمر الذي خرجنا عليه، ودعونا إليه، فإن كان قد بدا لكم، فمرونا، حتى نطيعكم..

راجع الإمام الصادق والمذاهب الأربعة، المجلد الأول، ج2 ص569 وقاموس الرجال ج5 ص373 والطبري، وغير ذلك.

الإعتبار في تلك الفترة والتي بعدها عند العباسيين، لم يكن إلا أمراً ظاهرياً أملته الظروف السياسية، والإجتهادات المختلفة في أساليب مواجهة العلويين.

ولهذا نرى ارتباكهم في ذلك ظاهراً للعيان من وقت لآخر، ومن فترة لأخرى. وهكذا نجد أن الإمام علياً لم يكن معتبراً عند المأمون، وغير معتبر عند المنصور والرشيد، بل هو غير معتبر عندهم جميعاً.. ولسنا هنا في صدد تحقيق هذا الأمر، ولكن قد تكفي الإشارة في كثير من الأحيان.

استغلال لقب المهدي:

هذا.. ونلاحظ: أن المنصور أيضاً قد حاول أن يقارع العلويين بالحجة، ولكن بنحو آخر، وأسلوب آخر..

فإنه عندما رأى أن الناس قد قبلوا على نطاق واسع (ما عدا الإمام الصادق «عليه السلام») بأن محمد بن عبد الله العلوي هو المهدي.. حاول أن يموه هو بدوره على الناس، فلقب ولده، والخليفة بعده بـ «المهدي» من أجل أن يصرف الناس عن محمد بن عبد الله هذا..

فقد أرسل مولى له إلى مجلس محمد بن عبد الله، وقال له: «اجلس عند المنبر، فاسمع ما يقول محمد».

قال: فسمعته يقول: إنكم لا تشكون أني أنا المهدي، وأنا هو.

فأخبرت بذلك أبا جعفر، فقال: «كذب عدو الله، بل هو ابني»[1].

ثم ومن أجل إقناع الناس بهذا الأمر، وجد المنصور من يضع له الأحاديث، ويكذب على النبي «صلى الله عليه وآله»، وطبق واضعوها «مهدي الأمة» على ولده الخليفة «المهدي»[2].

ويقول القاضي النعمان الإسماعيلي في أرجوزته:

من انتظاره وقد تسمى بهذه الأسماء ناس لما

تغلبوا ليجعلوها حجة فعدلوا عن واضح المحجة

إذ مثلوا الجوهر بالأشباه منهم محمد بن عبد الله

ابن علي من بني العباس ذوي التعدي الزمرة الأرجاس

إذ وافق الاسم تسمى مهدي وهذه من الدواهي عندي[3].

وقد أقر أحمد أمين المصري بكذب هذه الأحاديث، ووضعها[4]، كما أقر غيره بذلك..

بل إن المنصور نفسه ـ الذي كان قد اعترف بمهدوية محمد بن

(1) مقاتل الطالبيين ص240 والمهدية في الإسلام ص117.

(2) تجد بعض هذه الأحاديث في: الصواعق المحرقة 98 و 99 وتاريخ الخلفاء للسيوطي ص259 و 260 و 272 والبداية والنهاية ج6 ص246 و 247 وغير ذلك.

(3) الأرجوزة المختارة ص31.

(4) ضحى الإسلام ج3 ص240.

عبد الله العلوي، وتبجح، وافتخر بها[1] ـ قد كذب نفسه في ذلك، وكذبها في مهدوية ولده أيضاً.

يقول مسلم بن قتيبة: «أرسل إلي أبو جعفر، فدخلت عليه، فقال: قد خرج محمد بن عبد الله، وتسمى بالمهدي، ووالله، ما هو به، وأخرى أقولها لك. لم أقلها لأحد قبلك، ولا أقولها لأحد بعدك.. وابني والله، ما هو بالمهدي، الذي جاءت به الرواية، ولكنني تيمنت به، وتفاءلت به..»[2]

والخليفة المهدي نفسه يقر بأن أباه فقط يروي أنه المهدي الذي بعده في الناس[3].

وأما اتخاذهم الزندقة ذريعة للقضاء على خصومهم، سواء من العلويين، أو من غيرهم.. فسيأتي توضيحه إن شاء الله تعالى.

وكل ذلك لم يكفهم:

ولكن العباسيين قد وجدوا أن ذلك كله لم يكن ينطلي على أحد، وأن الأمور ـ مع ذلك ـ تسير في غير صالحهم، ولهذا فإن من الأفضل والأجدى لهم أن لا يفسحوا المجال للعلويين للمنطق

---

(1) مقاتل الطالبيين ص239 و 240 والمهدية في الإسلام ص116 وجعفر بن محمد لعبد العزيز سيد الأهل ص116.

(2) مقاتل الطالبيين ص247 والمهدية في الإسلام ص117.

(3) الوزراء والكتاب ص127.

والحجاج، فإن ذلك من شأنه أن يظهر كل ما كان يتمتع به العلويون من خصائص ومميزات عليهم. هذا إن لم ينته الأمر بفضيحة ساحقة للعباسيين، وكشف حقيقتهم وواقعهم أمام الملأ، الأمر الذي كان يزعجهم، ويقض مضاجعهم إلى حد كبير..

وإذن.. فإن من الحكمة أن يتبعوا أساليب أخرى من أجل القضاء على العلويين..

ولم تكفهم مراقبتهم لهم، حتى لم يكونوا يغفلون عنهم طرفة عين أبداً، من أجل التعرف على أحوالهم، وإحصاء كل حركاتهم، ابتداء من السفاح، ثم اتبعه الخلفاء على ذلك من بعده.

كما لم يكفهم التهديد والوعيد الذي كانوا يواجهونهم به، ظناً منهم أنهم بذلك يضعفون شخصياتهم، ويحطمون معنوياتهم..

كما لم يكفهم مصادرة أموالهم، وهدم بيوتهم، ومنعهم من السعي من أجل الحصول على لقمة العيش، حتى لقد بلغ البؤس بهم: أن العلويات كن يتداولن الثوب الواحد من أجل الصلاة[1].

وكذلك لم يكفهم عزلهم عن الناس، ومنع كل أحد من الوصول إليهم، تمهيداً لتشويه سمعتهم بما أمكنهم من أساليب الكذب والإفتراء، وإن كانت سيرتهم الحميدة، وخصوصاً أهل البيت منهم، كانت تدفع

---

(1) كان ذلك في زمن المتوكل، راجع: بند تاريخ ج1 ص72 ومقاتل الطالبيين ص599.

كل شائعة، وسلوكهم المثالي يدحض كل افتراء.

وأما الإضطهاد والتشريد، وزج العشرات والمئات منهم في السجون الرهيبة، التي كان من يدخل إليها لا يأمل بالخروج منها، حيث إن دخول السجن إنما كان يعني في الحقيقة دخول القبر.. وأما دسهم السم لكل شخصية لا يستطيعون الإعتداء عليها جهاراً ـ أما ذلك ـ فلم يكن ليكفيهم أيضاً، ولا ليقنعهم قطعاً. حيث إنهم إنما كانوا متعطشين إلى الولوغ في دمائهم، ومشتاقين إلى التفنن في تعذيبهم، واختراع أساليب جديدة في ذلك، فسمروا بالحيطان من سمروا، وأماتوا جوعاً من أماتوا، ووضعوا في الأسطوانات منهم من وضعوا. إلى غير ذلك مما يظهر لكل من له أدنى اطلاع على تاريخهم، وتاريخ سلوكهم مع أبناء عمهم العلويين..

وأما قتلهم لهم جماعات، فأشهر من أن يحتاج إلى بيان.. وقضية المنصور مع بني حسن لا يكاد يخلو منها كتاب تاريخي. وكذلك قضية الستين علوياً، الذين قتلوا بأمر من الخليفة «المنصور» باستثناء غلام منهم، لا نبات بعارضيه(1).

---

(1) هذا ما نقله في شرح شافية أبي فراس ص174 عن الدر النظيم، عن أحمد بن حنبل، الذي رأى رجلاً متعلقاً بأستار الكعبة، يضرع إلى الله بالمغفرة، وأقر له بأنه بنى على هؤلاء ما عدا الغلام المذكور بأمر من المنصور.. وفي عيون أخبار الرضا ج1 ص108 فما بعدها، وشرح ميمية أبي فراس ص176و 177 وبحار الأنوار ج48 ص176 فما بعدها. قصة شبيهة بهذه

موقف كل خليفة منهم على حدة:

وإننا من أجل أن نلم بموقف كل خليفة منهم على حدة من أبناء عمهم العلويين، نقول:

أما السفاح:

فقد قال عنه أحمد أمين: «..وكانت حياته حياة سفك للدماء، وقضاء على المعارضين..»[1].

وقال عنه الجنرال جلوب: «..وكان السفاح والمنصور قد نُشئا نشأة المتآمرين، ولذا وطدا ملكهما ـ بعد نجاح الثورة ـ بكثير من سفك الدماء، ولا سيما من دماء أولاد أعمامهم، من بني أمية، وبني علي بن أبي طالب..»[2].

ينقلها عن حميد بن قحطبة الذي كان يفطر في شهر رمضان، ليأسه من مغفرة الله، لأنه قتل ستين علوياً في ليلة واحدة بأمر من الرشيد.. ولكن الظاهر: أن ذكر الرشيد اشتباه من الراوي، ولعله عمدي، لأن حميداً قد مات سنة 158 على ما صرح به في بحار الأنوار ج48 ص322 وخلافة هارون الرشيد إنما بدأت سنة 170 ولعل القصة الحقيقية هي ما عن أحمد بن حنبل، وإنما حرفها المحرفون لحاجة في نفس يعقوب، لا تخفى على المتتبع الخبير، والناقد البصير.

(1) ضحى الإسلام ج1 ص105.

(2) إمبراطورية العرب ص499.

ويقول الخوارزمي عن السفاح: «..وسلط عليهم (يعني على العلويين) أبا مجرم، لا أبا مسلم، يقتلهم تحت كل حجر ومدر، ويطلبهم في كل سهل، وجبل..»[1].

ومن ذلك يعلم: أن إظهاره اللين اتجاههم أمام الناس ما كان إلا من أجل تثبيت دعائم حكمه، وتحكيم قواعد سلطانه، لكنه لم يغفل لحظة واحدة عن مراقبتهم، والتجسس على أحوالهم، بل وقتلهم، إذا ما سنحت الفرصة له لذلك، كما قدمنا.

وأما المنصور:

الذي لم يتورع عن قتل ابن أخيه السفاح[2]، وعمه عبد الله بن علي. وأبي مسلم. مؤسس دولته. والذي سافر سنة 148 هـ. إلى الحج، وعزم على القبض على الإمام الصادق «عليه السلام»، إن كان لم يتم له ذلك[3].

---

(1) رسائل الخوارزمي ص130 وضحى الإسلام ج3 ص296 و 297 وسيأتي شطر من هذه الرسالة. راجع ما علقناه على هذه الفقرة في فصل: قيام الدولة العباسية.

(2) تاريخ التمدن الإسلامي المجلد الثاني ج4 ص494 نقلاً عن: نفح الطيب ج2 ص715.

(3) النجوم الزاهرة ج2 ص6.

والذي سمى نفسه المنصور بعد انتصاره على العلويين[1].

أما المنصور هذا. فهو أول من أوقع الفتنة بين العباسيين والعلويين[2]. وقد اعترف عندما عزم على قتل الإمام الصادق «عليه السلام»، بعدد ضخم من ضحاياه من العلويين، حيث قال: «..قتلت من ذرية فاطمة ألفاً، أو يزيدون، وتركت سيدهم، ومولاهم، وإمامهم، جعفر بن محمد»[3].

ولقد كان هذا القول منه في حياة الإمام الصادق «عليه السلام»، أي في صدر خلافة المنصور. فكيف بمن قتلهم بعد ذلك؟!

وقد ترك خزانة رؤوس ميراثاً لولده المهدي، كلها من العلويين، وقد علق بكل رأس ورقة كتب فيها ما يستدل به على صاحبه، ومن بينها رؤوس شيوخ، وشبان، وأطفال[4].

وهو الذي يقول لعمه عبد الصمد بن علي، عندما لامه على أنه يعاجل بالعقوبة، حتى كأنه لم يسمع بالعفو ـ يقول له ـ: «إن بني مروان لم تبل رممهم، وآل أبي طالب لم تغمد سيوفهم ـ ونحن بين قوم

---

(1) التنبيه والإشراف ص295 وطبيعة الدعوة العباسية ص119.
(2) تاريخ الخلفاء للسيوطي ص261 ومروج الذهب ج4 ص222 وشرح ميمية أبي فراس ص117 ومشاكلة الناس لزمانهم لليعقوبي ص22 و 23.
(3) شرح ميمية أبي فراس ص159 والأدب في ظل التشيع ص68.
(4) تاريخ الأمم والملوك (طبع ليدن) ج10 ص446 والنزاع والتخاصم للمقريزي ص52 وغير ذلك.

رأونا بالأمس سوقة، واليوم خلفاء، فليس تتمهد هيبتنا إلا بنسيان العفو، واستعمال العقوبة..»[1].

وهو الذي يقول للإمام الصادق «عليه السلام»: «لأقتلنك، ولأقتلن أهلك، حتى لا أبقي على الأرض منكم قامة سوط..»[2].

وعندما قال المنصور للمسيب بن زهرة: إنه رأى أن الحجاج أنصح لبني مروان.

أجابه المسيب: «يا أمير المؤمنين، ما سبقنا الحجاج إلى أمر، فتخلفنا عنه.

والله، ما خلق الله على جديد الأرض خلقاً أعز علينا من نبينا «صلى الله عليه وآله»، وقد أمرتنا بقتل أولاده، فأطعناك، وفعلنا، فهل نصحناك»؟![3].

وهو أول من سن هدم قبر الحسين «عليه السلام» في كربلاء[4].

وهو الذي كان يضع العلويين في الأسطوانات، ويسمرهم في الحيطان ـ كما نص عليه اليعقوبي، وغيره ـ ويتركهم يموتون في

---

(1) تاريخ الخلفاء للسيوطي ص267 وإمبراطورية العرب ص491 والإمام الصادق والمذاهب الأربعة، المجلد الأول ج2 ص534.

(2) مناقب آل أبي طالب ج3 ص357 وبحار الأنوار ج47 ص178.

(3) مروج الذهب ج3 ص224.

(4) تاريخ كربلاء، لعبد الجواد الكليدار آل طعمه ص193.

المطبق جوعاً، وتقتلهم الروائح الكريهة، حيث لم يكن لهم مكان يخرجون إليه لإزالة الضرورة، وكان يموت أحدهم، فيترك معهم، حتى يبلى من غير دفن، ثم يهدم المطبق على من تبقى منهم حياً، وهم في أغلالهم ـ كما فعل ببني حسن، كما هو معروف ومشهور.

ولقد قال أحد العلويين، وهو أبو القاسم الرسي بن إبراهيم بن طباطبا، إسماعيل الديباج. عندما هرب من المنصور إلى السند:

لم يروه ما أراق البغي من دمنا   في كل أرض فلم يقصر من الطلب

وليس يشفي غليلا في حشاه سوى   أن لا يرى فوقها ابن لبنت نبي(1)

وعلى كل: فإن معاملة المنصور لأولاد علي، تعتبر من أسوأ صفحات التاريخ العباسي(2).

وستأتي عبارة الخضري عنه عن قريب..

وأما المهدي:

الذي حبس وزيره يعقوب بن داود، وبني على المطبق الذي هو فيه قبة، وبقي فيه حتى عمي، وطال شعر بدنه، حتى صار كالأنعام ـ وحبسه ـ لاتهامه إياه بأنه يمالئ الطالبيين، كما قدمنا..

---

(1) النزاع والتخاصم للمقريزي ص51.

(2) مختصر تاريخ العرب، للسيد أمير علي ص184.

المهدي الذي عرفنا فيما تقدم موقفه من أبي عون، وولده، الذي كان يذهب مذهب الشيعة في الخلافة.. وكذلك موقفه من وصية القاسم بن مجاشع.

أما المهدي هذا فقد اتخذ الزندقة ذريعة للقضاء على كل مناوئيه، وخصوصاً العلويين، والمتشيعين لهم:

وقال الدكتور أحمد شلبي: «إن الرمي بالزندقة اتخذ وسيلة للإيقاع بالأبرياء في كثير من الأحايين»[1].

وقال الدكتور أحمد أمين المصري: «الحق أن بعض الناس اتخذوا الزندقة ذريعة للانتقام من خصومهم، سواء في ذلك: الشعراء، والعلماء، والأمراء، والخلفاء»[2].

---

(1) التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية ج3 ص200.

(2) ضحى الإسلام ج1 ص157.

هذا.. وقد اتهم شريك بن عبد الله القاضي بالزندقة، لأنه لم يكن يرى الصلاة خلف الخليفة المهدي، فراجع: البداية والنهاية ج10 ص153 وحياة الإمام موسى بن جعفر ج2 ص137 والإمام الصادق والمذاهب الأربعة المجلد الثاني ج3 ص232.

وأيضاً.. فقد أراد هارون أن يقتل عمه، الذي قال: كيف لقي آدم موسى؟! عندما ذكرت رواية مفادها ذلك. وذلك بتهمة الزندقة، راجع: تاريخ بغداد ج14 ص7 و 8 والبداية والنهاية ج10 ص215 وحياة الإمام موسى بن جعفر ج2 ص138 وتاريخ الخلفاء للسيوطي ص285 والبصائر والذخائر

وقد ألف له ـ أي للمهدي ـ ابن المفضل كتاباً في الفرق، اخترع فيه فرقاً من عند نفسه، ونسبها لأولئك الذين يريد المهدي أن يتتبعهم، ويقضي عليهم. مع أنهم لم يكونوا أصحاب فرق أصلاً. كزرارة، وعمار الساباطي، وابن أبي يعفور، وأمثالهم، فاخترع فرقة سماها «الزرارية» نسبة لزرارة. وفرقة سماها «العمارية» نسبة لعمار، وفرقة سماها «اليعفورية» وأخرى سماها «الجواليقية»، وأصحاب سليمان الأقطع.

وهكذا. إلا أنه لم يذكر «الهشامية» نسبة لهشام بن الحكم(1).

وقال عبد الرحمان بدوي: «إن الإتهام بالزندقة في ذلك العصر، كان يسير جنباً إلى جنب مع الإنتساب إلى مذهب الرافضة، كما لاحظ

ص81.

وهذا يعني: أن لفظ الزنديق قد أطلق على كل من يناقش في أحاديث الصحابة، وعلى كل من يعارض نظام الحكم، والحكام وأهوائهم، وأطلق أيضاً على كل ماجن خليع كما يبدو لمن راجع رواية شريك القاضي في مظانها وغيرها..

ولا بأس بمراجعة عبارة هامة لأحمد أمين تتعلق بهذا الموضوع في كتاب الإمام الصادق والمذاهب الأربعة، المجلد الثاني ج3 ص232.

(1) رجال المامقاني ج3 ص296 وقاموس الرجال ج9 ص324 وبحار الأنوار ج48 ص195 و 196 ورجال الكشي (ط كربلاء) ص27. وأشار إلى ذلك المسعودي أيضاً، فراجع: ضحى الإسلام ج1 ص141 واليعقوبي في كتابه: مشاكلة الناس لزمانهم ص24.

ذلك الأستاذ (فيدا)»[1].

يقول أبو حنيفة أو الطغرائي في جملة أبيات له:

ومتى تولى آل أحمد مسلم قتلوه أو وصموه بالإلحاد[2].

إلى غير ذلك مما لا يمكننا تتبعه واستقصاؤه في مثل هذه العجالة..

وأما الهادي:

«فقد أخاف الطالبيين خوفاً شديداً، وألح في طلبهم، وقطع أرزاقهم وأعطياتهم، وكتب إلى الآفاق بطلبهم..»[3].

ولم تكن واقعة فخ المشهورة إلَّا بسبب الإضطهاد الذي لحق العلويين، والمعاملة القاسية لهم. حسبما نص عليه المؤرخون.. والتي بلغ عدد الرؤوس فيها مئة ونيفاً، وسبيت فيها النساء والأطفال، وقتل السبي حتى الأطفال منهم على ما قيل.

---

(1) من تاريخ الإلحاد في الإسلام ص37.

(2) نسبه إلى الأول في ملحقات إحقاق الحق ج9 ص688 نقلاً عن مفتاح النجا في مناقب آل العبا للعلامة البدخشي (مخطوط) ص12 وعن قلندر الهندي الحنفي في روض الأزهر (ط حيدر آباد) ص359 وهو منسوب للطغرائي أيضاً، وهو مثبت في إحدى قصائده في ديوانه، فلعله أخذه على سبيل الإستشهاد على عادة الشعراء في ذلك.

(3) تاريخ اليعقوبي ج3 ص136 و 137.

وأما الرشيد:

«الذي حصد شجرة النبوة. واقتلع غرس الإمامة»، على حد تعبير الخوارزمي.

والذي «لم يكن يخاف الله، وأفعاله بأعيان آل علي «عليهم السلام»، وهم أولاد بنت نبيه، لغير جرم، تدل على عدم خوفه من الله تعالى..»(1).

والذي كان على حد تعبير أحمد شلي: «يكره الشيعة ويقتلهم..»(2).

والذي بلغ من كرهه لهم: أن الشعراء كانوا يتقربون إليه بهجاء آل علي «عليه السلام»، كما يظهر بأدنى مراجعة للتاريخ.

أما الرشيد هذا:

فقد أقسم على استئصالهم، وكل من يتشيع لهم، فقال: «..حتام أصبر على آل بني أبي طالب، والله لأقتلنهم، ولأقتلن شيعتهم، ولأفعلن وأفعلن..»(3).

وعندما تولى الخلافة أمر بإخراج الطالبيين جميعاً من بغداد، إلى

---

(1) الفخري في الآداب السلطانية ص20.
(2) التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية ج3 ص352.
(3) الأغاني (ط دار الكتب ـ القاهرة) ج5 ص225.

المدينة(1) كرهاً لهم ومقتاً.

«وكان شديد الوطأة على العلويين يتتبع خطواتهم، ويقتلهم»(2).

«..وأمر عامله على المدينة بأن يضمن العلويون بعضهم بعضاً»(3).

وكان: «يقتل أولاد فاطمة وشيعتهم»(4).

وكان «مغرى بالمسألة عن آل أبي طالب، وعمن له ذكر ونباهة منهم»(5).

وعندما أرسل الجلودي لحرب محمد بن جعفر بن محمد، أمره أن يغير على دور آل أبي طالب في المدينة، ويسلب ما على نسائهم من ثياب، وحلي. ولا يدع على واحدة منهن إلا ثوباً واحداً(6).

---

(1) الكامل لابن الأثير ج5 ص85 وتاريخ الأمم والملوك (طبع ليدن) ج10 ص606 وغير ذلك.

(2) العقد الفريد ج1 ص142.

(3) الولاة والقضاة للكندي ص198 وليراجع: تاريخ كربلاء، لعبد الجواد الكليدار ص196.

(4) العقد الفريد (ط دار الكتاب العربي) ج2 ص180.

(5) مقاتل الطالبيين ص493 وبعد ذلك قال: «فسأل يوماً الفضل بن يحيى ـ بعد أن عاد من خراسان ـ: هل سمعت ذكراً لأحد منهم؟!

قال: لا والله، ولقد جهدت فما ذكر لي أحد منهم، إلا أني سمعت رجلاً إلخ..».

(6) أعيان الشيعة (طبعة ثالثة) ج4 ق2 ص108 وعيون أخبار الرضا ج2

وعندما حضرته الوفاة كان يقول: «..وا سوأتاه من رسول الله»(1).

وهدم قبر الحسين، وحرث أرض كربلاء، وقطع السدرة التي كان يستظل بها الزائرون لتلك البقعة المباركة، وذلك على يد عامله على الكوفة، موسى بن عيسى بن موسى العباسي(2).

ثم توج موبقاته كلها، وفظائعه تلك، بقتل سيد العلويين، وقائدهم، الإمام موسى بن جعفر «صلوات الله وسلامه عليه».

ولقد خاطبه العقاد مشيراً إلى نبشه لقبر الحسين «عليه السلام»، فقال: «..وكأنهم خافوا على قبرك أن ينبشه أشياع علي «رضي الله عنه»، فدفنوك في قبر الإمام العلوي، لتأمن فيه النبش والمهانة بعد

ص161 وبحار الأنوار ج49 ص166.

(1) الكامل لابن الأثير ج5 ص130 ويلاحظ هنا: أن الإنسان غالباً ما ينكشف على حقيقته حين موته. وقول الرشيد هذا يكشف لنا الرشيد على حقيقته، ويبين لنا مدى ما فعله الرشيد مع ذرية رسول الله «صلى الله عليه وآله».

(2) تاريخ الشيعة ص89 وأمالي الشيخ (ط النجف) ص330 والكنى والألقاب ج1 ص27 وشرح ميمية أبي فراس ص209 ومناقب آل أبي طالب ج2 ص19 وتاريخ كربلاء، لعبد الجواد الكليدار ص197 و 198 نقلاً عن: نزهة أهل الحرمين ص16 وبحار الأنوار ج10 ص297 وتظلم الزهراء ص218 ومجالي اللطف ص39 وأعيان الشيعة ج4 ص304 وتسلية المجالس، لمحمد بن أبي طالب، وغير ذلك.

الممات. فمن عجب أن يلوذ أبناء علي بملكك الطويل العريض، فيضيق بهم، وأن يبحث أتباعك عن ملاذ يحتمي به جثمان صاحب الملك الطويل العريض بعد مماته، فيجدوه في قبر واحد من أولئك الحائرين اللائذين بأكناف البلدان، من غير قرار، ولا اطمينان..»(1).

يشير بذلك إلى قبر علي بن موسى الرضا «عليهما السلام»، حيث إن الرشيد مدفون إلى جانبه، كأنه يريد أن يقول: إن دفن المأمون للرضا «عليه السلام» إلى جانب أبيه الرشيد كان لأجل الحفاظ على قبر أبيه من النبش.

ولكن المعلوم: أن العلويين وشيعتهم ما كانوا ليقدموا على أمر كهذا مهما بلغ بهم الغيظ، والغضب بسبب اضطهاد الحكام لهم..

يقول محمد بن حبيب الضبي «رحمه الله» مشيراً إلى ذلك:

قبران في طوس الهدى في واحـد والغي في لحد ثراه ضـرام

قرب الغوي من الزكي مضـاعف لعذابه، ولأنفه الإرغـام

ويقول دعبل «رحمه الله»:

قبران في طوس خير الناس كلهم وقبر شرهم هذا من العبـر

ما ينفع الرجس من قرب الزكي وما على الزكي بقرب الرجس من

(1) راجع: تاريخ كربلاء، لعبد الجواد الكليدار ص199 نقلاً عن: مجلة «الهلال»، عدد أكتوبر سنة 1947م. ص25 من مقال بعنوان: «حديث مع هارون الرشيد» للأستاذ العقاد.

ضرر

ولقد بلغ من ظلم الرشيد للعلويين: أن جعل الناس يعتقدون فيه بغض علي «عليه السلام»، حتى اضطر إلى أن يقف موقف الدفاع عن نفسه، ويقسم على أنه يحبه، قال إسحاق الهاشمي: «كنا عند الرشيد، فقال: بلغني أن العامة يظنون فيّ بغض علي بن أبي طالب. ووالله، ما أحب أحداً حبي له، ولكن هؤلاء (يعني العلويين) أشد الناس إلخ..»[1].

ثم يلقي التبعة في ذلك عليهم، ويقول: إنهم إلى بني أمية أميل منهم إلى بني العباس الخ..

بل لقد رأيناه يعلن أمام أعاظم العلماء عن توبته مما كان منه من أمر الطالبيين ونسلهم[2].

وذلك أمر طبيعي بعد أن كان يتتبع خطواتهم ويقتلهم، «وبعد أن كانت سجون العباسيين، وخصوصاً المنصور والرشيد، قد امتلأت من العلويين، وكل من يتشيع لهم» على حد تعبير أحمد أمين[3].

وأخيراً.. فقد بلغ من ظلم الرشيد للعلويين أن توهم البعض أن المأمون إنما بايع للرضا بولاية العهد، من أجل أن يمحو ما كان من

---

(1) تاريخ الخلفاء للسيوطي ص293.

(2) شرح ميمية أبي فراس ص127.

(3) راجع: ضحى الإسلام ج3 ص296 و 297.

أمر الرشيد في آل علي «عليه السلام»، كما عن البيهقي، عن الصولي(1).

وأما المأمون:

فستأتي الإشارة إلى بعض ما فعله في آل علي في تضاعيف الفصول الآتية إن شاء الله تعالى.

والشعراء أيضاً قد قالوا الحقيقة:

وهكذا يتضح لنا: كيف أن العباسيين قد انقلبوا ـ بدافع من خوفهم وحسدهم، وشعورهم بالحقارة ـ على العلويين يوسعونهم قتلاً، وعسفاً وتشريداً، وأذاقوهم مختلف أنواع العذاب، التي لم تكن لتخطر على قلب بشر، بهدف استئصالهم من الوجود، ومحو آثارهم، ليصفو لهم الجو، ولا يبقى من يستطيع أن ينازعهم سلطانهم، الذي يريدون أن يكون لهم وحدهم. أو بالأحرى حتى لا يبقى من من شأنه ذلك. حتى لقد نسي الناس جور وفعال بني أمية معهم، عندما رأوا جور وفعال بني العباس بهم. وحتى لقد رأينا أحد شعراء ذلك الوقت يقول:

تالله ما فعلت أمية فيهـــم معشار ما فعلت بنو العبــاس(2)

---

(1) عيون أخبار الرضا ج2 ص147 وبحار الأنوار ج49 ص132 وغير ذلك.

(2) شرح ميمية أبي فراس ص119.

وقال آخر ـ وهو أبو عطاء، أفلح بن يسار الندي، المتوفى سنة 180 هـ. وهو من مخضرمي الدولتين: الأموية والعباسية: قال ـ في زمن السفاح:

يا ليت جور بني مروان دام لنا وليت عدل بني العباس في النار[1]

وقال منصور بن الزبرقان النمري، المتوفى في خلافة الرشيد:

آل النبي ومن يحبهـــا يتطامنون مخافة القتـــل

أمن النصارى واليهود وهـــم من أمة التوحيــد في أزل[2].

وقد أنشد الرشيد هذين البيتين بعد موت منصور هذا، فقال الرشيد، بعد أن أرسل إليه من يقتله، فوجده قد مات: «لقد هممت أن أنبش عظامه فأحرقها»[3].. بل في رسالة الخوارزمي، الآتي شطر

(1) المحاسن والمساوي ص246 والشعر والشعراء ص484 ونظرية الإمامة ص382 والمهدية في الإسلام ص55 وطبيعة الدعوة العباسية ص272.

(2) الأزل: الضيق والشدة.

(3) زهر الآداب هامش ج2 من المستطرف ص246 والشعر والشعراء ص547 والإمام الصادق والمذاهب الأربعة، المجلد الأول ج1 ص254 وطبقات الشعراء ص246 وفيه في ص244: أن الرشيد بعد سماعه لمدائح النمري في أهل البيت، أمر أبا عصمة الشيعي بأن يخرج من ساعته إلى الرقة، ليسل لسان منصور من قفاه، ويقطع يده ورجله. ثم يضرب عنقه، ويحمل إليه رأسه، بعد أن يصلب بدنه، فخرج أبو عصمة

منها: أن قبره قد نبش بالفعل.

ويقول أبو حنيفة أو الطغرائي على اختلاف النسبة في جملة أبيات له:

ومتى تولى آل أحمد مسلم قتلوه أو وصموه بالإلحـــــاد

ويقول إبراهيم بن عبد الله بن الحسن، يذكر العلويين، الذين قتلهم المنصور، ويقال: إن القائل هو غالب الهمداني:

أصبح آل الرسول أحمد في الناس كذي عرة بـــــه جرب

ويقول دعبل بن علي الخزاعي في رثاء الرضا، وهو شعر معروف، ومشهور، وقد أنشده للمأمون نفسه:

وليس حي من الأحياء نعلمه من ذي يمان، ولا بكر، ولا مضر

إلا وهم شركاء في دمائهم كما تشارك أيسار على جـــزر

قتلاً وأسراً وتحريقاً ومنهبة فعل الغزاة بأهل الروم والخــزر

أرى أمية معذورين إن فعلوا ولا أرى لبني العباس من عــذر

لذلك، فلما صار بباب الرقة استقبلته جنازة النمري، فرجع إلى الرشيد فأعلمه، فقال له الرشيد: «ويلي عليك يا بن الفاعلة، فألا إذا صادفته ميتاً فأحرقته بالنار»!

أما أبو فراس الحمداني فيقول:

ما نال منهم بنو حرب وإن عظمت تلك الجرائر إلا دون نيلكم[1]

ويقول علي بن العباس. الشاعر المعروف بابن الرومي، مولى المعتصم من قصيدة له:

بني المصطفى كم يأكل الناس شلوكم لبلواكم عما قليل مفـــرح

أكل أوان للنبي محمـــــد قتيل زكي بالدماء مضــرج

إلى أن قال:

أفي الحق أن يمسوا خماصاً وأنتـم يكاد أخوكم بطنة يتبعـــج

وتمشون مختالين في حجراتكـم ثقال الخطى اكفالكم تترجـرج

وليدهم بادي الطوى ووليدكــم من الريف ريان العظام خدلـج

ولم تقنعوا حتى استثارت قبورهـم كلابكم فيها بهيم وديـــزج

والقصيدة طويلة جداً، من أرادها فليراجعها.

نصوص أخرى:

يقول فان فلوتن: «..ولا غرو، فإن العلويين لم يلقوا من الإضطهاد مثل ما لقوا في عهد الأولين من خلفاء بني العباس..»[2].

---

(1) سوف نورد قصيدة أبي فراس، وهي المعروفة بـ «الشافية» وكذلك شطراً من قصيدة دعبل، في أواخر هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.

(2) السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات ص133.

ويقول الخضري: «..فكان نصيب آل علي في خلافة بني هاشم، أشد وأقسى مما لاقوه في عهد خصومهم من بني أمية، فقتلوا، وشردوا كل مشرد، وخصوصاً في زمن المنصور، والرشيد، والمتوكل من بني العباس. وكان اتهام شخص في هذه الدولة بالميل إلى واحد من بني علي كافياً لإتلاف نفسه، ومصادرة ماله. وقد حصل فعلاً لبعض الوزراء، وغيرهم الخ..»(1).

ولما دخل إبراهيم بن هرمة، المعاصر للمنصور المدينة، أتاه رجل من العلويين، فسلم عليه، فقال له إبراهيم: «تنح عني، لا تشط بدمي»(2).

بل يظهر من قضية أخرى لابن هرمة: أن العباسيين كانوا يعاقبون حتى على حب أهل البيت «عليهم السلام» في زمن الأمويين، فإنه ـ أعني ابن هرمة ـ عندما سئل في عهد المنصور عن قوله في عهد الأمويين:

ومهما ألام على حبهم فإني أحب بني فاطمة

أجاب: «من عض ببظر أمه».

فقال له ابنه: ألست قائلها؟!

قال: بلى.

---

(1) محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية ج1 ص161.

(2) تاريخ بغداد ج6 ص129 وحياة الإمام موسى بن جعفر ج2 ص184.

قال: فلم تشتم نفسك؟!

قال: «أليس يعض الرجل ببظر أمه خير له من أن يأخذه ابن قحطبة»؟![1].

بل إن الجلودي الذي أمره الرشيد بالإغارة على دور آل أبي طالب ـ كما قدمنا ـ قد قال للمأمون، عندما جعل ولاية العهد للرضا:

«أعيذك بالله يا أمير المؤمنين أن تخرج هذا الأمر الذي جعله الله لكم، وخصكم به، وتجعله في أيدي أعدائكم، ومن كان آباؤك يقتلونهم، ويشردونهم في البلاد..»[2].

وأمر الرشيد عامله على المدينة: «بأن يضمن العلويين بعضهم بعضاً»[3].

وكانوا يعرضون على السلطات، فمن غاب منهم عوقب!

---

(1) طبقات الشعراء لابن المعتز ص20 و 21 والأغاني ج4 ص110 وقاموس الرجال ج10 ص269 نقلاً عن تنبيه البكري، وإحقاق الحق (الملحقات) ج9 ص690 نقلاً عن الحضرمي في رشفة الصادي (ط القاهرة) ص56.

(2) بحار الأنوار ج49 ص166 وعيون أخبار الرضا ج2 ص267.

(3) لقد كان ذلك قبل الرشيد أيضاً، فراجع: العبر وديوان المبتدأ والخبر ج3 ص215 فإنه قال: «..وما زال آل أبي طالب يكفل بعضهم بعضاً، ويعرضون، فغاب إلخ..».

ثم يسوق واقعة فخ المشهورة، وبعض أسبابها.. ولا بأس بمراجعة الكامل لابن الأثير ج5 ص75 وغيره.

والمأمون أيضاً يعترف:

وجاء في كتاب المأمون، الذي أرسله إلى العباسيين، بعد ما ذكر حسن سياسة الإمام علي «عليه السلام» مع ولد العباس ما يلي:

«..حتى قضى الله بالأمر إلينا، فأخفناهم، وضيقنا عليهم، وقتلناهم أكثر من قتل بني أمية إياهم. ويحكم، إن بني أمية قتلوا من سل سيفاً، وإنا معشر بني العباس قتلناهم جملاً.. فلتسألن أعظم الهاشمية بأي ذنب قتلت، ولتسألن نفوس ألقيت في دجلة والفرات، ونفوس دفنت ببغداد، والكوفة أحياء الخ..».

وسنورد الرواية، ونذكر مصادرها في أواخر هذا الكتاب إن شاء الله.

جانب من رسالة الخوارزمي لأهل نيشابور:

وحسب القارئ أن يرجع إلى مقاتل الطالبيين لأبي الفرج الأصفهاني، مع أنه لم يستوف كل شيء، وإنما اكتفى بذكر بعض منهم، وكذلك إلى ما ذكره ابن الساعي في مختصر أخبار الخلفاء ص26، وغيرها. وغير ذلك من كتب التاريخ والرواية، ليعلم مقدار الظلم والعسف الذي حاق بأبناء علي، وشيعتهم في تلك الحقبة من الزمن..

وحسبنا هنا بعد كل الذي قدمناه، أن نذكر فقرات من رسالة أبي بكر الخوارزمي، التي أرسلها إلى أهل نيشابور، يقول أبو بكر، بعد

أن ذكر كثيراً من الطالبيين، الذين قتلهم الأمويون، والعباسيون ـ ومنهم الرضا «عليه السلام» الذي تسمم بيد المأمون ـ:

«فلما انتهكوا ذلك الحريم، واقترفوا ذلك الإثم العظيم، غضب الله عليهم، وانتزع الملك منهم، فبعث عليهم «أبا مجرم» لا أبا مسلم، فنظر لا نظر الله إليه إلى صلابة العلوية، وإلى لين العباسية، فترك تقاه، واتبع هواه، وباع آخرته بدنياه، بقتله عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب. وسلط طواغيت خراسان، وأكراد إصفهان. وخوارج سجستان على آل أبي طالب، يقتلهم تحت كل حجر ومدر، ويطلبهم في كل سهل وجبل، حتى سلط عليه أحب الناس إليه، فقتله كما قتل الناس في طاعته، وأخذه بما أخذ الناس في بيعته، ولم ينفعه: أن أسخط الله برضاه، وأن ركب ما لا يهواه، وخلت من الدوانيقي[1] الدنيا، فخبط فيها عسفاً، وتقضى فيها جوراً وحيفاً. وقد امتلأت سجونه بأهل بيت الرسالة، ومعدن الطيب والطهارة، قد تتبع غائبهم، وتلقط حاضرهم، حتى قتل عبد الله بن محمد بن عبد الله الحسني بالسند، على يد عمر بن هشام الثعلبي، فما ظنك بمن قرب متناوله عليه، ولان مسه على يديه.

وهذا قليل في جنب ما قتله هارون منهم، وفعله موسى قبله بهم،

---

(1) في مجمع الفوائد: «وخلت إلى الدوانيقي» ولعله هو الصواب.

فقد عرفتم ما توجه على الحسن[1] بن علي بفخ من موسى، وما اتفق على علي بن الأفطس الحسيني من هارون، وما جرى على أحمد بن علي الزيدي، وعلى القاسم بن علي الحسيني من حبسه، وعلى غسان بن حاضر الخزاعي، حين أخذ من قبله، والجملة أن هارون مات وقد حصد شجرة النبوة، واقتلع غرس الإمامة.

وأنتم أصلحكم الله، أعظم نصيباً في الدين من الأعمش، فقد شتموه، ومن شريك، فقد عزلوه، ومن هشام بن الحكم، فقد أخافوه، ومن علي بن يقطين، فقد اتهموه».

إلى أن يقول: بعد كلام له عن بني أمية:

«..وقل في بني العباس، فإنك ستجد بحمد الله مقالاً، وجل في عجائبهم، فإنك ترى ما شئت مجالاً.

يجبى فيؤهم، فيفرق على الديلمي، والتركي، ويحتمل إلى المغربي، والفرغاني. ويموت إمام من أئمة الهدى، وسيد من سادات بيت المصطفى، فلا تتبع جنازته، ولا تجصص مقبرته، ويموت (ضراط) لهم، أو لاعب أو مسخرة، أو ضارب، فتحضر جنازته العدول والقضاة، ويعمر مسجد التعزية عنه القواد والولاة..

ويسلم فيهم من يعرفونه دهرياً، أو سوفسطائياً، ولا يتعرضون لمن يدرس كتاباً فلسفياً ومانوياً، ويقتلون من عرفوه شيعياً، ويسفكون

---

(1) الظاهر: أن الصحيح: هو «الحسين» كما في مجمع الفوائد.

دم من سمى ابنه علياً..

ولو لم يقتل من شيعة أهل البيت غير المعلى بن خنيس، قتيل داود بن علي، ولو لم يحبس فيهم غير أبي تراب المروزي، لكان ذلك جرحاً لا يبرأ، وثائرة لا تطفأ، وصدعاً لا يلتئم، وجرحاً لا يلتحم.

وكفاهم أن شعراء قريش قالوا في الجاهلية أشعاراً يهجون بها أمير المؤمنين «عليه السلام»، ويعارضون فيها أشعار المسلمين، فحملت أشعارهم. ودونت أخبارهم، ورواها الرواة، مثل: الواقدي، ووهب بن منبه التميمي، ومثل الكلبي، والشرقي ابن القطامي، والهيثم بن عدي، ودأب بن الكناني، وأن بعض شعراء الشيعة يتكلم في ذكر مناقب الوصي، بل ذكر معجزات النبي «صلى الله عليه وآله» وسلم، فيقطع لسانه، ويمزق ديوانه، كما فعل بعبد الله بن عمار البرقي، وكما أريد بالكميت بن زيد الأسدي، وكما نبش قبر منصور بن الزبرقان النمري، وكما دمر على دعبل بن علي الخزاعي. مع رفقتهم من مروان بن أبي حفصة اليمامي، ومن علي بن الجهم الشامي. ليس إلا لغلوهما في النصب، واستيجابهما مقت الرب، حتى إن هارون بن الخيزران، وجعفراً المتوكل على الشيطان، لا على الرحمان، كانا لا يعطيان مالاً. ولا يبذلان نوالاً، إلا لمن شتم آل أبي طالب، ونصر مذهب النواصب، مثل: عبد الله بن مصعب الزبيري، ووهب بن وهب البختري، ومن الشعراء مثل: مروان بن أبي حفصة الأموي، ومن الأدباء مثل: عبد الملك بن قريب الأصمعي. فأما في أيام جعفر

فمثل: بكار بن عبد الله الزبيري، وأبي السمط ابن أبي الجون الأموي، وابن أبي الشوارب العبشمي»

وبعد كلام له عن بني أمية أيضاً قال:

«وما هذا بأعجب من صياح شعراء بني العباس على رؤوسهم بالحق، وإن كرهوه، وبتفضيل من نقصوه وقتلوه، قال المنصور بن الزبرقان على بساط هارون:

آل النبي ومن يحبهـــم يتطامنون مخافة القتـــل

أمن النصارى واليهود وهم من أمة التوحيد فـــي أزل

وقال دعبل، وهو صنيعة بني العباس وشاعرهم:

ألم تر أني مذ ثمانين حجـة أروح، وأغدو دائم الحسرات

أرى فيئهم في غيرهم متقسماً وأيديهم من فيئهم صفــرات

وقال علي بن العباس الرومي، وهو مولى المعتصم:

تأليت أن لا يبرح المرء منكم يشل على حر الجبين فيعفـج

كذاك بني العباس تصبر منكم ويصبر للسيف الكمي المدجج(1)

لكل أوان للنبي محمــــد قتيل زكي بالدماء مضـرج(2)

وقال إبراهيم بن العباس الصولي ـ وهو كاتب القوم وعاملهم ـ

---

(1) في مقاتل الطالبيين: «لذاك بني العباس يصبر مثلكم ويصبر للموت».

(2) في مقاتل الطالبيين: «أكل أوان».

في الرضا لما قربه المأمون:

يمن عليكم بأموالكـــم وتعطون من مئـــة واحدا

وكيف لا يتنقصون قوماً يقتلون بني عمهم جوعاً وسغباً ويملأون ديار الترك والديلم فضة وذهباً، يستنصرون المغربي والفرغاني، ويجفون المهاجري والأنصاري، ويولون أنباط السواد وزارتهم، وتلف العجم والطماطم قيادتهم، ويمنعون آل أبي طالب ميراث أمهم، وفيء جدهم. يشتهي العلوي الأكلة، فيحرمها، ويقترح على الأيام الشهوة فلا يطعمها، وخراج مصر والأهواز، وصدقات الحرمين والحجاز، تصرف إلى ابن أبي مريم المديني، وإلى إبراهيم الموصلي، وابن جامع السهمي، وإلى زلزل الضارب، وبرصوما الزامر، وأقطاع بختيشوع النصراني قوت أهل بلد، وجاري بغا التركي، والأفشين الأشروسني كفاية أمة ذات عدد..

والمتوكل زعموا: يتسرى باثني عشر ألف سرية، والسيد من سادات أهل البيت يتعفف بزنجية، أو سندية. وصفوة مال الخراج مقصورة على أرزاق الصفاعنة، وعلى موائد المخاتنة، وعلى طعمة الكلابين، ورسوم القرادين، وعلى مخارق وعلوية المغني، وزرزر، وعمر بن بانة المهلبي، ويبخلون على الفاطمي بأكلة أو شربة، ويصارفونه على دانق وحبة، ويشترون العوادة بالبدر، ويجرون لها ما يفي برزق عسكر. والقوم الذين أحل لهم الخمس، وحرمت عليهم الصدقة، وفرضت لهم الكرامة والمحبة، يتكففون ضراً، ويهلكون

فقراً، ويرهن أحدهم سيفه، ويبيع ثوبه، وينظر إلى فيئه بعين مريضة، ويتشدد على دهره بنفس ضعيفة، ليس له ذنب إلا أن جده النبي، وأبوه الوصي، وأمه فاطمة، وجدته خديجة، ومذهبه الإيمان، وإمامه القرآن. وحقوقه مصروفة إلى القهرمانة والمضرطة وإلى المغمزة، إلى المزررة، وخمسه مقسوم على نقار الديكة الدمية، والقردة، وعلى رؤوس اللعبة واللعبة، وعلى مرية الرحلة..

وماذا أقول في قوم حملوا الوحوش على النساء المسلمات، وأجروا لعبادة وذويه الجرايات، وحرثوا تربة الحسين «عليه السلام» بالفدان، ونفوا زواره إلى البلدان، وما أصف من قوم هم: نطف السكارى في أرحام القيان؟! وماذا يقال في أهل بيت منهم نبع البغا، وفيهم راح التخنيث وغداً، وبهم عرف اللواط؟! كان إبراهيم بن المهدي مغنياً، وكان المتوكل مؤنثاً موضعاً، وكان المعتز مخنثاً، وكان ابن زبيدة معتوهاً مفركاً، وقتل المأمون أخاه، وقتل المنتصر أباه، وسم موسى بن المهدي أمه، وسم المعتضد عمه. ولقد كان في بني أمية مخازي تذكر، ومعائب تؤثر».

وبعد أن عدد بعض مخازي بني أمية، ومعائبهم قال:

«..وهذه المثالب مع عظمها وكثرتها، ومع قبحها وشنعتها، صغيرة وقليلة في جنب مثالب بني العباس، الذين بنوا مدينة الجبارين، وفرقوا في الملاهي والمعاصي أموال المسلمين.. إلى آخر

ما قال..»(1).

هذا جانب من رسالة الخوارزمي، وقد كنت أود أن أثبتها بتمامها، لكنني رأيت أن المجال لا يتسع لذلك. وعلى كل فإن ذلك كله غيض من فيض. ولعل فيما ذكرناه كفاية..

---

(1) راجع: رسائل الخوارزمي (ط القسطنطينية سنة 1297هـ) ص130 - 140 ونقل شطراً كبيراً منها: سعد محمد حسن في كتابه: المهدية في الإسلام ابتداء من ص58 وذكر شطراً منها أيضاً الدكتور أحمد أمين في كتابه ضحى الإسلام ج3 ص297 فما بعدها، فراجع. وهي موجودة بتمامها في مجموعة خطية من تأليف سيدي الوالد أيده الله، سماها: «مجمع الفوائد، ومجمل العوائد» ابتداء من ص45.

سياسة العباسيين مع الرعية

نظرة عامة:

لا نريد في هذا الفصل أن نعرض لأنواع القبائح، التي كان العباسييون يمارسونها، فإن ذلك مما لا يمكن الإلمام به واستقصاؤه في هذه العجالة.

وإنما نريد فقط أن نعطي لمحة سريعة عن سيرتهم السيئة في الناس، ومدى اضطهادهم وظلمهم لهم، وجورهم عليهم، الأمر الذي أسهم إسهاماً كبيراً في كشف حقيقتهم، وبيان واقعهم أمام الملأ..

حتى لقد قال الشعراء في وصف الحالة العامة في زمن خلفائهم الشيء الكثير، فمن ذلك قول سليم العدوي في الثورة على الوضع القائم:

حتى متى لا نرى عدلاً نسر به ... ولا نرى لولاة الحق أعوانا

مستمسكين بحق قائمين بـــه ... إذا تلون أهل الجور ألوانـا

يا للرجال لداء لا دواء لـــه ... وقائد ذي عمي يقتاد عميانا(1)

---

(1) المستطرف ج1 ص97 وطبيعة الدعوة العباسية ص272 وضحى الإسلام

وقال سديف:

إنا لنأمل أن ترتد ألفتنــا بعد التباعد والشحناء والإحن

وتنقضي دولة أحكام قادتها فينا كأحكام قوم عابدي وثن

فكتب المنصور إلى عبد الصمد بن علي بأن: يدفنه حياً، ففعل(1).

وقد ذكر أبو الفرج أبياتاً كثيرة بالإضافة إلى هذين البيتين، ونسبها يحيى بن عبد الله بن الحسن، بحضرة الرشيد، إلى عبد الله بن مصعب الزبيري، ومن جملتها قوله:

فطالما قد بروا في الجور أعظمنا بري الصناع قداح النبع بالسفن(2)

وقال آخر، وهو أحمد بن أبي نعيم، الذي نفاه المأمون بسبب هذا البيت إلى السند:

ما أحسب الجور ينقضي وعلى الناس أمير من آل عبــاس(3)

ج2 ص37.

(1) راجع: العمدة لابن رشيق ج1 ص75 و 76 والعقد الفريد (ط دار الكتاب العربي) ج5 ص87 وهامش طبقات الشعراء ص41.

(2) مقاتل الطالبيين ص476 و 477.

(3) راجع: وفيات الأعيان: ترجمة يحيى بن أكثم، ومروج الذهب ج3 ص435 وضحى الإسلام ج2 ص38 ونهاية الإرب ج8 ص175 وطبيعة الدعوة العباسية ص273 وطبقات الشعراء ص378 لكنه نسبه لابن أبي خالد، لكن في العقد الفريد ج6 ص418 قد نسب يحيى بن أكثم هذا البيت إلى

وقد تقدم قول أبي عطاء السندي، المتوفى سنة 180 هـ:

يا ليت جور بني مروان دام لنا وليت عدل بني العباس في النـــار

وقال الدكتور أحمد محمود صبحي: «..لكن ذلك المثل الأعلى للعدالة، والمساواة الذي انتظره الناس من العباسيين، قد أصبح وهماً من الأوهام، فشراسة المنصور والرشيد، وجشعهم، وجور أولاد علي بن عيسى، وعبثهم بأموال المسلمين، يذكرنا بالحجاج، وهشام، ويوسف بن عمرو الثقفي، وعم الإستياء أفراد الشعب، بعد أن استفتح أبو عبد الله، المعروف بـ «السفاح» وكذلك المنصور بالإسراف في سفك الدماء، على نحو لم يعرف من قبل»**(1)**.

ويقول صاحب إمبراطورية العرب: «..إنه بالرغم من أن جيش خراسان هو الذي أوصل العباسيين إلى الملك، فإن الفتن في خراسان ظلت قائمة في عهد العباسيين، كما كانت في عهد الأمويين. وكان الشعار الذي رفعه الخراسانيون الآن: أنهم هم الذين أوصلوا «آل البيت» إلى الحكم، لإقامة عهد من الرحمة والعدل، لا لإقامة عهد

دعبل.

وفيه: أنه هو الذي نفي إلى السند.

(1) نظرية الإمامة ص381 لكن كنية السفاح هي: «أبو العباس» لا أبو عبد الله، وعبد الله هو: اسمه، واسم المنصور أيضاً، الذي كان أكبر من السفاح.

آخر من الطغيان، المتعطش إلى سفك الدماء..

إلى أن يقول:

لكن الشيء الذي لا ريب فيه: هو أن الأحلام بإقامة عهد السلام والعدل، التي كانت السبب في الثورة العامة ضد الأمويين قد تبخرت الآن، ولو لم يكن العباسيون أسوأ حالاً من الأمويين، فإنهم لم يكونوا ـ على أي حال ـ خيراً منهم»(1). وقريب منه كلام غيره(2).

وستأتي في فصل: آمال المأمون إلخ.. عبارة فان فلوتن الهامة، والقيمة عن الحكم العباسي، وسياساته مع الرعية. فانتظر.

ولعل قصيدة أبي العتاهية، التي مطلعها:

من مبلغ عني الإمام نصائحاً متوالية

تعبر تعبيراً صادقاً عن الحالة العامة، التي كانت سائدة آنذاك، وهي معروفة ومشهورة ومذكورة في ديوانه ص304. وهي بحق من الوثائق الهامة. المعبرة عن واقع الحياة في تلك الفترة من الزمن.

مع موقف الخلفاء بالتفصيل:

وبعد هذا.. وإذا ما أردنا أن نقف عند بعض جنايات وجرائم كل واحد منهم، فإننا نقول:

---

(1) إمبراطورية العرب ص452.

(2) راجع: حياة الإمام موسى بن جعفر ج2 ص162 عن كتاب: «النكبات» للريحاني، وضحى الإسلام ج1 ص127 - 131.

أما السفاح:

الذي أظهر نفسه في صورة مهدي(1).

فهو الذي يقول عنه المؤرخون: إنه: «كان سريعاً إلى سفك الدماء، فاتبعه عماله في ذلك، في المشرق والمغرب، واستنوا بسيرته، مثل: محمد بن الأشعث بالمغرب، وصالح بن علي بمصر، وخازم بن خزيمة، وحميد بن قحطبة، وغيرهم»(2). حتى لقد خرج عليه شريك بن شيخ المهري، الذي كان ـ على ما يظهر ـ من دعاة العباسيين ـ خرج عليه ـ ببخارا، في أكثر من ثلاثين ألفاً، فقال: «ما على هذا بايعنا آل محمد، تسفك الدماء، ويعمل بغير الحق..»(3).

---

(1) البداية والنهاية ج1 ص69 والتنبيه والإشراف ص292.

(2) مروج الذهب للمسعودي ج3 ص222 وتاريخ الخلفاء للسيوطي ص259. ومشاكلة الناس لزمانهم لليعقوبي ص22 وليراجع إمبراطورية العرب ص435.

(3) الكامل لابن الأثير ج4 ص342 والإمامة والسياسة ج2 ص139 وتاريخ اليعقوبي (ط صادر) ج2 ص354 والبداية والنهاية ج10 ص56 وتاريخ التمدن الإسلامي ج2 ص402 وغيرهم.. وفي كتاب طبيعة الدعوة العباسية ص230 قال: إنه «لذلك نقل ولاءه للعلويين، وثار ببخارا، وانضم إليه أنصار العلويين في خراسان، وكذلك ولاة العباسيين على بخارا، وبرزم، وكانت حركته شعبية. وجابه أبو مسلم صعوبات كبيرة في القضاء عليها..» انتهى.

فوجه إليه السفاح أبا مسلم، فقتله، ومن معه.. وقضية عامل السفاح ـ وهو أخوه، وقيل: ابن أخيه، يحيى ـ مع أهل الموصل، حيث ذبح الآلاف الكثيرة منهم في المسجد. هذه القضية معروفة ومشهورة.

وينص المؤرخون: على أنه لم يبق من أهل الموصل على كثرتهم إلا أربع مئة إنسان، صدموا الجند، فأفرجوا لهم. كما أنه أمر جنده، فبقوا ثلاثة أيام يقتلون النساء، لأنه سمع أنهن يبكين رجالهن.

وينص المؤرخون أيضاً: على أن نفوس أهل الموصل قد ذلت بعد تلك المذبحة، ولم يسمع لهم بعدها صوت، ولا قامت لهم قائمة[1].

وعندما سألت السفاح زوجته أم سلمة، بنت يعقوب بن سلمة: «لأي شيء استعرض ابن أخيك أهل الموصل بالسيف؟!

قال لها: وحياتك ما أدري..»!![2].

وقد تقدمت عبارة الدكتور أحمد محمود صبحي عن السفاح والمنصور معاً عن قريب.

(1) راجع تفاصيل هذه القضية في: النزاع والتخاصم للمقريزي ص48 و 49 والكامل لابن الأثير ج5 ص212، حوادث سنة 132، والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج3 ص177 وغاية المرام للموصلي ص115 وتاريخ اليعقوبي (ط صادر) ج2 ص357 وشرح ميمية أبي فراس ص216.

(2) النزاع والتخاصم للمقريزي ص49 وغير ذلك.

وأما المنصور:

الذي أظهر نفسه في صورة مهدي كما يظهر من قول أبي دلامة مخاطباً أبا مسلم الذي قتله المنصور:

أبا مجرم ما غير الله نعمة على عبده حتى يغيرها العبد

أفي دولة المهدي حاولت غدرة ألا إن أهل الغدر آباءك الكرد(1)

والذي قتل خلقاً كثيراً حتى استقام له الأمر(2).

فأمره في الظلم والجور وانتهاك الحرمات أشهر من أن يذكر، حتى لقد أنكر عليه ذلك: «..رجل من أعظم الدعاة قدراً، وأعظمهم غناء، وهو أبو الجهم بن عطية، مولى باهلة. وهو الذي أخرج أبا العباس السفاح من موضعه الذي أخفاه فيه أبو سلمة، حفص بن سليمان الخلال، وحرسه، وقام بأمره حتى بويع بالخلافة، فكان أبو العباس يعرف له ذلك. وكان أبو مسلم يثق به، ويكاتبه.

فلما استخلف أبو جعفر المنصور، وجار في أحكامه، قال أبو الجهم: ما على هذا بايعناهم، إنما بايعناهم على العدل.

---

(1) عيون الأخبار لابن قتيبة ج1 ص26 والكنى والألقاب ج1 ص158. ويحتمل أن يقصد بالمهدي هنا: السفاح.

(2) فوات الوفيات ج1 ص232 وتاريخ الخلفاء للسيوطي ص259 وتاريخ الخميس ج2 ص324.

فأسرها أبو جعفر في نفسه، ودعاه ذات يوم. فتغدى عنده، ثم سقاه شربة من سويق اللوز، فلما وقعت في جوفه هاج به وجع، فتوهم: أنه قد سم، فوثب، فقال له المنصور: إلى أين يا أبا الجهم؟!

فقال: إلى حيث أرسلتني..

ومات بعد يوم أو يومين فقال:

إحذر سويق اللوز لا تشربنه فإن سويق اللوز أردى أبا الجهم[1].

وأنكر عليه ذلك أيضاً ـ بالإضافة إلى عمه كما تقدم ـ جماعة من قواده، فقاموا عليه، ودعوا الناس إلى موالاة أهل البيت، فحاربهم عبد الرحمان الأزدي سنة 140 هـ. فقتل طائفة منهم، وحبس آخرين[2].

وقال الطبري في تاريخ الأمم والملوك، حوادث سنة 140 هـ. أيضاً: «..وفيها ولي أبو جعفر عبد الجبار بن عبد الرحمن خراسان، فقدمها، فأخذ بها ناساً من القواد، وذكر أنه اتهمهم بالدعاء إلى ولد علي بن أبي طالب، منهم: مجاشع بن حريث الأنصاري، وأبو المغيرة، مولى لبني تميم، واسمه خالد بن كثير، وهو صاحب قوهستان، والحريش بن محمد الذهلي، ابن عم داود، فقتلهم وحبس

---

(1) النزاع والتخاصم للمقريزي ص52 وليراجع: الوزراء والكتاب ص136 - 137. وفيه: أن أبا الجهم كان وزيراً للسفاح.

(2) البداية والنهاية ج10 ص75.

الجنيد بن خالد بن هريم التغلبي، ومعبد بن الخليل المزني، بعدما ضربهما ضرباً مبرحاً، وحبس عدة من وجوه قواد أهل خراسان..»[1].

ولعل من الأمور الجديرة بالملاحظة هنا: أن المنصور كان يعاشر الراوندية، القائلين بألوهيته، ولا ينهاهم ولا يردعهم عن مقالتهم تلك، وعندما سأله أحد المسلمين عن ذلك قال له ـ على ما في تاريخ الأمم والملوك ـ: «لأن يكونوا في معصية الله وطاعتنا، أحب إلي من أن يكونوا في طاعة الله ومعصيتنا..».

ولكنه عندما ثاروا عليه في الهاشمية، وضع فيهم السيف وقتلهم، ولكن لا لأجل مقالتهم الشنيعة تلك، وإنما لأجل عدم طاعتهم له!

هذا.. وعندما قال لعبد الرحمان الإفريقي، رفيق صباه: «كيف رأيت سلطاني من سلطان بني أمية»؟!

أجابه عبد الرحمان: «ما رأيت في سلطانهم شيئاً من الجور إلا رأيته في سلطانك..»[2].

وعندما قدم عليه عبد الرحمان هذا من إفريقيا، ودخل عليه، بعد أن بقي ببابه شهراً، لا يستطيع الوصول إليه، قال له عبد الرحمان: «ظهر الجور ببلادنا، فجئت لأعلمك، فإذا الجور يخرج من دارك.

---

(1) تاريخ الأمم والملوك (طبع ليدن) ج10 ص128.

(2) تاريخ الخلفاء للسيوطي ص268، وغيره.

ورأيت أعمالاً سيئة، وظلماً فاشياً، ظننته لبعد البلاد منك، فجعلت كلما دنوت منك كان الأمر أعظم».

فغضب المنصور. وأمر بإخراجه(1).

وقال لابن أبي ذؤيب: «أي الرجال أنا»؟!

فأجابه: «أنت والله عندي شر الرجال، استأثرت بمال الله، ورسوله، وسهم ذوي القربى، واليتامى، والمساكين، وأهلكت الضعيف، وأتعبت القوي، وأمسكت أموالهم(2).

وحج أبو جعفر فدعا ابن أبي ذئب، فقال: نشدتك الله، ألست أعمل بالحق؟! أليس تراني أعدل؟!

فقال ابن أبي ذئب: أما إذ نشدتني بالله فأقول: اللهم لا، ما أراك تعدل، وإنك لجائر، وإنك لتستعمل الظلمة، وتترك أهل الخير(3).

وعندما كان يطوف بالبيت سمع أعرابياً يقول: «اللهم إني أشكو إليك ظهور الفساد، وما يحول بين الحق وأهله، من الطمع».

فطلبه المنصور، فأتي به، فاستمع المنصور منه إلى شرح واف عن الظلم، والجور، والفساد، الذي كان فاشياً آنذاك، وهي قصة

---

(1) تاريخ بغداد ج10 ص215 والإمام الصادق، والمذاهب الأربعة المجلد الأول ج2 ص479.

(2) الإمامة والسياسة ج2 ص145.

(3) صفة الصفوة ج2 ص175.

طويلة لا مجال لذكرها، وعلى مريدها المراجعة إلى مظانها[1].

ولا بأس بمراجعة ما قاله له عمرو بن عبيد، في موعظته الطويلة له، ومن جملتها: «..إن وراء بابك نيراناً تتأجج من الجور، والله، ما يحكم وراء بابك بكتاب الله، ولا بسنة نبيه إلخ..»[2].

وقد لقي أعرابياً بالشام، فقال له المنصور: «إحمد الله يا أعرابي، الذي دفع عنكم الطاعون بولايتنا أهل البيت».

فأجابه الأعرابي: «إن الله أعدل من أن يجمعكم علينا والطاعون».

فسكت، ولم يزل يطلب له العلل حتى قتله[3].

---

(1) المحاسن والمساوي ص339 - 341 والعقد الفريد للملك السعيد ص116 و 117 و 118 وحياة الحيوان للدميري (ط سنة 1319هـ) ج2 ص190 و 191وعيون الأخبار لابن قتيبة ج2 ص333 - 336 والعقد الفريد (ط سنة 1346هـ) ج2 ص104 و 105 وضحى الإسلام ج2 ص40 والإمام الصادق والمذاهب الأربعة ج2 ص480 نقلاً عن: تاريخ ابن الساعي ص19 والفتوحات الإسلامية لدحلان (مطبعة مصطفى محمد) ج2 ص445 - 448 والموفقيات ص392 و 393

(2) مرآة الجنان لليافعي ج1 ص336 و 337 والمحاسن والمساوي (ط صادر) ص338 و 339 وعيون الأخبار لابن قتيبة باختصار ج2 ص337 ونور القبس ص44.

(3) روض الأخيار المنتخب من ربيع الأبرار ص86 وأساس الإقتباس،

وقد كتب له سديف، الذي كان من المتحمسين للدولة العباسية:

أسرفت في قتل الرعية ظالماً فاكفف يديك أظلها «مهديها»[1]

ويريد بـ «مهديها» محمد بن عبد الله بن الحسن على ما يظهر.

وقضية الرجل الهمداني، الذي أراد عامل المنصور أن يسلبه ضيعته، فأبى عليه ذلك، فكبله بالحديد، وسيره إلى المنصور، فأودعه السجن أربعة أعوام، لا يسأل عنه أحد، وهذه القضية معروفة، ومشهورة[2].

وعندما بنى مدينة «المصيصية» أخذ أموال الناس، حتى ما ترك عند أحد فضلاً[3]. وعندما أراد أن يبني مدينة أخرى ثار الناس عليه

والبداية والنهاية ج10 ص123 وتاريخ الخلفاء للسيوطي ص265 وفي كتاب طبيعة الدعوة العباسية ص273 نقلاً عن تاريخ دمشق لابن عساكر III ص391: أن الذي قال للمنصور ذلك هو منصور بن جعونة الكلابي: وأن قوله له هو: «إن الله أعدل من أن يسلط علينا الطاعون والعباسيين معاً».

(1) العقد الفريد (ط دار الكتاب العربي) ج5 ص88. ويقال: إن هذا هو سبب قتل سديف.

(2) شرح قصيدة ابن عبدون لابن بدرون ص281 و 282 ومروج الذهب ج3 ص288.

(3) تاريخ اليعقوبي ج3 ص121.

ووقع القتال، لأنهم علموا أنه سوف لا يبقى عندهم فضلاً أيضاً.

وأما ما فعله عبد الوهاب ابن أخي المنصور في أهل فلسطين، فذلك يفوق كل وصف، ويتجاوز كل بيان(1).

بعض ما يقال عن المنصور:

وأخيراً.. فقد قال عنه البيهقي إنه: «كان يعلق الناس من أرجلهم، حتى يؤدوا ما عليهم»(2).

هذا.. وقد وصف اليافعي والذهبي المنصور: بأنه كان «فيه جبروت وظلم»(3).

ووصفه السيد أمير علي بأنه: «كان غادراً خداعاً، لا يتردد البتة في سفك الدماء..

إلى أن قال: وعلى الجملة، كان أبو جعفر سادراً في بطشه، مستهتراً في فتكه. وتعتبر معاملته لأولاد علي من أسوأ صفحات التاريخ العباسي»(4).

---

(1) الوزراء والكتاب ص137.

(2) المحاسن والمساوي ص339.

(3) العبر للذهبي ج1 ص230 ومرآة الجنان لليافعي ج1 ص334.

(4) مختصر تاريخ العرب والتمدن الإسلامي ص184 وليراجع تاريخ التمدن الإسلامي ج4 ص399 والتاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية ج3 ص61.

ولا بأس بمراجعة ما قاله الريان، مولى المنصور لجعفر بن أبي جعفر، حيث ينص على أنه قتل أهل الدنيا، ممن لا يعد ولا يحصى، وإن فرعون لا يقاس به(1).

وأما المهدي:

الذي اتخذ الزندقة ذريعة للفتك بالأبرياء.. فقد كفانا الجهشياري مؤونة الحديث عنه، حيث قال: إنه في زمن المهدي هذا:

«كان أهل الخراج يعذبون بصنوف من العذاب، من السباع، والزنابير والسنانير»(2).

وقد خرج عليه يوسف البرم بخراسان، منكراً عليه أحواله، وسيرته، وما يتعاطاه(3).

وأما الهادي:

فقد كان: «يتناول المسكر، ويحب اللهو والطرب، وكان ذا ظلم وجبروت»(4).

وكان: «سيّء الأخلاق، قاسي القلب، جباراً، يتناول المسكر،

---

(1) الوزراء والكتاب ص130.
(2) الوزراء والكتاب ص142.
(3) البداية والنهاية ج10 ص131.
(4) تاريخ الخميس ج2 ص331.

ويلعب»[1].

وقد قال عنه الجاحظ: «كان الهادي شكس الأخلاق، صعب المرام، سيء الظن. قل من توقاه، وعرف أخلاقه إلا أغناه، وما كان شيء أبغض إليه من ابتدائه بسؤال. وكان يأمر للمغني بالمال الخطير الجزيل»[2].

وقال الجهشياري: «كان فظاً قاسياً، غير مأمون على وفاء بوعد»[3].

نعم.. لقد كان يأمر للمغني بالمال الجزيل الخطير ـ من بيت مال المسلمين ـ كما يقول الجاحظ.. وقد بلغ من إسرافه في إجازة الخلعاء والمغنين، أن دفع إسحاق الموصلي لأن يقول: «لو عاش لنا الهادي لبنينا حيطان دورنا بالذهب والفضة»[4]

وأخيراً.. فقد قال عنه الذهبي: «قد كان جباراً ظالم النفس»[5].

إلى آخر ما هنالك مما لا مجال لنا هنا لتتبعه.

---

(1) تاريخ الخلفاء للسيوطي ص279 وغيره.

(2) التاج للجاحظ ص81.

(3) الوزراء والكتاب ص174.

(4) الأغاني (ط دار الكتب ـ القاهرة) ج5 ص163.

(5) العبر للذهبي ج1 ص258. ولا بأس بمراجعة: مشاكلة الناس لزمانهم ص24.

وأما الرشيد:

فسيرته تكفي عن كل بيان.. ويكفيه أنه ـ كما ينص المؤرخون ـ يشبه المنصور في كل شيء إلا في بذل المال[1]، حيث يقولون: إن المنصور كان بخيلاً.

وقد تسلط ـ كالمنصور ـ بعد مدة من خلافته على الأمور، فأفسد الصنايع، وأحب جمع الأموال[2].

«وكان جباراً سفاكاً للدماء، على نمط من ملوك الشرق المستبدين»[3].

وقد عسف عامله أهل خراسان، وقتل ملوكها، ووجوه أهلها وأشرافها وصناديدها، وأخذ أموالهم. فأرسلها إلى الرشيد، الأمر الذي كان سبباً في انتقاضها عليه[4].

وكان يعذب الناس في الخراج، حيث: «أخذ العمال، والتنّاء،

---

(1) ولكن لا في سبيل الله، وإنما على ملذاته وشهواته، وعلى المغنين والمضرطين كما في رسالة الخوارزمي المتقدمة، وكما ينص عليه أي كتاب تاريخي يتحدث عن سيرته وأفعاله.

(2) التنبيه والإشراف ص299.

(3) هذا قول الأمير شكيب أرسلان، في تعليقته على: حاضر العالم الإسلامي، نقلها عنه: محمد بن عقيل هامش ص20 من كتابه: العتب الجميل.. وهو من منشورات هيئة البحوث الإسلامية في إندونيسيا.

(4) الوزراء والكتاب ص228.

والدهاقين، وأصحاب الصنايع، والمبتاعين للغلات، والمقبلين. وكان عليهم أموال مجتمعة، فولى مطالبتهم عبد الله بن الهيثم بن سام. فطالبهم بصنوف من العذاب. إلى أن دخل عليه ابن عياض، فرأى الناس يعذبون في الخراج، فقال: ارفعوا عنهم، إني سمعت عن رسول الله «صلى الله عليه وآله» يقول: من عذب الناس في الدنيا عذبه الله يوم القيامة، فأمر بأن يرفع العذاب عن الناس، فرفع..»[1].

وكان قد ولى رجلاً يضرب الناس، ويحبسهم، ليؤدوا ما عليهم من الخراج[2].

وقال أبو يوسف، في عرض وصيته للرشيد بشأن عمال الخراج:

«بلغني: أنه قد يكون في حاشية العامل، أو الوالي جماعة، منهم من له حرمة، ومنهم من له إليه وسيلة، ليسوا بأبرار ولا صالحين، يستعين بهم. ويوجههم في أعماله، يقتضي بذلك الذمامات. فليس يحفظون ما يوكلون بحفظه، ولا ينصفون من يعاملونه، إنما مذهبهم أخذ شيء، من الخراج كان، أو من أموال الرعية. ثم إنهم يأخذون ذلك كله ـ فيما بلغني ـ بالعسف، والظلم، والتعدي[3]..

وقال: وبلغني أنهم يقيمون أهل الخراج في الشمس، ويضربونهم

(1) تاريخ اليعقوبي ج3 ص146.
(2) البداية والنهاية ج10 ص184.
(3) الخراج لأبي يوسف (ط سنة 1392 هـ) ص116.

الضرب الشديد، ويعلقون عليهم الجرار، ويقيدونهم بما يمنعهم من الصلاة، وهذا عظيم عند الله، شنيع في الإسلام»[1].

وبعد.. فقد كان في قصره أربعة آلاف امرأة: من الجواري والحظايا[2]

وكان على حد تعبير بعضهم: «حريصاً على اللذات المحرمة، وسفك الدماء، وغصب حقوق الناس، وكان ظالماً لأهل البيت «عليهم السلام» وكانت جوائزه خاصة لأهل اللهو، واللعب، والمغنين، والراقصات».

وستأتي عبارة فان فلوتن عنه في فصل: آمال المأمون الخ..

---

(1) المصدر نفسه ص118.

(2) البداية والنهاية ج10 ص220، نقلاً عن الطبري. وفي نفس الجزء من البداية والنهاية ص222 قال: «قال بعضهم: إنه كان في داره أربعة آلاف جارية سراري حسان».

وجاء في ضحى الإسلام ج1 ص9: أنه «كان للرشيد زهاء ألفي جارية: من المغنيات، والخدمة في الشراب في أحسن زي، من كل نوع من أنواع الثياب والجوهر»، وإذن.. فكيف بالسراري الذين هم أربعة آلاف، وبقية الجواري، اللواتي يحتاج إليهن في كثير من الشؤون. فالرقم الحقيقي أكثر من أربعة آلاف بكثير، بل لعله يزيد عما كان عند المتوكل، الذي كان يتسرى باثني عشر ألف سرية، كما نص عليه الخوارزمي فيما تقدم، وجبور عبد النور في كتاب الجواري 36 من سلسلة اقرأ.

فانتظر..

وحسب الرشيد. رسالة سفيان، التي أرسلها إليه من غير طي، ولا ختم، والتي تلقي لنا ضوءاً على جانب من سيرته وسلوكه. ولسوف نثبتها ـ نظرا لأهميتها ـ مع الوثائق الهامة في أواخر هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.

وأما الأمين.

«..الذي رفض النساء، واشتغل بالخصيان، ووجه إلى البلدان في طلب الملهين، واستخف حتى بوزرائه، وأهل بيته»[1].

فقد كان: «قبيح السيرة، ضعيف الرأي، سفاكاً للدماء، يركب هواه، ويهمل أمره، ويتكل في جليلات الأمور على غيره الخ..»[2].

ويضيف هنا القلقشندي قوله: «منهمكاً في اللذات واللهو..»[3].

ويكفيه أن كلاً من العبري، وابن الأثير الجزري يقول عنه: إنه «لم يجد للأمين شيئاً من سيرته يستحسنه، فيذكره..»[4].

---

(1) مآثر الإنافة ج1 ص205 وتاريخ الخلفاء للسيوطي ص201 ومختصر تاريخ الدول ص134 والكامل لابن الأثير (ط دار الكتاب العربي) ج5 ص170 والطبري وغير ذلك.

(2) التنبيه والإشراف ص302.

(3) مآثر الإنافة في معالم الخلافة للقلقشندي ج1 ص204.

(4) مختصر أخبار الدول ص134 والفخري في الآداب السلطانية ص212.

ولقد كانت أيامه على الناس، أيام حروب، وويلات، وسلب ونهب، وما إلى ذلك، مما لا تقره شريعة، ولا يرضى به خلق كريم.

وأما المأمون:

فإنه لم يكن في كل ما ذكرناه أفضل من أسلافه، ولا كانت أيامه بدعاً من تلك الأيام. كما سنوضح ذلك في أواخر فصل: آمال المأمون، وظروفه في الحكم، حيث سيتضح: أن حال الرعية في أيامه كان قد تناهى في السوء، وبلغ الغاية في التدهور.

وصية إبراهيم الإمام:

وبعد كل الذي قدمناه، لم يعد يخفي على أحد، كم سفك العباسيون من الدماء البريئة ـ عدا عما سفكوه من دماء بني عمهم العلويين ـ ونزيد هنا: أن إبراهيم الإمام أرسل إلى أبي مسلم يأمره: «بقتل كل من شك فيه، أو وقع في نفسه شيء منه، وإن استطاع أن لا يدع بخراسان من يتكلم بالعربية إلا قتله فليفعل. وأي غلام بلغ خمسة أشبار يتهمه فليقتله، وأن لا يخلي من مضر دياراً»(1).

---

(1) تاريخ الأمم والملوك (ط ليدن) ج9 ص1974 وج10 ص25 والكامل لابن الأثير ج4 ص295 والبداية والنهاية ج10 ص28 و 64 والإمامة والسياسة ج2 ص114 والنزاع والتخاصم للمقريزي ص45 والعقد الفريد (ط دار الكتاب) ج4 ص479 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج3 ص267 وضحى الإسلام ج1 ص32.

ولعل سر أمره له بقتل كل عربي يرجع إلى أنه كان يعلم أن ذلك يرضي الخراسانيين، الذين كانوا مضطهدين على أيدي العرب.

كما أنه كان يعلم أن العرب لن يستجيبوا له استجابة واسعة ضد الأمويين، لأن الدولة الأموية كانت ترضي غرور العربي، وتؤكد اعتزازه بجنسه ومحتده.. أو أنه يريد بذلك أن يقتل العلويين وشيعتهم، أو على الأقل أن يشملهم بالقتل.

يضاف إلى ذلك: ما كان يعانيه العرب من الانقسامات الداخلية، التي كانت تمزق صفوفهم وتوهن قوتهم.

وأما المضرية، فقد كانوا جماعة نصر بن سيار الموالي للأمويين. واليمانية كانوا جماعة ابن الكرماني المناهض لنصر(1).

أبو مسلم ينفذ الوصية:

وقد حرص أبو مسلم على تنفيذ وصية إبراهيم الإمام كل الحرص.. حتى لقد قتل ـ كما يقول الذهبي واليافعي ـ: «خلقاً لا يحصون محاربة وصبراً، وكان حجاج زمانه..»(2).

ويقول المؤرخون: إن من قتلهم أبو مسلم صبراً قد بلغ «ست مئة ألف نفس» من المسلمين، من المعروفين، سوى من لم يعرف، ومن

---

(1) راجع: تاريخ الجنس العربي ج8 ص417.

(2) العبر للذهبي ج1 ص186 ومرآة الجنان ج1 ص285.

قتل في الحروب، وتحت سنابك الخيل[1].

وقد اعترف المنصور نفسه بذلك، عندما عاتب أبا مسلم، ثم قتله، فكان من جملة ما عاتبه به قوله: «فأخبرني عن ست مئة ألف من المسلمين، قتلتهم صبراً»؟!

ولم ينكر أبو مسلم ذلك، وإنما أجابه بقوله:

«لتستقيم دولتكم»[2]!!

واعترف جعفر البرمكي بذلك أيضاً[3].

وأبو مسلم نفسه نراه قد اعترف بمئة ألف منها أيضاً في مناسبة أخرى[4].

وأما من قتلهم في حروبه مع بني أمية وقوادهم، فقد أحصوا

---

(1) البداية والنهاية ج10 ص72 ووفيات الأعيان (ط سنة 1310هـ) ج1 ص281 ومختصر تاريخ الدول ص121 والكامل لابن الأثير ج4 ص354 وشرح شافية أبي فراس ص211 وغاية المرام في محاسن بغداد دار السلام، للعمري الموصلي ص116 وتاريخ ابن الوردي ج1 ص261 ومآثر الإنافة في معالم الخلافة ج1 ص178 والنزاع والتخاصم للمقريزي ص46.

(2) طبيعة الدعوة العباسية ص245 نقلاً عن العيني في: دولة بني العباس والطولونيين والإخشيديين ص30 فما بعدها.

(3) تاريخ التمدن الإسلامي ج2 ص435 نقلاً عن: زينة المجالس (فارسي).

(4) تاريخ اليعقوبي ج3 ص102 والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج3 ص103.

فوجدوا: ألف ألف وستمائة ألف[1].

وكل ذلك غير بعيد. إذا ما عرفنا أن ثورة أبي السرايا قد كلفت جيش المأمون فقط «200» ألف جندي، كما سيأتي.. وكذلك إذا ما لاحظنا ما يذكره المؤرخون عن عدد القتلى في الوقائع المختلفة، التي خاضها أبو مسلم..

وبعد هذا.. فإننا نرى أبا مسلم نفسه يقول في رسالة منه للمنصور: «فوترت أهل الدنيا في طاعتكم، وتوطئة سلطانكم»[2].

وفي رسالة أخرى منه له أيضاً يقول: «..إن أخاك أمرني أن أجرد السيف، وآخذ بالظنة، وأقتل على التهمة، ولا أقبل المعذرة، فهتكت بأمره حرمات حتم الله صونها، وسفكت دماء فرض الله حقنها، وزويت الأمر عن أهله، ووضعته في غير محله»[3].

يقصد بـ «أهله»: أهل البيت «عليهم السلام»، وقد أوضح ذلك في رسالته الأخرى للمنصور التي يقول فيها: إن أخاه قد استخف بالقرآن وحرفه، وأنه أوطأه في غيرهم من أهل بيتهم العشوة، بالإفك

---

(1) شرح قصيدة ابن عبدون لابن بدرون ص214 وليراجع صبح الأعشى ج1 ص445 أيضاً.

(2) البداية والنهاية ج10 ص69.

(3) تاريخ بغداد ج1 ص208 والبداية والنهاية ج10 ص14 ولا بأس بمراجعة ص69 والنزاع والتخاصم ص53 والإمام الصادق والمذاهب الأربعة المجلد الأول ج2 ص533.

والعدوان، وأنه ظهر له بصورة مهدي.

أي أن أخا المنصور قد حرف الآيات الواردة في أهل البيت «عليهم السلام» لتنطبق على العباسيين، وأنه بذلك تمكن من إغراء أبي مسلم بالعلويين، ففعل بهم ما فعل بالإفك والعدوان.. ويصرح بذلك في رسالة أخرى للمنصور، فيقول: «وأوطأت غيركم من كان فوقكم من آل رسول الله بالذل والهوان، والإثم والعدوان» ويشير بذلك إلى العلويين(1).

وعلى كل حال، فإننا سوف لا نستغرب إذا رأينا أنه قد بلغ من ظلم أبي مسلم أنه عندما حج: «هربت الأعراب عن المناهل، التي يمر بها ذهاباً وإياباً، فلم يبق منهم أحد، لما كانوا يسمعونه من سفكه للدماء»(2).

وقال المقريزي: «وقتل (يعني أبو مسلم) زياد بن صالح، من أجل أنه بلغه عنه أنه يقول: إنما بايعنا على إقامة العدل، وإحياء السنن، وهذا جائر ظالم، يسير بسيرة الجبابرة، وإنه مخالف وكان

---

(1) طبيعة الدعوة العباسية ص33 نقلاً عن كتاب الفتوح لابن أعثم الكوفي.. ولا بأس بمراجعة الرسائل المختلفة المعبرة عن ذلك فيما تقدم من المراجع، وفي النزاع والتخاصم ص52 و 53 والإمام الصادق والمذاهب الأربعة المجلد الأول ج2 ص533 و 534 والبداية والنهاية ج10 ص69 والإمامة والسياسة ج2 ص132و 133وغير ذلك.

(2) النزاع والتخاصم ص46.

لزياد بلاء في إقامة الدولة، فلم يرع له، فغضب عيسى ابن ماهان، مولى خزاعة لقتل زياد، ودعا لحرب أبي مسلم سراً، فاحتال عليه بأن دس إلى بعض ثقاته إلخ..» ثم ذكر كيفية احتيال أبي مسلم وقتله إياه[1].

وقد قال أبو مسلم ليونس بن عاصم عندما قال له: هذا جزائي؟! «ومن جازيناه بجزائه؟! وضعت سيفي فلم يبق بر ولا فاجر إلا قتلته»[2].

وقال أبو مسلم أيضاً: «إن أطفيت من بني أمية جمرة، وألهبت من بني العباس نيراناً، فإن أفرح بالإطفاء، فوا حزنا من الإلهاب»[3].

وقال أبو مسلم أيضاً: «إني نسجت ثوباً من الظلم لا يبلى ما دامت الدولة لبني العباس، فكم من الخ..»[4].

ولا مجال ثمة للشك:

كل ذلك يدل دلالة قاطعة على مدى الظلم الذي كان يمارسه

---

(1) نفس المصدر والصفحة.

(2) النزاع والتخاصم ص47.

(3) المحاسن والمساوي للبيهقي (ط صادر) ص298 وشرح ميمية أبي فراس ص214.

(4) المحاسن والمساوي (ط مصر) ج1 ص482 والكنى والألقاب ج1 ص157 ص158 نقلاً عن ربيع الأبرار للزمخشري.

العباسيون مع الناس بصورة عامة، ومع العلويين، بشكل خاص.. والمتتبع للأحداث التاريخية يرى أن الأمة كانت تعيش في رعب دائم ومستمر، خصوصاً وأن كل أحد كان يرى ويعلم: كيف أن الآلاف من الناس، كانوا يذبحون لأتفه الأسباب وأحقرها..

وأعود فأذكر القارئ ببعض ما أوردناه من رسالة الخوارزمي، التي تعتبر بحق من الوثائق الهامة. كما اعترف به غير واحد من الباحثين.

وبعد.. فلا بد لنا من كلمة أخرى:

كانت تلك ـ كما قلنا ـ لمحة خاطفة عن حالة العباسيين من الناس عامة، ومع العلويين خاصة.. ولعل من الظلم للحقيقة وللتاريخ هنا، أن نمضي ولا نعطي للقارئ لمحة عن حياتهم الخاصة، وسلوكهم الخلقي.

ولذا نرى لزاماً علينا: أن نلم إلمامة سريعة ببعض ما يحدثنا به التاريخ في هذا الموضوع، فنقول:

العباسيون في حياتهم الخاصة:

أما حياتهم الخاصة، وما كان يمر بها من رذائل وقبائح، يندى لها جبين الإنسان الحر ألماً وخجلاً، ويقطر قلبه لها دماً وألماً، فتلك حدث عنها ولا حرج.

وقد تقدم في رسالة الخوارزمي بعض ما يشير إلى ذلك. وحيث

إن الإستقصاء في هذا الموضوع مما تنوء به العصبة أولو القوة، فإننا لن نحاول التصدي لذلك، سيما وأن هذا الكتاب غير معد لبحث هذا الموضوع فعلاً.

ولعل الكلمة التي تجمع صفات بني العباس الخلقية هي الكلمة التي كتبها المأمون، وهو في مرو في رسالة منه للعباسيين، بني أبيه في بغداد، والتي قلنا إننا سوف نوردها في أواخر هذا الكتاب مع الوثائق الهامة، إن شاء الله تعالى..

والمأمون: هو من أهل ذلك البيت، الذين هم أدرى من كل أحد بما فيه، لأنهم عاشوا في خضم الأحداث، وشاهدوا كل شيء، وكل القضايا عن كثب. يقول المأمون في تلك الرسالة: «..وليس منكم إلا لاعب بنفسه، مأفون في عقله، وتدبيره، إما مغن، أو ضارب دف، أو زامر.

والله، لو أن بني أمية الذين قتلتموهم بالأمس نشروا، فقيل لهم: لا تأنفوا من معائب تنالوهم بها، لما زادوا على ما صيرتموه لكم شعاراً ودثاراً، وصناعة وأخلاقاً، ليس منكم إلا من إذا مسه الشر جزع، وإذا مسه الخير منع، ولا تأنفون، ولا ترجعون إلا خشية، وكيف يأنف من يبيت مركوباً، ويصبح بإثمه معجباً؟! كأنه قد اكتسب حمداً، غايته بطنه وفرجه، لا يبالي أن ينال شهوته بقتل ألف نبي مرسل، أو ملك مقرب. أحب الناس إليه من زين له معصية أو أعانه في فاحشة، تنظفه المخمورة الخ..».

فهذه القطعة تبين لنا بجلاء ـ كما يتبين من كثير أمثالها ـ كيف كان خلفاء العباسيين منغمرين في الملذات والشهوات.. وتبين لنا نظرتهم للحياة وأهدافهم منها. ولولا أن المقام يطول لأوردنا سيلاً من الشواهد والدلائل على مدى استهتارهم، وانتهاكهم، للحرمات، وارتكابهم للموبقات، ليعلم أن أقوال المأمون هذه، وكذلك أقوال الخوارزمي، وغيرهما مما تقدم غير مبالغ فيها، وأن الحقيقة هي أعظم من ذلك بكثير، وأن ذلك ليس إلا غيضاً من فيض. وكتب التاريخ والأدب خير شاهد على ذلك، وإن حاولت بعض الأيدي الأثيمة تشويه الحقيقة، والتستر على واقعهم ذاك المزري والمهين.

وفي نهاية المطاف:

وإذا كانت تلك هي سيرة العباسيين في حياتهم الخاصة، وتلك هي سياساتهم مع الناس ومع خصومهم، فماذا يمكن أن تكون حالة وزرائهم وقوادهم، وسائر رجال دولتهم؟!

التاريخ وحده هو الذي يتولى الإجابة على هذا السؤال..

أما نحن.. فنكتفي بهذا القدر، وننتقل إلى الحديث عن بعض نتائج سياسات العباسيين تلك.. وخصوصاً ما كان منها يتعلق بالعلويين.

فشل سياسة العباسيين ضد العلويين

سؤال لا بد منه:

والآن.. وبعد أن عرفنا موقف العباسيين من العلويين، وقدمنا لمحة من معاملتهم للرعية، التي لم تكن أحسن حالاً، ولا أهدأ بالاً من العلويين، سيما وأنهم من أول يوم من حكمهم سلطوا على الناس فئة لا تفقه للرحمة معنى، ولا تجد الشفقة إلى قلوبها أي سبيل، همها الدنيا، وغايتها الإستئثار بكل شيء، وتتمتع بحماية مطلقة من قبل الخلفاء، حتى عندما كانت تعبث بأموال الناس، وحتى في دمائهم وأعراضهم..

وكيف لا!! والخلفاء أنفسهم ما كانوا أحسن حالاً من تلك الفئة، ولا أقل انحرافاً، وبعداً عن تعاليم السماء، والخلق الإنساني منها..

بعد أن عرفنا ذلك، وغيره مما تقدم، فإن السؤال الذي يفرض نفسه هو:

ما هي نتائج وآثار سياسات العباسيين تلك؟!

وهل استطاعوا أن يجعلوا الناس راضين عن تلك السياسات؟! وعما كانوا يرونه منهم من تميعهم، واستهتارهم بكل القيم، والفضائل الأخلاقية؟!

وهل استطاعوا أن يكتسبوا عطف الأمة، بعد أن فعلوا بها، وبأهل بيت نبيها ما فعلوا؟!

أما الجواب:

الواقع.. أن نتيجة ذلك كانت وبالاً على العباسيين: **(وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ)**[1]. فقد كان الناس مستائين جداً من سيرتهم السيئة وسيرة ولاتهم مع الرعية، وكان من الطبيعي جداً أيضاً: أن يثير الناس ويسؤهم ما كانوا يرونه من تميعهم الشديد في حياتهم الخاصة، وإيثارهم اللذات المحرمة على كل شيء، حتى قد يبلغ الأمر بالخليفة منهم أن يحتجب عن الناس منهمكاً بلذاته وشهواته. وقد كان الرشيد يحمد الله على أن أراحه البرامكة من أعباء الحكم[2]، وتركوه ينصرف إلى ما يندى له جبين الإنسان الحر ألماً وخجلاً، وكذلك كانت حال والده المهدي من قبل، وعلى ذلك جرى ولده الأمين من بعد.. وغيرهم وغيرهم ممن لا نرى ضرورة لتعداد أسمائهم. وحسبنا تلك الشواهد الكثيرة في التاريخ، الذي قد لا تمر بصفحة منه، فيها حديث عن الخلفاء، إلا وتجد فيها ما لا يسر، وما لا يغبط عليه أحد..

وكان مما ساعد على إدراك الناس لحقيقة نوايا العباسيين، وواقعهم، الذي طالما جهدوا في التستر عليه، وإخفائه، بحيث لم يعد

---

(1) الآية 43 من سورة فاطر.

(2) الوزراء والكتاب ص225.

ثمة شك في أنهم ليسوا بأفضل من الأمويين، إن لم يكونوا أكثر منهم سوءاً. هو ما كانوا يرونه من معاملتهم لبني عمهم آل أبي طالب، الذين ضحوا بكل شيء في سبيل هذا الدين، وأعطوا وبذلوا حتى أرواحهم في سبيل هذه الأمة. والذين كانوا هم الأمل الحي لهذه الأمة المضطهدة، والمغلوبة على أمرها، التي كانت ترى فيهم كل الفضائل، والكمالات الإنسانية..

والذين كان من الواضح لدى كل أحد أن وجود العباسيين في الحكم مدين لهم، أكثر من غيرهم على الإطلاق.

لقد رأوهم جميعاً متفقين ـ حتى المأمون كما سيتضح ـ على العداء لهم، ووجوب التخلص منهم، لكن الفرق هو: أن الخلفاء الذين سبقوا المأمون كانت أساليبهم تجاههم، تتميز ـ عموماً ـ بالعنف والقسوة، بخلافه هو، فإنه اتبع أسلوباً جديداً، وفريداً في القضاء عليهم، والتخلص منهم..

ولقد كان هذا الموقف مفاجأة للأمة، وصدمة لها، ولذا فمن الطبيعي أن يتسبب في ردود فعل عنيفة في ضمير الأمة ووجدانها، وبخيبة أمل قاسية لها في العباسيين.

بل لقد كان ذلك سبباً في زيادة تعاطفها معهم، ومضاعفة احترامهم لهم ـ ولو بدافع إنساني بحت ـ ومن هنا نلاحظ: أنهم كثيراً ما يذكرون في سبب نكبات الوزراء، والعمال، بل والعلماء أيضاً ـ صدقاً كان ذلك أو كذباً ـ أنه أجار علوياً، أو أطلقه من السجن، ودله

على طريق النجاة، وقد ذكرت هذه المنقبة للإمام أحمد بن حنبل أيضاً(1).

وأما موقف أبي حنيفة، والشافعي، وغيرهم من العلماء، فهو أشهر من أن يذكر.

ولعل الأهم من ذلك كله:

ولعل الأهم من ذلك كله: أن الناس الذين كانوا يرون سلوك العباسيين مع العلويين، ومع الناس عامة، وأيضاً سلوكهم اللاأخلاقي في حياتهم الخاصة.. كانوا يرون في مقابل ذلك: زهد العلويين، وورعهم، وترفعهم عن كل الموبقات والمشينات، وخصوصاً الأئمة منهم «عليهم السلام». وقد جعلهم ذلك ينساقون معهم لا إرادياً، حيث رأوا أنهم هم الذين يمتلكون كل المؤهلات، ويتمتعون بكافة الفضائل والمزايا، التي تجعلهم جديرين بخلافة محمد «صلى الله عليه وآله»، وأهلاً لقيادة الأمة، قيادة صالحة وسليمة، كما كان النبي «صلى الله عليه وآله» يقودها من قبل..

وواضح: أن تلك الخصائص، وهاتيك المؤهلات والمميزات لأئمة أهل البيت «عليهم السلام» وذلك السلوك المثالي لهم ـ كل ذلك ـ كان يغري العباسيين بمضايقتهم، وملاحقتهم أشد الإغراء، وكان أيضاً يدفع الحساد للوشاية بهم. وتحريض الخلفاء على الإيقاع

---

(1) راجع كتاب: شيخ الأمة، الإمام أحمد بن حنبل، لعبد العزيز سيد الأهل.

والتنكيل بهم.

ولهذا نرى: أن الخلفاء! لم يكونوا يألون جهداً، أو يدخرون وسعاً في ملاحقتهم، واضطهادهم، وسجنهم. حتى إذا تمكنوا منهم قضوا عليهم، بالوسائل التي تضمن ـ بنظرهم ـ عدم إثارة شكوك الناس وظنونهم. فقد علمتهم تداعيات كربلاء أن القتل العلني للأئمة «عليهم السلام» يجر عليهم البلاء العظيم، ويجعلهم أمام الخطر الجسيم، الذي لا يضمنون لأنفسهم الخلاص منه. والعباسيون إنما نجحوا في استقطاب الناس حين أعلنوا أنهم يريدون الأخذ بثارات الحسين «عليه السلام»، وسائر آل علي «عليه السلام».

التشيع للعلويين:

وبعد كل الذي قدمناه، فإن من الطبيعي أن نرى العلويين يتمتعون بالإحترام والتقدير من مختلف الفئات والطبقات، وأن نرى ازدياد احترام الناس، وتقديرهم لهم باستمرار.. حتى لقد كان لهم في نفوسهم من عميق الحب، وصادق المودة، ما أرهب العباسيين، وأرعبهم. وحتى لقد رأينا الرشيد نفسه ـ وهو طاغية بني العباس بلا منازع ـ يشكو لعظيم البرامكة، يحيى بن خالد غمه وحيرته في أمر الإمام موسى «عليه السلام»، رغم أنه «عليه السلام» كان في السجن. ونرى يحيى بن خالد يعترف بدوره: بأن الإمام «المسجون» قد أفسد

عليهم قلوب شيعتهم!![1].

ولا يجب أن نستغرب شكوى الرشيد تلك. ولا اعتراف يحيى هذا، بعد أن كان التشيع[2] يجد سبيله إلى كل قلب، وكل فؤاد، حتى وزراء العباسيين، وقوادهم، بل وحتى نساء الخلفاء أنفسهم.

فهذه أم الخليفة المهدي تقيم خادماً لقبر الحسين «عليه السلام»، وتجري عليه كل شهر ثلاثين درهماً، دون أن يعلم بها أحد[3].

وهذه بنت عم المأمون، التي كان لها نفوذ قوي عنده، يذكر المؤرخون: أنها كانت تميل إلى الإمام الرضا «عليه السلام».

بل وحتى «زبيدة»، زوجة الرشيد، وحفيدة المنصور، وأعظم عباسية على الإطلاق، يقال: إنها كانت تتشيع، وعندما علم الرشيد بذلك حلف أن يطلقها[4]..

ولعل لهذا السبب أحرق أهل السنة قبرها مع ما أحرقوا من قبور بني بويه وقبر الكاظم «عليه السلام»، وذلك عندما وقعت الفتنة

(1) الغيبة للشيخ الطوسي ص20 وبحار الأنوار.

(2) كلمة «التشيع» التي ترد في هذا الكتاب، لا أقصد بها غالباً ـ التشيع بمفهومه الأخص، والمذهب المعروف، وإنما أقصد بها مجرد الولاء والحب للعلويين، وتأييدهم ضد خصومهم، سواء أكان ذلك من الشيعة بالمعنى المعروف، أو من غيرهم من أهل الفرق الإسلامية الأخرى.

(3) تاريخ الأمم والملوك (طبع ليدن) ج11 ص752.

(4) ذكر ذلك الصدوق في المجالس، فراجع: رجال المامقاني، مادة: «زبيدة».

العظيمة بين السنة والشيعة سنة 443 هـ[1].

وأما وزراء العباسيين، فأمرهم أظهر من أن يحتاج إلى بيان، فإن التاريخ يحدثنا: أن العباسيين، ابتداء من السفاح، كانوا غالباً يبطشون بوزرائهم، بسبب توهمهم أو ظنهم أنهم يتشيعون، أو يضمرون شيئاً من الميل للتشيع والممالأة للعلويين، ابتداء بأبي سلمة، فأبي مسلم، فيعقوب بن داود. وهكذا إلى أن ينتهي الأمر بالفضل بن سهل، وغيره من بعده، بل وحتى نكبة البرامكة يقال: إن سببها هو تشيعهم للعلويين! وإن كان يقال: إن الرضا «عليه السلام» دعا عليهم، لأنهم كانوا سبب قتل أبيه..

إلا إذا كان تظاهرهم بمحبة العلويين مجاراة للرأي العام، وسياسة منهم؛ فاستغل ذلك الرشيد ضدهم.

نعم، لقد بلغ الأمر حداً أصبح معه التسمي بـ «**الوزير**» يعتبر شؤماً. وينفر الناس منه كل النفور، كما سنشير إليه فيما يأتي إن شاء الله تعالى.

وأما عن أمرائهم وقوادهم، فالأمر فيهم أوضح وأجلى، حيث إنهم ما كانوا يرون إلا والياً أو قائداً يخرج عليهم داعياً للعلويين، أو آخر قد خلع طاعتهم، واستجاب لدعوة خصومهم آل علي، أو ثالث يخشى أن يميل إليهم، ويتعاطف معهم.. وقد بدأ قوادهم بالخروج عليهم من

____

(1) الكنى والألقاب ج2 ص289 نقلاً عن ابن شحنة في روضة المناظر.

زمن السفاح، الذي خرج عليه ابن شيخ المهري، داعياً لآل علي، وبعد ذلك كانت ثورة القواد على المنصور داعين إلى موالاة أهل البيت، وقامت ثورة ضد المنصور، وداعية للعلويين في نفس خراسان، وذلك في سنة 140 هـ. وبعد ذلك، وفي زمن المهدي العباسي قامت ثورة أخرى في خراسان تدعو إلى آل أبي طالب بقيادة صالح بن أبي حبال. وعظم شأنه جداً، ولم يمكنهم القضاء عليه إلا بإعمال الحيلة[1].

وأما في زمن الرشيد، فقد ثارت الفتن بين أهل السنة والرافضة، على حد تعبير النجوم الزاهرة.

الخطر الحقيقي:

وأما الذي كان يكمن فيه الخطر الحقيقي، وكان يهز الدولة، ويزعزع من أركانها. فهو ثورات العلويين أنفسهم، حتى ليقال:

إنه قد بويع لمحمد بن عبد الله بن الحسن، وأخيه إبراهيم في أكثر الأمصار، وذلك في سنة 145 هـ. وبعد ذلك كانت واقعة فخ المشهورة، ثم استمر الحال على ذلك، فلم يكن العباسيون يرون، إلا علوياً ثائراً، أو أنه يدبر للثورة، حتى أوائل زمن المأمون، حيث بلغت الحالة فيه في السوء والتدهور الغاية، وأوفت على النهاية. حتى ليقال: إن الثورات العلوية، التي قامت فيما بين عهد السفاح، وأوائل عهد

(1) راجع: لطف التدبير ص105.

المأمون، وبالتحديد إلى حوالي سنة 200 هـ أي فيما يقل عن سبعين عاماً، قد قاربت الثلاثين ثورة، هذا بغض النظر عن الثورات الأخرى التي كانت تدعو لهم. وإلى موالاتهم..

وستأتي الإشارة إلى بعض الثورات العلوية التي قامت ضد المأمون بالخصوص، وإلى أنه حتى قائده العظيم، طاهر بن الحسين، ـ بل وجميع آل طاهر[1] ـ وكذلك وزيره الفضل بن سهل، وهرثمة بن أعين، وغيرهم، وغيرهم، كانوا يتهمون بالتشيع للعلويين..

ولسوف يتضح: أن الوضع في عهده قد أصبح إلى حد كبير شبيهاً بالوضع الذي كان سائداً في أواخر عهد الأمويين، بفارق واحد بسيط، لو استمر الحال لتسارع لذلك الفارق الضعف والوهن، وذلك الفارق هو: أنه لا يزال كثير من الناس المخدوعين بدعايات العباسيين يعتبرون تلك المنازعات طبيعية بين من يستحقون الخلافة!!

ويبقى هنا سؤال:

لماذا لم تكن ثورات العلويين، أو الثورات الداعية لهم. تصادف النجاح، مع أنها كانت تحظى بالتأييد الواسع، في مختلف فئات الشعب، وطبقاته؟!

وجوابنا عن هذا السؤال هو: أن الذي يراجع التاريخ يرى ـ بما لا مجال معه للشك ـ: أن تلك الثورات لم يكن يسبقها التخطيط،

(1) راجع: الكامل لابن الأثير، حوادث سنة 250 هـ.

والإعداد الكافيان، وما كان العباسيون ليعطوها الفرصة لتخطيط وإعداد يمكن أن يصل إلى درجة تمكنها من أن تذهب بدولة الجبارين.

هذا بالإضافة إلى فساد القيادة القبلية آنذاك، والتي كانت السبب الأول والأخير لنجاح أية ثورة أو فشلها..

يضاف إلى ذلك: أنه كان هناك تقصير وقصور على مستوى القاعدة في فهم قضايا الدين، وخاصة الإمامة والولاية لأولي الأمر الحقيقين، وقضية منطلقات ودوافع الثورة والنهضة، حيث لا يكفي الشعور بالظلم، ولا يكفي أن يكون الطلب أو الهدف تغيير الواقع المعيشي السيء، ولا يكفي أن ينهض خلف كل من قام بالسيف أو بغيره، ولا..

وسنعود إلى هذا الموضوع مرة أخرى في فصل: مدى جدية العرض، إن شاء الله.

ونتيجة كل ذلك:

وهكذا.. يتضح: أن سياسات العباسيين، لم تستطع أن تحقق لهم الأهداف التي كانوا يتوخون تحقيقها، وإنما كانت نتائجها عكسية بالنسبة إليهم، ودماراً ووبالاً عليهم، قبل أن تكون وبالاً على أي من خصومهم. وبالأخص أبناء عمهم العلويين..

القسم الثاني

ظروف البيعة وأسبابها:

1 ـ شخصية الإمام الرضا عليه السلام

2 ـ من هو المأمون؟.

3 ـ آمال المأمون، وآلامه..

4 ـ ظروف البيعة وأسبابها.

5 ـ أسباب البيعة لدى الآخرين.

شخصية الإمام الرضا عليه السلام

لمحات:

الإمام الرضا «عليه السلام»، هو ثامن الأئمة الاثني عشر، الذين نص عليهم النبي «صلى الله عليه وآله»: علي بن موسى، بن جعفر، بن محمد، بن علي، بن الحسين، بن علي، بن أبي طالب «صلوات الله عليهم أجمعين».

ستة آباؤه من هـــم أفضل من يشرب صوب الغمام

كنيته: أبو الحسن.

ومن ألقابه: الرضا، والصابر، والزكي، والولي.

نقش خاتمه: حسبي الله.

وقيل: بل نقشه: ما شاء الله، لا قوة إلا بالله(1).

---

(1) لنا رأي بالنسبة للقب، ونقش الخاتم: وهو أنه كثيراً ما يعبر عن ظاهرة من نوع معين، وظروف اجتماعية، وسياسية، ونفسية، وعن موقف خاص بالإمام، والإشارة إلى طريقة تعاطيه مع الأمور والأزمات، ومع طواغيت

ولا مانع من أن يكون له خاتمان لكل منهما نقشه الخاص به.

ولد في المدينة سنة 148 هـ. أي: في نفس السنة التي توفي فيها جده الإمام الصادق «عليه السلام» على قول أكثر العلماء والمؤرخين مثل:

المفيد في الإرشاد، والشبراوي في الإتحاف بحب الأشراف، والكليني في الكافي، والكفعمي في المصباح، والشهيد في الدروس، والطبرسي في إعلام الورى، والفتال النيسابوري في روضة الواعظين، والصدوق في علل الشرايع، وتاج الدين محمد بن زهرة في غاية الإختصار، وابن الصباغ المالكي في الفصول المهمة، والأردبيلي في جامع الرواة، والمسعودي في مروج الذهب، وإن كان في كلامه اضطراب، وأبو الفداء في تاريخه، والكنجي الشافعي في كفاية الطالب، وابن الأثير في كامله، وابن حجر في صواعقه، والشبلنجي في نور الأبصار، والبغدادي في سبائك الذهب، وابن الجوزي في تذكرة الخواص، وابن الوردي في تاريخه، ونقل عن تاريخ الغفاري، والنوبختي. وكان عتاب بن أسد يقول: إنه سمع جماعة من أهل المدينة يقولون ذلك، وغير هؤلاء كثير.

زمانه، ولو في الجملة، وغير ذلك.. وقد يعبر كذلك عن مميزات، وملكات شخصية خاصة. ونأمل أن نوفق لبحث هذا الموضوع مستوفى في فرصة أخرى إن شاء الله.

وذهب آخرون ـ وهم الأقل ـ إلى أن ولادته «عليه السلام»، كانت سنة 153 هـ. منهم: الأربلي في كشف الغمة، وابن شهرآشوب في المناقب، والصدوق في عيون الأخبار، وإن كان في كلامه اضطراب، والمسعودي في إثبات الوصية، وابن خلكان في وفيات الأعيان، وابن عبد الوهاب في عيون المعجزات، واليافعي في مرآة الجنان..

وقيل: إن ولادته كانت سنة 151 هـ.

والقول الأول هو الأقوى والأشهر. ولم يذهب إلى القولين الأخيرين إلا قلة..

وتوفي «عليه السلام» في طوس سنة 203 هـ. على قول معظم العلماء، والمؤرخين، والشاذ النادر لا يلتفت إليه..

وبعد:

فأما علمه، وورعه وتقواه:

نذكر هذا الفصل مع ما فيه على سبيل التسامح، إذ إن الإمام «عليه السلام» لا يحتاج إلى اعتراف من أحد، سواء في علمه، أو فضله، أو أي شيء مما حباه الله به، وإنما نذكر ذلك لبيان عدة جهات، منها: أن هؤلاء اقترفوا ما اقترفوه وهم يعلمون بفضل الإمام «عليه السلام» وحقه، والحجة تامة عليهم. وهذا إقرار منهم بذلك، ولا فضل لهم به، فهو من قبيل قوله تعالى: **(قَالُوا شَهِدْنَا عَلَى أَنْفُسِنَا وَغَرَّتْهُمُ**

الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَشَهِدُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ)[1]..

وعلى كل حال.. فإن هذا لا يكفي في بيان فضل وعلم الإمام «عليه السلام»، ولا بد من بسط الكلام أكثر، ولو إجمالاً، وذكر شواهد ولو بالإحالة إلى مطالعة تفاصيلها في كتب أخرى.

ونقول:

فأما علمه وورعه وتقواه، فذلك مما اتفق عليه المؤرخون أجمع، يعلم ذلك بأدنى مراجعة للكتب التاريخية، ويكفي هنا أن نذكر: أن نفس المأمون قد اعترف بذلك، أكثر من مرة، وفي أكثر من مناسبة. بل في كلامه: أن الرضا «عليه السلام» أعلم أهل الأرض، وأعبدهم. ولقد قال لرجاء بن أبي الضحاك: «..بلى يا ابن أبي الضحاك، هذا خير أهل الأرض، وأعلمهم، وأعبدهم»[2].

وقد قال أيضاً للعباسيين، عندما جمعهم، في سنة 200 هـ. وهم أكثر من ثلاثة وثلاثين ألفاً[3]:

---

(1) الآية 130 من سورة الأنعام.

(2) راجع: بحار الأنوار ج49 ص95 وعيون أخبار الرضا ج2 ص183 وغير ذلك.

(3) مروج الذهب ج3 ص440 والنجوم الزاهرة ج2 ص166 وغاية المرام للعمري الموصلي ص121 ومآثر الإنافة في معالم الخلافة ج1 ص212 وتاريخ الأمم والملوك (طبع ليدن) ج11 ص1000 وتاريخ الخلفاء للسيوطي ص333 وغير ذلك.

«إنه نظر في ولد العباس، وولد علي «رضي الله عنهم»، فلم يجد أحداً أفضل، ولا أورع، ولا أدين، ولا أصلح. ولا أحق بهذا الأمر من علي بن موسى الرضا[1].

قال عبد الله بن المبارك:

هذا علي والهدى يقوده من خير فتيان قريش عوده[2]

وورد ذلك أيضاً في رسالة الحسن بن سهل، لعيسى بن أبي خالد، فراجع: تاريخ الأمم والملوك (طبع ليدن) ج11 ص1012 وتجارب الأمم (المطبوع مع العيون والحدائق) ج6 ص430.

هذا.. ولكن في تاريخ التمدن الإسلامي ج1 ص176 ويؤيده ما في وفيات الأعيان لابن خلكان (طبع سنة 1310هـ) ج1 ص321 ويساعد عليه الإعتبار أيضاً: أن الذين أحصوا آنئذٍ هم: العباسيون خاصة المأمون، دون غيرهم من سائر بني العباس.

(1) راجع: مروج الذهب ج3 ص441 والكامل لابن الأثير ج5 ص183 والفخري في الآداب السلطانية ص217 وتاريخ الأمم والملوك (طبع ليدن) ج11 ص1013 ومختصر تاريخ الدول ص134 وتجارب الأمم ج6 ص436. وفي مرآة الجنان ج2 ص11 قال: إنه لم يجد في وقته أفضل، ولا أحق بالخلافة، من علي بن موسى الرضا. ونحو ذلك ما في البداية والنهاية ج10 ص247 وينابيع المودة للحنفي ص385 ونظرية الإمامة ص386 ووفيات الأعيان (طبع سنة 1310 هـ) ج1 ص321 وإمبراطورية العرب، وغير ذلك.

(2) مناقب آل أبي طالب ج4 ص362.

ولوضوح هذا الأمر نكتفي هنا بهذا المقدار، وننتقل إلى الحديث عن أمور هامة أخرى، وما يهمنا في المقام إعطاء لمحة سريعة عن مكانته، وشخصيته «عليه السلام»، فنقول:

وأما مركزه وشخصيته عليه السلام:

فهو من الأمور البديهية، التي لا يكاد يجهلها أحد، وقد ساعده سوء الأحوال بين الأمين والمأمون على القيام بأعباء الرسالة، وعلى زيادة جهوده، ومضاعفة نشاطاته، حيث قد فسح المجال لشيعته للاتصال به، والاستفادة من توجيهاته، مما أدى بالتالي ـ مع ما كان يتمتع به «عليه السلام» من مزايا فريدة، وما كان ينتهجه من سلوك مثالي ـ إلى تحكيم مركزه، وبسط نفوذه في مختلف أرجاء الدولة الإسلامية، يقول الصولي:

ألا إن خير الناس نفساً ووالداً — ورهطاً وأجداداً علي المعظم

أتينا به للحلم والعلم ثامنـاً — إماماً يؤدي حجة الله يكتم(1)

بل لقد قال هو نفسه «عليه السلام» مرة للمأمون، وهو يتحدث عن ولاية العهد: «..وما زادني هذا الأمر، الذي دخلت فيه في النعمة عندي شيئاً، ولقد كنت في المدينة، وكتابي ينفذ في المشرق والمغرب، ولقد كنت أركب حماري، وأمر في سكك المدينة، وما بها أعز

(1) نفس المصدر ج4 ص332 وهي في مقتبس الأثر ج22 ص328، لكنه لم يذكر قائلها..

مني»[1].. والفخر على الجبابرة والمتكبرين، وإن كان عبادة وطاعة لله تعالى، ولكن الإمام «عليه السلام» يريد أن يزيد على ذلك: وهو أن يعرف المأمون وسواه: أنه حجة الله في أرضه، وأن المناصب والمقامات لا تزيده عزاً ولا رفعة ولا شرفاً، بل هي التي تزداد به شرفاً وجاهاً ورفعة. وأن يفهمه: أنه «عليه السلام» حجة الله في أرضه، وخليفته في عباده، وهو فوق ما في نفس المأمون، وأجل مما يتصور أو يظن.

ويكفي أن نذكر هنا قول ابن مؤنس ـ عدو الإمام «عليه السلام» ـ وقد أسر «عليه السلام» للمأمون بشيء، قال ابن مؤنس: «..يا أمير المؤمنين، هذا الذي بجنبك والله صنم يعبد دون الله»[2].

وفي الكتاب الذي طلب المأمون فيه من الرضا أن يجمع له أصول الدين، وفروعه، قال المأمون: إن الإمام: «حجة الله على خلقه، ومعدن العلم، ومفترض الطاعة»[3].

كما أن المأمون كان يعبر عن الرضا «عليه السلام» بـ: «**أخيه**»، ويخاطبه بـ: «**يا سيدي**».

---

(1) بحار الأنوار ج49 ص155 و 144 والكافي ج8 ص151 وعيون أخبار الرضا ج2 ص167.

(2) بحار الأنوار ج49 ص166 وأعيان الشيعة ج4 قسم 2 ص138 وعيون أخبار الرضا ج2 ص161 ومسند الإمام الرضا ج1 ص86.

(3) نظرية الإمامة ص388.

وكتب للعباسيين يصف الرضا، ويقول: «..وأما ما كنت أردته من البيعة لعلي بن موسى، بعد استحقاق منه لها في نفسه، واختيار مني له..

إلى أن قال: وأما ما ذكرتم من استبصار المأمون في البيعة لأبي الحسن، فما بايع له إلا مستبصراً في أمره، عالماً بأنه لم يبق على ظهرها أبين فضلاً، ولا أظهر عفة، ولا أورع ورعاً، ولا أزهد زهداً في الدنيا، ولا أطلق نفساً، ولا أرضى في الخاصة والعامة، ولا أشد في ذات الله منه»(1).

وفي كل ما قدمناه دلالة واضحة على سجايا الإمام، ومركزه، وشخصيته. وكما يقولون: «والفضل ما شهدت به الأعداء».

ومما يدل على مكانته وهيبته ما ورد في رواية أخرى، يقول فيها المتحدث: «..دخلنا [أي هو والرضا «عليه السلام»] على المأمون، فإذا المجلس غاص بأهله، ومحمد بن جعفر في جماعة الطالبيين والهاشميين، والقواد حضور. فلما دخلنا قام المأمون، وقام محمد بن جعفر، وجميع بني هاشم، فما زالوا وقوفاً والرضا جالس مع المأمون، حتى أمرهم بالجلوس، فجلسوا، فلم يزل المأمون مقبلاً عليه ساعة الخ..»(2).

---

(1) الرسالة مذكورة في أواخر هذا الكتاب.

(2) مسند الإمام الرضا ج2 ص76 وبحار الأنوار ج49 ص175 وعيون

وأما ما جرى في نيسابور:

فلا يكاد يخلو منه كتاب يتعرض لأحوال الرضا «عليه السلام»، ومسيره إلى مرو، فإنه عندما دخل نيسابور تعرض له الحافظان: أبو زرعة الرازي، ومحمد بن أسلم الطوسي، ومعهما من طلبة العلم ما لا يحصى، وتضرعوا إليه أن يريهم وجهه، فأقر عيون الخلائق بطلعته، والناس على طبقاتهم قيام كلهم. وكانوا بين صارخ، وباك، وممزق ثوبه، ومتمرغ في التراب، ومقبل لحافر بغلته، ومطول عنقه إلى مظلة المهد، إلى أن انتصف النهار، وجرت الدموع كالأنهار، وصاحت الأئمة: «معاشر الناس، أنصتوا، وعوا، ولا تؤذوا رسول الله «صلى الله عليه وآله» في عترته».

فأملى «صلوات الله عليه، عليهم»، بعد أن ذكر السلسلة الذهبية الشهيرة السند، قوله: «**لا إله إلا الله حصني، فمن دخل حصني أمن من عذابي**».

فلما مرت الراحلة أخرج رأسه مرة ثانية إليهم، وقال: «**بشروطها، وأنا من شروطها**».

فعد أهل المحابر والدوى، فأنافوا على العشرين ألفاً. كذلك وصف المؤرخون هذه الحادثة الشهيرة(1).. ولسوف نتحدث عن هذه

أخبار الرضا ج2 ص156.

(1) نقله في مجلة مدينة العلم، السنة الأولى ص415 عن صاحب تاريخ

القضية بالتفصيل في فصل: «**خطة الإمام**» إن شاء الله تعالى.

وعن أسناد هذه الرواية، الذي أورده الإمام «عليه السلام»، يقول الإمام أحمد بن حنبل: «لو قرأت هذا الإسناد على مجنون لبرئ من جنته». على ما في الصواعق المحرقة، ونزهة المجالس[1] وغير ذلك.

ونقل: أن بعض أمراء السامانية بلغه هذا الحديث بسنده، فكتبه بالذهب، وأوصى أن يدفن معه.

نيسابور، وعن المناوي في شرح الجامع الصغير، وهي أيضاً في الصواعق المحرقة ص122 وحلية الأولياء 3 ص192 وعيون أخبار الرضا ج2 ص135 وأمالي الصدوق ص208، وينابيع المودة ص364 و 385 وقد ذكر قوله «عليه السلام»: وأنا من شروطها، في الموضع الثاني فقط. وبحار الأنوار ج49 ص123 و 126 و 127

والفصول المهمة لابن الصباغ ص240 ونور الأبصار ص141 ونقلها في مسند الإمام الرضا ج1 ص43 و 44 عن التوحيد، ومعاني الأخبار، وكشف الغمة ج3 ص98. وهي موجودة في مراجع كثيرة أخرى. لكن يلاحظ: أن بعض هؤلاء قد حذف قوله «عليه السلام»: «بشروطها، وأنا من شروطها» ولا يخفى السبب في ذلك.

(1) وفيه: في ج1 ص22 قال: «إنه [أي الإمام أحمد] قرأها على مصروع فأفاق».

وها نحن أمام نصوص أخرى:

وكذلك نرى هيبة الإمام «عليه السلام» وقوة شخصيته، في موقفه مع الفضل بن سهل ـ أعظم رجل في البلاط العباسي ـ وذلك عندما طلب منه الفضل كتاب الضمان، والأمان، حيث أوقفه ساعة، ثم رفع رأسه إليه، وسأله عن حاجته، فقال: «يا سيدي..

إلى أن قال الراوي: ثم أمره بقراءة الكتاب ـ وكان كتاباً في أكبر جلد ـ فلم يزل قائماً حتى قرأه! الخ..»(1).

ثم رأينا المأمون عندما قتل الفضل بن سهل ذا الرئاستين، وشغب عليه القواد والجند، ومن كان من رجال ذي الرئاستين، وقد جاؤوا بالنيران ليحرقوا الباب عليه، ليصلوا إليه ـ قد رأينا ـ كيف هرع إلى الإمام، يطلب منه أن يتدخل لإنقاذه، فخرج «عليه السلام» إليهم، وأمرهم بالتفرق، فتفرقوا..

يقول ياسر الخادم: «فأقبل الناس والله، يقع بعضهم على بعض، وما أشار لأحد إلا ركض، ومر، ولم يقف»(2). ونجا المأمون بذلك

---

(1) أعيان الشيعة ج4 قسم2 ص139 وعيون أخبار الرضا ج2 ص162 و 163 وبحار الأنوار ج49 ص168 ومسند الإمام الرضا ج1 ص88.

(2) المناقب ج4 ص347 وروضة الواعظين ج1 ص273 وكشف الغمة ج3 ص70 والكافي ج1 ص490 و 491 وإعلام الورى ص324 وأعيان الشيعة (طبعة ثالثة) ج4 قسم2 ص110 و 140 وعيون أخبار الرضا ج2

بجلده، واحتفظ بحياته.

وفي كتاب العهد الذي كتبه المأمون بخط يده ـ كما صرح به كل من تعرض له ـ فقرات تدل على سجايا الإمام، وعلى مركزه، وشخصيته، يقول المأمون عنه: «..لما رأى من فضله البارع، وعلمه الناصع، وورعه الظاهر، وزهده الخالص، وتخليه من الدنيا، وتسلمه من الناس.

وقد استبان له ما لم تزل الأخبار عليه متواطية، والألسن عليه متفقة، والكلمة فيه جامعة، ولما لم يزل يعرفه به من الفضل يافعاً، وناشياً، وحدثاً، ومكتهلاً الخ..» وكتاب العهد مذكور في أواخر هذا الكتاب..

وفي نهاية المطاف:

فإن الإمام «عليه السلام» هو أحد العشرة، الذين هم على حد تعبير الجاحظ: «كل واحد منهم: عالم، زاهد، ناسك، شجاع، جواد، طاهر، زاك، والذين هم بين خليفة، أو مرشح لها»[1]. ثم عدهم وهم: الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي.

ص164 وإرشاد المفيد ص314 وبحار الأنوار ج49 ص169 ومعادن الحكمة ص183 وشرح ميمية أبي فراس ص198 و 199.

(1) آثار الجاحظ ص235.

وهو على ما في النجوم الزاهرة: «سيد بني هاشم في زمانه، وأجلهم، وكان المأمون يعظمه، ويجله، ويخضع له، ويتفانى فيه»(1).

وإن كنا نرى: أن المأمون كان يتظاهر بذلك مكراً وتزلفاً، إذ لم يكن بيده حيلة سوى ذلك عظمة الإمام وجلال مقام الإمامة.

ومثله ما عن سنن ابن ماجة، على ما في خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ص278.

وقال عنه «عليه السلام» عارف تامر: «يعتبر من الأئمة الذين لعبوا دوراً كبيراً على مسرح الأحداث الإسلامية في عصره»(2).

وأخيراً.. فقد وصفه أبو الصلت، ورجاء بن أبي الضحاك، وإبراهيم ابن العباس، وغيرهم، وغيرهم. بما لو أردنا نقله لطال بنا الكلام. وحسبنا ما ذكرنا، فإننا إذا أردنا أن نلم بما قيل في حق الإمام «عليه السلام» لاحتجنا إلى تأليف خاص، ووقت طويل..

---

(1) النجوم الزاهرة ج2 ص74.

(2) الإمامة في الإسلام ص125.

من هو المأمون؟!

لمحات:

هو عبد الله بن هارون الرشيد.

أبوه: خامس خلفاء بني العباس.. وهو سابعهم، بعد أخيه الأمين.

أمه: جارية خراسانية، اسمها: «**مراجل**». وقد ماتت بعد ولادتها إياه، وهي ما تزال نفساء. فنشأ يتيم الأم.

وقد كانت أمه ـ كما يقول المؤرخون ـ أشوه، وأقذر جارية في مطبخ الرشيد.

وذلك هو الذي يجعلنا نصدق القصة التي تقال عن السبب في حملها به[1].

---

(1) وتحكى هذه القصة على النحو التالي: أن زبيدة لاعبت الرشيد بالشطرنج على الحكم والرضا، فغلبته، فحكمت عليه أن يطأ أقبح وأقذر وأشوه جارية في المطبخ، فبذل لها خراج مصر والعراق لتعفيه من ذلك، فلم تقبل، ولم تجد جارية تجمع الصفات المذكورة غير مراجل، فطلبت إليه أن يطأها، فجاء المأمون..

راجع: حياة الحيوان للدميري ج1 ص72 وأعلام الناس في أخبار البرامكة، وبني العباس للاتليدي ص106 و 107 وعيون التواريخ. وأشار إليها إشارة واضحة: الإسحاقي في لطائف أخبار الأول ص74، وكذلك في روض الأخبار المنتخب من ربيع الأبرار ص157. ولا ينافي ذلك: أنه

دفعه أبوه إلى جعفر بن يحيى البرمكي، فنشأ في حجره، كانت ولادته في سنة 170 هـ. في نفس الليلة التي تولى فيها أبوه الخلافة.

وكانت وفاته سنة 218 هـ.

وكان مربيه الفضل بن سهل، ثم أصبح وزيره، وهو المعروف بذي الرئاستين.

وكان قائده: طاهر بن الحسين ذو اليمينين..

ميزات وخصائص:

وقد كانت حياته حياة جد ونشاط، وتقشف، على العكس من أخيه الأمين، الذي نشأ في كنف «**زبيدة**»، وما أدراك ما «**زبيدة**»، فقد كانت حياته حياة نعمة وترف، يميل إلى اللعب والبطالة، أكثر منه إلى الجد والحزم. يظهر ذلك لكل من راجع تاريخ حياة الأخوين..

ولعل سر ذلك يعود إلى أن المأمون لم يكن كأخيه، يشعر بأصالة محتده، ولا كان مطمئناً إلى مستقبله، وإلى رضا العباسيين به. بل كان يقطع بعدم رضاهم به خليفة وحاكماً، ولهذا.

فقد وجد أنه ليس لديه أي رصيد يعتمد عليه غير نفسه، فشمر

ولد في الليلة التي تولى فيها أبوه الخلافة، فإن أولياء العهد كانوا يتولون أعظم الولايات من قبل الخلفاء، وقد قسم الرشيد الدولة كلها بين أولاده الثلاثة: الأمين، والمأمون، والقاسم، ولم يبق لنفسه شيئاً، وهو على قيد الحياة..

عن ساعد الجد، وبدأ يخطط لمستقبله منذ اللحظة الأولى التي أدرك فيها واقعه، والمميزات التي كان يتمتع بها أخوه الأمين عليه..

بل نلاحظ: أنه كان يستفيد من أخطاء أخيه الأمين، فإن: «الفضل عندما رأى اشتغال الأمين باللهو واللعب، أشار على المأمون بإظهار الورع والدين، وحسن السيرة، فأظهر المأمون ذلك.. وكان كلما اعتمد الأمين حركة ناقصة اعتمد المأمون حركة شديدة»(1).

ومن هنا نعرف السر فيما يظهر من رسالته للعباسيين، حيث نصب فيها نفسه واعظاً تقياً، وأضفى عليها هالة من التقى والورع!! والزهد في الدنيا!! والإلتزام بأحكام الشريعة، وتعاليم الدين!! ليروه ويراه الناس نوعية أخرى تفضل نوعية أخيه الأمين، وتزيد عليها..

ما يقال عن المأمون:

وعلى كل حال.. فإن المأمون كان قد برع في العلوم والفنون، حتى فاق أقرانه، بل فاق جميع خلفاء بني العباس..

وقد قال بعضهم: «لم يكن في بني العباس أعلم من المأمون»(2).

وقال عنه ابن النديم: إنه «أعلم الخلفاء بالفقه والكلام»(1).

---

(1) الفخري في الآداب السلطانية ص212. ولكن سيأتي: أن المأمون هو الذي طلب من الفضل: أن يشيع عنه الزهد والتقوى، وليس الفضل هو المشير عليه بذلك.

(2) حياة الحيوان للدميري ج1 ص72.

وقال عنه محمد فريد وجدي: «لم يل الخلافة بعد الخلفاء الراشدين أكفأ منه»[2].

وفي الأخبار الطوال: «وكان شهماً، بعيد الهمة، أبي النفس، وكان نجم بني العباس في العلم والحكمة».

بل لقد روي عن الإمام علي «عليه السلام»، أنه قال ـ وهو يصف خلفاء بني العباس ـ: «سابعهم أعلمهم»[3].

وقد وصفه السيوطي، وابن تغري بردى، وابن شاكر الكتبي، فقالوا:

«وكان أفضل رجال بني العباس: حزماً، وعزماً، وحلماً، وعلماً، ورأياً، ودهاء[4] وهيبة، وشجاعة، وسؤدداً، وسماحة، لولا أنه شان

---

(1) فهرست ابن النديم (طبع مطبعة الإستقامة في القاهرة) ص174.

(2) دائرة المعارف الإسلامية ج1 ص620.

(3) مناقب آل أبي طالب ج2 ص276 وسفينة البحار ج2 ص332 مادة: «غيب».

(4) دهاء المأمون، وحنكته، وسياسته من المسلمات، والأمثلة على ذلك كثيرة، فقد روى لنا ابن عبد ربه في العقد الفريد ج1 ص123، والجهشياري في الوزراء والكتاب ص311: كيف أنه بيَّن للفضل بن سهل: أن أخاه الأمين كان يستطيع أن ينتصر عليه، لو أنه أرسل إلى أهل البلاد التي يحكمها المأمون يخبرهم: «أنه قد وضع عنهم الخراج إلى سنة. فحينئذ، إن لم يقبل المأمون، قامت البلاد ضده، وإن قبل لم يجد ما يعطي الجند، فيقومون ضده، وفي كلا الحالتين يكون النصر للأمين، لو وقعت بينهما الحرب،

ذلك كله. بالقول بخلق القرآن(1)، ولم يل الخلافة من بني العباس أعلم

فحمد الفضل ربه، على أن لم يهتد الأمين، وأتباعه إلى هذا الرأي. وإن كان في العقد الفريد للملك السعيد ص50 ينسب هذا الرأي إلى الشيخ أبي الحسن القطيفي، وأنه أشار به على الأمين، فلم يقبله. وفي المحاسن والمساوي (طبع مصر) ج2 ص77 و 78 نسبة إلى شيخ مسن، أشار به على الأمين، فلم يقبل منه.

وقد رأينا أيضاً: أنه عندما تسلم زمام الحكم قد طلب من الفضل: أن يشيع عنه الزهد والتقوى والورع، ففعل.. راجع تاريخ التمدن الإسلامي ج4 ص261.

ورأينا كذلك: أنه يقتل الفضل، ويبكي عليه، ويقتل قتلته، ويقتل الرضا، ثم يبكي عليه. ويقتل طاهراً، ويولي أبناءه مكانه..

ورأينا أيضاً: أنه يولي الرضا العهد، ويوهم العباسيين: أن ذلك كان من تدبير الفضل، ويقتل أخاه، ويوهمهم: أن الذنب في ذلك على الفضل وطاهر. إلى آخر ما هنالك، مما سيأتي، وغيره، مما يدل على عمقه، ودهائه، وحنكته، وسياسته.. وأن الفضل وغيره، ما كانوا إلا دمى له، يلهو ويلعب بها، ويحركها كيف شاء، وحيثما أراد..

(1) قال القلقشندي في كتابه: مآثر الإنافة في معالم الخلافة ج1 ص213: إنه قد طعن الناس!! على المأمون ثلاثة أشياء:

الأول: القول بخلق القرآن!!

الثاني: التشيع.

الثالث: بث علوم الفلاسفة بين المسلمين.

فتأمل، بالله عليك بهذه الأمور، التي عدوها من المطاعن، وبعد ذلك: فاضحك،

منه..»[1].

شهادة ذات أهمية:

وقد شهد له أبوه نفسه بالتقدم على أخيه الأمين، قال: «..وقد عنيت بتصحيح هذا العهد، وتصييره إلى من أرضى سيرته، وأحمد طريقته، وأثق بحسن سياسته، وآمن ضعفه ووهنه، وهو: عبد الله. وبنو هاشم ـ يعني العباسيين ـ مائلون إلى محمد بأهوائهم، وفيه ما فيه من الإنقياد لهواه، والتصرف مع طويته، والتبذير لما حوته يده، ومشاركة النساء، والإماء في رأيه، وعبد الله المرضي الطريقة، الأصيل الرأي، الموثوق به في الأمر العظيم، فإن ملت إلى عبد الله، أسخطت بني هاشم، وإن أفردت محمداً بالأمر، لم آمن تخليطه على الرعية..»[2].

وقال أيضاً: «إني لأعرف في عبد الله حزم المنصور، ونسك المهدي، وعزة الهادي، ولو شئت أن أنسبه إلى الرابع ـ يعني نفسه ـ

أو فابك على عقول هؤلاء الجهلاء، الذين يسميهم الناس، أو يسمون أنفسهم علماء!!

والعلم من هؤلاء وأمثالهم بريء..

(1) تاريخ الخلفاء ص306 وفوات الوفيات ج1 ص239 والنجوم الزاهرة، وتاريخ الخميس ج2 ص334.

(2) مروج الذهب (طبع بيروت) ج3 ص352 و 353.

لنسبته، وقد قدمت محمداً عليه، وإني لأعلم أنه منقاد لهواه، مبذر لما حوته يده، يشاركه في رأيه الإماء والنساء، ولولا أم جعفر ـ يعني زبيدة ـ وميل بني هاشم[1]، لقدمت عبد الله عليه..»[2]. يعني في ولاية

---

(1) الغريب هنا: أن هارون قد وقع في نفس المحذور الذي أخذه على ولده محمد الأمين، فقد انقاد في تقديم محمد على عبد الله إلى رأي النساء، المتمثل بأم جعفر، يعني زبيدة، ومال مع هوى بني هاشم، أي أنه قد مال ليس فقط إلى هوى نفسه، بل هو قد انقاد لهوى غيره، وهم بنو هاشم. والمقصود بهم هنا هو العباسيون.

(2) راجع شرح قصيدة ابن عبدون لابن بدرون ص245 وتاريخ الخلفاء للسيوطي ص307 وقريب منه ما في الأخبار الطوال ص401 والإتحاف بحب الأشراف ص96 وتاريخ الخميس ج2 ص334.

هذا.. والرشيد هنا يدعي النسك للمهدي، مع أن كتب التاريخ زاخرة بأخبار بذخه، ولهوه ولعبه، ويكفي أن نذكر هنا: أنه قد سلم الأمر ليعقوب بن داود، وانصرف إلى ملذاته وشهواته، حتى قال فيه بشار بن برد أبياته المشهورة:

بني أمية هبوا طال نومكـــم إن الخليفة يعقوب بن داود

ضاعت خلافتكم يا قوم فالتمسوا خليفة الله بين الزق والعود

فراجع: الفخري في الآداب السلطانية ص184 و 185 وتاريخ التمدن الإسلامي المجلد الأول ج2 ص407 والبداية والنهاية، وأي كتاب تاريخي شئت..

هذا.. ولعل ما ينسب إليه من الزهد والورع إنما كان بلحاظ ما قدمناه: من تسمية أبيه له بـ «المهدي» لكي يكون مهدي الأمة الذي يملأ الأرض قسطاً،

وعدلاً، واخترع أحاديث كثيرة لتأييد مدعاه هذا.

ولكن الحقيقة: هي ما قدمناه، من أنه لم يكن يقل في تهتكه واستهتاره عن غيره من الخلفاء، حتى لقد ذكر الطبري في تاريخه (ط مطبعة الإستقامة) ج6 ص405: أنه ألبس ابنته «**البانوقة**» لباس الفتيان، لتمشي في مقدمة الجند والقواد، وقد رفع القباء ثدييها الناهدين، وكانت سمراء، حسنة القد، حلوة، على حد تعبير الطبري. فماذا كان يقصد «**المهدي المنتظر**» من تصرفه هذا؟! فهل كان يريد بذلك: أن يملأ الأرض قسطاً وعدلاً؟!!

ولماذا كان الزاهد الورع!! و «**المهدي المنتظر**» يعذب الناس بالسنانير والزنابير، ليبتز منهم أموالهم، ويتخذ الاتهام بالزندقة ذريعة للقضاء على خصومه، كما قدمنا؟! وأيضاً يشرب الخمر، ويسمع الغناء، حتى بلغ في ذلك حداً جعل يعقوب بن داود يلومه على ذلك، ويقول له: «ما على هذا استوزرتني، ولا على هذا صحبتك الخ..». وفي ذلك يقول بعض الشعراء، يعرض بيعقوب، ويحث المهدي على الاستمرار في ذلك على ما في البداية والنهاية ج10 ص148و 149 ـ يقول في ذلك ـ:

فدع عنك يعقوب بن داود جانباً واقبل على صهباء طيبة النشر

وأخيراً.. فإننا لا نعرف أحداً يقول: بأن المهدي العباسي، هو المهدي الموعود، إلا سلم الخاسر، فقد نقل ذلك عنه ابن المعتز في طبقات الشعراء ص104 ويدل على ذلك قول الخاسر في قصيدة له يمدح بها المهدي العباسي على ما في الأغاني (طبع دار الفكر) ج21 ص187:

له شيم عند بذل العطـــاء لا يعرف الناس مقدارهـــا

العهد.

وعلى كل حال، فإن كل من تعرض من المؤرخين وغيرهم، لشرح حال المأمون، قد شهد له بالتقدم، وبأنه رجل خلفاء بني العباس وواحدهم.

وما يهمنا هنا، هو مجرد الإشارة إلى حال المأمون، وما كان عليه من الدهاء والسياسة، وحسن التدبير. ولسنا هنا في صدد تحقيق أحواله، والإحاطة بكافة شؤونه، فإن ذلك لا يناسب الغرض الذي وضع من أجله هذا الكتاب.

وسيمر معنا في الفصول الآتية المزيد من الكلام عن المأمون

و «مهدي أمتنا» والــــذي حماها وأدرك أوتارهــــا

والسيد الحميري أيضاً ممن كان قد ظن أنه المهدي حقاً لكن فعاله قد بينت: أنه ليس هو، ولذلك يقول السيد حسبما يروي المرزباني أخبار السيد الحميري [المستدرك] ص58:

ظننا أنه «المهدي» حقــــاً ولا تقع الأمور كما ظننــــا

ولا والله، ما المهـــدي إلا إماماً فضله أعلى وأسنـــى

ولا بأس بالإشارة هنا إلى ما ذكروه، من أن سبب تسميته بالخاسر: أنه كان عنده مصحف، فباعه، واشترى بثمنه طنبوراً، فبقيت من ثمنه بقية، فاشترى بها خمراً!!

فبورك من مهدي أتباعه أمثال هذا!! وبوركت أمة تعترف بمهدي له تلكم الصفات!!

وظروفه، مما له نحو ارتباط بالموضوع الذي نحن بصدد تحقيقه من قريب، أو من بعيد، إن شاء الله تعالى..

آمال المأمون وآلامه

العباسيون لا يرضون بالمأمون!!:

لا يشك المؤرخون ـ بحسب معاييرهم المزيفة ـ: بأن المأمون كان أجدر من الأمين، وأحق بالخلافة(1). بل لقد مر اعتراف الرشيد نفسه بذلك، لكنه اعتذر عن إسناده الأمر للأمين: بأن العباسيين، لا يرضون بالمأمون خليفة، وحاكماً، رغم سنه وفضله وكياسته، وأنهم يرجحون أخاه الأمين عليه.

قال الرشيد، حسبما تقدم: «وبنو هاشم مائلون إلى محمد بأهوائهم، وفيه ما فيه..

إلى أن قال: فإن ملت إلى ابني عبد الله. أسخطت بني هاشم، وإن أفردت محمداً بالأمر، لم آمن تخليطه على الرعية الخ..»!!

ومر أيضاً قول الرشيد: «..ولولا أم جعفر، وميل بني هاشم إليه [أي إلى الأمين] لقدمت عبد الله عليه..».

كما أن المأمون نفسه يقول في رسالته للعباسيين، المذكورة في

---

(1) ليس المراد هنا: الجدارة الحقيقية، التي قررها الله، وبينها محمد «صلى الله عليه وآله»، وإنما المراد الجدارة التي يفهمها هؤلاء، واعتاضوا بها عن حكم الله، وسنة نبيه..

أما الأحقية فلا تصح إرادتها هنا بأي حال.

أواخر هذا الكتاب: «..وأما ما ذكرتم، مما مسكم من الجفاء في ولايتي، فلعمري ما كان ذلك إلا منكم: بمظافرتكم عليه، وممايلتكم إياه [أي الأمين]، فلما قتلته، تفرقتم عباديد، فطوراً أتباعاً لابن أبي خالد، وطوراً أتباعاً لأعرابي، وطوراً أتباعاً لابن شكلة، ثم لكل من سل سيفاً علي. ولولا أن شيمتي العفو، وطبيعتي التجاوز، ما تركت على وجهها منكم أحداً، فكلكم حلال الدم الخ..».

سوف يأتي قول الفضل بن سهل للمأمون: «..وبنو أبيك معادون لك، وأهل بيتك الخ..».

إلى آخر ما هنالك من النصوص الدالة على حقيقة الموقف السلبي للعباسيين ضد المأمون، وتفضيلهم أخاه الأمين عليه.

سؤال قد تصعب الإجابة عليه:

فما هو السر يا ترى في عدم رضا العباسيين بالمأمون؟! ولماذا يفضلون أخاه الأمين عليه؟! مع أنه هو الأليق والأجدر والأحق بالخلافة!!

إن الإجابة على هذا السؤال ربما تبدو لأول وهلة صعبة، وشاقة. ولكننا لن نستسلم لهذا الشعور، ولسوف نحاول الإجابة عليه، معتمدين على بعض ما بأيدينا من النصوص التاريخية، التي تلقي لنا ضوءاً كاشفاً على حقيقة القضية، وواقع الأمر: فنقول:

الجواب عن السؤال:

لعل سر انحراف العباسيين عن المأمون إلى أخيه الأمين يرجع إلى أن الأمين كان عباسياً، بكل ما لهذه الكلمة من معنى:

فأبوه: هارون..

وأمه: «**زبيدة**»، حفيدة المنصور، هاشمية[1]، والتي لو نشرت شعرها، لما تعلقت ـ على ما قيل ـ[2] إلا بخليفة، أو ولي عهد، والتي كانت أعظم عباسية على الإطلاق.

وكان في حجر الفضل بن يحيى البرمكي، أخي الرشيد من الرضاعة، وأعظم رجل نفوذاً في بلاط الرشيد.

وكان يشرف على مصالحه الفضل بن الربيع، العربي، الذي كان جده من طلقاء عثمان، والذي لم يكن ثمة من شك في ولائه للعباسيين.

---

(1) وفي الفخري في الآداب السلطانية ص212 ومروج الذهب ج3 ص396 والنجوم الزاهرة ج2 ص159 وتاريخ الخلفاء للسيوطي ص303 وتاريخ اليعقوبي ج3 ص162: «أنه لم يتفق لخليفة عباسي أن يكون عباسي الأب والأم، غير الأمين».

ولا بأس أيضاً بمراجعة: مختصر التاريخ ص130 ومآثر الإنافة في معالم الخلافة ج1 ص203 وابن بدرون في شرح قصيدة ابن عبدون ص243 وزهر الآداب (طبع دار الجيل) ج2 ص993.

(2) تاريخ الخلفاء للسيوطي ص306.

أما المأمون:

فقد كان في حجر جعفر بن يحيى، الذي كان أقل نفوذاً من أخيه الفضل. وكان مؤدبه، والذي يشرف على مصالحه، ذلك الرجل الذي لم يكن العباسيون يرتاحون إليه بشكل خاص، لأنه كان متهماً ـ كما يتوهمون ـ بالميل إلى العلويين. والذي كانت العداوة بينه وبين مربي الأمين، الفضل بن الربيع على أشدها، ذلك الرجل الذي أصبح فيما بعد وزيراً للمأمون، ومدبراً لأموره، وأعني به: «الفضل بن سهل الفارسي»، وقد مل العباسيون الفرس، وخافوهم. ولذا سرعان ما استبدلوهم بالأتراك وغيرهم..

أما أم المأمون. فقد كانت خراسانية غير عربية، وقد ماتت أيام نفاسها به، وحتى لو كانت على قيد الحياة، فإنها ـ وهي أشوه، وأقبح، وأقذر جارية في مطبخ الرشيد ـ لن تستطيع أن تكون مثل زبيدة عظمة، ونفوذاً ولو قلنا: إن موتها كان في مصلحة المأمون لما عدونا الحقيقة، كيف وقد بلغ من مهانتها ـ في نظر الناس ـ أن كان المأمون يعير بها.

فهذه زينب بنت سليمان. التي كانت عند بني العباس بمنزلة عظيمة، عندما لم يحضر المأمون جنازة ابنها، واكتفى بإرسال أخيه صالح من قبله، تغضب، وتقول لصالح: «قل له: يا بن مراجل، أما لو كان يحيى بن الحسين بن زيد، لوضعت ذيلك على فيك، وعدوت

خلف جنازته»[1].

والرقاشي الشاعر يمدح الأمين، ويعرض بهجاء المأمون، فيقول:

لم تلده أمة تعرف في السوق التجارا

لا ولا حد، ولا خان، ولا في الخزي جارا[2]

يعرض بالمأمون، وأن أمه كانت أمة تباع، وتشرى في الأسواق. بل إن نفس الأمين قد عير أخاه بأمه، فقال:

وإذا تطاولت الرجال بفضلها فاربع فإنك لست بالمتطاول

أعطاك ربك ما هويت وإنما تلقى خلاف هواك عند «مراجل»

تعلو المنابر كل يوم آملا ما لست من بعدي إليه بواصل[3]

وقد أقذع في هجائه، حين كتب إليه أيام الفتنة بينهما بقوله:

يا بن التي بيعت بأبخس قيمة بين الملأ في السوق هل من زائد

---

(1) الكامل لابن الأثير (طبع دار الكتاب العربي) ج5 ص230 والإمام الصادق والمذاهب الأربعة المجلد الثاني ج4 ص493.

(2) المعارف لابن قتيبة (طبع سنة 1300هـ) والفخري في الآداب السلطانية ص212.

(3) تاريخ الخلفاء للسيوطي ص304.

ما فيك موضع غرزة من إبــرة إلا وفــيه نطفــة مــن واحـــــد

فأجابه المأمون:

وإنما أمهات الناس أوعيـــــة مستودعات وللأماء أكفــــــاء

فلرب معربة ليست بمنجبـــة وطالما أنجبت في الخدر عجماء(1)

وأخيراً.. فإن خير ما يصور لنا الحالة المعنوية التي كان يعاني منها المأمون، هو قول دعبل مخاطباً له:

إنـي من القوم الذين سيوفهـــم قتلت أخاك، وشرفتك بمقعـــد

شادوا بذكرك بعد طول خمولــه واستنقذوك من الحضيض الأوهد(2)

مركز الأمين هو الأقوى:

وبعد كل ما تقدم. فإن ما لا بد لنا من الإشارة إليه هنا، هو: قوة

---

(1) غاية المرام في محاسن بغداد دار السلام، للعمري الموصلي ص121.

(2) معاهد التنصيص ج1 ص202 ووفيات الأعيان (طبع سنة 1310 هـ). ج1 ص179 وتاريخ الخلفاء ص324 والشعر والشعراء ص539 و 540 والغدير ج2 ص376 والعقد والفريد (طبع دار الكتاب العربي) ج2 ص196 وتاريخ التمدن الإسلامي، المجلد الثاني ج3 ص115 وزهر الآداب (طبع دار الجيل) ج1 ص134 والكنى والألقاب ج1 ص331 وربيع الأبرار ج1 ص743.

مركز الأمين، بالنسبة إلى أخيه المأمون، حيث قد كان للأمين حزب قوي جداً، وأنصار يستطيع أن يعتمد عليهم، يعملون من أجله، وفي سبيل تأمين السلطة له، وهم: أخواله، والفضل بن يحيى البرمكي، وأكثر البرامكة، إن لم يكن كلهم. وأمه: زبيدة، بل والعرب أيضاً، كما سيأتي.

وإذا ما عرفنا أن هؤلاء هم الذين كانوا يؤثرون على الرشيد كل التأثير، وكان لهم دور كبير في توجيه سياسة الدولة.. فلسوف نرى أنه كان من الطبيعي أن يضعف الرشيد أمام هذه القوة، وينصاع لها.

ومن ثم.. لتؤثر مساعيها أثرها. وتعطي نتيجتها في الوقت المناسب، فيجعل ولاية العهد من بعده لولده الأصغر سناً، وهو الأمين، ويترك الأكبر ـ المأمون ـ ليكون ولي العهد الثاني بعد الأصغر.

ولعل تعصب بني هاشم. وجلالة عيسى بن جعفر قد لعبا دوراً كبيراً في فوز الأمين بالمركز الأول في ولاية عهد أبيه الرشيد[1]. هذا عدا عن الدور الرئيسي. الذي لعبته «زبيدة» في تكريس الأمر لصالح ولدها[2].

---

(1) ابن بدرون في شرح قصيدة ابن عبدون ص245 والإتحاف بحب الأشراف ص96.

(2) زهر الآداب (طبع دار الجيل) ج2 ص581.

فيحدثنا المؤرخون: أن عيسى بن جعفر بن المنصور، خال الأمين جاء إلى الفضل بن يحيى، وهو متوجه إلى خراسان على رأس جيش، وقال له: «أنشدك الله، لما عملت بالبيعة لابن أختي، فإنه ولدك، وخلافته لك، وإن أختي زبيدة تسألك ذلك.. فوعده الفضل أن يفعل، وعندما انتصر على الخارجين هناك. بايع هو ومن معه من القواد والجند لمحمد(1).

رغم أن المأمون كان أسن من الأمين بستة أشهر، وعلى أقل الأقوال بشهر واحد.

وأصبح الرشيد حينئذٍ أمام الأمر الواقع، حيث إن الذي أقدم على هذا الأمر، هو ذلك الرجل. الذي لا يمكن رد كلمته، والذي له من النفوذ والسلطان، والخدمات الجلى، والأيادي البيضاء عليه، ما لا يمكن له، ولا لأحد غيره أن يجحده أو أن يتجاهله.

ويلاحظ هنا: أن عيسى بن جعفر قد ذكر أن أخته زبيدة، تسأله أن يقدم على هذا الأمر، وزبيدة التي تخطى باحترام كبير عند العباسيين، ولها نفوذ واسع، وتأثير كبير على الرشيد ـ زبيدة هذه ـ يهتم البرامكة جداً بأن تكون معهم، وإلى جانبهم، وذلك ليبقى لهم سلطانهم، ويدوم

---

(1) راجع تفصيل ذلك في: تاريخ الأمم والملوك ج10 ص611 والنجوم الزاهرة ج2 ص76 والكامل لابن الأثير ج5 ص88، وأشار إلى ذلك أيضاً ابن خلدون في تاريخه ج3 ص218.

لهم حكمهم، الذي أشار إليه عيسى بقوله: «**فإنه ولدك، وخلافته لك**»، فإن في هذا القول دليلاً واضحاً للفضل على سلامة وصحة ما يقدم عليه بالنسبة لمصالحه هو، ومصالح البرامكة بشكل عام. وبالنسبة لدورهم في مستقبل الخلافة العباسية.. وهو في الحقيقة يشتمل على إغراء وترغيب واضح بالعمل لهذا الأمر، وفي سبيله.

كما أن قول عيسى الآنف الذكر يلقي لنا ضوءاً على الدور الذي لعبته زبيدة في مسألة البيعة لولدها بولاية العهد. فهو يشير إلى أنها كانت قد استخدمت نفوذها في إقناع رجال الدولة بتقديم ولدها. هذا بالإضافة إلى أنها كانت تحرض الرشيد على ذلك باستمرار[1]، حتى لقد صرح الرشيد نفسه بأنه: «لولا أم جعفر وميل بني هاشم لقدم عبد الله على محمد، كما أشرنا إليه».

قال محمد فريد وجدي مشيراً إلى أن الرشيد لم يكن يريد جرح عاطفة زبيدة: «كانت ولاية الأمين بعهد من أبيه، قدمه على إخوته لمكان والدته، وكان الأحق بالتقديم المأمون لعلمه وفضله وسنه..»[2].

وبعد.. فإننا لا نستبعد أنها كانت بالإضافة إلى ذلك قد استخدمت أموالها، من أجل ضمان ولاية العهد لولدها الأمين. ولعل مما يشير إلى ذلك: قول الفضل بن سهل للمأمون: «وهو ابن زبيدة، وأخواله

---

(1) النجوم الزاهرة ج2 ص81 وتاريخ الخلفاء للسيوطي ص290.

(2) دائرة المعارف الإسلامية ج1 ص606.

بنو هاشم، وزبيدة وأموالها..».

وأخيراً.. فإن من المحتمل جداً أن يكون الرشيد ـ بملاحظة الدور الذي كانت تلعبه الأنساب في التفكير العربي ـ قد لاحظ سمو نسب الأمين على المأمون، وكان لذلك أثر في تقديمه له عليه، وقد ألمح بعض المؤرخين إلى ذلك، فقال: «وفيها ـ أي في سنة 176 هـ ـ عقد الرشيد لابنه المأمون عبد الله العهد بعد أخيه الأمين.

إلى أن قال: وكان المأمون أسن من الأمين بشهر واحد، غير أن الأمين أمه زبيدة بنت جعفر هاشمية. والمأمون أمه أم ولد اسمها «**مراجل**» ماتت أيام نفاسها به..»(1).

محاولات الرشيد لصالح المأمون:

ومن كل ما تقدم يتضح لنا حقيقة موقف العباسيين، وأهل بيت المأمون، ورجال الدولة من المأمون.. ويظهر إلى أي حد كان مركز أخيه قوياً، ونجمه عالياً، وأنه لم يكن له مثل ذلك الحظ الذي كان لأخيه الأمين.

إلا أن أباه الرشيد، الذي كان يدرك حقيقة الموقف كل الإدراك، قد حاول أن يضمن له نصيبه من الخلافة، فجعله ولي العهد بعد أخيه الأمين، وكتب بذلك العهود والمواثيق، وأشهد عليها، وعلقها في جوف الكعبة، ولا نعلم خليفة، قبله ولا بعده فعل ذلك مع أولياء عهده،

(1) النجوم الزاهرة ج2 ص84، وقريب منه ما في تاريخ الخلفاء للسيوطي.

من أولاده أو من غيرهم، رغم أن غيره من الخلفاء قد أخذوا البيعة لأكثر من واحد بعدهم.

كما أنه قد حاول بطرق شتى أن يشد من عضد المأمون، ويقوي مركزه في مقابل أخيه الأمين، لأنه كان يخاف منه على أخيه المأمون، فنراه يجدد أخذ البيعة للمأمون أكثر من مرة، ويوليه الحرب، ويولي أخاه السلم(1)، ويهب المأمون كل ما في العسكر من كراع وسلاح. ويأمر الفضل بن الربيع، الذي كان يعرف أنه سوف يتآمر مع الأمين ـ يأمره ـ بالبقاء مع المأمون في خراسان. إلى غير ذلك من مواقفه، التي لا نرى حاجة لتتبعها واستقصائها.

مركز المأمون ظل في خطر:

ولكن رغم كل محاولات الرشيد فقد ظل مركز المأمون في خطر والكل كان يشعر بذلك، وكيف لا يعرف الجميع ذلك. ولا يشعرون به، وهم يرون الأمين يصرح بعد أن أعطى العهود والمواثيق، وحلف الأيمان: بأنه كان يضمر الخيانة لأخيه المأمون(2).

لقد كان الكثيرون يرون بأن هذا الأمر لا يتم، وأن الرشيد قد أسس العداء والفرقة بين أولاده، «وألقى بأسهم بينهم، وعاقبة ما صنع في ذلك مخوفة على الرعية». وقالت الشعراء في ذلك الشيء الكثير.

---

(1) مروج الذهب ج3 ص353 وتاريخ الأمم والملوك حوادث سنة 186 هـ.
(2) الوزراء والكتاب ص222.

ومن ذلك قول بعضهم:

أقول لغمة في النفس منـــي	**ودمع العين يطرد اطـرادا**
خذي للهول عدته بحـــزم	**ستلقي ما سيمنعك الرقـادا**
فإنك إن بقيت رأيت أمــراً	**يطيل لك الكآبة والسهـادا**
رأى الملك المهذب شر رأي	**بقسمته الخلافة والبــلادا**
رأى ما لو تعقبه بعلـــم	**لبيض من مفارقه السـوادا**
أراد به ليقطع عن بنيـــه	**خلافهم ويبتذلوا الــودادا**
فقد غرس العداوة غيـر آل	**وأورث شمل ألفتهم بـدادا**
والقح بينـهم حربا عوانـــاً	**وسلس لاجتنـابهم القيــادا**
فويل للرعية عن قليـــل	**لقد أهدى لـها الكرب الشدادا**
وألبسها بلاءا غير فـــان	**وألزمـها التضعضع والفسادا**
ستجري من دمائهم بحـــور	**زواخر لا يرون لـها نفـادا**
فوزر بلائـهم أبداً عليـــه	**أغيا كان ذلك أم رشادا(1)**

والمأمون وحزبه كانوا يدركون ذلك:

وبعد.. فإنه من الطبيعي جداً أن نرى: أن المأمون وحزبه كانوا يدركون أن مركز المأمون كان في خطر، وأن الأمين كان ينوي الخيانة لأخيه. ولقد رأينا الفضل بن سهل عندما عزم الرشيد على

---

(1) تاريخ الأمم والملوك، حوادث سنة 186 هـ.

الذهاب إلى خراسان، وأمر المأمون بالمقام في بغداد ـ رأيناه ـ يقول للمأمون: «لست تدري ما يحدث بالرشيد، وخراسان ولايتك، والأمين مقدم عليك. وإن أحسن ما يصنع بك أن يخلعك، وهو ابن زبيدة، وأخواله بنو هاشم، وزبيدة، وأموالها..»(1).

وتقدم أيضاً: قوله له: إن أهل بيته وبني أبيه، والعرب معادون له.

والرشيد أيضاً كان في قلق:

بل لقد صرح الرشيد نفسه: بأنه كان يخشى من الأمين على المأمون، فإنه قال لزبيدة، عندما عاتبته على إعطائه الكراع والسلاح للمأمون: «إنّا نتخوف ابنك على عبد الله، ولا نتخوف عبد الله على ابنك إن بويع..»(2).

هذا بالإضافة إلى تصريحات الرشيد السابقة، والتي لا نرى حاجة إلى إعادتها.

---

(1) العبر وديوان المبتدأ والخبر ج3 ص229 والنجوم الزاهرة ج2 ص102 والكامل لابن الأثير (طبعة ثالثة) ج5 ص127 والوزراء والكتاب ص266.

(2) مروج الذهب ج3 ص353. ولعله إنما فعل ذلك أيضاً، من أجل أن يطيب خاطر المأمون، ويذهب ما في نفسه ـ وهو الأفضل، والأكبر سناً من أخيه ـ من غل وحقد وضغينة.

ولقد قال الرشيد، عندما بلغه ما يتهدد به محمد الأمين:

محمد لا تظلم أخاك فإنه عليك يعود البغي إن كنت باغيا

ولا تعجلن الدهر فيه فإنه إذا مال بالأقوام لم يبق باقيا(1)

ومهما يكن من أمر، فإن الحقيقة التي لا يمكن الجدال فيها، هي: أن الرشيد كان في قضية ولاية العهد مغلوباً على أمره، من مختلف الجهات. وكان يشعر أن ما أبرمه سوف يكون عرضة للانتقاض بين لحظة وأخرى، وكم كان يؤلمه شعوره هذا، ويحز في نفسه.. حتى لقد ترجم مشاعره هذه شعراً فقال:

لقد بان وجه الرأي لي غير أنني غلبت على الأمر الذي كان أحزما

وكيف يرد الدر في الضرع بعدما توزع حتى صار نهباً مقسمـــا

أخاف التواء الأمر بعد استوائـه وأن ينقض الحبل الذي كان أبرما(2)

---

(1) ابن بدرون في شرح قصيدة ابن عبدون ص245 وفوات الوفيات ج2 ص269.

(2) ابن بدرون أيضاً ص245 وزهر الآداب (طبع دار الجيل) ج2 ص581 وفوات الوفيات ج2 ص269.

على من يعتمد المأمون؟!:

وهكذا.. وإذا كان أبوه قد استطاع أن يضمن له المركز الثاني بعد أخيه الأمين، وإذا كان ذلك لا يكفي لأن يجعل المأمون يطمئن إلى مستقبله في الحكم، وأن يأمن أخاه وبني أبيه العباسيين، أن يحلوا العقدة، وينكثوا العهد، فهل يستطيع المأمون أن يعتمد على غيرهم، لو تعرض مركزه ووجوده لتهديد في وقت ما؟! ومن هم أولئك الذين يستطيع أن يعتمد عليهم؟! وكيف؟! وما هو موقفهم فعلاً منه؟! وكيف يستطيع أن يصل إلى الحكم، والسلطان؟! ومن ثم.. كيف يستطيع أن يحتفظ به، ويقوي من دعائمه؟!

إن إلقاء نظرة شاملة على الفئات الأخرى في تلك الفترة من الزمن، لكفيلة بأن تظهر لنا أنه لم يبق أمام المأمون غير العلويين، والعرب، غير الموالين لأخيه وبني أبيه، والإيرانيين. فما هو موقف هؤلاء منه، وأي الفئات تلك هي التي يستطيع أن يعتمد عليها؟! وكيف يستطيع أن يغير مجريات الأمور لتكون في صالحه، وعلى وفق مراده؟!

هذا هو السؤال الذي لا بد للمأمون من أن يضع الحل والإجابة عليه، بكل دقة ووعي وإدراك. وأن يتحرك من ثم على وفق تلك الإجابة.

وعلى مقتضى ذلك الحل.. ولنلق أولاً نظرة سريعة على مواقف كل من هؤلاء من المأمون، ولنخلص من ثم إلى معرفة الفئة التي

يستطيع المأمون أن يعتمد عليها في مواجهة الأخطار والتحديات، التي تنتظره، وتنتظر نظام حكمه، بصورة عامة.. فنقول:

موقف العلويين من المأمون:

أما العلويون.. فإنهم ـ بالطبع ـ لن يرضوا بالمأمون، كما لن يرضوا بغيره من العباسيين، خليفة وحاكماً، لأن من بينهم من هو أجدر من كل العباسيين، وأحق بهذا الأمر، ولأن المأمون، وغيره، كانوا من تلك السلالة، التي لا يمكن أن تصفو لها قلوب آل علي، لأنها قد فعلت بهم أكثر من فعل بني أمية معهم، كما تقدم.. فقد سفكت دماءهم، وسلبتهم أموالهم، وشردتهم عن ديارهم، وأذاقتهم شتى صنوف العذاب والاضطهاد.

ويكفي المأمون عندهم: أنه ابن الرشيد، الذي حصد شجرة النبوة، واقتلع غرس الإمامة، والذي قد عرفت طرفاً من سيرته السيئة معهم فيما تقدم من الفصول.

موقف العرب من المأمون، ونظام حكمه:

وأما العرب: فإنهم لا يرضون بالمأمون خليفة وحاكما أيضاً، كما أشار إليه الفضل بن سهل فيما تقدم.

أما أولاً: فلأن أمه، ومؤدبه، والقائم بأمره، غير عربيين. ولقد عانى العرب ما الله أعلم به، من تقديم أسلافه للموالي، حتى لم يعد لهم معهم أي شأن يذكر، وأصبح العربي أذل من نعجة، وأحقر من

الحيوان.

قال المسعودي: «..وكان [أي المنصور] أول خليفة استعمل مواليه وغلمانه في أعماله، وصرفهم في مهماته، وقدمهم على العرب، فامتثل ذلك الخلفاء من بعده، من ولده، فسقطت، وبادت العرب، وزالت رياستها، وذهبت مراتبها»[1].

وقال ابن حزم، وهو يتحدث عن العباسيين: «..فكانت دولتهم أعجمية، سقطت فيها دواوين العرب، وغلبت عجم خراسان على الأمر، وعاد الأمر كسروياً، إلا أنهم لم يعلنوا بسب أحد من الصحابة «رضوان الله عليهم». وافترقت في دولة بني العباس كلمة المسلمين..»[2].

ويقول الجاحظ: «..دولة بني العباس أعجمية، خراسانية، ودولة بني مروان عربية..»[3].

إلى آخر ما هنالك، مما يدل على سقوط العرب في تلك الفترة، وامتهانهم، ويبدو أن ذلك من المسلمات.

---

(1) مروج الذهب (طبع بيروت) ج4 ص223 وتاريخ الخلفاء للسيوطي ص24 و 269 و 270 و ص258، وفي طبيعة الدعوة العباسية ص279، نقلاً عن المقريزي في: السلوك لمعرفة دول الملوك ج1 ص14 مثل ذلك. وليراجع أيضاً كتاب: مشاكلة الناس لزمانهم لليعقوبي ص23.

(2) البيان المغرب (طبع صادر) ص71.

(3) البيان والتبيين ج3 ص366.

وقد استوفى الباحثون ـ ومنهم: أحمد أمين، في الجزء الأول من ضحى الإسلام ـ البحث في هذا الموضوع، فمن أراد فليراجع مظان وجوده.

وإذا ما عرفنا: أن من الطبيعي أن يكون ذهاب رئاسة العرب، وإبادتها، واضطهادها على يد بعض الفرس، الذين كانوا هم أصحاب القدرة والسلطان آنذاك.. فلسوف نجد أن من الطبيعي ـ بحسب معايير أهل الدنيا المجانبين لمعايير الدين ـ أن يحقد العرب، الذين كانوا في وقت ما هم أصحاب الجبروت والقوة، على الفرس، وعلى كل من يتصل بهم. ويمت إليهم بسبب، من قريب أو من بعيد.. هذا لو أغمضنا النظر عن أن العرب إنما حصدوا ما زرعوا، وإن الفرس إنما كالوا لهم بمكيالهم، الذي كالوا فيه، وعلى الباغي تدور الدوائر، والبادئ أظلم.

وأما ثانياً: فلسيرة أسلافه، وأبيه الرشيد بالخصوص، في الناس عامة، ومع أهل بيت نبيهم خاصة، والتي قدمنا شطراً منها في الفصول التي سبقت.

أما الأمين: فقد كان له ـ إلى حد ما ـ شافع عندهم، حيث إنه كان من أب وأم عربيين من جهة. وكان قد منحهم ثقته وحبه، وقربهم إليه، حتى كان وزيره الفضل بن الربيع منهم. من جهة ثانية. فتوسموا فيه أن يجعل لهم. وأن ينظر إليهم بغير العين، التي كان أبوه وأسلافه ينظرون إليهم بها. أو على الأقل: سوف لا تكون نظرته إليهم. على

حد نظرة المأمون نحوهم. وذلك ما يجعلهم يرجحونه ـ على الأقل ـ على أخيه المأمون، وإن كان المأمون أفضل، وأسن منه، فلقد كان عليهم أن يختاروا أهون الشرين، وأقل الضررين. حتى إن نصر بن شبث، الذي كان هواه مع العباسيين، لم يقم بثورته ضد المأمون، التي بدأت سنة 198 هـ. واستمرت حتى سنة 210 هـ. إلا انتصاراً للعرب، ومحاماة عنهم، لأن العباسيين كانوا يفضلون عليهم العجم، حسب تصريحات نصر بن شبث نفسه[1].

وحتى في مصر أيضاً، قد ثارت الفتن بين القيسية، المناصرة للأمين، واليمانية المناصرة للمأمون..

وقال أحمد أمين: «..إن أغلب الفرس تعصب للمأمون، وأغلب العرب تعصبوا للأمين..»[2].

كما أننا نكاد لا نشك في أن تعصب العرب للأمين ليس إلا للسببين المتقدمين، الذين أشرنا إليهما، وأشار إلى أحدهما نصر بن شبث..

ولكن فردينان توتل يرى في منجد الأعلام: أن تعصب العرب للأمين يرجع إلى أن: «المأمون لم يستطع أن يجعل العرب يحبونه، حيث إنه كان يظهر ميلاً للإيرانيين، ويقربهم إليه. وقد أعانه

---

(1) التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية ج3 ص104.

(2) ضحى الإسلام ج1 ص43.

الإيرانيون في مبارزاته، وحروبه، وخصوصاً الخراسانيين منهم».

ولكن الذي يبدو لي: هو أن تعصب العرب للأمين لم يكن نتيجة تقريب المأمون للإيرانيين، وتحببه للخراسانيين، وإنما عكس ذلك هو الصحيح، فإن المأمون لم يتقرب من الخراسانيين إلا بعد أن فرغت يده من العرب وأهل بيته، والعلويين.

والمهم في الأمر: أن هناك أمران أساسيان، يترتب أحدهما على الآخر:

الأول: أن الله وهو مقلب القلوب، يقلبها كيف يشاء، وهو الذي يجعل في القلوب وداً لهذا أو لذاك، وهو مدار الحب والبغض لمن أحب الله، وأحبه الله. قال تعالى مخاطباً موسى «على نبينا وآله وعليه أفضل الصلاة والسلام»: **(وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِنِّي)**(1).

وقال تعالى: **(إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا)**(2).

الثاني: إن أهل الدنيا حيث فرغت قلوبهم من حب الله تراهم لا لايحبون أحداً غير الدنيا، دنيا ملاذاتهم وشهواتهم الدنيئة، فإن تعلقوا يوماً بأحد، فإنما هو توصلاً إلى هذه الملذات ليس إلا. فلا وفاء، ولا مشاعر إنسانية، ولا معنى لكل القيم لديهم.

---

(1) الآية 39 من سورة طه.

(2) الآية 96 من سورة مريم.

لا بد من اختيار خراسان:

وبعد أن فرغت يد المأمون من بني أبيه، والبرامكة[1]، والعرب، والعلويين، اضطر أن يلتجئ إلى جهات أخرى لتمد له يد العون والمساعدة، وتكون سلماً لأغراضه، وأداة لتحقيق أهدافه ومآربه. ولم يبق أمامه غير خراسان، فاختارها، كما اختارها محمد بن علي العباسي من قبل. فأظهر لهم الميل ولحب، وتقرب إليهم، وقربهم إليه، وأراهم: أنه محب لما ولمن يحبون، وكاره لما ولمن يكرهون. حتى إنه عندما علم منهم الميل إلى العلويين، والتشيع لهم، أظهر هو بدوره أنه محب للعلويين، ومتشيع لهم.

كما أنه كان من جهة ثانية قطع لهم على نفسه الوعود والعهود، بأن يرفع الظلم والحيف عنهم، ورد عنهم الكيد، الأمر الذي جعلهم يثقون به، ويطمئنون إليه، ويعلقون كل آمالهم عليه.

---

(1) ذكرنا للبرامكة هنا ليس عفوياً، فإن محط نظرنا يشمل حتى الأيام الأولى، التي فتح بها المأمون عينيه، وعرف واقعه، وأدرك الأخطار، التي تتهدده، وتتهدد مستقبله في الخلافة مع أخيه الأمين، فلا يرد علينا: أن البرامكة قد نكبهم الرشيد قبل خلافة المأمون بزمان. مضافاً إلى الدور الكبير الذي لعبه البرامكة في تقديم أخيه الأمين عليه، حسبما قدمنا..

تشيع الإيرانيين:

هذا.. وليس تشيع[1] الإيرانيين بالأمر الذي يحتاج إلى إثبات، بعد أن تقدم معنا: أن دولة العباسيين ما قامت إلا على أساس الدعوة للعلويين، وأهل البيت. وبعد أن رأينا الخراسانيين يظهرون النياحة على «يحيى بن زيد» سبعة أيام، وكل مولود ولد في خراسان في سنة قتل يحيى سمي بـ «**يحيى**»[2]. بل يذكر البلاذري: أنه لما استشار المنصور عيسى بن موسى في أمر محمد وإبراهيم ابني عبد الله بن الحسن، فأشار عليه بأن يولي المدينة رجلاً خراسانياً، قال له المنصور: «يا أبا موسى إن محبة آل أبي طالب في قلوب أهل خراسان ممتزجة بمحبتنا، وإن وليت أمرها رجلاً من أهل خراسان حالت محبته لهما بينه وبين طلبهما، والفحص عنهما، ولكن أهل الشام قاتلوا علياً على أن لا يتأمر عليهم لبغضهم إياه الخ..»[3].

وقد تقدم معنا: كيف وصف المؤرخون ما جرى في نيشابور، حين دخلها الإمام الرضا، وسيأتي في فصل: خطة الإمام، وصف ما جرى في مرو حينما خرج الإمام ليصلي بالناس.

---

(1) قد تقدم منا ما نقصده بكلمة «التشيع» في هذا الكتاب، فلا نعيد.

(2) مروج الذهب ج3 ص213 وشرح ميمية أبي فراس ص157، وليراجع أيضاً: نزهة الجليس ج1 ص316 فإن فيه ما يشير إلى ذلك.

(3) أنساب الأشراف للبلاذري ج3 ص115.

ولقد عرفنا أيضاً: كيف فرق الإمام الرضا الناس عن المأمون. عندما أرادوا قتله، انتقاماً للفضل بن سهل.

بل لقد بلغ من حب الإيرانيين لأهل البيت:أن المأمون كان يخشى على نفسه أن يقتلوه، لو أنه أراد أن يرجع عن البيعة للإمام الرضا بولاية العهد(1).

ويقول جرجي زيدان: «وكان الخراسانيون، ومن والاهم من أهل طبرستان والديلم، قبل قيام الدولة العباسية، من شيعة علي، وإنما بايعوا للعباسيين مجاراة لأبي مسلم أو خوفاً منه»(2).

وقال أحمد أمين: «..إن الفرس يجري في عروقهم التشيع»(3).

ويقول الدكتور الشيبي: «..إن الفرس قد عادوا إلى التشيع، بعد أن نزلت بهم ضربة السفاح أولاً، ثم المنصور، ثم الرشيد»(4).

ويقول أحمد شلبي: «..إنه ربما كان سبب أخذ المأمون للرضا العهد، هو أنه يريد أن يحقق آمال الخراسانيين، الذين كانوا إلى أولاد

---

(1) تاريخ التمدن الإسلامي المجلد الثاني، ج4 ص440.

(2) نفس المصدر والمجلد، والجزء ص232، ولا يهمنا هنا مناقشة جرجي زيدان فيما جعله سبباً لبيعتهم للعباسيين، ولعل ما قدمناه في فصل: قيام الدولة العباسية كاف في ذلك.

(3) ضحى الإسلام ج3 ص295.

(4) الصلة بين التصوف والتشيع ص101.

علي أميل»[1].

ما هو سر تشيع الإيرانيين؟!:

يقول السيد أمير علي، وهو يتحدث عن سر ارتباط الفرس بقضية بني فاطمة: «..وقد أظهر الإمام علي منذ بداية الدعوة الإسلامية كل تقدير، ومودة نحو الفرس، الذين اعتنقوا الإسلام، لقد كان سلمان الفارسي، وهو أحد مشاهير أصحاب الرسول، رفيق علي وصديقه. كان من عادة الإمام أن يخصص نصيبه «**النقدي**» في الأنفال لافتداء الأسرى. وكثيراً ما أقنع الخليفة عمر بمشورته، فعمد إلى تخفيف عبء الرعية في فارس. وهكذا كان ولاء الفرس لأحفاده واضحاً تمام الوضوح»[2].

ويرى فان فلوتن: إن من أسباب ميل الخراسانيين، وغيرهم من الإيرانيين للعلويين، هو أنهم لم يعاملوا معاملة حسنة، ولا رأوا عدلاً إلا في زمن حكم الإمام علي «عليه السلام»[3].

أما الأستاذ علي غفوري فيرى[4]: أن الإيرانيين كانوا قبل الإسلام يعاملون بمنطق: أن الناس قد خلقوا لخدمة الطبقة الحاكمة،

---

(1) التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية ج3 ص107.

(2) روح الإسلام ص306.

(3) السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات.

(4) ياد بود هشتمين امام «فارسي».

وأن عليهم أن ينفذوا الأوامر من دون: كيف؟! ولماذا؟! فجاء الإسلام بتعاليمه الفطرية السهلة السمحاء، فاعتنقوه بكل رضى وأمل، وبدأ جهادهم في سبيل إقامة حكومة إسلامية حقيقية. وبما أن أولئك الذين تسلموا زمام الأمور ـ باستثناء الإمام علي طبعاً ـ كانوا منحرفين [المقصود هنا بالطبع هو خلفاء الأمويين] عن الإسلام، وتعاليمه، ويحاولون تلبيس عاداتهم الجاهلية، حتى التمييز القبلي، والعرقي بلباس الإسلام. وإعطائها صفة القانونية والشرعية.

فإن الإيرانيين لم يجدوا أهداف الإسلام، وتعاليمه في تلك الحكومات، ولهذا كان من الطبيعي: أن يتوجهوا إلى علي، والأئمة من ولده، الذين تعدى الآخرون على حقوقهم بالخلافة، والذين كان سلوكهم المثالي هو المرآة الصافية، التي تنعكس عليها تعاليم الإسلام وأهدافه، ويمثلون الصورة الحقيقية للإسلام على مدى التاريخ. وكان صدى علمهم، وزهدهم، واستقامتهم يطبق الخافقين، وخصوصاً الصادق والرضا، الذي اهتبل الفرصة إبان الخلاف بين الأمين والمأمون لنشر تعاليم الإسلام. وتعريف الناس على الحقائق، التي شاء الآخرون أن لا يعرفها أحد.

لكن لم يكن يروق للقوى الحاكمة أن تظهر تلك الوجوه الطاهرة على الصعيد العام، وتتعرف عليها الأمة الإسلامية، وعلى فضائلها، وكمالاتها، لأن الناس حينئذٍ سوف يدركون الواقع المزري لأولئك الحكام، والمتزلفين لهم. والذين كانوا يتحكمون بمقدرات الأمة،

وإمكاناتها، وإذا أدركوا ذلك فإن من الطبيعي أن لا يترددوا في تأييد الأئمة، ومساعدة أية نهضة، أو ثورة من قبلهم. ولهذا فقد جهد الحكام في أن يزووهم ويبعدوهم ما أمكنهم عن الناس، ووضعوهم تحت الرقابة الشديدة، وفي أحيان كثيرة في غياهب السجون. حتى إذا ما سنحت لهم فرصة، تخلصوا منهم بالطريقة التي كانوا يرون أنها لا تثير الكثير من الشكوك والظنون.

عودة على بدء:

وعلى كل حال.. فإن ما يهمنا هنا هو مجرد الإشارة إلى تشيع الإيرانيين، الذي حاول المأمون أن يستغله لمصالحه وأهدافه. حيث قد أثمرت وعود المأمون للخراسانيين، وتحببه لهم. وتقربه منهم، وتظاهره بالحب لعلي «عليه السلام» وذريته، الثمار المرجوة منها، لأن الخراسانيين كانوا يريدون التخلص من أولئك الحكام الذين انقلبوا عليهم يقتلون. ويضطهدون كل من عرفوه موالياً لأهل البيت محباً لهم، ابتداء من المنصور، بل السفاح. وانتهاء بالرشيد، الذي طمس في زمانه ذكر آل علي «عليه السلام»، حتى إن يحيى بن خالد البرمكي لم يستطع أن يسمع لعلوي ذكراً في خراسان في زمانه. رغم أنه جهد كل الجهد من أجل ذلك. حسبما تقدم.

كما أنهم ـ أعني الخراسانيين ـ قد توسموا في المأمون أن يكون المنقذ لهم من أولئك الولاة، الذين ساموهم شتى ضروب العسف، والظلم والعذاب. والذين لم يكن يهمهم غير مصالحهم، وإرضاء

شهواتهم وملذاتهم، يعلم ذلك بأدنى مراجعة للتأريخ.

وقد وثقوا إلى حد ما بوعود المأمون تلك، التي كان يغدقها عليهم، وعلى غيرهم بدون حساب، وأمنوا جانبه، فكانوا جنده، وقواده، ووزراءه المخلصين، الذين أخضعوا له البلاد، وأذلو له العباد، وبسطوا نفوذه وسلطانه على كثير من الولايات والأمصار، التي كان يطمح إلى الوصول إليها، والسيطرة عليها.

كيف يثق العرب بالمأمون؟!:

وهكذا إذن.. يتضح أن ميل المأمون للإيرانيين ما كان إلا دهاء منه وسياسة، استغلها المأمون أحسن ما يكون الاستغلال، حتى استطاع أن يصل إلى الحكم، ويتربع على عرش الخلافة، بعد أن قتل أخاه العزيز على العباسيين والعرب، وقضى على أشياعه بسيوف غير العرب، وذلك ذنب آخر لن يسهل على العرب الإغضاء عنه أو غفرانه.

ثم ولى على بغداد رجلاً غير عربي، هو الحسن بن سهل، أخو الفضل بن سهل، الذي تكرهه بغداد والعرب كل الكره..

ثم إنه بعد هذا كله جعل مقر حكمه مروا الفارسية، وليس بغداد العاصمة العربية الأولى التي خربها ودمرها.. وكان ذلك من شأنه أن يثير المخاوف لدى العرب في أن تتحول الإمبراطورية العربية إلى إمبراطورية فارسية، وخصوصاً إذا لاحظنا: أن الفرس هم الذين أوصلوا المأمون إلى الحكم.. وقد أثبتوا جدارتهم، وأهليتهم في مختلف

المجالات، وخصوصاً السياسة، وشؤون الحكم.

قتل الأمين وخيبة الأمل:

وإن قتل الأمين، وإن كان يمثل ـ في ظاهره ـ انتصاراً عسكرياً للمأمون، إلا أنه كان في الحقيقة ذا نتائج سلبية وعكسية بالنسبة للمأمون، وأهدافه، ومخططاته.. سيما بملاحظة الأساليب التي اتبعها المأمون للتشفي من أخيه الأمين، الذي كان قد أصدر الأمر لطاهر بالأمس بأن يقتله[1]. حيث رأيناه قد أعطى الذي جاءه برأس أخيه ـ بعد أن سجد لله شكراً! ـ ألف ألف «**أي مليون**» درهم[2]. ثم أمر بنصب رأس أخيه على خشبة في صحن الدار، وأمر كل من قبض رزقه أن يلعنه، فكان الرجل يقبض، ويلعن الرأس، ولم ينزله حتى جاء رجل فلعن الرأس، ولعن والديه، وما ولدا، وأدخلهم في «كذا وكذا» من أمهاتهم، وذلك بحيث يسمعه المأمون، فتبسم، وتغافل، وأمر بحط الرأس![3].

---

(1) لقد نص الأستاذ علي غفوري في كتابه الفارسي «يادبود هشتمين إمام» ص29: على أن المأمون «ليس فقط رضي بقتل الأمين، بل إنه هو الذي أمر بقتله..».

(2) فوات الوفيات ج2 ص269 وتاريخ الأمم والملوك (طبع دار القاموس الحديث) ج10 ص202 والبداية والنهاية ج10 ص243 وحياة الحيوان ج1 ص72 وتجارب الأمم المطبوع مع العيون والحدايق ج6 ص416.

(3) مروج الذهب ج3 ص414 وتتمة المنتهى ص186 والموفقيات ص140.

ويا ليته اكتفى بكل ذلك.. بل إنه بعد أن طيف برأس الأمين بخراسان[1] أرسل إلى إبراهيم بن المهدي يعنفه ويلومه على أنه أسف على قتل الأمين، ورثاه![2].

فماذا ننتظر بعد هذا كله، وبعدما قدمناه: أن يكون موقف العباسيين والعرب، بل وسائر الناس منه..

إن أيسر ما نستطيع أن نقوله هنا: أنه كان لقتله أخاه، وفعاله الشائنة تلك.. أثر سيء على سمعته، ومن أسباب زعزعة ثقة الناس به، وتأكيد نفورهم منه، سواء في ذلك العرب، أو غيرهم.

وقد استمر ذلك الأثر أعواماً كثيرة، حتى بعد أن هدأت ثائرة الناس، ورجع إلى بغداد.

فقد جلس مرة يستاك على دجلة، من وراء ستر، فمر ملاح، وهو يقول: «أتظنون أن هذا المأمون ينبل في عيني، وقد قتل أخاه»؟!

قال: فسمعه المأمون، فما زاد على أن تبسم، وقال لجلسائه: «ما الحيلة عندكم. حتى أنبل في عين هذا الرجل الجليل»[3].

---

(1) تاريخ الخلفاء للسيوطي ص298.

(2) البداية والنهاية ج10 ص443.

(3) تاريخ بغداد ج10 ص189 والبداية والنهاية ج10 ص277 وتاريخ الخلفاء ص320 وروض الأخيار في منتخب ربيع الأبرار ص186 وفوات الوفيات ج1 ص240.

وقال له الفضل بن سهل، عندما عزم على الذهاب إلى بغداد: «ما هذا بصواب، قتلت بالأمس أخاك، وأزلت الخلافة عنه، وبنو أبيك معادون لك، وأهل بيتك والعرب..

إلى أن قال: والرأي، أن تقيم بخراسان، حتى تسكن قلوب الناس على هذا، ويتناسوا ما كان من أمر أخيك..»**(1)**.

المأمون في الحكم:

وإذا ما أردنا أن نعطف نظرنا على ناحية أخرى في سياسة النظام المأموني، فإننا سوف نرى أنه لم يكن موفقاً في سياسته مع الناس، سواء في ذلك العرب أو الإيرانيون، بالأخص أهل خراسان،

---

(1) بحار الأنوار ج49 ص166 ومسند الإمام الرضا ج1 ص85 وأعيان الشيعة ج4 قسم2 ص138 وعيون أخبار الرضا ج2 ص160.

هذا.. وتجدر الإشارة هنا: إلى أن بعض المحققين يرى: أن قتل الأخ في سبيل الملك، لم يكن من الأمور التي يهتم لها الناس كثيراً في تلك الفترة، لا سيما إذا كان المقتول هو المعتدي أولاً، والأمين هنا هو المعتدي على المأمون، بخلعه أولاً، ثم بإرساله جيشاً إلى إيران لمحاربته، والذي هزم على يد طاهر بن الحسين.

ولكننا مع ذلك.. لا نزال نصر على رأينا في هذا المجال، لا سيما وأننا نرى في النصوص التاريخية ما يدعم هذا الرأي ويقويه. وقد زاد الأمر قبحاً وسوءاً هذا التشفي الذي أظهره المأمون، زيادة على القتل الشنيع، حين أتي برأسه ونصبه على خشبة وأمر بلعنه زيادة على التظاهر بفرحه بقتل أخيه.

حيث لم يحاول أن يتجنب سياسة الظلم والعسف والاضطهاد، التي كان يمارسها أسلافه مع الرعية. بل لعله زاد عليهم، وسبقهم أشواطاً بعيدة في ذلك.

أما سياسته مع العرب:

فالمأمون، وإن استطاع أن يصل إلى الحكم إلا أنه فشل في مهمة الفوز بثقة العرب، خصوصاً إذا لاحظنا بالإضافة إلى ما قدمناه تحت عنوان: «**كيف يثق العرب بالمأمون**» ما نالهم منه، ومن عماله، من صنوف العسف والظلم ـ عدا عما فعلته فيهم تلك الحروب الطاحنة، التي شنها ضد أخيه الأمين ـ فإن ذلك يفوق كل وصف، ويتجاوز كل تقدير، حتى لقد وصف «ديونيسيوس» جباة الخراج في العراق في سنة [200 هـ]: بأنهم «قوم من العراق، والبصرة. والعاقولاء، وهم عتاة، ليس في قلوبهم رحمة، ولا إيمان، شر من الأفاعي، يضربون الناس، ويحبسونهم. ويعلقون الرجل البدين من ذراع واحد، حتى يكاد يموت»[1].

والإيرانيون أيضاً لم يكونوا أحسن حالاً:

ولم يكن حال الإيرانيين من هذه الجهة بأفضل من حال أهل العراق. ويذكر الجاحظ: أن المأمون ولى محمود بن عبد الكريم

---

(1) الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، لآدم متز ج1 ص232.

التصنيف «فتحامل على الناس، واستعمل فيهم الأحقاد والدمن، فخفض الأرزاق، وأسقط الخواص، وبعث في الكور، وأنحى على أهل الشرف والبيوتات، حسداً لهم، وإشفاء لغليل صاحبه منهم، فقصد لهم بالمكروه والتعنت، فامتنعت طائفة من الناس من التقدم إلى العطاء، وتركوا أسماءهم، وطائفة انتدبوا مع طاهر بن الحسين بخراسان، فسقط بذلك السبب بشر كثير..»(1).

يقول الجنرال جلوب وهو يتحدث عن المأمون: «..وراح يلقي خطبته الأولى في الناس، فيعدهم بأن يكون حكمه فيهم طبقاً للشرع، وأن يكرس نفسه لخدمة الله وحده. وقد أثارت هذه الوعود التقية حماسة عند الناس. وكانت من أهم أسباب انتصاره. لكن هذه الوعود ما لبثت أن تحولت إلى فجيعة نزلت بالناس، إذ إن الخليفة ما لبث أن نسيها..»(2).

ويكفي أن نشير هنا إلى المجاعة التي أصابت أهل خراسان، والري، وأصبهان، فقد عز الطعام، ووقع الموت، وذلك في سنة 201 للهجرة..

المأمون مع الرعية عموماً:

وعن حالة المأمون العامة مع الناس يقول فان فلوتن:

---

(1) رسائل الجاحظ ج2 ص207 - 208.

(2) إمبراطورية العرب (ترجمة، وتعليق خيري حماد) ص570.

«..ولم يكن جور النظام العباسي وعسفه، منذ قيام الدولة العباسية بأقل من النظام الأموي المختل، وتذكرنا شراهة المنصور، والرشيد، والمأمون، وجشعهم، وجور أولاد علي بن عيسى، وعبثهم بأموال المسلمين بزمن الحجاج، وهشام، ويوسف بن عمر الثقفي. ولدينا البراهين الكثيرة على فجيعة الناس في هذا العرش الجديد، ومقدار انخداعهم به..»، ثم يضرب أمثلة من الخارجين على سياسات العباسيين تلك.

ثم يقول: «..كل ذلك يبين: أن ما كان يشكو منه المسلمون من الجور والعسف لم يزل على ما كان عليه في عهد بني أمية الأول..»[1].

قال ابن الجراح: إن إبراهيم بن المهدي كان «يرمي المأمون بأمه[2]، وإخوته، وأخواته، ومن أيسر ذلك قوله:

صد عن توبة وعن إخبـــات ولـها بالمجون والقينـات

ما يبالي إذا خلا بأبي عيســى وسرب من بدن أخـوات

أن يغص المظلوم في حومة الجور بداء بين الحشا واللهاة[3]

(1) السيادة والعربية والشيعة والإسرائيليات ص132.

(2) ولكن أمه كانت قد ماتت أيام نفاسها به!! ولعله يريد أن أمه كانت متهمة، فكان يعير بها..

(3) الورقة، لابن الجراح ص21، ولا بأس بمراجعة كتاب: أشعار أولاد

وما يهمنا هنا هو البيت الأخير، أما ما قبله، فلا نملك إلا أن نقول: «أهل البيت أدرى بالذي فيه..».

وعلى كل حال.. فإننا لا نستغرب على المأمون صفة الظلم والعسف والجور بعد أن رأينا أنه عندما عرضت عليه سيرة أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي «عليه السلام» يأبى أن يأخذ بها جميعاً، لأنه كان يجد في آخر كل منها: أنهم كانوا يأخذون الأموال من وجوهها، ويضعونها في حقوقها. لكنه قبل سيرة معاوية، الذي أراد الإعلان ببراءة الذمة ممن يذكره بخير، لأن في آخرها يقول: إنه كان يأخذ الأموال من وجوهها، ويضعها كيف شاء.. وقال المأمون حينئذٍ: «**إن كان فهذا**»![1]. وفي رسالة عبد الله بن موسى للمأمون نفسه ما فيه الكفاية فلتراجع في أواخر هذا الكتاب.

وماذا بعد الوصول إلى الحكم؟!:

وهكذا.. فإن المأمون كان يحسب أنه إذا قتل أخاه، وتخلص من أشياعه ومساعديه، وبعد أن تؤتي الحملة الدعائية ضدهم ثمارها ـ كان يحسب ويقدر ـ أن الطريق يكون قد مهد له للاستقرار في الحكم، وأنه سوف يستطيع بعد هذا أن يطمئن، وينام قرير العين.

ولكن فأله قد خاب، وانقلبت مجريات الأمور في غير صالحه،

الخلفاء.

(1) المحاسن والمساوي للبيهقي ص495.

فإن الإيرانيين قد «انفضوا بعد الحرب الأهلية المفجعة بين الأمين والمأمون، عن تأييد العباسيين..»(1). انفضوا عنه ليمنحوا العلويين عطفهم ومحبتهم، وتأييدهم، لأنهم يعرفون أنهم هم الذين يقيمون العدل، ويعملون بشريعة الله. وما موقف نيسابور، وصلاتي العيد، إلا الدليل الواضح والقاطع على تلك العاطفة، وذلك الحب والتقدير.

وأيضاً انفضوا عنه لأنه قد كشف لهم عن وجهه الحقيقي، وعرفهم بواقعه الأناني البشع، وخصوصاً بعد أن عانوا ما عانوا هم وغيرهم من صنوف الظلم والجور والاضطهاد، في ظل نظام الحكم الذي طالما عملوا من أجله، وضحوا في سبيله.

وحتى لو أنهم كانوا لا يزالون على تأييدهم له، فإنه لا يستطيع بعد هذا أن يعتمد على ذلك التأييد، وعلى ثقتهم به طويلاً، فإنه كان من السهل ـ بعد أن فعل بأخيه وأشياعه، وغيرهم ما فعل ـ أن يكتشفوا أن ذلك منه ما كان إلا سياسة ودهاء. كما أنه أصبح من الصعب عليهم ـ بعد تجربتهم الأولى معه، ومع وعوده، التي ما أسرع ما نسيها ـ أن يقتنعوا منه بالأقوال التي لا تدعمها الأفعال، ولسوف لا يطمئنون إليه، ولن ينقادوا له ـ بعد هذا ـ بالسهولة التي كان يتوقعها.

الموقف الصعب:

كانت تلك لمحة خاطفة عن موقف العباسيين، والعرب تجاه

---

(1) إمبراطورية العرب ص649.

المأمون. ذلك الموقف، الذي كان يزداد حساسية وتعقيداً، يوماً عن يوم.

أضف إلى ذلك أيضاً: الخطر الذي كان يكمن في موقف الخراسانيين، الذين رفعوا المأمون على العرش، وسلموا إليه أزمة الحكم والسلطان..

وإذا ما أضفنا إلى ذلك كله، موقف العلويين، الذين اغتنموا فرصة الصدام بينه وبين أخيه، لتجميع صفوفهم، ومضاعفة نشاطاتهم، فلسوف تكتمل أمامنا ملامح الصورة لحقيقة الوضع والظروف، التي كان يعاني منها المأمون، ونظام حكمه آنذاك.. سيما ونحن نراه في مواجهة تلك الثورات العارمة، وبالأخص ثورات العلويين أقوى خصوم الدولة العباسية، والتي كانت تظهر من كل جانب ومكان، وكل ناحية من نواحي مملكته.

ثورات العلويين. وغيرهم:

فأبو السرايا ـ الذي كان يوماً ما من حزب المأمون[1] ـ خرج

---

(1) ففي تاريخ الأمم والملوك ج10 ص236 والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج3 ص245 والكامل لابن الأثير (طبعة ثالثة) ج5 ص179: أن المأمون قال لهرثمة: «مالأت أهل الكوفة، والعلويين، وداهنت، ودسست إلى أبي السرايا، حتى خرج، وعمل ما عمل، وكان رجلاً من أصحابك إلخ..» واتهام هرثمة بهذا مهم فيما نحن فيه أيضاً.

بالكوفة. وكان هو وأتباعه لا يلقون جيشاً إلا هزموه، ولا يتوجهون إلى بلدة إلا دخلوها[1].

ويقال: إنه قد قتل من أصحاب السلطان، في حرب أبي السرايا فقط، مئتا ألف رجل، مع أن مدته من يوم خروجه إلى يوم ضربت عنقه لم تزد على العشرة أشهر[2].

وحتى البصرة، معقل العثمانية[3]، قد أيدت العلويين، ونصرتهم، فقد خرج فيها زيد النار[4]، ومعه علي بن محمد، كما خرج منها من

---

(1) ضحى الإسلام ج3 ص294 ومقاتل الطالبيين ص535.

(2) مقاتل الطالبيين ص550 والبداية والنهاية ج10 ص345.

(3) الصلة بين التصوف والتشيع ص173، وسيأتي كلام محمد بن علي العباسي. المتعلق بهذا الموضوع، عن قريب..

(4) سمي بذلك، لأنه حرق دور العباسيين في البصرة بالنار، وكان إذا أتي برجل من المسودة، أحرقه بثيابه.. على ما ذكره تاريخ الأمم والملوك (طبع ليدن) ج11 ص986 والكامل في التاريخ لابن الأثير ج5 ص177 والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج3 ص244 والبداية والنهاية ج10 ص346.

وفي الروايات: أن الرضا «عليه السلام» أظهر الإستياء من فعل أخيه زيد. ولعل سبب ذلك: أنه بالإضافة إلى أنه أقدم في ثورته على أعمال تنافي أحكام الدين، وتضر إضراراً بالغاً بقضية العلويين العادلة.. كان يمالئ الزيدية،.. أو لأنه أراد إبعاد شر المأمون عن زيد، وإبعاد التهمة عن نفسه، بأنه هو المدبر لأمر أخيه. أو لعل كل ذلك قد قصد.

قبل على المنصور إبراهيم بن عبد الله..

وفي مكة، ونواحي الحجاز: خرج محمد بن جعفر، الذي كان يلقب بـ «**الديباج**»[1] وتسمى بـ «**أمير المؤمنين**»[2].

وفي اليمن: إبراهيم بن موسى بن جعفر..

وفي المدينة: خرج محمد بن سليمان بن داود، بن الحسن بن الحسن، بن علي بن أبي طالب.

وفي واسط: التي كان قسم كبير منها يميل إلى العثمانية ـ خرج جعفر بن محمد، بن زيد بن علي. والحسين بن إبراهيم، بن الحسن بن علي.

وفي المدائن: محمد بن إسماعيل بن محمد..

بل إنك قد لا تجد قطراً، إلا وفيه علوي يمني نفسه، أو يمنيه الناس بالثورة ضد العباسيين ـ حسبما نص عليه بعض المؤرخين ـ حتى لقد اتجه أهل الجزيرة، والشام، المعروفة بتعاطفها مع الأمويين، وآل مروان.. إلى محمد بن محمد العلوي، صاحب أبي السرايا، فكتبوا

(1) الديباج أو «الديباجة» لقب الأكثر من واحد من العلويين.

(2) وليس في العلويين ـ باستثناء الإمام علي «عليه السلام» طبعاً ـ قبله، ولا بعده، من تسمى بـ «أمير المؤمنين» غيره، كما في مروج الذهب ج3 ص439.

إليه: أنهم ينتظرون أن يوجه إليهم رسولاً، ليسمعوا له، ويطيعوا[1]..

وأما ثورات غير العلويين، فكثيرة أيضاً، وقد كان من بينها ما يدعو إلى: «**الرضا من آل محمد**»، كثورة الحسن الهرش سنة 198هـ[2] وسواها، ولا مجال لنا هنا للتعرض إليها. ومن أرادها فعليه بمراجعة الكتب التاريخية المتعرضة لها[3].

الزعيم العباسي الأول يعترف:

هذا.. مع أن أكثر تلك الأقطار لم تكن تؤيد العلويين، ولا تدين لهم

---

(1) مقاتل الطالبيين ص534. راجع في بيان ثورات العلويين: البداية والنهاية ج10 ص244 - 247 وتاريخ اليعقوبي ج3 ص173 و 174 ومروج الذهب ج3 ص439 و 440 ومقاتل الطالبيين، والطبري. وابن الأثير، وأي كتاب تاريخي شئت، لترى كيف أن الثورات في الفترة الأولى من عهد المأمون، قد عمت جميع الأقطار والأمصار..

(2) البداية والنهاية ج10 ص244 وتاريخ الأمم والملوك (طبع ليدن) ج11 ص975.

(3) وقد تغلب حاتم بن هرثمة على أرمينية، وكان هو السبب في خروج بابك الخرمي. وتغلب نصر بن شبث على كيسوم، وسمسياط، وما جاورها، وعبر الفرات إلى الجانب الشرقي، وكثرت جموعه، ولم يستسلم إلا في سنة 207 هـ. وهناك أيضاً حركات الزط. وثورة بابك. وثورة المصريين التي كانت بين القيسية المناصرة للأمين واليمانية المناصرة للمأمون. إلى غير ذلك مما لا مجال لنا هنا لتتبعه..

بالولاء باعتراف الزعيم العباسي الأول: محمد بن علي بن عبد الله، والد إبراهيم الإمام، حيث قال لدعاته:

«..أما الكوفة وسوادها: فهناك شيعة علي، وولده. وأما البصرة، وسوادها: فعثمانية، تدين بالكف.

وأما الجزيرة: فحرورية مارقة، وأعراب كأعلاج، ومسلمون أخلاقهم كأخلاق النصارى.

وأما الشام: فليس يعرفون إلا آل أبي سفيان، وطاعة بني مروان، عداوة راسخة، وجهل متراكم.

وأما مكة والمدينة: فغلب عليهما أبو بكر، وعمر، ولكن عليكم بأهل خراسان الخ..»(1).

ونقل عن الأصمعي أيضاً كلام قريب من هذا(2).

دلالة هامة:

ومن بعض ما قدمناه في الفصول المتقدمة، لا سيما فصل:

---

(1) البلدان للهمداني ج2 ص352 وأحسن التقاسيم للمقدسي ص293 وعيون الأخبار لابن قتيبة ج1 ص204 والسيادة العربية، والشيعة والإسرائيليات ص93 ولا بأس بمراجعة: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ج1 ص102.

(2) روض الأخيار، المنتخب من ربيع الأبرار ص67 والعقد الفريد (طبع دار الكتاب العربي) ج6 ص248.

««موقف العباسيين من العلويين»»، وأيضاً مما ذكرناه هنا: نستطيع أن نستكشف أن حق العلويين بالخلافة والحكم، قد أصبح في الجملة ـ أي بمعناه العام لا بالمعنى الذي يعتقده الشيعة ـ من الأمور المسلمة لدى الناس، في القرن الثاني، الذي يعد من خير القرون.. حيث لم تكن عقيدة عامة الناس قد استقرت بعد على هذه العقيدة المتداولة لدى أهل السنة اليوم، والتي أشرنا إلى أنها العقيدة التي وضع أسسها معاوية..

وعليه.. فما يدعيه أهل السنة اليوم من أن عقيدتهم في الخلافة قد وصلت إليهم يداً بيد، إلى عصر النبي «صلى الله عليه وآله» غير صحيح على الإطلاق، بل إن الشيخ محمد عبده يرى: أن رسوخ عقيدة: ««إن حق الخلافة لأهل البيت، وشيوع ذلك في العرب خاصة»». هو الذي دعا المعتصم إلى تشييد ملكه على الترك، وغيرهم من العجم.

يقول الشيخ محمد عبده: ««كان الإسلام ديناً عربياً، ثم لحقه العلم فصار علماً عربياً، بعد أن كان يونانياً، ثم أخطأ خليفة في السياسة، فاتخذ من سعة الإسلام سبيلاً إلى ما كان يظنه خيراً: ظن أن الجيش العربي قد يكون عوناً لخليفة علوي، لأن العلوي ألصق ببيت النبي «صلى الله عليه وآله»، فأراد أن يتخذ له جيشاً أجنبياً من الترك والديلم وغيرهم من الأمم التي ظن أنه يستعبدها بسلطانه، ويصطنعها بإحسانه، فلا تساعد الخارج عليه، ولا تعين طالب مكانه من

الملك..»[1].

عودة على بدء:

وعلى كل حال.. فإننا إذا أردنا تقييم تلك الثورات، التي كانت تواجه الحكم العباسي، فإننا سوف نجد: أن ما كان يكمن فيه الخطر الحقيقي هو ثورات العلويين، لأنها كانت تظهر في مناطق حساسة جداً في الدولة، ولأنها كانت بقيادة أولئك الذين يمتلكون من قوة الحجة، والجدارة الحقيقية، ما ليس لبني العباس فيه أدنى نصيب..

وكان في تأييد الناس لهم. واستجابتهم السريعة لدعوتهم دلالة واضحة على شعور الأمة. بمختلف طبقاتها، وفئاتها تجاه حكم العباسيين، ونوعية تفكيرها تجاه خلافتهم، وعلى مدى الغضب الذي كان يستبد بالنفوس، نتيجة استهتار العباسيين، وظلمهم، وسياساتهم الرعناء، مع الناس عامة. ومع العلويين بشكل خاص.

وقد كان المأمون يعلم أكثر من أي شخص آخر، كم سوف يكون حجم الكارثة، لو تحرك الإمام الرضا ـ الذي اهتبل فرصة الحرب بينه وبين أخيه، لتحكيم مركزه، وبسط نفوذه ضد الحكم القائم..

الناس لم يبايعوا المأمون كلهم بعد:

وبعد كل ما تقدم.. فإن من الأهمية بمكان، أن نشير هنا: إلى أن

---

(1) الإسلام والنصرانية للشيخ محمد عبده.

العلويين، وقسما كبيراً من الناس، بل وعامة المسلمين، لم يكونوا قد بايعوا المأمون أصلاً.

فأما أهل بغداد، فحالهم في الخلاف عليه أشهر من أن يذكر، وقد قدمنا في أول هذا الفصل عبارته في رسالته، التي كان قد أرسلها للعباسيين في بغداد..

وأما أهل الكوفة ـ التي كانت دائماً شيعة علي وولده ـ فلم يبايعوا له، بل بقوا على الخلاف عليه، إلى أن ذهب أخو الإمام الرضا «عليه السلام»، العباس بن موسى يدعوهم، فقعدوا عنه، ولم يجبه إلا البعض منهم، وقالوا: «إن كنت تدعو للمأمون، ثم من بعده لأخيك، فلا حاجة لنا في دعوتك. وإن كنت تدعو إلى أخيك، أو بعض أهل بيتك، أو إلى نفسك، أجبناك..»**(1)**.

ويلاحظ هنا:

أولاً: أن عامة الناس كانوا يتعاطون مع آل علي «عليه السلام» لمظلوميتهم، ولقرباهم من الرسول «صلى الله عليه وآله» وميزاتهم، لا لاعتقادهم بالإمامة بمعناها الواقعي والصحيح.

---

(1) الكامل لابن الأثير ج5 ص190 وتجارب الأمم (المطبوع مع العيون والحدائق) ج6 ص439 وفي تاريخ الأمم والملوك ج11 ص1020 والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج3 ص248: أنه قد أجابه قوم كثير منهم، ولكن قعد عنه الشيعة وآخرون.. لكن ظاهر حال الكوفة التي كانت دائماً شيعة علي وولده هو أن المجيبين له كانوا قلة. كما ذكر ابن الأثير.

ثانياً: أنه قد اختير رجل علوي، وأخو الإمام الرضا «عليه السلام» بالذات، ليرسل إلى الكوفة، المعروفة بالتشيع للعلويين..

ويلاحظ أيضاً: أن رفضهم الإستجابة له، إنما كان لأجل أن الدعوة تتضمن الدعوة للمأمون العباسي.

وأما أهل المدينة، ومكة، والبصرة، وسائر المناطق الحساسة في الدولة، فقد تقدم ما يدل على حقيقة موقفهم منه، ومن نظام حكمه. وقد كتب المأمون نفسه بخط يده، في وثيقة العهد للإمام يقول: «..ودعا أمير المؤمنين ولده، وأهل بيته، وقواده، وخدمه، فبايعوا مسارعين..

إلى أن قال: فبايعوا معشر أهل بيت أمير المؤمنين، ومن بالمدينة المحروسة، من قواده، وجنده، وعامة المسلمين لأمير المؤمنين، وللرضا من بعده، علي بن موسى..». والوثيقة مذكورة في أواخر هذا الكتاب.

فقوله: «لأمير المؤمنين، وللرضا من بعده..» يدل دلالة واضحة: على أن عامة المسلمين ما كانوا قد بايعوا بعد «لأمير المؤمنين»، فضلاً عن «أهل المدينة المحروسة..».

وحتى لو أنهم كانوا قد بايعوا له، فإن بيعتهم هذه، وجودها كعدمها، إذ إن عصيانهم، وتمردهم عليه، وعلى حكمه، لم يكن ليخفى على أحد.. بعدما قدمناه من ثوراتهم تلك، التي كانت تظهر من كل جانب ومكان. وكان كلما قضى على واحدة منها تظهر أخرى داعية لما كانت تدعو إليه تلك، أي إلى «**الرضا من آل محمد**»، أو إلى أحد

العلويين، الذين يشاهد المأمون عن كثب قدرتهم، وقوتهم، ونفوذهم الذي كان يتزايد باستمرار يوماً عن يوم.. ولم تستقم له في الحقيقة سوى خراسان.

نعم.. بعد أن عاد إلى بغداد، وكان قد قوي أمره، واتسع نفوذه، بدأ الناس يبايعونه في الأقطار، ويتعللون: بأن امتناعهم إنما كان ظاهرياً، وأنهم كانوا في السر معه، وعلى ولائه، على ما صرح به اليعقوبي في تاريخه.

المأمون يدرك حراجة الموقف:

تلك هي باختصار حالة الحكم العباسي بشكل عام، وحالة المأمون، وظروفه في الحكم بشكل خاص.. في تلك الفترة من الزمن..

وقد اتضح لنا بجلاء: أن الوضع كان بالنسبة إلى المأمون، ونظام حكمه، قد ازداد سوءاً، بعد وصول المأمون إلى الحكم، وتضاعفت الأخطار، التي كان يواجهها، وأصبح ـ هو وعرشه ـ في مهب الريح، وتحت رحمة الأنواء..

وإذا كان ليس من الصعب علينا أن نتصور مدى الخطر الذي كان يتهدد المأمون، وخلافته، وبالتالي مستقبل الخلافة العباسية بشكل عام.. فإنه من الطبيعي أن لا يكون من الصعب على المأمون ـ أفعى الدهاء والسياسة ـ أن يدرك بعمق، إلى أي حد كان مركزه ضعيفاً، وموقفه حرجاً، حيث إنه هو الذي كان يعيش ـ أكثر من أي إنسان آخر ـ في ذلك الخضم الزاخر بالمشاكل، والمتاعب، والأخطار.

وخصوصاً وهو يواجه الثورات. وبالأخص ثورات العلويين، أقوى خصوم الدولة العباسية، تظهر من كل جانب ومكان، وكل ناحية من نواحي مملكته. كما أنه لم يكن ليصعب عليه أن يدرك أن الكثير من المشاكل التي يعاني منها إنما كان نتيجة السياسات الرعناء. التي انتهجها أسلافه، مع الناس عامة، ومع العلويين خاصة. وأن يدرك أن الاستمرار في تلك السياسة. أو حتى مجرد الاهمال، والتواني في علاج الوضع، سوف يكون من أبسط نتائجه: أن تلقى خلافة العباسيين على أيدي العلويين نفس المصير الذي لقيته خلافة الأمويين على أيدي أسلافه من قبل..

ماذا يمكن للمأمون أن يفعل؟!:

ولكن.. وبعد أن نجح المأمون في الوصول إلى ما كان يتمناه، وهو الحكم والسلطان، وإذا كان لا يرضى به بنو أبيه، ولا العلويون، ولا العرب، وإذا كان حتى غير العرب ضعفت ثقتهم به، وتزعزع مركزه في نفوسهم.

وأيضاً.. إذا كانت ثورات العلويين، فضلاً عن غيرهم.. تظهر من كل جانب ومكان.. وإذا كان الكثيرون، بل عامة المسلمين لم يبايعوا له بعد.. وهكذا إلى آخر ما تقدم.. فهل يمكن للمأمون أن يقف تجاه كل تلك العواصف، والأنواء التي تتهدده، ونظام حكمه، مكتوف اليدين؟!

وماذا يمكن للمأمون بعد هذا أن يفعل، ليبقى محتفظاً بالحكم والسلطان، الذي هو أعز ما في الوجود عليه؟!

هذا ما سوف نحاول الإجابة عليه في الفصل التالي.

ظروف البيعة وأسبابها

إنقاذ الموقف!! كيف؟!:

قد قدمنا في الفصل السابق لمحة عن ظروف المأمون في الحكم، وأشرنا إلى أن الوضع كان يزداد سوءاً يوماً عن يوم.. وإلى أنه كان لا بد للمأمون من التحرك، والعمل بسرعة، شرط أن لا يزيد الفتق اتساعاً، والطين بلة. وأن يستعمل كل ما لديه من حنكة ودهاء، في سبيل إنقاذ نفسه، ونظام حكمه، وخلافة العباسيين بشكل عام..

وكان المأمون يدرك: أن إنقاذ الموقف يتوقف على:

1 ـ إخماد ثورات العلويين، الذين كانوا يتمتعون بالإحترام والتقدير، ولهم نفوذ واسع في جميع الفئات والطبقات..

2 ـ أن يحصل من العلويين على اعتراف بشرعية خلافة العباسيين. وليكون بذلك قد أفقدهم سلاحاً قوياً، لن يقر له قرار، إلا إذا أفقدهم إياه..

3 ـ استئصال هذا العطف، وذلك التقدير والإحترام الذي كانوا يتمتعون به، وكان يزداد يوماً عن يوم ـ استئصاله ـ من نفوس الناس نهائياً، والعمل على تشويههم أمام الرأي العام، بالطرق، والأساليب

التي لا تثير الكثير من الشكوك والشبهات، حتى لا يقدرون بعد ذلك على أي تحرك، ولا يجدون المؤيدين لأية دعوة لهم، وليكون القضاء عليهم بعد ذلك ـ نهائياً ـ سهلاً وميسوراً..

4 ـ إكتساب ثقة العرب ومحبتهم..

5 ـ إستمرار تأييد الخراسانيين، وعامة الإيرانيين له.

6 ـ إرضاء العباسيين، والمتشيعين لهم، من أعداء العلويين.

7 ـ تعزيز ثقة الناس بشخص المأمون، الذي كان لقتله أخاه أثر سيء على سمعته، وثقة الناس به.

8 ـ وأخيراً.. أن يأمن الخطر الذي كان يتهدده من تلك الشخصية الفذة، التي كانت تملأ جوانبه فرقاً، ورعباً.. وأن يتحاشى الصدام المسلح معها. ألا وهي شخصية الإمام الرضا «عليه السلام»، وأن يمهد الطريق للتخلص منها، والقضاء عليها، قضاء مبرماً، ونهائياً.

لا بد من الإعتماد على النفس:

وبعد هذا.. فإن من الواضح: أن المأمون كان يعلم قبل كل أحد: أنه لم يكن يستطيع أن يستعين في مواجهة تلك المشاكل بالعباسيين، بني أبيه، بعد أن كانوا ينقمون عليه، قتله أخاه، العزيز عليهم، وعلى العرب، وبعد مواقفه، التي تقدم بيان جانب منها تجاههم.. وأيضاً.. بعد أن كانوا لا يثقون به، ولا يأمنون جانبه، بسبب موقفهم السابق منه.

والأهم من ذلك: أنه لم يكن فيهم الرجال الكفاة، الذين يستطيع أن يعتمد عليهم[1]، يدلنا على ذلك: أنهم بعد أن ثاروا على المأمون، بسبب بيعته للرضا «عليه السلام»، لم يجدوا فيهم شخصاً أعظم، وأكفأ من ابن شكلة المغني، فبايعوه، مع أنه من أصحاب المزامير والبرابط.

وفيه يقول دعبل:

نعر ابن شكلة بالعراق وأهلـه فهفا إليه كل أطلس مائـــق
إن كان إبراهيم مضطلعا بهـا فلتصلحن من بعده لمخــارق
ولتصلحن من بعد ذاك لزلزل ولتصلحن من بعده للمــارق
أنى يكون، وليس ذاك بكائن يرث الخلافة فاسق عن فاسق[2]

كما أنه عندما أصبح إبراهيم هذا خليفة، قال بعض الأعراب، عندما جاء الخبر: بأنه لا مال عند الخليفة ليعطي الجند، الذين ألحوا

---

(1) وقد كان بينهم الكثيرون في أول عهد الدولة العباسية. ونقصد بـ «الكفاءة» هنا: الكفاءة الظاهرية، التي يقرها منطق الجبارين المتغطرسين، لا الكفاءة الحقيقية التي يريدها الله، وجاء بها النبي «صلى الله عليه وآله». وقد أشرنا إلى ذلك من قبل.

(2) وفيات الأعيان (طبع سنة 1310 هـ) ج1 ص8. والورقة لابن الجراح ص22 ومعاهد التنصيص ج1 ص205 والشعر والشعراء ص541 والكنى والألقاب ج1 ص330. والأطلس: هو الرجل يرمى بالقبيح.

في طلب أعطياتهم، قال: «فليخرج الخليفة إلينا، فليغن لأهل هذا الجانب ثلاثة أصوات، فتكون عطاءهم، ولأهل هذا الجانب مثلها..».

فقال في ذلك دعبل ـ شاعر المأمون ـ يذم إبراهيم بن المهدي:

يا معشر الأجناد لا تقنطـوا　　　خذوا عطاياكم، ولا تسخطوا

فسوف يعطيكم حنينيــــة　　　لا تدخل الكيس، ولا تربـط

والمعبديات لقوادكــــم　　　وما بها من أحد يغبـــط

فهكذا يرزق أصحابــــه　　　خليفة مصحفه البربــط(1)

وإذا كان لا يستطيع أن يستعين ببني أبيه العباسيين، فبالأحرى أن لا يستطيع أن يستعين على حل مشاكله بالعلويين، والمتشيعين لهم، بعد أن كانوا ـ بنظره ـ هم أساس البلاء والعناء له، والذين يخلقون له أعظم المشاكل، ويضعون في طريق شرهه إلى السلطة، وقهر أصحابها الحقيقين أشق العقبات.

---

(1) معاهد التنصيص ج1 ص205 و 206 وشرح ميمية أبي فراس ص281 والبداية والنهاية ج10 ص290 وبحار الأنوار ج49 ص143 والغدير ج2 ص377 والأغاني (طبع دار الفكر) ج18 ص68 و 101 والورقة لابن الجراح ص22 ونزهة الجليس ج1 ص404 وعيون أخبار الرضا ج2 ص166 والحنينيات: منسوبة إلى حنين النجفي العبادي. المغني المشهور، والمعبديات: منسوبة إلى معبد المغني المشهور، والبربط: ملهاة، تشبه العود، وهو فارسي معرب. وأصله: بربت: لأن الضارب يضعه على صدره.. انتهى عن نزهة الجليس.

وأما العرب: فهو أعرف الناس بحقيقة موقفهم منه.

والخراسانيون: لا يستطيع أن يعتمد على ثقتهم به طويلاً، بعد أن كشف لهم عن حقيقته وواقعه الأناني البشع، بقتله أخاه، وإبعاده طاهراً بن الحسين، مشيد أركان حكمه، عن مسرح السياسة: «ولقد ذكره الرضا بذلك، عندما استعرض معه حقيقة الوضع القائم آنذاك..».

أي الأساليب أنجع؟!:

وبعد ذلك.. فإنه من الواضح:

أنه لم يكن لينقذ الموقف: القسوة والعنف، وهو الذي يعاني المأمون من نتائجه السيئة ما يعاني.

ولا المنطق والحجج، لأن العلويين ـ حتى بناء على ما شاع عند الأمة، بتشجيع من خلفائها، من أن السبب في استحقاق الخلافة، هو القربى النسبية منه «صلى الله عليه وآله» ـ أقوى حجة من العباسيين، لأنهم يمتلكون اعترافاً صريحاً منهم بأن المستحق للخلافة هو الأقرب نسباً إلى النبي «صلى الله عليه وآله».

هذا.. وإذا ما أراد العباسيون، أو غيرهم الإحتجاج بالأهلية والجدارة لقيادة الأمة. فإن العلويين لا يدانيهم أحد في ذلك، وذلك لما كانوا يتمتعون به من الجدارة والأهلية الذاتية لقيادة الأمة قيادة صالحة وسليمة..

وأما النص.. فمن هو ذلك الذي يجرؤ على الإستدلال به، وهو

يرى أنه كله في صالح آل علي، وأئمة أهل البيت «عليهم السلام» منهم بالخصوص.

وهكذا.. نرى ويرى المأمون: أنه لم يكن لينقذ الموقف أي من تلك الأساليب، ولا غيرها من الطرق والأساليب الملتوية، واللاإنسانية، التي اتبعها أسلافه من قبل.

وإذن.. فلا بد وأن يعود السؤال الأول ليطرح نفسه بكل جدية.

والسؤال هو: ماذا يمكن للمأمون إذن أن يفعل؟! وكيف يقوي من دعائم حكمه، الذي هو بالنسبة إليه كل شيء، وليس قبله، ولا بعده شيء.. حتى لا يطمع فيه طامع، ولا تزعزعه العواصف، ولا تنال منه الأنواء، مهما كانت هوجاء وعاتية؟!

ولا يخفى: أن السارق والسالب، والغاصب لشيء يظهر من الحرص عليه أكثر من صاحبه الحقيقي، لأن صاحبه الحقيقي لا يتوقع بدواً أن ينازعه أحد حقه. ويرى هذا بديهياً، بخلاف الغاصب أو السالب. فإنه يخاف من صاحب الحق، ويخاف من غيره أيضاً أن ينازعه كما نازع هو صاحب الحق، وسلبه حقه، فيعيش حالة من القلق والإضطراب ما لا يوصف، وما لا حد له.

خطة المأمون:

وكان أن اتبع المأمون من أجل إنقاذ موقفه، الذي عرفت أنه يتوقف على نقاط ثمانية.. ومن أجل الإحتفاظ بالخلافة لنفسه، وأن تبقى في بني أبيه ـ كان أن اتبع ـ أسلوباً جديداً، وغيبياً، لم يكن مألوفاً،

ولا معروفاً من قبل.. وأحسب أن لم يتوصل إليه إلا بعد تفكير طويل، وتقييم عام وشامل للوضع الذي كان يعيشه، والمشاكل التي كان يواجهها.

لقد كانت خطته غريبة وفريدة من نوعها، وكانت في غاية الإتقان، والإحكام في نظره.

فبينما نراه من جهة:

لا يذكر أحداً من الخلفاء، ولا غيرهم من الصحابة بسوء، بل هو يتحرج من المساس بغير الصحابة، وحتى بأولئك الذين كان حالهم في الخروج على الدين، وتعاليم الشريعة، معروفاً ومشهوراً «**كالحجاج بن يوسف**»! وذلك من أجل أن لا يثير عواطف أولئك الذين يلتقي معهم فكرياً وسياسياً، ومصلحياً، والذين سوف يكونون له في المستقبل الدرع الواقي، والحصن الحصين..

فاستمع إليه يقول ـ كما يروي لنا التغلبي المعاصر له:

«..وظنوا أنه لا يجوز تفضيل علي إلا بانتقاص غيره من السلف! والله، ما أستجيز أن أنتقص الحجاج بن يوسف، فكيف بالسلف الطيب»؟![1].

وكذلك نراه يركن إلى رأي يحيى بن أكثم، الذي قال له ـ عندما

(1) عصر المأمون ج1 ص369 نقلاً عن: تاريخ بغداد لابن طيفور ج6 ص75.

أراد الإعلان بسب معاوية على المنابر ـ: «والرأي أن تدع الناس كلهم على ما هم عليه، ولا تظهر أنك تميل إلى فرقة من الفرق، فإن ذلك أصلح في السياسة، وأحرى في التدبير..». ثم يدخل عليه ثمامة، فيقول له المأمون: «يا ثمامة، قد علمت ما كنا دبرناه في معاوية، وقد عارضنا رأي هو أصلح في تدبير المملكة، وأبقى ذكراً في العامة الخ..»[1].

وأيضاً.. نرى شعره الذي يرويه لنا غير واحد:

أصبح ديني الذي أدين به ... ولست منه الغداة معتذرا

حب علي بعد النبي ولا ... أشتم صدِّيقاً ولا عمرا

ثم ابن عفان في الجنان مع ... الأبرار ذاك القتيل مصطبرا

ألا ولا أشتم الزبير ولا ... طلحة إن قال قائل غدرا

وعائش الأم لست أشتمها ... من يفتريها فنحن منه برا[2]

ونراه أيضاً: يتجسس على عبد الله بن طاهر، ليعلم: هل له ميل

---

(1) المحاسن والمساوي ص141 وضحى الإسلام ج2 ص58 وج3 ص152 و 156 وعصر المأمون ج1 ص371 والموفقيات ص41 وكتاب بغداد ص54.

(2) البداية والنهاية ج10 ص277 وفوات الوفيات ج1 ص241 ما عدا البيت الرابع.

إلى آل أبي طالب أو لا(1).

ونراه: يقدم على قتل الرضا «عليه السلام»، وإخوته، وآلاف من العلويين غيرهم، ويصدر أمراً لأمرائه، وقواده بالقضاء عليهم، وفض جمعهم، كما سيأتي.

ونراه كذلك.. يرسل إلى عامله على مصر، يأمره بغسل المنابر، التي دعي عليها لعلوي [هو الإمام الرضا «عليه السلام»]..

إلى غير ذلك مما لا مجال لنا هنا لاستقصائه..

بينما نراه كذلك..

نراه من جهة ثانية:

يقدم على الإعلان ببراءة الذمة ممن يذكر معاوية بن أبي سفيان بخير. أي أنه أراد أن يجعل تفضيل علي «عليه السلام»، والبراءة من معاوية ديناً رسمياً، يحمل الناس كلهم عليه، كما كان الحال بالنسبة لقضية خلق القرآن..

وقضية الإعلان بسب معاوية، وإن كان الإقدام عليه في سنة 212 هـ. لكن تفضيله علياً، على جميع الخلق، وتقربه لولده، وإظهاره

---

(1) تاريخ الأمم والملوك (طبع ليدن) ج11 ص1094والعقد الفريد للملك السعيد ص84 و 85 وتجارب الأمم (المطبوع مع العيون والحدائق) ج6 ص461.

التشيع والحب لهم(1) إنما كان من أول أيامه. يدلنا على ذلك أمور

---

(1) قال في النجوم الزاهرة ج2 ص201 و 202 ومثله في تاريخ الخلفاء للسيوطي ص308 وغيرهما: «أن المأمون كان يبالغ في التشيع، ويقول: إن أفضل الخلق بعد النبي علي بن أبي طالب. وأمر أن ينادى ببراءة الذمة ممن يذكر معاوية بخير، لكنه لم يتكلم في الشيخين بسوء بل كان يترضى عنهما، ويعتقد إمامتهما..».

وهذا بعينه هو مذهب المعتزلة في بغداد ابتداء من بشر بن المعتمر، وبشر بن غياث المريسي وغيرهم من معتزلة بغداد، حتى لقد قال بشر المريسي المعتزلي المعروف على ما في البداية والنهاية ج10 ص279:

قد قال مأموننا وسيدنـا قولاً له في الكتب تصديق

إن علياً أعني أبا حسـن خير من قد أقلت النـوق

بعد نبي الهدى، وإن لنا أعمالنا والقرآن مخلـوق

وصرح بأنه يذهب مذهب المعتزلة كثيرون، منهم: البداية والنهاية ج10 ص275 وضحى الإسلام ج3 ص295 وإمبراطورية العرب ص600، وغيرهم. بل لقد قال خيري حماد، في تعليقته على ص601 من إمبراطورية العرب بقوله: «أجمعت كتب التاريخ العربي على أن المأمون مال إلى الأخذ بمذهب المعتزلة، فقرب أتباع هذا المذهب إليه إلخ.»، ويدل على ذلك أيضاً أقوال. وأشعار المأمون المتقدمة.. ولعل وصف بعض المؤرخين بالتشيع هو الذي أوهم البعض بأن المأمون كان يتشيع بالمعنى المعروف للتشيع، فجزم بذلك، وبدأ يحشد الدلائل، والشواهد، التي لا تسمن، ولا تغني من جوع، وقد غفل عن أنهم يقصدون بكلمة «التشيع»

كثيرة، ويكفي هجاء ابن شكلة له، وهجاؤه لابن شكلة شاهداً على ذلك. فضلاً عن الكثير من الأمور الأخرى غيره.

ثم نراه بعد ذلك: يبيح المتعة، ويصف الخليفة الثاني، عمر بن الخطاب بـ «**جعل**»(1)، أو نحو ذلك.

المعنى اللغوي، لا المعنى الخاص المعروف الآن..

وبعد.. فإن من الواضح: أن عقيدة المأمون تلك، لم تكن تثمر على الصعيد العملي العام، فإنه كان من السياسيين. الذين لا ينطلقون في سلوكهم، ومواقفهم الخارجية من منطلقات عقائدية، ومفاهيم إنسانية. وإنما يكون المنطلق لهم في مواقفهم، وتصرفاتهم، هو ـ فقط ـ مصالحهم الشخصية، وما له مساس في استمرار فرض سلطتهم، وتأكيد سيطرتهم..

(1) وفيات الأعيان (ط سنة 1310 هـ) ترجمة يحيى بن أكثم ج2 ص218 والسيرة الحلبية ج3 ص46 والنص والإجتهاد ص193 وفي قاموس الرجال 9 ص397 نقلاً عن الخطيب في تاريخ بغداد: أنه كان يقول: «ومن أنت يا أحول الخ..» ولا يخفى أنهم أرادوا تلطيف العبارة بقدر المستطاع، فحرفوها إلى ما ترى.

هذا.. وقد يرى البعض: أن تفضيله علياً، وإعلانه بسب معاوية، وإباحته المتعة، وقوله بخلق القرآن، ليس إلا لإشغال الناس بعضهم ببعض، وصرف الناس عن التفكير بالخلافة، التي هي أعز ما في الوجود عليه، والتي ضحى من أجلها بأخيه، وأشياعه، ووزرائه، وقواده. وكذلك من أجل صرف الناس عن أهل البيت «عليهم السلام»، وإبعادهم عنهم.. ولعل هذا الرأي لا يعدم بعض الشواهد التاريخية، التي تؤيده، وتدعمه.

ونراه أيضاً: أنه عندما سأل أصحابه عن أنبل من يعلمون نبلاً، وأعفهم عفة، فقال له علي بن صالح: «أعرف القصة في عمر بن الخطاب.

فأشاح بوجهه، وأعرض، وذكر كلاماً ليس من جنس هذا الكتاب، فنذكره، إلخ..»[1] على حد تعبير البيهقي..

وذكر طيفور: أن أبا عمر الخطابي دخل على المأمون: فتذاكروا عمر بن الخطاب، فقال المأمون: إلا أنه غصبنا.

فقال له أبو عمر: يا أمير المؤمنين، يكون الغصب إلا بحق يد، فهل كانت لكم يد؟!

قال: فسكت المأمون عنه، واحتملها له[2].

ولكن اعتراض الخطابي اعتراض بارد، وتوجيه فاسد، فهل الخلافة من الأموال؟! أم هي حق جعله الله لهم؟!

ولا ندري سر سكون المأمون عنه، واحتماله منه، إلا ما قدمناه..

بل إن الأهم من ذلك كله.. أننا نراه يصف الخلفاء الثلاثة، وغيرهم من الصحابة: بأنهم «**ملحدين**» ناسياً، أو متناسياً كل أقواله السابقة، وخصوصاً شعره، وقوله: إنه يتحرج حتى من تنقص الحجاج، كيف بالسلف الطيب، فاستمع إليه يقول، على ما يرويه لنا

(1) المحاسن والمساوي ص150.

(2) كتاب بغداد ص51.

البيهقي:

ومن غاو يغص علي غيظاً إذا أدنيت أولاد الوصـــي
يحاول أن نور الله يطفى ونور الله في حصن أبـــي
فقلت: أليس قد أوتيت علماً وبان لك الرشيد من الغـوي
وعرفت احتجاجي بالمثاني وبالمعقول والأثر الجلــي[1]
بأية خلة، وبأي معنــى تفضل «ملحدين» على «علي»
علي أعظم الثقلين حقــاً وأفضلهم سوى حق النبــي[2]

بل وزاد على ذلك، وضرب العقيدة التي تقدم أن العباسيين قد أتوا بها لمقابلة العلويين، وروجوا لها، من أن الحق كان للعباس، وأنه أجاز علياً، فصحت خلافته، وذلك بأن أظهر تقديم علي على العباس، فقد قال السندي بن شاهك للفضل بن الربيع يوماً عن المأمون: «سمعته اليوم قدم علي بن أبي طالب على العباس بن عبد المطلب، وما ظننت أني أعيش حتى أسمع عباسياً يقول هذا.

فقال الفضل له: تعجب من هذا؟! هذا والله كان قول أبيه قبله»[3].

---

(1) القوي خ ل.
(2) المحاسن والمساوي (طبع دار صادر) ص68 و (طبع مصر) ج1 ص105.
(3) كتاب بغداد ص7.

ولكن الظاهر: أن أباه كان يكتم ذلك حتى خفي على مثل السندي المقرب. لكن الآن قد اضطرت السياسة المأمون إلى الجهر بذلك، وإظهاره.

وهكذا.. فإن المأمون لم يكن يرى أن بين كل تصرفاته المتقدمة أي تناقض، أو منافاة. بل كانت كلها في نظره صحيحة، ومنطقية، لأنها كانت في ظروف مختلفة. وكان لا بد له من مسايرة تلك الظروف، والانسجام معها، فلا مانع عنده، من أن يقرب العلويين إليه، ويتظاهر بإكرامهم، وتقديرهم في يوم، ثم منعهم من الدخول عليه، واضطهادهم، وقتلهم بالسم تارة، وبالسيف أخرى في يوم آخر.. وهكذا.

وأيضاً.. لا بد من خطوة أخرى:

ولكن ذلك وحده لم يكن كافياً لإخماد ثورات العلويين، ولا لتحقيق كافة الأهداف، التي قدمنا، وسيأتي شطر منها. فكانت خطوته التالية غريبة ومثيرة في نفس الوقت، لكنها إذا ما أخذت الظروف آنذاك بنظر الإعتبار يتضح أنها كانت طبيعية للغاية. ألجأته إليها الظروف والأحداث.

وتلك الخطوة هي: «أخذ البيعة للإمام علي الرضا «عليه السلام» بولاية العهد بعده..» وجعله أمير بني هاشم طراً، عباسيهم،

وطالبيهم(1)، ولبس الخضرة.

لم يبق إلا خيار واحد:

ومن نافلة القول هنا: أن نقول:

إن ذلك يدل على فهم المأمون للداء، مما ساعده على معرفة الدواء، الذي تجرعه المأمون رغم مرارته القاسية، التي لم تكن لتقاس أبداً بما سوف يعقبها من راحة وطمأنينة وهناء ـ تجرعه ـ بكل رضاً، ورجولة، وشجاعة.

إن المأمون ـ على ما أعتقد ـ وإن كان قد ثقل عليه أمر البيعة لرجل غريب، ومن أسرة هي أقوى وأخطر المنافسين للحكم العباسي في تلك الفترة.. ولكن ما الحيلة له بعد أن لم يعد أمامه أي خيار في ذلك. إلا إذا أراد أن يتغابى أو يتعامى عن ذلك الواقع المزري الذي وصلت إليه خلافته، التي أصبحت ظلاً، لا يلبث أن تلتهمه أشعة الشمس المشرقة، فتحوله إلى سراب.

ما الحيلة له.. بعد أن رأى أنه لن تنقاد له الرعية والقواد، ولن تستقيم له الأمور إلا إذا أقدم على مثل تلك اللعبة الجريئة.

ولقد صرح المأمون نفسه للريان، بعد أن أخبره الريان بأن الناس يقولون: بأن البيعة للإمام كانت من تدبير الفضل بن سهل ـ صرح بقوله ـ: «..ويحك يا ريان، أيجسر أحد أن يجيء إلى خليفة، قد

(1) غاية الإختصار ص68.

استقامت له الرعية، والقواد، واستوت له الخلافة، فيقول له: ادفع الخلافة من يدك إلى غيرك؟! أيجوز هذا في العقل»؟!(1).

مع رسالة الفضل بن سهل للإمام:

وكاتب الإمام، وألح عليه، وكاتبه الفضل بن سهل أيضاً.. وبما أن في رسالة الفضل مواضع جديرة بالملاحظة، فقد أحببت أن أشير ـ باختصار ـ إلى بعض ما يمكن استخلاصه من هذه الرسالة.

كما أنني أوردت نص هذه الرسالة بتمامه مع الوثائق الهامة، ليطلع القارئ عليها بنفسه، ويستخلص منها ما يراه مناسباً وضرورياً..

أما الملاحظات التي رأيت أن من الضروري الإشارة إليها هنا، فتتلخص بما يلي:

ملاحظات لا بد منها:

أول ما يطالعنا في هذه الرسالة: هو استعمال الفضل لكلمة «**الرضا**»، التي تنص وثيقة العهد، وغيرها: على أن المأمون هو الذي جعلها لقباً للإمام «عليه السلام» ـ كما سيأتي ـ فإطلاق الفضل بن سهل لكلمة «**الرضا**» عليه «عليه السلام» يجعلنا نقول ـ إن لم نقل

---

(1) أعيان الشيعة ج4 قسم2 ص113 وبحار الأنوار ج49 ص137 وعيون أخبار الرضا ج2 ص151 ومسند الإمام الرضا ج1 ص75.

أنه كان لقباً مشهوراً ومعروفاً له ـ: إن جعل المأمون هذا اللفظ لقباً رسميا للإمام «عليه السلام» كان بوحي من ذي الرياستين نفسه. وإن كان يمكن أن يقال عكس ذلك تماماً. أي أن استعمال الفضل لهذه الكلمة كان بإيحاء من المأمون.

وثانياً: إننا بينما نرى الرسالة تشتمل على تطمين الإمام «عليه السلام»: بأن قضية ولاية العهد ليست لعبة من المأمون، وإنما هي من آثار سعي ذي الرئاستين، الأمر الذي لا داعي معه للخوف والوجل على الإطلاق ـ بينما الرسالة تشتمل على ذلك ـ نراها تنص على أن قضية ولاية العهد أمر قد قضي بليل. وعلى أن هناك تصميم من ذي الرئاستين والمأمون على إمضاء هذا الأمر.

وهذا يعني: أن الممانعة والمقاومة لا تجدي ولا تفيد، ولذا فإن من الأفضل له «عليه السلام» أن يكف عن ذلك، ويمتنع عنه.

وهذا ما أشار إليه الفضل بقوله: «..وإن كتابي هذا عن إزماع من أمير المؤمنين، عبد الله الإمام المأمون ومني الخ..».

وثالثاً: يلاحظ: أن الرسالة تتناسب في صياغتها، وانتقاء جملها وألفاظها مع ذوق الإمام «عليه السلام» ومذهبه العقائدي، ومذهب شيعته.

وتنسجم مع ما يدعيه هو، ويدعيه آباؤه، وكان قد اشتهر وشاع بين الناس: من أن الحق في خلافة النبي «صلى الله عليه وآله» لهم دون غيرهم. وأن الغير ـ أياً كانوا ـ ظالمون لهم، ومعتدون عليهم في

هذا الحق.

ثم يحاول الفضل أن يفهم الإمام: أنه وإن كان هو والمأمون قد صمما على توليته العهد، لكنه يقول له: لكن السر في ذلك مختلف بيني وبين المأمون، فأنا أقول فيك: إنك ابن رسول الله، وإنك المهتدي، والمقتدى، وأرى أن ذلك إرجاع لحقك إليك، ورد لمظلمتك عليك. أما المأمون، فهو يراك: شريكاً في أمره، وشقيقاً في نسبه، وأولى الناس بما تحت يده.

فالفضل يحاول بهذا: أن يتقرب من الإمام، ويكتسب محبته وثقته. ولعل إظهار هذا الإختلاف، مما اتفق عليه كل من المأمون والفضل. وهكذا كان السياسيون، وما زالوا يتكلمون مع أندادهم باللغة، التي يرون أنها توصلهم إلى أهدافهم. وتحقق لهم مأربهم.

ورابعاً: وأخيراً.. إنه بعد أن يطلب منه أن لا يضع الرسالة من يده، حتى يصير إلى باب المأمون.. نراه يضمن الرسالة إشارة واضحة: إلى أن ذلك منه «عليه السلام» يوجب صلاح الأمة به.. وما ذلك إلا لأنه كان يعلم، كما كان الكل يعلم: أنه إذا تأكد لدى الإمام «عليه السلام»: أن صلاح الأمة متوقف على عمل ما من جهته، فإنه لا يتوانى، ولا يألو جهداً في العمل بوظيفته، والقيام بواجبه.. هذا بالإضافة إلى أن في ذلك إشارة للحالة العامة، التي وصفناها في بعض فصول هذا الكتاب.

ملاحظات هامة:

هذا.. وقبل الخوض في تفصيل أسباب البيعة، لا بد من ملاحظة:

ألف: إن من الطبيعي أن يثير تصرفه هذا حفيظة العباسيين، الذين ناصبوه العداء، وشجعوا أخاه الأمين عليه، ولسوف يزيد من حنقهم، وغضبهم: حتى إنهم رضوا بإبراهيم بن شكلة المغني خليفة عليهم، عندما سمعوا بهذا النبأ الذي كان له وقع الصاعقة عليهم.

كما أن من الطبيعي أن يثير دهشتهم، ويذهلهم.. بعد أن لم يكن بينهم رجالات كفاة، يدركون ألاعيب السياسة، ودهاء ومكر الرجال. وقد عبر عن دهشتهم هذه نفس الخليفة الذي اختاروه، واستعاضوا به عن المأمون. فلقد قال ابن شكلة معاتبا العباسيين:

فلا جزيت بنو العباس خيراً على رغمي ولا اغتبطت بري

أتوني مهطعين، وقد أتاهم بوار الدهر بالخبر الجلي

وقد ذهل الحواضن عن بنيها وصد الثدي عن فمه الصبي

وحل عصائب الاملاك منها فشدت في رقاب بني علي

فضجت أن تشد على رؤوس تطالبها بميراث النبي(1)

ب: ولكن دهشتهم وغضبهم لا قيمة لهما، في جانب ذهاب الخلافة عنهم بالكلية، وسفك دمائهم.. وقد أوضح لهم ذلك في رسالة

---

(1) التنبيه والإشراف ص303 والولاة والقضاة للكندي ص168.

منه إليهم، حيث قال: «..وأما ما كنت أردته من البيعة لعلي بن موسى، بعد استحقاق منه لها في نفسه، فما كان ذلك مني إلا أن أكون الحاقن لدمائكم، والذائد عنكم، باستدامة المودة بيننا وبينهم..». والرسالة مذكورة في أواخر هذا الكتاب.

وقريب من ذلك ما جاء في وثيقة العهد، مخاطباً «**أهل بيت أمير المؤمنين**»، حيث قال لهم: «..راجين عائدته في ذلك [أي في البيعة للرضا «عليه السلام»] في جمع ألفتكم، وحقن دمائكم، ولم شعثكم، وسد ثغوركم».

فليغضبوا إذن قليلاً، فإنهم سوف يفرحون في نهاية الأمر كثيراً، وذلك عندما يعرفون الأهداف الحقيقية، التي كانت تكمن وراء تلك اللعبة، وأنها لم تكن إلا من أجل الإبقاء عليهم، واستمرار وجودهم في الحكم، والقضاء على أخطر خصومهم، الذين لن يكون الصدام المسلح معهم في صالحهم. إنهم دون شك عندما تؤتي تلك اللعبة ثمارها سوف يشكرونه، ويعترفون له بالجميل، ويعتبرون أنفسهم مدينين له مدى الحياة. ولسوف يذكرون دائماً قوله لهم في رسالته المشار إلها آنفاً: «..فإن تزعموا أني أردت أن يؤول إليهم [يعني للعلويين] عاقبة ومنفعة، فإني في تدبيركم، والنظر لكم، ولعقبكم، ولأبنائكم من بعدكم..».

ومضمون هذه العبارة بعينه ـ تقريباً ـ قد جاء في وثيقة العهد، حيث قال فيها، موجهاً كلامه للعباسيين، رجاء أن يلتفتوا لما يرمي

إليه من لعبته تلك.. فبعد أن طلب منهم بيعة منشرحة لها صدورهم ـ قال ـ: «..عالمين بما أراد أمير المؤمنين بها، وآثر طاعة الله، والنظر لنفسه، ولكم فيها، شاكرين الله على ما ألهم أمير المؤمنين، من قضاء حقه في رعايتكم، وحرصه على رشدكم، وصلاحكم، راجين عائدته في ذلك في جمع ألفتكم، وحقن دمائكم إلخ..».

لا شك أنه إذا غضب عليه العباسيون، فإنه يقدر على إرضائهم في المستقبل ـ وقد حدث ذلك بالفعل ـ عندما يطلعهم على حقيقة نواياه، ومخططاته، وأهدافه، ولكنه إذا خسر مركزه، وخلافته، فإنه لا يستطيع ـ فيما بعد ـ أن يستعيدها بسهولة، أو أن يعتاض عنها بشيء ذي بال.

ج: إن من الإنصاف هنا أن نقول: إن اختيار المأمون للرضا «عليه السلام» ولياً للعهد، كان اختياراً موفقاً للغاية، كما سيتضح. وإنه لخير دليل على حنكته ودهائه، وإدراكه للأسباب الحقيقية للمشاكل التي كان يواجهها المأمون، ويعاني منها ما يعاني.

د: إن من الأمور الجديرة بالملاحظة هنا: هو أن اختيار المأمون لولي عهده، الذي لم يقبل إلا بعد التهديد بالقتل.. كان ينطوي في بادئ الرأي على مغامرة لا تنسجم مع ما هو معروف عن المأمون من الدهاء والسياسة، إذا ما أخذت مكانة الإمام «عليه السلام»، ونفوذه بنظر الإعتبار، لا سيما مع ملاحظة: أنه هو الذي كان يشكل أكبر مصدر للخطر على المأمون، ونظام حكمه، حيث إنه أولاً: كان هو

صاحب الحق في الخلافة والإمامة، ولديه من المؤهلات ما جعله يحظى بالإحترام والتقدير، والتأييد الواسع في مختلف الفئات والطبقات في الأمة الإسلامية.

وهذا يحرج المأمون، ويبين عواره ويفضحه.

ولكننا إذا دققنا الملاحظة نجد: أن المأمون لم يقدم على اختيار الإمام وليا للعهد، إلا وهو على ثقة من استمرار الخلافة في بني أبيه، حيث كان الإمام «عليه السلام» يكبره بـ «**22**» سنة، وعليه فجعل ولاية العهد لرجل بينه، وبين الخليفة الفعلي هذا الفارق الكبير بالسن، لم يكن يشكل خطراً على الخلافة، إذ لم يكن من المعروف، ولا المألوف أن يعيش ولي العهد ـ وهو بهذه السن المتقدمة ـ لو فرض سلامته من الدسائس والمؤامرات!! إلى ما بعد الخليفة الفعلي، فإن ذلك من الأمور التي يبعد احتمالها جداً.

هـ: ولهذا.. ولأن ما أقدم عليه لم يكن منتظراً من مثله، وهو الذي قتل أخاه من أجل الخلافة والملك، ولأنه من تلك السلالة المعادية لأهل البيت «عليهم السلام».. احتاج المأمون إلى أن يثبت صدقه، وإخلاصه فيما أقدم عليه، وأن يقنع الناس بصفاء نيته، وسلامة طويته.. فأقدم لذلك. على عدة أعمال:

فأولاً: أقدم على نزع السواد شعار العباسيين، ولبس الخضرة

شعار العلويين وكان يقول: إنه لباس أهل الجنة(1). حتى إذا ما انتهى دور هذه الظاهرة بوفاة الإمام الرضا «عليه السلام» وتمكنه هو من دخول بغداد عاد إلى لبس السواد شعار العباسيين، بعد ثمانية أيام فقط من وصوله، على حد قول أكثر المؤرخين.

وقيل: بل بقي ثلاثة أشهر. نزع الخضرة رغم أن العباسيين، تابعوه، وأطاعوه في لبسها، وجعلوا يحرقون كل ملبوس يرونه من السواد، على ما صرح به في مآثر الإنافة، والبداية والنهاية، وغير ذلك.

وثانياً: ولنفس السبب(2) أيضاً: نراه قد ضرب النقود باسم الإمام الرضا «عليه السلام».

وثالثاً: أقدم للسبب نفسه: على تزويج الإمام الرضا «عليه السلام» ابنته، رغم أنها كانت بمثابة حفيدة له، حيث كان يكبرها الإمام «عليه السلام» بحوالي أربعين سنة. كما أنه زوج ابنته الأخرى للإمام الجواد «عليه السلام» الذي كان لا يزال صغيراً، أي ابن سبع سنين(3).

---

(1) الإمام الرضا ولي عهد المأمون ص62 عن ابن الأثير.

(2) التربية الدينية ص100.

(3) راجع: مروج الذهب ج3 ص441 وغيره من كتب التاريخ. وفي تاريخ الأمم والملوك (طبع ليدن) ج11 ص1103 والبداية والنهاية ج10 ص269: أنه «عليه السلام» لم يدخل بها إلا في سنة 215 للهجرة، ولكن

ومن يدري: فلعله كان يهدف من تزويجهما أيضاً إلى أن يجعل عليهما رقابة داخلية. وأن يمهد السبيل، لكي تكون الأداة الفعالة، التي يستعملها في القضاء على الإمام «عليه السلام»، كما كان الحال بالنسبة لولده الإمام الجواد، الذي قتل بالسم الذي دسته إليه ابنة المأمون، بأمر من عمها المعتصم؟!(1)، فيكون بذلك قد أصاب عدة عصافير بحجر واحد. كما يقولون..

ويجب أن نتذكر هنا: أن المأمون كان قد حاول أن يلعب نفس هذه اللعبة مع وزيره الفضل بن سهل، فألح عليه أن يزوجه ابنته

يظهر من اليعقوبي (ط صادر) ج2 ص454: أنه زوج الجواد ابنته بعد وصوله إلى بغداد، وأمر له بألفي ألف درهم، وقال: إني أحببت أن أكون جداً لامرئ ولده رسول الله، وعلي بن أبي طالب، فلم تلد منه انتهى. وهذا يدل: على أنه قد بادر إلى تزويج الجواد بعد قتل أبيه الرضا «عليه السلام» ليبرئ نفسه من الاتهام بقتل الرضا «عليه السلام»، حيث إن الناس كانوا مقتنعين تقريباً بذلك ومطمئنين إليه، وسيأتي في أواخر الكتاب البحث عن ظروف وملابسات وفاته «عليه السلام»

ويلاحظ: أن كلمة المأمون هذه تشبه إلى حد بعيد كلمة عمر بن الخطاب حينما أراد أن يبرر إصراره غير الطبيعي على الزواج بأم كلثوم بنت علي «عليه السلام» حتى لقد استعمل أسلوباً غير مألوف في التهديد والوعيد من أجل الوصول إلى ما يريد.

(1) ولعله قد استفاد ذلك من سلفه معاوية، وما جرى له مع الإمام الحسن السبط «عليه السلام».

فرفض، وكان الرأي العام معه، فلم يستطع المأمون أن يفعل شيئاً، كما سنشير إليه.. لكن الإمام «عليه السلام» لم يكن له إلى الرفض سبيل، ولم يكن يستطيع أن يصرح بمجبوريته على مثل هكذا زواج. لأن الرأي العام لا يقبل ذلك منه بسهولة.. بل ربما كان ذلك الرفض سبباً في تقليل ثقة الناس بالإمام، حيث يرون حينئذٍ: أنه لا مبرر لشكوكه تلك، التي تجاوزت ـ بنظرهم حينئذٍ ـ كل الحدود المألوفة والمعروفة..

وعلى كل حال: فإن كل الشواهد والدلائل تشير إلى أن زواج الإمام من ابنة المأمون كان سياسياً، مفروضاً إلى حد ما.. كما أننا لا نستبعد أن يكون زواج المأمون من بوران بنت الحسن بن سهل سياسياً أيضاً، حيث أراد بذلك أن يوثق علاقاته مع الإيرانيين، ويجعلهم يطمئنون إليه، خصوصاً بعد عودته إلى بغداد، وتركه مروا، وليبرئ نفسه من دم الفضل بن سهل، ويكتسب ثقة أخيه الحسن بن سهل، المعرف بثرائه ونفوذه.

ورابعاً: وللسبب نفسه أيضاً: كان يظهر الإحترام والتبجيل للإمام «عليه السلام» ـ وإن كان يضيق عليه في الباطن[1] ـ وكذلك كانت

(1) وقد سبقه إلى مثل ذلك سليمان عم الرشيد، عندما أرسل غلمانه، فأخذوا جنازة الكاظم «عليه السلام» من غلمان الرشيد، وطردوهم. ثم نادوا عليه بذلك النداء المعروف، اللائق بشأنه، فمدحه الرشيد، واعتذر إليه، ولام نفسه، حيث لم يأخذ في اعتباره ما يترتب على ما أقدم عليه من ردة فعل

الحال بالنسبة لإكرامه للعلويين، حيث صرح هو نفسه: بأن إكرامه لهم ما كان إلا سياسة منه ودهاء، ومن أجل الوصول إلى أهداف سياسية معينة، فقد قال في رسالته للعباسيين، المذكورة في أواخر هذا الكتاب: «..وأما ما كنت أردته من البيعة لعلي بن موسى.. فما كان ذلك مني، إلا أن أكون الحاقن لدمائكم، والذائد عنكم، باستدامة المودة بيننا وبينهم. وهي الطريق أسلكها في إكرام آل أبي طالب، ومواساتهم في الفيء، بيسير ما يصيبهم منه..».

ويذكرني قول المأمون: «ومواساتهم في الفيء إلخ..» بقول إبراهيم بن العباس الصولي ـ وهو كاتب القوم وعاملهم ـ في الرضا عندما قربه المأمون:

يمن عليكم بأموالكم وتعطون من مئة واحداً

و: إن المأمون ـ ولا شك ـ كان يعلم: أن ذلك كله ـ حتى البيعة للإمام ـ لا يضره ما دام مصمماً على التخلص من ولي عهده هذا بأساليبه الخاصة. بعد أن ينفذ ما تبقى من خطته الطويلة الأجل، للحط

لدى الشيعة، ومحبي أهل البيت «عليهم السلام»، والذين قد لا يكون للرشيد القدرة على مواجهتهم. وتبعه أيضاً المتوكل، حيث جاء بالإمام الهادي «عليه السلام» إلى سامراء، فكان يكرمه في ظاهر الحال، ويبغي له الغوائل في باطن الأمر، فلم يقدره الله عليه.. على ما صرح به ابن الصباغ المالكي في الفصول المهمة ص226، والمجلسي في بحار الأنوار ج50 ص203 والمفيد في الإرشاد ص314.

من الإمام قليلاً قليلاً، حتى يصوره للرعية بصورة من لا يستحق لهذا الأمر كما صرح هو نفسه(1)، وكما صرح بذلك أيضاً عبد الله بن موسى في رسالته إلى المأمون، والتي سوف نوردها في أواخر هذا الكتاب إن شاء الله، حيث يقول له فيها: «..وكنت ألطف حيلة منهم. بما استعملته من الرضا بنا، والتستر لمحننا، تختل واحداً فواحداً منا إلخ..»(2).

إلى غير ذلك من الشواهد والدلائل، التي لا تكاد تخفى على أي باحث، أو متتبع..

أهداف المأمون من البيعة:

هذا.. وبعد كل الذي قدمناه، فإننا نستطيع في نهاية المطاف: أن نجمل أهداف المأمون، وما كان يتوخاه من أخذ البيعة للرضا «عليه السلام» بولاية العهد بعده.. على النحو التالي:

الهدف الأول:

أن يأمن الخطر الذي كان يتهدده من قبل تلك الشخصية الفذة، شخصية الإمام الرضا «عليه السلام» الذي كانت كتبه تنفذ في المشرق والمغرب، وكان الأرضى في الخاصة والعامة ـ باعتراف

---

(1) سنتكلم في القسم الرابع من هذا الكتاب، حول تصريحات المأمون، وخططه بنوع من التفصيل إن شاء الله تعالى.

(2) مقاتل الطالبيين ص629.

نفس المأمون ـ حيث لا يعود باستطاعة الإمام «عليه السلام» أن يدعو الناس إلى الثورة، ولا أن يأتي بأية حركة ضد الحكم، بعد أن أصبح هو ولي العهد فيه. ولسوف لا ينظر الناس إلى أية بادرة عدائية منه لنظام الحكم القائم إلا على أنها نكران للجميل، لا مبرر لها، ولا منطق يدعمها.

وقد أشار المأمون إلى ذلك، عندما صرح: بأنه خشي إن ترك الإمام على حاله: أن ينفتق عليه منه ما لا يسده، ويأتي منه عليه ما لا يطيقه، فأراد أن يجعله ولي عهده ليكون دعاؤه له. كما سيأتي بيانه في فصل: «مع بعض خطط المأمون» إن شاء الله تعالى.

الهدف الثاني:

أن يجعل هذه الشخصية تحت المراقبة الدقيقة، والواعية من قرب، من الداخل والخارج، وليمهد الطريق من ثم إلى القضاء عليها بأساليبه الخاصة. وقد أشرنا فيما سبق، إلى أننا لا نستبعد أن يكون من جملة ما كان يهدف إليه من وراء تزويجه الإمام بابنته، هو: أن يجعل عليه رقيباً داخلياً موثوقاً عنده هو، ويطمئن إليه الإمام نفسه.

وإذا ما لاحظنا أيضاً: أن «المأمون كان يدس الوصائف هدية ليطلعنه على أخبار من شاء..»(1)، وأنه كان للمأمون على كل واحد

---

(1) تاريخ التمدن الإسلامي جلد2 ج5 ص549 نقلاً عن: العقد الفريد ج1 ص148.

صاحب خبر[1]. «..فإننا نعرف السر في إرساله بعض جواريه إلى الإمام الرضا «عليه السلام» بعنوان هدية.. وقد أرجعها الإمام «عليه السلام» إليه مع عدة أبيات من الشعر، عندما رآها اشمأزت من شيبه»[2].

ولم يكتف بذلك، بل وضع على الإمام «عليه السلام» عيوناً آخرين، يخبرونه بكل حركة من حركاته، وكل تصرف من تصرفاته.

فقد كان: «هشام بن إبراهيم الراشدي من أخص الناس عند الرضا «عليه السلام»، وكانت أمور الرضا تجري من عنده، وعلى يده، ولكنه لما حمل إلى مرو اتصل هشام بن إبراهيم بذي الرئاستين، والمأمون، فحظي بذلك عندهما. وكان لا يخفي عليهما شيئاً من أخباره، فولاه المأمون حجابة الرضا. وكان لا يصل إلى الرضا إلا من أحب، وضيق على الرضا، فكان من يقصده من مواليه، لا يصل إليه. وكان لا يتكلم الرضا في داره بشيء إلا أورده هشام على المأمون، وذي الرئاستين..»[3].

وعن أبي الصلت: أن الرضا «كان يناظر العلماء، فيغلبهم، فكان

(1) تاريخ التمدن الإسلامي جلد2 ج4 ص441 نقلاً عن: المسعودي ج2 ص225 وطبقات الأطباء ج1 ص171.

(2) بحار الأنوار ج49 ص164 وعيون أخبار الرضا ج2 ص178.

(3) بحار الأنوار ج49 ص139 ومسند الإمام الرضا ج1 ص77 و 78 وعيون أخبار الرضا ج2 ص153.

الناس يقولون: والله، إنه أولى بالخلافة من المأمون، فكان أهل الأخبار يرفعون ذلك إليه..»[1].

وأخيراً.. فإننا نلاحظ: أن جعفر بن محمد بن الأشعث، يطلب من الإمام «عليه السلام»: أن يحرق كتبه إذا قرأها، مخافة أن تقع في يد غيره، ويقول الإمام «عليه السلام» مطمئناً له: «إني إذا قرأت كتبه إلي أحرقتها..»[2].

إلى غير ذلك من الدلائل والشواهد الكثيرة، التي لا نرى أننا بحاجة إلى تتبعها واستقصائها.

الهدف الثالث:

أن يجعل الإمام «عليه السلام» قريباً منه، ليتمكن من عزله عن الحياة الإجتماعية، وإبعاده عن الناس، وإبعاد الناس عنه، حتى لا يؤثر عليهم بما يمتلكه من قوة الشخصية، وبما منحه الله إياه من العلم، والعقل، والحكمة. ويريد أن يحد من ذلك النفوذ له، الذي كان يتزايد باستمرار، سواء في خراسان، أو في غيرها.

وأيضاً.. أن لا يمارس الإمام أي نشاط لا يكون له هو دور رئيس

(1) شرح ميمية أبي فراس ص204 وبحار الأنوار ج49 ص290 وعيون أخبار الرضا ج2 ص239.

(2) كشف الغمة ج3 ص92 ومسند الإمام الرضا ج1 ص187 وعيون أخبار الرضا ج2 ص219.

فيه، وخصوصاً بالنسبة لرجال الدولة، إذ قد يتمكن الإمام «عليه السلام» من قلوبهم، ومن ثم من تدبير شيء ضد النظام القائم. دون أن يشعر أحد.

والأهم من ذلك كله: أنه كان يريد عزل الإمام «عليه السلام» عن شيعته، ومواليه، وقطع صلاتهم به، وليقطع بذلك آمالهم، ويشتت شملهم، ويمنع الإمام من أن يصدر إليهم من أوامره، ما قد يكون له أثر كبير على مستقبل المأمون، وخلافته.

وبذلك يكون أيضاً: قد مهد الطريق للقضاء على الإمام «عليه السلام» نهائياً، والتخلص منه بالطريقة المناسبة، وفي الوقت المناسب.

وقد قال المأمون: إنه «يحتاج لأن يضع من الإمام قليلاً قليلاً، حتى يصوره أمام الرعية بصورة من لا يستحق لهذا الأمر. ثم يدبر فيه بما يحسم عنه مواد بلائه..» كما سيأتي.

وقد قرأنا آنفاً: أنه «كان لا يصل إلى الرضا إلا من أحب [أي هشام بن إبراهيم] وضيق على الرضا، فكان من يقصده من مواليه، لا يصل إليه».

كما أن الرضا نفسه قد كتب في رسالته منه إلى أحمد بن محمد البيزنطي، يقول: «وأما ما طلبت من الإذن علي، فإن الدخول إلي صعب، وهؤلاء قد ضيقوا علي في ذلك الآن، فلست تقدر الآن،

وسيكون إن شاء الله»[1].

كما أننا نرى: أنه عندما وصل إلى القادسية، وهو في طريقه إلى مرو، يقول لأحمد بن محمد بن أبي نصر: «إكتر لي حجرة لها بابان: باب إلى الخان، وباب إلى خارج، فإنه أستر عليك..»[2].

ولعل ذلك هو السبب في طلبه من الإمام «عليه السلام»، ومن رجاء بن أبي الضحاك: أن يمرا عن طريق البصرة، فالأهواز إلى آخر ما سيأتي. ولا نستبعد أيضاً: أن يكون عزل الإمام عن الناس، هو أحد أسباب إرجاع الإمام الرضا عن صلاة العيد مرتين[3]. وللسبب نفسه أيضاً: فرق عنه تلامذته، عندما أخبر أنه يقوم بمهمة التدريس،

---

(1) رجال المامقاني ج1 ص79 وعيون أخبار الرضا ج2 ص212.

(2) بصائر الدرجات ص246 ومسند الإمام الرضا ج1 ص155.

(3) هذه القضية معروفة ومشهورة، فراجع: الفصول المهمة لابن الصباغ المالكي ص246 و 247 ومطالب السؤول، لمحمد بن طلحة الشافعي (طبعة حجرية) ص85 وإثبات الوصية للمسعودي ص205 ومعادن الحكمة ص180 و 181 ونور الأبصار ص143 وشرح ميمية أبي فراس ص165 وإعلام الورى ص322 و 323 وروضة الواعظين ج1 ص271 و 272 وأصول الكافي ج1 ص489 و 490 وبحار الأنوار ج49 ص135 و 136 و 171 و 172 وعيون أخبار الرضا، وإرشاد المفيد، وأعيان الشيعة، وكشف الغمة، وغير ذلك.

ولسوف يأتي فصل: خطة الإمام، وغيره من الفصول، ما يتعلق بذلك إن شاء الله تعالى.

وحتى لا يظهر علم الإمام، وفضله.. إلى آخر ما هنالك من صفحات تاريخ المأمون السوداء.

الهدف الرابع:

إن المأمون في نفس الوقت الذي يريد فيه أن يتخذ من الإمام مجناً يتقي به سخط الناس على بني العباس، ويحوط نفسه من نقمة الجمهور. يريد أيضاً، أن يستغل عاطفة الناس ومحبتهم لأهل البيت ـ والتي زادت ونمت بعد الحالة التي خلفتها الحرب بينه وبين أخيه ـ ويوظف ذلك في صالحه هو، وصالح الحكم العباسي بشكل عام.

أي أنه كان يهدف من وراء لعبته تلك ـ والتي كان يحسب أنها سوف تكون رابحة جداً ـ إلى أن يحصل على قاعدة شعبية، واسعة، وقوية. حيث كان يعتقد ويقدر: أن نظام حكمه سوف ينال من التأييد، والقوة، والنفوذ، بمقدار ما كان لتلك الشخصية من التأييد، والنفوذ والقوة. وإذا ما استطاع في نهاية الأمر أن يقضي عليها، فإنه يكون قد أمن خطراً عظيماً، كان يتهدده من قبلها. بمقدار ما كان لها من العظمة والخطر.

إن المأمون قد اختار لولاية عهده رجلاً يحظى بالإحترام والتقدير من جميع الفئات والطبقات، وله من النفوذ، والكلمة المسموعة، ما لم يكن لكل أحد سواه في ذلك الحين. بل لقد كان الكثيرون يرون: أن الخلافة حق له، وينظرون إلى الهيئة الحاكمة على أنها ظالمة له وغاصبة لذلك الحق.

يقول الدكتور الشيبي، وهو يتحدث عن الرضا «عليه السلام»: «إن المأمون جعله ولي عهده، لمحاولة تألف قلوب الناس ضد قومه العباسيين، الذين حاربوه، ونصروا أخاه..»[1].

ويقول: «..وقد كان الرضا من قوة الشخصية، وسمو المكانة: أن التف حوله المرجئة، وأهل الحديث، والزيدية، ثم عادوا إلى مذاهبهم بعد موته..»[2].

وكذلك هو يقول ـ وهو مهم فيما نحن بصدده ـ: «..إن الرضا لم يكن بعد توليته العهد إمام الشيعة وحدهم، وإنما مرَّ بنا:

أن الناس، حتى أهل السنة، والزيدية، وسائر الطوائف الشيعية المتناحرة.. قد اجتمعت على إمامته، واتباعه، والإلتفاف حوله..»[3].

وهذا كما ترى تصريح واضح منه بهدف المأمون، الذي نحن بصدد بيانه.

ويقول محمد بن طلحة الشافعي مشيراً إلى ذلك، في معرض حديثه عن الإمام الرضا «عليه السلام»: «..نما إيمانه، وعلا شأنه،

---

(1) الصلة بين التصوف والتشيع ص223 و 224.. ونحن لا نوافق الدكتور الشيبي على أنه كان يريد التقوي بذلك على العباسيين، كما اتضح، وسيتضح إن شاء الله.

(2) المصدر السابق ص214.

(3) المصدر السابق ص256.

وارتفع مكانه، وكثر أعوانه، وظهر برهانه، حتى أدخله الخليفة المأمون محل مهجته، وأشركه في مملكته..»[1].

وتقدم: أنه «عليه السلام» كان ـ باعتراف المأمون ـ «**الأرضى في الخاصة والعامة**»، وأن كتبه كانت تنفذ في المشرق والمغرب، حتى إن البيعة له بولاية العهد، لم تزده في النعمة شيئاً.. وأنه كان له من قوة الشخصية ما دفع أحد أعدائه لأن يقول في حقه للمأمون: «هذا الذي بجنبك والله صنم يعبد دون الله» إلى آخر ما هنالك، مما قدمنا «غيضاً من فيض منه».

كما وتقدم أيضاً قول المأمون في رسالته للعباسيين: «..وإن تزعموا: أني أردت أن يؤول إليهم عاقبة ومنفعة [يعني للعلويين]، فإني في تدبيركم، والنظر لكم، ولعقبكم، وأبنائكم من بعدكم..». وأيضاً عبارته التي كتبها المأمون بخط يده في وثيقة العهد، فلا نعيد.

وهكذا.. فما على العباسيين إلا أن ينعموا بالاً، ويقروا عيناً، فإن المأمون كان يدبر الأمر لصالحهم ومن أجلهم.. وليس كما يقوله الدكتور الشيبي، وغيره من أنه أراد أن يحصل على التأييد الواسع، ليقابل العباسيين، ويقف في وجههم.

(1) مطالب السؤول ص84 و 85. وقريب منه ما في: الإتحاف بحب الأشراف ص58.

إشارة هامة لا بد منها:

هذا.. ويحسن بنا أن نشير هنا: إلى ما قاله ابن المعتز في الروافض. وإلقاء نظرة فاحصة على السبب الذي جعلهم مستحقين لهذه الحملة الشعواء منه.. فهو يقول:

لقد قال الروافض في علـي — مقالاً جامعاً كفراً وموقــا
زنادقة أرادت كسب مــال — من الجهال فاتخذته سوقــا
وأشهد أنه منهم بــــريّ — وكان بأن يقتلهم خليقـــا
كما كذبوا عليه وهو حــي — فأطعم ناره منهم فريقـــا
وكانوا بالرضا شغفوا زماناً — وقد نفخوا به في الناس بوقا
وقالوا: إنه رب قديــر — فكم لصق السواد به لصوقا(1)

وهذه الأبيات تعبر عن مدى صدمة ابن المعتز، وخيبة أمله في الروافض، الذين ضايقه جداً امتداد دعوتهم في طول البلاد الإسلامية، وعرضها. وخصوصاً في زمن الرضا. والذي لم يجد شيئاً يستطيع أن ينتقص به إمامهم الرضا «عليه السلام» الذي كان أسمر اللون، بالإفتراء عليه، بأنه كان أسود اللون، وأن الروافض قالوا: إنه رب قدير.. وسر حنقه هذا على الروافض ليس هو إلا عقيدتهم في علي «عليه السلام» ـ التي كان يراها خطراً حقيقياً على القضية العباسية ـ

---

(1) ديوان ابن المعتز ص300 و 301 والأدب في ظل التشيع ص206.

والتي تتلخص بأنه «عليه السلام»: يستحق الخلافة بالنص. وهذه العقيدة والمقالة هي التي جعلتهم يستحقون من ابن المعتز: أن يجمع لهم بين وصفي الكفر والزندقة، واتهامه لهم، بأنهم يقصدون بذلك كسب المال من الجهال. ثم يتهممهم: بأنهم قد قالوا بنفس هذه المقالة في علي الرضا «عليه السلام»، فقالوا: إنه الإمام الثابت إمامته بالنص، وشهروا بذلك، حتى علم به عامة الناس، ونفخوا به في الناس بوقاً.. وحتى لقد التف حوله أهل الحديث، والزيدية. بل والمرجئة، وأهل السنة، على حد تعبير الشيبي، وقالوا: بإمامة أبيه، ثم بإمامته.

وبديهي: أن لا يرتاح ابن المعتز، الذي كان في صميم الأسرة العباسية لهذا الامتداد للتشيع، ولمقالة الروافض، حيث إن ذلك يعني: أن الأئمة الذين هم بين الرضا، وعلي أمير المؤمنين «عليهما السلام»، كلهم تثبت إمامتهم بالنص، وتبطل كل خلافة بعد الرسول «صلى الله عليه وآله» سوى خلافة الإمام علي والأئمة من ولده «عليهم السلام».

ولقد بلغ من حنقه عليهم، بسبب ذلك الامتداد الواسع لعقيدتهم ـ وخصوصاً في زمان الرضا ـ أن دفعه إلى أن يخلط عن عمد، أو عن غير عمد بين عقيدة الروافض هذه، وبين عقيدة الغلاة، حيث أضاف إلى مقالة الروافض تلك مقالة أخرى، هي: القول بألوهية علي «عليه السلام».

وإذا كنا واثقين من أن الفرق الشاسع بين عقيدة الروافض،

وعقيدة الغلاة، لم يكن ليخفى على مثل ابن المعتز، بل على من هو أقل منه بمراتب، فإننا سوف ندرك بما لا مجال معه للشك: أنه يقصد بهذا الخلط المتعمد: التشنيع على الروافض، وتهجين عقيدتهم، إذ إنه يقصد بـ «**الروافض**» ـ حسبما هو صريح كلامه ـ خصوص القائلين بإمامة الرضا، وإمامة علي أمير المؤمنين، ومن بينهما. وهو يعلم، وكل أحد يعلم: أنه ليس فيهم من يقول بألوهية أحدهما، أو ألوهيتهما، أو ألوهية غيرهما من أئمة أهل البيت «عليهم السلام».

وأخيراً.. فإن قول واعتراف ابن المعتز هذا ـ وهو من نعلم ـ لخير دليل على مدى تحرر الشيعة في زمن الرضا، واتساع نفوذهم، وعلى أن شخصية الرضا «عليه السلام»، كانت قد استقطبت قطاعاً واسعاً، إن لم نقل: أنه القطاع الأكبر من الأمة الإسلامية، في طول البلاد وعرضها، في تلك الفترة من الزمن، وقد تقدم بعض ما يدل على ذلك، فلا نعيد.

الهدف الخامس:

هذا.. ونستطيع أن نقول أيضاً: إنه كان يريد أن يقوي من دعائم حكمه، حيث قد أصبح الحكم يمتلك شخصية تعنو لها الجباه بالرضا والتسليم، ولقد كان الحكم بأمس الحاجة إلى شخصية من هذا القبيل. في مقابل أولئك المتزلفين القاصرين، الذين كانوا يتجمعون حول الحكم العباسي، طلباً للشهرة، وطمعاً بالمال، والذين لم يعد يخفى على أحد حالهم ومآلهم.. وعلى الأخص بعد أن رأى فشلهم في صد حملات

علماء الملل الأخرى، والذين كانوا قد ضاعفوا نشاطاتهم، عندما رأوا ضعف الدولة، وتمزقها، وتفرقها إلى جماعات وأحزاب.

نعم.. لقد كان الحكم يحتاج إلى العلماء الأكفاء، والأحرار في تفكيرهم، وفي نظرتهم الواعية للإنسان والحياة، ولم يعد بحاجة إلى المتزلفين، والجامدين، والإنهزاميين، ولهذا نراه يستبعد أصحاب الحديث الجامدين، الذين كان أكثرهم في الجهة المناوئة له، يشدون من أزرها، ويقيمون أودها..

ويقرب المعتزلة: كبشر المريسي، وأبي الهذيل العلاف وأضرابهما. وتقريبه هؤلاء، بل وإشراكه الإمام الرضا «عليه السلام» ربما كان يريد أن يوحي للناس بالفصل بين الخلافة، وبين العلم، من خلال تكريس مفهوم بدأ بتكريسه الخليفة عمر بن الخطاب، وهو: أنه لا يجب أن يكون الخليفة عالماً بكل شيء، لأن بإمكانه أن يستفيد من أهل الخبرة، ولأجل ذلك كان يكرر كلمته المشهورة: لولا علي لهلك عمر..

ومهما يكن من أمر، فإن هذه السياسة لم تفلح في تحقيق هذا الهدف، فإن النصوص الدينية قد فرضت نفسها، كما أن الإمام قد فرض نفسه كصاحب حق منصوص عليه، وظهر لكل أحد أنه الشخصية العلمية، التي لا يشك أحد في تفوقها على جميع أهل الأرض علماً وزهداً، وورعاً وفضلاً الخ.. كانت منحصرة في الإمام الرضا «عليه السلام»، باعتراف من نفس المأمون، كما قدمنا.

ولهذا فقد كان الحكم يحتاج إليها أكثر من احتياجه لأية شخصية أخرى، مهما بلغت.

الهدف السادس:

ولعل من الأهمية بمكان بالنسبة إليه، أنه يكون في تلك الفترة المليئة بالقلاقل والثورات، قد أتى الأمة بمفاجئة مثيرة، من شأنها أن تصرف أنظار الناس عن حقيقة ما يجري، وما يحدث، وعن واقع المشاكل التي كان يعاني الحكم والأمة منها، وما أكثرها.

وقد عبر إبراهيم بن المهدي، عن دهشة بني العباس في أبياته المتقدمة. حتى لقد ذهل ـ على حد قوله ـ الحواضن عن بنيها! وصد الثدي عن فمه الصبي!

وبعد هذا. فلسنا بحاجة إلى كبير عناء، لإدراك مدى دهشة غيرهم، ممن رأوا وسمعوا بمعاملة العباسيين لأبناء عمهم. ولسوف ندرك مدى عظمة دهشتهم تلك إذا ما لاحظنا: أنهم كانوا سياسياً أقل وعياً وتجربة من مثل إبراهيم بن المهدي، الذي عاش في أحضان الخلافة. وكان بمرأى ومسمع من ألاعيب السياسة، ومكر الرجال.

الهدف السابع:

طبيعي بعد هذا: أنه قد أصبح يستطيع أن يدعي، بل لقد ادعى بالفعل ـ على ما في وثيقة العهد ـ: أن جميع تصرفاته، وأعماله، لم يكن يهدف من ورائها، إلا الخير للأمة، ومصلحة المسلمين، وحتى

قتله أخاه، لم يكن من أجل الحكم، والرياسة، بقدر ما كان من أجل خير المسلمين، والمصلحة العامة. يدل على ذلك: أنه عندما رأى أن خير الأمة، إنما هو في إخراج الخلافة من بني العباس كلية، وهم الذين ضحوا الكثير في سبيلها، وقدموا من أجلها ما يعلمه كل أحد ـ عندما رأى ذلك ـ وأن ذلك لا يكون إلا بإخراجها إلى ألد أعدائهم،

سارع إلى ذلك، بكل رضى نفس، وطيبة خاطر.. وليكون بذلك قد كفر عن جريمته النكراء، والتي كانت أحد أسباب زعزعة ثقة الناس به، ألا وهي: قتله أخاه الأمين، العزيز على العباسيين والعرب. وليكون بذلك، قد ربط الأمة بالخلافة، وكسب ثقتها فيها، وشد قلوب الناس، وأنظارهم إليها، حيث أصبح باستطاعتهم أن ينتظروا منها أن تقيم العدل، وترفع الظلم، وأن تكون معهم، وفي خدمتهم، وتعيش قضاياهم. وليكون لها من ثم من المكانة والتقدير، وما يجعلها في منأى ومأمن من كل من يتحينون بها الفرص، ويبغون لها الغوائل.

ويدل على ذلك ـ عدا عما ورد في وثيقة العهد ـ: ما ورد من أن المأمون كتب إلى عبد الجبار بن سعد المساحقي، عامله على المدينة: أن اخطب الناس، وادعهم إلى بيعة الرضا، فقام خطيباً، فقال:

«يا أيها الناس، هذا الأمر الذي كنتم فيه ترغبون، والعدل الذي كنتم تنتظرون، والخير الذي كنتم ترجون، هذا علي بن موسى، بن جعفر، بن محمد، بن علي، بن الحسين، بن علي بن أبي طالب:

ستة آباؤهم ما هم — من أفضل من يشرب صوب

الغمام»(1)

وقد أكد ذلك بحسن اختياره، إذ قد اختار هذه الشخصية، التي تمثل ـ في الحقيقة ـ أمل الأمة، ورجاءها، في حاضرها، ومستقبلها، وتكون النتيجة ـ بعد ذلك ـ: أنه يكون قد حصل على حماية لكل تصرف يقدم عليه في المستقبل، وكل عمل يقوم به.. مهما كان غريباً، ومهما كان غير معقول، فإن على الأمة أن تعتبره صحيحاً وسليماً، لا بد منه، ولا غنى عنه، وإن لم تعرف ظروفه، ودوافعه الحقيقية. بل وحتى مع علمها بها، فإن عليها أن تؤول ما يقبل التأويل، وإلا. فإن عليها أن تدفن رأسها في التراب، وتتناسى ما تعلم. أو أن تعتبر نفسها قاصرة عن إدراك المصالح الحقيقية الكامنة في تلك التصرفات الغريبة، وأن ما أدركته ـ ولو كان حقاً ـ لا واقع له، ولا حقيقة وراءه.

ويدل على ذلك بشكل واضح أبيات ابن المعتز الآتية ص305 و 306

يقول ابن المعتز:

وأعطاكم المأمون حق خلافة　　　لنا حقها لكنه جاد بالدنيــــا

ليعلمكم أن التي قد حرصتموا　　　عليها وغودرتم على أثرها صرعى

يسير عليه فقدها غير مكثر　　　كما ينبغي للصالحين ذوي التقوى

---

(1) العقد الفريد (طبع مصطفى محمد بمصر سنة 1935م) ج3 ص392 و «ما» في البيت زائدة.. ولا يخفى ما في البيت، وقد أثبتناه، كما وجدناه.

وعلى كل حال، فإنه يتفرع على ما ذكرناه:

أولاً: إنه بعد أن أقدم على ما أقدم عليه، فليس من المنطقي بعد للعرب: أن يسخطوا عليه، بسبب معاملة أبيه، أو أخيه، وسائر أسلافه لهم، فإن المرء بما كسب هو، لا بما كسب أهله، ولا تزر وازرة وزر أخرى.

وكيف يجوز لهم أن يغضبوا بعد، وهو قد أرجع الخلافة إليهم، بل وإلى أعرق بيت فيهم. وعرفهم عملاً: أنه لا يريد لهم، ولغيرهم، إلا الصلاح والخير..

وليس لهم بعد حق في أن ينقموا عليه معاملته القاسية لهم، ولا قتله أخاه، ولا أن يزعجهم، ويخيفهم تقريبه للإيرانيين، ولا جعله مقر حكمه مروا إلى آخر ما هنالك.. ما دام أن الخلافة قد عادت إليهم، على حسب ما يشتهون، وعلى وفق ما يريدون.

ومن هنا.. فلا يجب أن نعجب كثيراً، حين نراهم: قد تلقوا بيعة الرضا بنفوس طيبة، وقلوب رضية. حتى أهل بغداد نرى أنهم قد تقبلوها إلى حد كبير، فقد نص المؤرخون ـ ومنهم الطبري، وابن مسكويه ـ على أن بعضهم وافق، والبعض الآخر ـ وهم أنصار بني العباس ـ رفض. وهذا يدل دلالة واضحة: على أن بغداد، معقل العباسيين الأول، كانت تتعاطف مع العلويين إلى درجة كبيرة..

بل ونص المؤرخون: على أن إبراهيم بن المهدي، المعروف بابن شكلة، الذي بويع له في بغداد غضباً من تولية الرضا للعهد لم

يستطع أن يسيطر إلا على بغداد، والكوفة والسواد(1). بل وحتى الكوفة قد استمرت الحرب قائمة فيها على ساق وقدم أشهراً عديدة بين أنصار المأمون، وعليهم الخضرة، وأنصار العباسيين وعليهم السواد(2).

وثانياً: وأما الإيرانيون عامة، والخراسانيون خاصة، والمعروفون بتشيعهم للعلويين، فقد ضمن المأمون استمرار تأييدهم له، وثقتهم به، بعد أن حقق لهم غاية أمانيهم. وأغلى أحلامهم، وأثبت لهم عملاً، حبه لمن يحبون، ووده لمن يودون.. وأن لا ميزة عنده لعباسي على غيره، ولا لعربي على غيره، وأن الذي يسعى إليه، هو فقط خير الأمة، ومصلحتها، بجميع فئاتها، ومختلف طبقاتها، وأجناسها.

ملاحظة هامة:

إن من الجدير بالملاحظة هنا: أن الرضا «عليه السلام» كان قد قدم إلى إيران قبل ذلك. والظاهر: أنه قدمها في حدود سنة 193 هـ.

---

(1) راجع: البداية والنهاية ج10 ص248 وغيره من كتب التاريخ. وزاد أحمد شلبي في كتابه: التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية ج3 ص105 - زاد على ذلك: المدائن أيضاً.

(2) راجع: الكامل لابن الأثير ج5 ص190 والبداية والنهاية ج10 ص248 وغير ذلك.

أي في الوقت المناسب لوفاة الرشيد، فقد ذكر الرضي المعاصر للمجلسي في كتابه: ضيافة الإخوان: أن علياً الرضا «عليه السلام» كان مستخفياً في قزوين في دار داود بن سليمان الغازي أبي عبد الله، ولداود نسخة يرويها عن الرضا «عليه السلام»، وأهل قزوين يروونها عن داود، كإسحاق بن محمد، وعلي بن مهرويه[1].

وقال الرافعي في التدوين: «وقد اشتهر اجتياز علي بن موسى الرضا بقزوين. ويقال: إنه كان مستخفياً في دار داود بن سليمان الغازي، روى عنه النسخة المعروفة. وروى عنه: إسحاق بن محمد، وعلي بن مهرويه، وغيرهما.

قال الخليل: «وابنه المدفون في مقبرة قزوين، يقال: إنه كان ابن سنتين، أو أصغر»[2]. انتهى كلام الرافعي.

والمراد بالخليل في كلامه: هو الخليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم الخليلي، القزويني. وهو الحافظ المشهور، مصنف كتاب الإرشاد، وكتاب تاريخ قزوين، الذي فرغ من تأليفه حوالي سنة أربعمائة هجرية، وكانت وفاته سنة 446 هـ.

---

(1) راجع كتاب: ضيافة الإخوان مخطوط في مكتبة المدرسة الفيضية في قم، في ترجمة أبي عبد الله القزويني، وعلي بن مهرويه القزويني.

(2) التدوين (مخطوط في مكتبة دار التبليغ الإسلامي في قم، ترجمة علي الرضا) قسم2 ورقة 235.

الهدف الثامن:

لقد كان من نتائج اختياره الإمام، والبيعة له بولاية العهد ـ التي كان يتوقعها ـ: أن أخمد ثورات العلويين في جميع الولايات والأمصار.

ولعله لم تقم أية ثورة علوية ضد المأمون ـ بعد البيعة للرضا، سوى ثورة عبد الرحمان بن أحمد في اليمن. وكان سببها ـ باتفاق المؤرخين ـ هو فقط: ظلم الولاة وجورهم، وقد رجع إلى الطاعة بمجرد الوعد بتلبية مطالبه.

بل لا بد لنا أن نضيف إلى ذلك:

ألف: إنه ليس فقط أخمد ثوراتهم. بل لقد حصل على ثقة الكثيرين منهم، ومن والاهم، وشايعهم. والخراسانيون منهم، ويشير المأمون إلى هذا المعنى في رسالته، التي أرسلها إلى عبد الله بن موسى، حيث يقول:

«..ما ظننت أحداً من آل أبي طالب يخافني، بعدما عملته بالرضا» والرسالة مذكورة في أواخر هذا الكتاب.. كما أنه كتب للعباسيين في بغداد في رسالته، التي أشرنا إليها غير مرة، يقول لهم: إنه يريد بذلك أن يحقن دماءهم، ويذود عنهم، باستدامة المودة بنيهم، وبين العلويين.

ب: بل ونزيد هنا على ما تقدم: أنه قد بايعه منهم ومن أشياعهم من لم يكن بعد قد بايعه، وهم قسم كبير جداً. بل لقد بايعه أكثر

المسلمين، ودانوا له بالطاعة، بعد أن كانوا مخالفين له ممتنعين عن بيعته، حسبما قدمناه.

وهذه دون شك هي إحدى أمنيات المأمون، بل هي أجل أمنياته وأغلاها.

ج: قال ابن القفطي في معرض حديثه عن عبد الله بن سهل بن نوبخت:

«..هذا منجم مأموني، كبير القدر في صناعته، يعلم المأمون قدره في ذلك. وكان لا يقدم إلا عالماً مشهوداً له، بعد الإختيار..

وكان المأمون قد رأى آل أمير المؤمنين، علي بن أبي طالب متخشين، متخفين، من خوف المنصور، ومن جاء بعده من بني العباس. ورأى العوام قد خفيت عنهم أمورهم بالإختفاء، فظنوا ما يظنونه بالأنبياء، ويتفوهون بما يخرجهم عن الشريعة، من التغالي.

فأراد معاقبة العامة على هذا الفعل.

ثم فكر: أنه إذا فعل هذا بالعوام زادهم إغراء به، فنظر نظراً دقيقاً، وقال: لو ظهروا للناس، ورأوا فسق الفاسق منهم، وظلم الظالم، لسقطوا من أعينهم، ولانقلب شكرهم لهم ذماً.

ثم قال: إذا أمرناهم بالظهور خافوا، واستتروا، وظنوا بنا سوءاً، وإنما الرأي: أن نقدم أحدهم، ويظهر لهم إماماً، فإذا رأوا هذا أنسوا، وظهروا، وأظهروا ما عندهم من الحركات الموجودة في الآدميين، فيحقق للعوام حالهم، وما هم عليه، مما خفي بالإختفاء، فإذا تحقق ذلك

أزلت من أقمته، ورددت الأمر إلى حالته الأولى. وقوي هذا الرأي عنده، وكتم باطنه عن خواصه.. وأظهر للفضل بن سهل: أنه يريد أن يقيم إماماً من آل أمير المؤمنين علي صلوات الله عليه.

وفكر هو وهو: فيمن يصلح، فوقع إجماعهما على الرضا، فأخذ الفضل بن سهل في تقرير ذلك. وترتيبه وهو لا يعلم باطن الأمر. وأخذ في اختيار وقت لبيعة الرضا، فاختار طالع السرطان، وفيه المشتري الخ..»[1].

ثم ذكر أن عبد الله بن سهل أراد اختبار المأمون، فأخبره أن البيعة لا تتم إذا وقعت في ذلك الوقت، فهدده المأمون بالقتل إن لم تقع البيعة في ذلك الوقت بالذات، لأنه سوف يعتبر أنه هو الذي أفسد عليه ما كان دبره الخ..

وابن القفطي هنا، لا يبدو أنه يعتبر الإمام الرضا «عليه السلام» من أولئك الذين يريد المأمون إظهار تفاهاتهم للناس، ولكنه يوجه نظره إلى بقية العلويين في ذلك..

ونحن إن كنا لا نستبعد من المأمون ما ذكره ابن القفطي هنا لكننا لا نستطيع أن نعتبر أن هذا كان من الأسباب الرئيسية لدى المأمون، إذ لا نعتقد أن المأمون كان من السذاجة بحيث يجهل أن بقية العلويين لم يكونوا ـ إجمالاً ـ على الحال التي كان يريد أن يظهرهم عليها

---

(1) تاريخ الحكماء ص221 و 222.

للناس، وأنهم كانوا أكثر تديناً والتزاماً من أي فئة أخرى على الإطلاق..

هذا.. ولسوف نرى: أن أحمد أمين المصري يأخذ برأي ابن القفطي هذا. لكنه ينظر فيه إلى خصوص أئمة أهل البيت «عليه السلام»، كما سيأتي بيانه، وبيان مدى خلطه وفساده في الفصل التالي.

وفيه دلالة على أن الفضل كان مخدوعاً، وعلى أن المأمون لم يكن مخلصاً فيما أقدم عليه..

د: إنه لا بد لنا من الإشارة هنا إلى أن أكثر ثورات العلويين، التي قامت ضد المأمون ـ قبل البيعة للرضا «عليه السلام» طبعاً ـ كانت من بني الحسن، وبالتحديد من أولئك الذين يتخذون نحلة الزيدية، فأراد المأمون في جملة ما أراد: أن يقف في وجههم، ويقضي عليهم، وعلى نحلتهم تلك نهائياً، وإلى الأبد، فأقدم على ما أقدم عليه من البيعة للرضا «عليه السلام» بولاية العهد.

هذا.. وقد كانت نحلة الزيدية هذه شائعة في تلك الفترة، وكانت تزداد قوة يوماً عن يوم، وكان للقائمين بها نفوذ واسع، وكلمة مسموعة، حتى إن المهدي قد استوزر يعقوب بن داود، وهو زيدي، وآخاه، وفوضه جمع أمور الخلافة(1).

---

(1) البداية والنهاية ج10 ص147 وغيره من كتب التاريخ، فراجع فصل:

وعلى حد تعبير الشبراوي: «..فولاه الوزارة، وصارت الأوامر كلها بيديه، واستقل يعقوب حتى حسده جميع أقرانه..»(1).

بل كان: «لا ينفذ للمهدي كتاب إلى عامل، فيجوز، حتى يكتب يعقوب إلى أمينه وثقته بإنفاذه..»(2).

وقد بلغ من نفوذ يعقوب هذا.. أن قال فيه بشار بن برد أبياته المشهورة، التي قدمناها، والتي يقول فيها:

«إن الخليفة يعقوب بن داود».

وقد سعي بيعقوب هذا إلى المهدي، وقيل له: «..إن الشرق والغرب في يد يعقوب، وأصحابه، وإنما يكفيه أن يكتب إليهم ؛ فيثوروا، في يوم واحد، فيأخذوا الدنيا..»(3).

وذلك لأنه قد: «أرسل يعقوب هذا إلى الزيدية، وأتى بهم من كل أوب، وولاهم من أمور الخلافة في المشرق والمغرب كل جليل، وعمل نفيس، والدنيا كلها في يديه..»(4).

مصدر الخطر على العباسيين.

(1) الإتحاف بحب الأشراف ص112.

(2) تاريخ الأمم والملوك ج10 ص486 والكامل لابن الأثير ج5 ص60 ومرآة الجنان ج1 ص418.

(3) الكامل لابن الأثير ج5 ص66 و 67.

(4) تاريخ الأمم والملوك (طبع ليدن) ج10 ص508 والوزراء والكتاب للجهشياري ص158 والكامل لابن الأثير ج5 ص66

وإذا ما عرفنا أن معاوني يعقوب إنما كانوا هم: متفقهة الكوفة، والبصرة، وأهل الشام[1].. فإننا نعرف: أن الإتجاه الزيدي سوف يؤثر كثيراً، وكثيراً جداً على الثقافة العامة، والإتجاهات الفكرية في ذلك العصر، كما حدث ذلك فعلاً..

حتى لقد صرح ابن النديم بأن:

«أكثر علماء المحدثين إلا قليلاً منهم، وكذلك قوم من الفقهاء، مثل: سفيان الثوري، وسفيان بن عيينة كانوا من الشيعة الزيدية..»[2].

وقد صرح المؤرخون أيضاً: بأن أصحاب الحديث جميعهم، قد خرجوا مع إبراهيم بن عبد الله بن الحسن، أو أفتوا بالخروج معه[3].

---

(1) تاريخ الأمم والملوك (طبع ليدن) ج10 ص486.

(2) الفهرست لابن النديم ص253.

(3) مقاتل الطالبيين ص377، وغيرها من الصفحات، وغيرها من الكتب. ويرى بعض أهل التحقيق: أن المقصود هو جميع أصحاب الحديث في الكوفة. ولكن الظاهر أن المراد: الجميع مطلقاً، كما يظهر من مراجعة مقاتل الطالبيين وغيره.

والأمر الذي تجدر الإشارة إليه هنا: هو أن فرقة من الزيدية، وفرقة من أصحاب الحديث، قد قالوا بالإمامة على النحو الذي يقول به الشيعة الإمامية، عندما جعل المأمون «**الرضا**» «عليه السلام» ولياً لعهده. لكنهم بعد وفاة الرضا «عليه السلام» رجعوا عن ذلك. قال النوبختي في فرق الشيعة ص86:

«..وفرقة منهم تسمى «**المحدثة**» كانوا من أهل الإرجاء، وأصحاب الحديث،

فدخلوا في القول بإمامة موسى بن جعفر، وبعده بإمامة علي بن موسى، وصاروا شيعة، رغبة في الدنيا وتصنعاً. فلما توفي علي بن موسى «عليه السلام» رجعوا إلى ما كانوا عليه.

وفرقة كانت من الزيدية الأقوياء، والبصراء، فدخلوا في إمامة علي بن موسى «عليه السلام»، عندما أظهر المأمون فضله، وعقد بيعته، تصنعاً للدنيا، واستكانوا الناس بذلك دهراً. فلما توفي علي بن موسى «عليه السلام» رجعوا إلى قومهم من الزيدية.»

وقد تقدم قول الشيبي: إنه قد التف حول الرضا «عليه السلام» «المرجئة، وأهل الحديث، والزيدية، ثم عادوا إلى مذاهبهم بعد موته..» وغير ذلك. والذي نريد أن نقوله هنا: هو أن «الإرجاء دين الملوك» على حد تعبير المأمون [على ما نقله عنه في ضحى الإسلام ج3 ص326]، نقلاً عن طيفور في تاريخ بغداد.

وفي البداية والنهاية ج10 ص276: أن المأمون قال للنضر بن شميل: ما الإرجاء؟!

قال: «دين يوافق الملوك، يصيبون به من دنياهم، وينقصون به من دينهم»

قال: صدقت الخ..

وليراجع كتاب بغداد ص51 وعمدة القول بالإرجاء [القديم]: هو المغالاة في الشيخين، والتوقف في الصهرين. فالإرجاء والتشيع، وخصوصاً القول بإمامة موسى بن جعفر، وولده علي الرضا على طرفي نقيض. ومن هنا كانت المساجلة الشعرية بين المأمون المظهر لحب علي وولده، وابن شكلة المرجي.

يقول المأمون معرضا بابن شكلة:

إذا المرجي سرك أن تـراه يموت لحينه من قبل موته

فجدد عنده ذكرى علـــي وصل على النبي وآل بيته

أما ابن شكلة، فيقول معرضاً بالمأمون:

إذا الشيعي جمجم في مقال فسرك أن يبوح بذات نفسه

فصل على النبي وصاحبيه وزيريه وجاريه برمســه

راجع: مروج الذهب ج3 ص417 والكنى والألقاب ج1 ص331.

وبعد هذا.. فإنه لمن غرائب الأمور حقاً، الإنتقال دفعة واحدة من القول بالإرجاء إلى التشيع، بل إلى الرفض [وهو الغلو في التشيع حسب مصطلحهم، والذي يتمثل بالقول بإمامة الأئمة الاثني عشر «عليهم السلام»]، وأغرب من ذلك: العودة إلى الإرجاء بعد موت علي الرضا «عليه السلام».

وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على مدى تأثير السياسة والمال في هؤلاء الذين أخذوا على عاتقهم ـ بادعائهم ـ مسؤولية الحفاظ على الدين والذود عن العقيدة، فإنهم كانوا في غاية الإنحطاط الديني، يتلونون ـ طمعاً بالمال والشهرة ـ ألواناً، حتى إن ذلك يحملهم على القول بعقيدة، ثم القول بضدها، ثم الرجوع إلى المقالة الأولى، إذا رأوا أن الحاكم يرغب في ذلك، ويميل إليه، ولهذا أسموا بـ «**الحشوية**» يعني: أتباع وحشو الملوك، وأذناب كل من غلب، ويقال لهم أيضاً [وهم في الحقيقة أهل الحديث]: «**الحشوية، والنابتة، والغثاء، والغثر**» على ما في كتاب: تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص80.

وراجع أيضاً فرق الشيعة، ورسالة الجاحظ في بني أمية، وغير ذلك.

بل لقد أطلق عليهم المأمون نفسه لفظ «**الحشوية**» في مناقشته المشهورة للفقهاء والعلماء المذكور في العقد الفريد، وبحار الأنوار، وعيون أخبار الرضا وغير ذلك. وقال عنهم الزمخشري في مقام استعراضه للمذاهب والنحل، ومعتنقيها:

وإن قلت من أهل الحديث وحزبه يقولون تيس ليس يدري ويفهم

ويقابل كلمة «**الحشوية**» كلمة «**الرافضة**» التي شاع إطلاقها على الشيعة الإمامية.

ومعناها في الأصل: جند تركوا قائدهم. فحيث إن الشيعة لم يكونوا قائلين بإمامة أولئك المتغلبين، سموهم بـ «**الرافضة**»، ولذا جاء في تاريخ اليعقوبي ج2 ص161: أن معاوية كتب إلى عمرو بن العاص:

«أما بعد. فإنه قد كان من أمر علي وطلحة والزبير ما قد بلغك، فقد سقط إلينا مروان في رافضة أهل البصرة الخ..». ومثل ذلك ما في وقعة صفين لنصر بن مزاحم ص34، فالمراد بكلمة رافضة هنا: هو ذلك المعنى اللغوي الذي أشرنا إليه، فسمي الشيعة بالرافضة، لأنهم ـ كما قلنا ـ رفضوا الإنقياد لأولئك الحكام المتغلبين.

يقول السيد الحميري على ما جاء في ديوانه وغيره ـ يهجو البعض:

أبوك ابن سارق عنز النبي وأمك بنت أبي جحدر

ونحن على رغمك الرافضون لأهل الضلالة والمنكر

ولكن قد جاء في تاريخ الأمم والملوك (مطبعة الإستقامة) ج6 ص498 والبداية والنهاية ج9 ص330 ومقدمة ابن خلدون ص198 ومقالات الإسلاميين

ج1 ص130 وغاية الإختصار ص134: أن سبب تسمية الشيعة بـ «**الرافضة**»: هو أنهم عندما تركوا نصرة زيد بن علي في سنة 122هـ. قال لهم زيد: رفضتموني، رفضكم الله، وهذا كذب راج على بعض الشيعة أيضاً حيث ذكروا وذكر الطبري في نفس الصفحة المشار إليها آنفاً: أن التسمية كانت من المغيرة بن سعيد، لما رفضته الشيعة.. وكانت قضيته سنة 119هـ

ولكن الحقيقة: هي أن التسمية بالرافضة كانت قبل سنتي 122هـ و 119هـ. فقد جاء في المحاسن للبرقي (طبع النجف) ص119، باب الرافضة: أن الشيعة كانوا يشكون إلى الباقر المتوفى سنة 114هـ أن الولاة قد استحلوا دماءهم وأموالهم باسم: «**الرافضة**» الخ..

وجاء في ميزان الإعتدال (طبع سنة 1963م) ج2 ص584 بعد ذكره لإسناد طويل: أن الشعبي المتوفى سنة 104هـ. قال لأحدهم: «ائتني بشيعي صغير، أخرج لك منه رافضياً كبيراً».

وفي كتاب: روض الأخبار المنتخب من ربيع الأبرار ص40: أن الشعبي قال: «أحبب آل محمد ولا تكن رافضياً، وأثبت وعيد الله، ولا تكن مرجئياً». بل لدينا ما يدل على أن تسمية الشيعة بـ «**الرافضة**» كان قبل سنة المئة، فقد جاء في المحاسن والمساوي للبيهقي (طبع دار صادر) ص212 وأمالي السيد المرتضى ج1 ص68 هامش: أنه لما أنشد الفرزدق أبياته المشهورة في الإمام زين العابدين، المتوفى سنة 95هـ قال عبد الملك بن مروان المتوفى سنة 86 هـ للفرزدق: «أرافضي أنت يا فرزدق»؟!

وعلى كل حال، فإن ذلك كله قد كان قبل قضيتي: زيد والمغيرة بن سعيد بزمان بعيد.

وعلى كل حال.. فإن ما يهمنا بيانه هنا: هو أن المأمون كان يريد أن يقضي على الزيدية، ويكسر شوكتهم بالبيعة للإمام الرضا «عليه السلام» بولاية العهد، ولهذا نرى: أنه قد طبق اللقب، الذي طالما دعا إليه الزيدية، واعترف به العباسيون. بل ودعوا إليه في بدء دعوتهم ودولتهم، ألا وهو لقب: «**الرضا من آل محمد**»، طبقه على علي بن موسى «عليه السلام»، فسماه: «**الرضا من آل محمد**»(1). فأصبحت بذلك حجته قوية على الزيدية، بل لم يعد لهم حجة أصلاً. وأصبح يستطيع أن ينام قرير العين، إذ قد أصبح «**الرضا من آل**

---

(1) راجع: الفخري في الآداب السلطانية ص217 وضحى الإسلام ج3 ص294 والبداية والنهاية ج10 ص247 والطبري، وابن الأثير، والقلقشندي، وأبو الفرج، والمفيد وكل من تعرض من المؤرخين لولاية العهد.

بل لقد صرح نفس المأمون بذلك في وثيقة ولاية العهد، وهذا يكفي في المقام..

ولقد قال دعبل:

أيا عجباً منهم يسمونك الرضا ويلقاك منهم كلحة وغضون

وهناك نصوص أخرى مفادها: أنه سمي الرضا، لرضا أعدائه، وأوليائه به، وعزى الشيبي في كتابه: الصلة بين التصوف والتشيع ص138: عزا رضا أعدائه به إلى قوة شخصيته «عليه السلام»..

أما نحن فنقول: إنه ليس من اليسير أبداً، أن تنال شخصية رضا كل أحد، حتى أعدائها. اللهم إلا إذا كان هناك سر إلهي، اختصت به تلك الشخصية، دون غيرها من سائر بني الإنسان..

محمد» موجوداً، فالدعوة إلى غيره ستكون لا معنى لها البتة. ولسوف تكون مرفوضة من الناس جملة وتفصيلاً. وكان ذلك بطبيعة الحال السبب الرئيسي في إضعاف الزيدية، وكسر شوكتهم، وشل حركتهم.

والذي ساهم إلى حد كبير في إضعافهم، وشل حركتهم، هو اختياره الإمام «عليه السلام» بالذات، حيث إنه الرجل الذي لا يمكن لأحد كائناً من كان أن ينكر فضله، وعلمه، وتقواه، وسائر صفاته ومزاياه، التي لم تكن لأحد في زمانه على الإطلاق، فليس لهم بعد طريق للاعتراض عليه: بأن الذي اختاره لولاية عهده، والخلافة من بعده، ليس أهلاً لما أهله له. ولو أنهم ادعوا ذلك لما صدقهم أحد، ولكانت الدائرة حينئذ في ذلك عليهم، والخسران لهم دون غيرهم.

فذلكة لا بد منها:

هذا.. ولا يسعنا هنا إلا أن نشير إلى أن المأمون، لم يخترع أسلوباً جديداً للتصدي للزيدية، والحد من نفوذهم، وكسر شوكتهم، ببيعته للرضا «عليه السلام»، إذ إنه كان قد استوحى هذه الفكرة من سلفه المهدي، الذي كان قد استوزر يعقوب بن داود الزيدي، ليحد من نشاط الزيدية، ويكسر شوكتهم. وكان قد نجح في ذلك إلى حد ما. إذ لا يحدثنا التاريخ عن تحركات زيدية خطيرة ضد المهدي، بعد استيزاره ليعقوب، وتقريبه للزيدية، كتلك الأحداث التي حدثت ضد المنصور، وخصوصاً ثورة محمد وإبراهيم ابني عبد الله.

كما يلاحظ: أن تقريب العباسيين للزيدية في عصر المهدي،

وتسليطهم على شؤون الدولة وإداراتها، لم يؤثر في الوضع العام أثراً يخشاه العباسيون، وذلك بلا شك مما يشجع المأمون على الإقدام على ما كان قد عقد العزم عليه، بجنان ثابت وإرادة راسخة.

يضاف إلى ذلك: أن سهولة إبعاد العباسيين لهم عن مراكز القوة، ومناصب الحكم على يد المهدي نفسه، الذي نكب يعقوب بن داود، الوزير الزيدي، حيث لم تصاحبه ردة فعل، ولا نتج عنه أية حادثة تذكر ضد العباسيين، لا حقيرة، ولا خطيرة.. هو الذي شجع المأمون على أن يستوحي نفس الفكرة، ويلعب نفس اللعبة، ويتبع نفس طريقة المهدي. في مواجهتهم، وكسر شوكتهم، بالبيعة للرضا «عليه السلام» بولاية العهد بعده.

وعلى كل حال، فإن هذا أسلوب قديم اتبعه العباسيون في دعوتهم الأولى أيضاً، حيث بايعوا للعلويين، وأظهروا: أن الدعوة لهم وباسمهم..

ثم كانت النتيجة هي ما يعلمه كل أحد، حيث انقلبوا عليهم يوسعونهم قتلاً وعسفاً، وتشريداً عندما خافوهم. فلم يعودوا بحاجة إليهم.

هـ: أضف إلى ذلك ما تقدم: أن المأمون كان يعلم قبل أي شخص آخر بطبيعة العلاقات التي كانت قائمة بين الأئمة «عليهم السلام»، وبين الزيدية، حيث إنها كانت على درجة من السوء والتدهور. وكان عدم التفاهم، والإنسجام فيما بينهم واضحاً للعيان..

حتى لقد شكى الأئمة «عليهم السلام» منهم، وصرحوا: بأن الناس قد نصبوا العداوة لشيعتهم، أما الزيدية فقد نصبوا العداوة لهم أنفسهم(1)، وفي الكافي رواية مفادها: أنه «عليه السلام» قال: إنهم قبل أن يصلوا إلى الحكم كانوا لا يطيعونهم، فكيف تكون حالهم معهم لو أنهم وصلوا إلى الحكم وتبوؤا كرسي الرئاسة؟!

وقد رأينا: أن عبد الله بن الحسن، عندما جاء يعرض على الإمام

---

(1) راجع: الوافي للفيض ج1 ص143 باب: الناصب ومجالسته.

هذا.. ولا يمنع ذلك ما ورد عنهم «عليهم السلام»: من أن خروج الزيدية وغيرهم على الحكام يدرؤا به عنهم، وعن شيعتهم: فقد جاء في السرائر قسم المستطرفات ص476: أنه «ذكر بين يدي أبي عبد الله من خرج من آل محمد «صلى الله عليه وآله»، فقال «عليه السلام»: لا أزال أنا وشيعتي بخير ما خرج الخارجي من آل محمد إلخ..». وذلك لأن اصطدامهم مع الحكام كان يصرف أنظار الحكام إليهم، ويفسح المجال أمام أهل البيت وشيعتهم إلى حد ما. ولم يكن هناك مجال لاتهام الأئمة وشيعتهم بالتواطؤ معهم، مع ما كان يراه الحكام من عدم الانسجام الظاهر بين الأئمة وبين الزيدية، وغيرهم من الثائرين وسلبية كل فريق منهما تجاه الآخر..

وأخيراً.. فلا بد لنا هنا من الإشارة إلى أن ثورات العلويين، سواء على الحكم الأموي، أو الحكم العباسي، قد ساهمت في أن يبقى حق العلويين في الحكم متحفظاً بقوته وحيويته في ضمير الأمة، ووجدانها. ولم تؤثر عليه حملات القمع والتضليل، التي كان الحكم القائم آنذاك يمارسها ضدهم، وضد هذا الحق الثابت لأهل البيت «عليهم السلام» بالنص.

الصادق «عليه السلام» كتاب أبي سلمة، الذي يدعوه فيه للقدوم إلى الكوفة، لتكون الدعوة له، وباسمه، فنهاه الإمام «عليه السلام» عن ذلك ـ رأيناه ـ ينازع الإمام الصادق الكلام، حتى قال له:

«والله، ما يمنعك من ذلك إلا الحسد إلخ..»، وقد انصرف عبد الله آخر الأمر مغضباً[1].

ورأينا أيضاً: أنه في موقف آخر له مع الإمام الصادق «عليه السلام» يتهمه بنفس هذه التهمة، ويصمه بعين هذه الوصمة. وذلك عندما أرادوا البيعة لولده محمد، وأبدى الإمام «عليه السلام» رأيه في ذلك. ذلك الرأي الذي كشفت الأيام عن صحته وسداده[2].

بل لقد كان عيسى بن زيد يقول لمحمد بن عبد الله: «..من خالفك من آل أبي طالب، فأمكني أضرب عنقه..»[3]، وقد تجرأ عيسى هذا أيضاً على الإمام الصادق بكلام لا نحب ذكره.

وأما موقف محمد بن عبد الله نفسه مع الإمام الصادق «عليه

---

(1) راجع: مروج الذهب ج3 ص354 و 355 وغيره من المصادر.

(2) الصواعق المحرقة ص121 وينابيع المودة للحنفي ص332 و 361 ومقاتل الطالبيين ص255 و 256 و 270 وغير ذلك.. وفي هذا الأخير: أن عبد الله بن الحسن لم يرض باستدعاء الإمام، ولا وافق عليه، عندما أرادوا البيعة لولده محمد، وبعد أن أقنعوه، وحضر الإمام، جرى بينهما ما جرى.

(3) قاموس الرجال ج7 ص270.

السلام»، فأشهر من أن يذكر، حيث إنه سجن الإمام «عليه السلام»، واستصفى أمواله، وأسمعه كلاماً قاسياً، لا يليق بمقام الإمام وسنه(1).

إلى آخر ما هنالك مما يدل على كرههم، وحقدهم على الأئمة «عليهم السلام». أو بالأحرى حسدهم لهم..

والمأمون.. كان يعلم بذلك كله، ويدركه كل الإدراك، ولهذا فإننا لا نستبعد أنه ـ وهو الداهية الدهياء ـ قد أراد أيضاً في جملة ما أراد: أن يوقع الفتنة بين آل علي أنفسهم. أي: بين الأئمة، والمتشيعين لهم، وبين الزيدية، ويقف هو في موقف المتفرج المتربص، حتى إذا أضعف كل واحد من الفريقين الفريق الآخر، ولم يعد فيهما بقية.. انقض هو عليهما، وقضى عليهما بأهون سبيل.

بل إن بعض الباحثين يرى: أنه أراد من لعبته هذه: «..ضرباً للثائرين العلويين من إخوة علي بن موسى بأخيهم..»(2).

ولو أننا استبعدنا كل ذلك، فلا أقل ـ كما قلنا ـ من أن حجته أصبحت قوية على الزيدية، وعلى كل من يدعو إلى «**الرضا من آل محمد**»، ولم يعد يخشى أحداً منهم، بعد أن أصبح «**الرضا من آل**

---

(1) قاموس الرجال ج7 ص270 وج8 ص242 و 243 وبحار الأنوار ج47 ص284 و 258.

(2) هو الدكتور كامل مصطفى الشيبي في كتابه: الصلاة بين التصوف والتشيع ص219.

محمد» شريكاً في ظاهر الأمر، معلناً وظاهراً.

الهدف التاسع:

كما أنه ببيعته للإمام الرضا «عليه السلام» بولاية العهد، وقبول الإمام «عليه السلام» بذلك.. يكون قد حصل على اعتراف من العلويين، على أعلى مستوى بشرعية الخلافة العباسية. ولقد صرح المأمون: بأن ذلك، كان من جملة أهدافه، حيث قال: «..فأردنا أن نجعله ولي عهدنا، ليكون دعاؤه لنا، وليعترف بالملك والخلافة لنا..». وسنتكلم حول تصريحات المأمون هذه بنوع من التفصيل في فصل: «مع بعض خطط المأمون، وغيره» إن شاء الله تعالى.

نعود إلى القول: إن تصريح المأمون هذا يعطينا: أن قبول الإمام بأن يكون ولي عهد المأمون، إنما يعني بالنسبة للمأمون: أن الإمام يكون قد أقر بأن الخلافة ليست له دون غيره، ولا في العلويين دون غيرهم، وأنه كما يمكن أن يكون هو جديراً بها، وأهلاً لها، وكذلك غيره يمكن أن يكون كذلك. وليتمكن المأمون بذلك من محاربة العلويين بنفس السلاح الذي بأيديهم، وليصير ـ من ثم ـ من الصعب استجابة الناس لهم، إذا دعوا لأية ثورة ضد حكم اعترفوا هم بشرعيته، وأيدوه، وتعاونوا معه من قبل، وعلى أعلى مستوى ومن أعظم شخصية فيهم.

بل لقد كان يريد أن يحصل من العلويين على اعتراف بأن الحكم حق للعباسيين فقط.

أما هم، فليس لهم فيه أدنى نصيب، وما فعله المأمون من إسناد ولاية العهد لواحد منهم، ما كان إلا تفضلاً وكرماً، ومن أجل أن يجمع شمل البيتين العلوي والعباسي، وتصفو القلوب، ويمحو ما كان من أمر الرشيد وغيره من أسلافه مع العلويين.

ولقد حاول المأمون أن ينتزع من الإمام اعترافاً: بأن الخلافة حق للعباسيين، شفاهاً أيضاً، فكانت النتيجة عكس ما أراد المأمون. وذلك عندما عرض بالمن على الإمام بأن جعله ولي عهده.

فأجابه الإمام «عليه السلام»: بأن هذا الأمر لم يزده في النعمة شيئاً، وأنه وهو في المدينة كانت كتبه تنفذ في المشرق والمغرب.

كما أن المأمون قد قال لحميد بن مهران، وجمع من العباسيين: «..وليعتقد فيه المفتونون به، بأنه ليس مما ادعى في قليل، ولا كثير، وأن هذا الأمر لنا دونه..». ولسوف يأتي الكلام عن هذه التصريحات إن شاء الله كما قلنا.

وبعد.. فإنه لا يكون من المبالغة في شيء لو قلنا: إن حصول المأمون على اعتراف من العلويين، ومن الإمام الرضا «عليه السلام» خاصة، بشرعية خلافته، وخلافة بني أبيه أخطر على العلويين من الأسلوب الذي انتهجه أسلافه من أمويين وعباسيين ضدهم: من قتلهم، وتشريدهم، وسلب أموالهم، إلى غير ذلك مما هو معروف ومشهور.

الهدف العاشر:

يضاف إلى ذلك: أنه يكون قد حصل على اعتراف ضمني من الإمام بشرعية تصرفاته، طيلة فترة ولاية العهد، وليعطي الناس ـ من ثم ـ الصورة التي يريدها عن الحكم والحاكم، وليؤكد للملأ أجمع: أن الحاكم هذا هو سلوكه، وهذه هي تصرفاته: من كان، ومهما كان.

وإذن، فليس لهم بعد حق في أن يتطلعوا إلى حكومة أحد على أن بها شيئاً جديداً، ولا أن ينظروا إلى جهة على أنها يمكن أن يكون بها المنقذ لهم، والمخرج من الظلمات إلى النور، حتى ولو كانت تلك الجهة هي آل بيت نبيهم، فإنه من الطبيعي أن يتبع السياسيون أساليب، ويتكلموا بأشياء كثيرة، ينسونها بمجرد وصولهم إلى الحكم، وتسلمهم لأزمة السلطة، فإن تلك لا تعدو كونها تكتيكات، ووعوداً انتخابية، يحتاجون إليها في ظروف معينة، ثم يستغنون عنها.. كما كانت الحال في وعود المأمون، التي أشرنا إليها فيما تقدم.

وهكذا.. فيكون سكوت الإمام في فترة ولاية العهد، عن تصرفات الهيئة الحاكمة، دالاً على رضاه بها، ويعتبر إمضاء لها..

وبعد هذا.. فلا يجب أن يكون من العسير على الناس أن يتصوروا طبيعة وماهية حكم الإمام، وكل من يقدر له أن يصل إلى الحكم والسلطان، سواء من العلويين، أو من غيرهم.

وإذا كانت الصورة واحدة، والجوهر واحد، والإختلاف إنما هو فقط في الاسم والعنوان، فليس لهم بعد حق، أو على الأقل ما الداعي

لهم، لأن يطلبوا حكماً أفضل، أو حكاماً أعدل، فإنه طلب لغير موجود، وسعي وراء مفقود.

الهدف الحادي عشر:

هذا.. وبعد أن يكون المأمون قد حصل على كل ما قدمناه، وحقن دماء العباسيين، واستوثقت له الممالك، ولم يعد هناك ما يعكر صفو حياته(1)، وقوي مركزه، وارتفع بالخلافة من الحضيض المهين، الذي أوصلها إليه أسلافه إلى أوج العظمة، والتمكن والمجد. وأعطاها من القوة والمنعة، ووهبها من الحياة في ضمير الأمة ووجدانها ما هي بأمس الحاجة إليه.. ولتتمكن من ثم من الصمود في وجه أية عاصفة، وإخماد أية ثورة، ومقاومة كل الأنواء، وذلك هو حلمه الكبير، الذي طالما جهد في تحقيقه.. إنه بعد أن يكون قد حصل على كل ذلك وسواه مما قدمناه يكون قد أفسح لنظام حكمه المجال ـ تلقائياً ـ لتصفية حساباته مع خصومه، أياً كانوا. وبأي وسيلة كانت، وبهدوء، وراحة

---

(1) لقد صرح الذهبي في الجزء الأول من كتابه «العبر»: بأنه في سنة 200 هـ. استوثقت الممالك للمأمون. وهذه هي نفس السنة التي أتي فيها بالإمام «عليه السلام» من المدينة إلى مرو.. ولكن اليافعي في مرآة الجنان ج2 ص8 قد جعل ذلك في سنة 203 هـ. أي في السنة التي تخلص فيها المأمون من الإمام الرضا «عليه السلام» بواسطة السم الذي دسه إليه.. وفي تاريخ اليعقوبي (طبع صادر) ج2 ص452: أنه في السنة التي غادر فيها المأمون خراسان «لم تبق ناحية من نواحي خراسان يخاف خلافها».

فكر واطمئنان إن اقتضى الأمر ذلك.

كما أنه يكون قد مهد الطريق لتنفيذ الجزء الثاني ـ ولعله الأهم ـ من خطته الجهنمية، بعيداً عن الشبهات، ودون أن يتعرض لتهمة أحد، أو شك من أحد..

ألا وهو: القضاء على العلويين بالقضاء على أعظم شخصية فيهم. وليكون بذلك قد قضى نهائياً، وإلى الأبد، على أكبر مصدر للخطر، يمكن أن يتهدده، ويتهدد خلافته ومركزه.

إنه يريد زعزعة ثقة الناس بهم، واستئصال تعاطفهم معهم، وليحوله ـ إن استطاع ـ إلى كره ومقت، بالطرق التي لا تمس العواطف والمشاعر، ولا تثير الكثير من الشكوك والشبهات.

يظهر ذلك: في محاولاته إسقاط الإمام إجتماعياً، والوضع منه قليلاً قليلاً، حتى يصوره أمام الرعية بصورة من لا يستحق لهذا الأمر، وليدبر فيه في نهاية الأمر بما يحسم عنه مواد بلائه.. كما صرح لحميد بن مهران، وجمع من العباسيين، وسنتكلم بنوع من التفصيل عن محاولات المأمون هذه، التي باءت كلها بالفشل الذريع، وعادت عليه بالخسران، لأن الإمام «عليه السلام» كان قد أحبطها عليه. بل لقد كان لها من النتائج العكسية بالنسبة إليه ما جعله يتعجل بتصفية الإمام جسدياً، بعد أن أشرف هو منه «عليه السلام» على الهلاك.. بالطريقة التي حسب أنها سوف لا تثير الكثير من الشكوك والشبهات.

ملاحظة لا بد منها:

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة هنا: أن المأمون كان يقدِّر أن مجرد جعل ولاية العهد للإمام سوف يكون كافياً لتحطيمه إجتماعياً، وإسقاطه نهائياً من أعين الناس، حيث يظهر لهم بالعمل لا بالقول: أن الإمام رجل دنيا فقط. وأن تظاهره بالزهد والتقوى ما هو إلا طلاء زائف، لا واقع له، ولا حقيقة وراءه. ولسوف تكون النتيجة هي تشويه سمعة الإمام «عليه السلام»، وزعزعة ثقة الناس به، وذلك بسبب الفارق الكبير بالسن، بين الخليفة الفعلي، وبين ولي عهده، إذ إن ولي العهد لا يكبر الخليفة الفعلي بسنتين، أو ثلاثة، أو خمسة، لا.. بل أكثر من ذلك بكثير، إنه يكبره بـ «**22**» سنة، وإنه لمن الأمور غير الطبيعية أبداً: أن يقبل ولاية العهد، وهو يكبر الخليفة الفعلي بهذا المقدار الكبير من السنين، ولسوف يكون قبوله لها ـ مع هذا الفارق بينهما ـ موجباً لجعله عرضة لشكوك الناس، وظنونهم، ولسوف يتسبب بوضع علامات استفهام كبيرة حوله.. كما كان الحال، بالنسبة لسؤال محمد بن عرفة، وكلام الريان المتقدم.. ولسوف يفسر[1] ذلك

---

(1) ولكنا، مع ذلك نجد: أن قسماً من أصحاب الرضا «عليه السلام»، ممن كانوا يراقبون الأحداث بوعي ودراية، كانوا يدركون نوايا المأمون وأهدافه هذه، ففي بحار الأنوار ج49 ص290 وعيون أخبار الرضا ج2 ص239: أنه قد سئل أبو الصلت: «كيف طابت نفس المأمون بقتل الرضا مع إكرامه ومحبته له، وما جعل له من ولاية العهد بعده؟! فقال: إن

من أولئك الذين لا يدركون حقيقة ما يجري، وما يحدث ـ وما أكثرهم ـ بتفسيرات تنسجم مع رغائب المأمون، وأهدافه. لأنهم سوف يرون: أن زهده «عليه السلام» بالدنيا، ليس إلا ستاراً تختفي وراءه مطامعه فيها، وحبه المستميت لها، حتى إنه ليطمع أن يعيش إلى ما بعد الخليفة الفعلي، الذي هو أصغر من ولده، ويصل إلى الحكم..

وباختصار نقول:

إنه يريد: أن «..يعتقد فيه المفتونون به: بأنه ليس ما ادعى في قليل ولا كثير..» حسبما صرح به هو نفسه..

وعلى حد قول الإمام نفسه، الذي كان يدرك خطة المأمون هذه: «..أن يقول الناس: إن علي بن موسى، لم يزهد في الدنيا، بل زهدت الدنيا فيه، ألا ترون كيف قبل ولاية العهد طمعاً بالخلافة»؟! كما سيأتي.

وعن الريان قال: «دخلت على الرضا، فقلت: يا ابن رسول الله، إن الناس يقولون: إنك قبلت ولاية العهد، مع إظهارك الزهد في الدنيا؟!

المأمون كان يكرمه ويحبه لمعرفته بفضله، وجعل له ولاية العهد من بعده، ليري الناس أنه راغب في الدنيا، فلما لم يظهر منه إلا ما ازداد به فضلاً عندهم، ومحلاً في نفوسهم، جلب عليه إلخ..».

فقال «عليه السلام»: قد علم الله كراهتي..»[1].

وقد أشرنا إلى سؤال محمد بن عرفة، وكلام الريان فيما تقدم.

وعلى أي شيء يبكي المأمون، ومن أجل أي شيء يشقى ويتعب، ويسهر الليالي، ويتحمل المشاق.. إلا على هذا.. إن هذا هو أجل أمنياته وأغلاها.

سؤال وجوابه:

قد يدور بخلد القارئ أن ما ذكرناه هنا: فيما يتعلق بالفارق الكبير بالسن، ينافي ما تقدم من أن المأمون كان يريد الحصول على قاعدة شعبية، والإرتفاع بالخلافة من الحضيض الخ..

ولكن الحقيقة هي: أنه لا منافاة هناك.. ويمكن للمأمون أن يقصد كل ذلك من البيعة، لأن مقدار التفاوت بالسن بين الإمام «عليه السلام» والمأمون، لم يكن مما يعرفه الكثيرون، ولا مما يلتفت إليه عوام الناس في بادئ الأمر، لأنهم يأخذون الأمور على ظواهرها، ولا يتنبهون إلى مثل ذلك، إلا بعد تنبيه وتذكير، فللوهلة الأولى تجوز عليهم الخدعة، ويقدرون خطوة المأمون هذه، وتنتعش الآمال في نفوسهم بالحياة الهنيئة السعيدة، تحت ظلم حكم بدا أنه يتخذ العدل ديدناً، والإنصاف طريقة..

---

(1) علل الشرايع ص238 وبحار الأنوار ج49 ص130 وأمالي الصدوق ص44 45.

ثم.. وبعد أن يجند المأمون أجهزة إعلامه، من أجل تسميم الأفكار، يجد: أن نفوس الناس مهيأة ومستعدة لتقبل ما يلقى إليها. ويكون لديه ـ باعتقاده ـ من الحجج ما يكفي لإسقاط الإمام، وزعزعة ثقة الناس به. ولا يؤثر ذلك بعد ذلك على الحكم، فإن الحكم يكون قد استنفذ أغراضه من البيعة. وحصل على ما يريد الحصول عليه منها..

هذا ولا بد لنا هنا من ملاحظة: أن المأمون وأجهزة إعلامه كانوا في مقابل وصم الإمام بالرغبة بالدنيا والتفاني في سبيلها.. يشيعون بين الناس عن المأمون عكس ذلك تماماً، فيطلب المأمون من وزيره أن يشيع عنه الزهد، والورع والتقوى**(1)**.. وأنه لا يريد مما أقدم عليه إلا خير الأمة ومصلحتها، حيث قد اختار لولاية عهده أفضل رجل قدر عليه، رغم أن ذلك الرجل هو من ذلك البيت الذي لا يجهل أحد موقفه من حكم العباسيين، وموقف العباسيين منه كما يتضح ذلك من وثيقة ولاية العهد، وغيرها.

رأي الناس فيمن يتصدى للحكم:

لعل من الواضح: أن كثيراً من الناس كانوا يرون ـ في تلك الفترة من الزمن ـ لقصر نظرهم، وقلة معرفتهم: أن هناك منافاة بين الزهد والورع، والتقوى، وبين المنصب، وأنهما لا يتفقان، ولا يجتمعان.

وقد رأينا الكثيرين يمتنعون على تولي المناصب للحكام، لما

(1) تاريخ التمدن الإسلامي ج4 ص261.

يرونه من المنافاة المشار إليها.

ولعل سر فهمهم هذا: هو أنهم كانوا قد اعتادوا من الحكام التجاوز على الحقوق، والدماء، والأموال، وعلى أحكام الدين، والنواميس الإنسانية، بشكل عام. والزهد والورع لا يتلائم مع ذلك كله، ولا ينسجم معه.

ولكن الحقيقة هي: أن لا منافاة بينهما أبداً، وقد أسقط الإمام الرضا «عليه السلام» هذه المقولة، وضيع على المأمون الفرصة حين استشهد بالنبي يوسف «عليه السلام» في جواب بعض من سأله عن قبوله ولاية العهد من قبل حاكم جائر، فإن الحكم إذا كان وسيلة لإيصال الخير إلى الآخرين، ورفع الظلم عنهم، وإشاعة العدل، وإقامة شريعة الله تعالى، فيجب السعي إليه، والعمل من أجله، وفي سبيله.. بل إذا لزم من ترك السعي إليه، تضييع الحقوق، وانهيار صرح العدل، والخروج على أحكام الدين، فإن ترك السعي هذا، يكون هو المنافي للزهد والورع والتقوى..

ولقد قاد النبي «عليه السلام» الأمة، وقبله قادها سليمان بن داود، وغيره، وبعده الإمام علي بن أبي طالب، وولده الحسن، ثم الحسين، وهكذا..

وحال هؤلاء في الزهد والورع، لا يحتاج إلى مزيد بيان، وإقامة برهان، بل لم يكن على ظهرها أزهد، ولا أتقى، ولا أفضل، ولا أورع منهم، عدوهم يعرف منهم ذلك تماماً كما يعرفه منهم صديقهم.

فعدا عن الأنبياء الذين كانوا القمة في الورع والزهد والتقوى، نرى الإمام علي «عليه السلام» قمة في ذلك أيضاً، وقد رقع مدرعته حتى استحيا من راقعها، وكان راقعها هو ولده «الإمام الحسن «عليه السلام»»(1). وكان يصلي في بيت المال ركعتين شكراً لله، بعد فراغ المال منه. وكان يقول: «إليك عني يا دنيا غري غيري، أبي تعرضت؟! الخ..» وهو الذي قال فيه عدوه معاوية: «لو كان له بيتان: بيت من تبر، وآخر من تبن، لأنفق تبره قبل تبنه..»(2). إلى غير ذلك مما لا مجال لنا لتتبعه واستقصائه..

العلويون يدركون نوايا المأمون:

إن نوايا المأمون تجاه العلويين، ومحاولاته لإسقاطهم إجتماعياً، وابتزازهم سياسياً.. حتى إذا أخفق في ذلك راح يختلهم واحداً فواحداً، كلما واتاه الظرف، وسنحت له الفرصة.. لم يكن العلويون يجهلونها. بل كانوا يدركونها كل الإدراك، ولم تكن تخدعهم تلك الشعارات والأساليب المبهرجة.

وحسبنا هنا أن نذكر في مقام التدليل على هذا: أن المأمون كتب لعبد الله بن موسى، بعد وفاة الرضا، يعده بأنه يجعله ولي عهده،

---

(1) راجع: الدرة النجفية (طبعة حجرية) ص303.

(2) ترجمة الإمام علي «عليه السلام» من تاريخ ابن عساكر (بتحقيق المحمودي) ج3 ص58 - 60.

ويقول له: «ما ظننت أن أحداً من آل أبي طالب يخافني بعد ما عملته بالرضا».

فأجابه عبد الله يقول: «وصل إلي كتابك، وفهمته، تختلني فيه عن نفسي مثل القانص، وتحتال علي حيلة المغتال، القاصد لسفك دمي. وعجبت من بذلك العهد، ولايته لي بعدك، كأنك تظن: أنه لم يبلغني ما فعلته بالرضا؟! ففي أي شيء ظننت أني أرغب من ذلك؟! أفي الملك الذي غرتك حلاوته؟!

إلى أن يقول: أم في العنب المسموم الذي قتلت به الرضا»؟!

ويقول له أيضاً ـ والظاهر أنه نص آخر للرسالة ـ: «هبني لا ثأر لي عندك، وعند آبائك المستحلين لدمائنا الآخذين حقنا، الذين جاهروا في أمرنا، فحذرناهم. وكنت ألطف حيلة منهم، بما استعملته من الرضا بنا، والتستر لمحننا، تختل واحداً، فواحداً منا الخ..»(1).

ولا بد من ملاحظة: منافاة وعده هذا لعبد الله بن موسى بأن يجعل له ولاية العهد.. للرسالة التي أرسلها إلى العباسيين في بغداد، فور وفاة الرضا «عليه السلام»، ويعدهم فيها بأن يجعل ولاية العهد فيهم، وسنشير إلى رسالته لهم في فصل: مع بعض خطط المأمون إن شاء الله وعلى كل حال.. فإننا نستطيع أن نفهم من هذه الرسالة التي

---

(1) مقاتل الطالبيين للأصفهاني ص628 - 631 وسنورد الرسالة في أواخر هذا الكتاب إن شاء الله.

لعبد الله بن موسى أموراً، نشير إلى بعضها:

أولاً: إن المأمون كان قد جعل ولاية العهد وسيلة لختل الشخصيات التي كان يخشاها، والغدر بها، إذ إن من المقبول والطبيعي ـ كما يرى البعض ـ أن يكون ولي العهد هو الذي يتآمر، ويدبر للتخلص من الخليفة الفعلي، ليختصر المسافة، ويصل إلى الحكم، الذي ينتظر الوصول إليه، والحصول عليه بفارغ الصبر. وليس من الطبيعي، ولا من المقبول أن يتآمر الخليفة على ولي عهده، إلا إذا كان يريد أن يجعل الخلافة لمن هو أعز عليه منه، وهذا ما نفاه المأمون عن نفسه في أكثر من مناسبة.

وهكذا.. فإن النتيجة تكون: أن الخليفة الفعلي يكون آخر من يتهم في ولي العهد، إذا ما راح ضحية التآمر والإغتيال، وعرف الناس ذلك. وهذا بلا شك من جملة ما كان يريده المأمون، ويسعى إليه.

ثانياً: إن المأمون رغم الصعوبات التي واجهها في فترة تولية الرضا «عليه السلام» العهد.. يبدو أنه كان يعتبر نفسه منتصراً وناجحاً في لعبته تلك، ولذلك نرى: أنه قد حاول تكرار نفس اللعبة مع عبد الله بن موسى. ولكن يقظة هذا الأخير، الذي كانت ظروفه تختلف عن ظروف الإمام «عليه السلام» قد فوتت عليه الفرصة، وأعادته. بخفي حنين.

كما أننا لا نستبعد: أن المأمون قد أراد بالإضافة إلى ذلك التستر على غدره بالرضا «عليه السلام»، بعد أن كان قد افتضح واشتهر،

رغم محاولاته الجادة للتستر والكتمان.

ثالثاً: ما تقدمت الإشارة إليه من أن إكرامه للعلويين، والرضا بهم، والتستر لمحنهم، ما كان منه إلا ضمن خطة مرسومة، وإلا سياسة منه ودهاء، من أجل أن يأمن العلويون جانبه، ويطمئنوا إليه، كما يدل عليه قوله لعبد الله بن موسى: «ما ظننت أحداً من آل أبي طالب يخافني بعدما عملته بالرضا» وقد قدمنا أنه أشار إلى ذلك أيضاً في كتابه للعباسيين، فلا نعيد..

رابعاً: أنه لم يستطع أن يخفي عن العلويين ـ كما لم يستطع أن يخفي عن غيرهم، رغم محاولته ذلك ـ غدره بالإمام الرضا «عليه السلام»، وسمه له بالعنب، وكذلك غدره بغيره من العلويين. وسر ذلك واضح، فإن جميع الدلائل والشواهد كانت متوفرة على ذلك. كما سيأتي بيان جانب من ذلك في فصول هذا الكتاب بنوع من التفصيل.

موقف الإمام في مواجهة مؤامرات المأمون:

لقد رأينا كيف أن المأمون أراد من لعبته تلك، التغلب على المشاكل التي كان يواجهها، والإستفادة في تقوية دعائم خلافته، وخلافة العباسيين بشكل عام.. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: ما هو موقف الإمام «عليه السلام» نفسه من لعبة المأمون تلك، خططه، وأهدافه؟! وهل أفسح المجال للمأمون ليحقق كل ما يريد تحقيقه، ويصل إلى ما كان يريد الوصول إليه؟! وهل كانت لديه خطط من نوع معين، وأهداف معينة كان يسعى من أجل الوصول

إليها، والحصول عليها؟!

الحقيقة هي: أن الإمام «عليه السلام» قد استطاع، بما اتبعه من خطة حكيمة، وسلوك مثالي: أن يضيع على المأمون كافة الفرص، ويجعله يبوء بالخيبة والخسران، ويمنى بالفشل الذريع، حتى لقد أشرف المأمون منه على الهلاك، وبدا الإرتباك واضحاً في كل تصرفاته، وأقواله، وأفعاله..

وسيأتي في الفصول الآتية في القسمين: الثالث، والرابع بيان بعض ما يتعلق بذلك إن شاء الله.

والجدير ذكره هنا: أنه تعالى كان يبتلي جبابرة الأمة في عهد الأئمة بمسائل لا يهتدون إلى حلها إلا من خلال الأئمة «عليهم السلام»، وكان هذا يذاع ويشاع بين الناس. وتكون بذلك الفضيحة لأولئك الجبابرة، وتأكيد غاصبيتهم لمقام غيرهم.

وقد أظهرت الوقائع: أن أمثل رجل في بني العباس وأعلمهم يجهل أبسط المسائل، ويحتاج إلى الإمام الرضا «عليه السلام»، فيكون هو الذي يحلها له.

المأمون في قفص الاتهام:

وهكذا.. وبعد أن اتضحت الأسباب الحقيقية للبيعة، وبعد أن عرفنا بعض الظروف والملابسات، التي أحاطت بهذا الحدث الهام، فإننا نستطيع أن نضع المأمون، ونواياه، وأهدافه، في قفص الإتهام، ولا يمكن أن نصدق ـ بعد هذا ـ أبداً، أي ادعاء سطحي، يحاول أن

يصور لنا حسن نية المأمون من البيعة، وسلامة طويته، سيما ونحن نرى كتابه للعباسيين في بغداد فور وفاة الرضا، وكذلك سلوكه المشبوه مع الرضا «عليه السلام» من أول يوم طلب منه فيه الدخول في هذا الأمر، وحتى إلى ما بعد وفاته، كما سيأتي بيانه في الفصول الآتية. وكذلك كتابه لعبد الله بن موسى المتقدم.

والأدهى من ذلك كله: رسالته للسري، عامله على مصر، التي «يخبره فيها بوفاة الرضا، ويأمره بأن تغسل المنابر، التي دعي عليها لعلي بن موسى، فغسلت..»(1).

وكذلك لا يمكن أن نصدق بحسن نيته بالنسبة لأي واحد من العلويين، الآخرين.. كما أشرنا إليه في رسالته لعبد الله بن موسى، التي يذكر فيها: أنه راح يختلهم واحداً فواحداً.. وأيضاً عندما نرى أنه يمنعهم من الدخول عليه، بعد وفاة الرضا، ويأخذهم بلبس السواد(2).. بل ويأمر ولاته وأمراءه بملاحقتهم، والقضاء عليهم، كما سيأتي.

مع المأمون في وثيقة العهد:

ويحسن بنا هنا: أن نقف قليلاً مع وثيقة العهد، التي كتبها المأمون للإمام «عليه السلام» بخط يده، فلقد ضمنها المأمون إشارات هامة، رأى أنها تخدم أهدافه السياسية من البيعة، وحيث إننا قد

---

(1) الولاة والقضاة للكندي ص170.

(2) الكامل في التاريخ لابن الأثير (طبع دار الكتاب العربي) ج5 ص204.

تحدثنا، ولسوف نتحدث في مطاوي هذا الكتاب عن بعض فقراتها.. فلسوف نقتصر هنا على:

أولاً: إننا نلاحظ: أنه يؤكد كثيراً على نقطتين:

الأولى: أنه منطلق في هذه البيعة من طاعة الله، وإيثاره لمرضاته.

الثانية: أنه لا يريد بذلك إلا مصلحة الأمة، والخير لها.

وسر ذلك واضح: فهو يريد أن يذهب باستغراب واستهجان الناس، الذين يرون الرجل الذي قتل حتى أخاه من أجل الحكم ـ يرونه الآن ـ يتخلى عن هذا الحكم لرجل غريب، ولمن يعتبر زعيماً لأخطر المنافسين للعباسيين.. كما أنه يريد بذلك أن يكتسب ثقة الناس به، وبنظام حكمه.. فهو يريد أن يظهر بصورة الحاكم العادل المنصف، الذي يريد أن يرفع الظلم عن العلويين، ويخلص الأمة من الحيف الذي لحقها، وأن يعيد الحق إلى أهله، وأنه يتوخى في كل أفعاله رضا الله، ويجانب سخطه.

وعدا من ذلك، فهو يريد أن يطمئن العلويين والناس إلى أن ذلك لا ينطوي على لعبة من أي نوع، بل هو أمر طبيعي فرضته طاعة الله ومرضاته، ومصلحة الأمة، والصالح العام.

وثانياً: نراه يجعل العباسيين والعلويين في مرتبة واحدة، وذلك لكي يضمن لأهل بيته حقاً في الخلافة كآل علي.

وثالثاً: يلاحظ: أنه يعطي خلافته صفة الشرعية، حيث يربطها

بالمصدر الأعلى [الله] وعلى حسب منطق الناس هذا تام وصحيح، لأنهم بمجرد أن يعمل أحد عملاً يؤدي إلى المناداة بواحد على أنه خليفة، ويصير مقبولاً لدى الناس.. إنهم بمجرد ذلك يصيرون يعتبرونه خليفة الله في أرضه، وحجته على عباده..

وهو أيضاً تام وصحيح حسب منطق العباسيين، الذين يدعون الخلافة بالإرث عن طريق العباس بن عبد المطلب، حسبما تقدم بيانه..

ولهذا نلاحظ: أنه يقدم عبد الله بن العباس على علي بن أبي طالب! مع أن عبد الله تلميذ علي. وليس ذلك إلا من أجل إثبات هذه النقطة، وجعل حق له بالخلافة، بل وجعل نفسه الأحق بها. هذه الخلافة التي هي منصب إلهي، وصل إليه بالطريق الشرعي، سواء على حسب منطق الناس في تلك الفترة، أو على حسب منطق العباسيين.

وفي هذا إرضاء للعباسيين، وتطمين لهم، كما أنه في نفس الوقت تطمين لسائر الناس، الذين كانوا غالباً ـ يرون الخلافة بالكيفية التي أشرنا إليها وقد أكد لهم هذا التطمين باستشهاده بقول عمر، حيث أثبت لهم: أنه لا يزال على مذهبه، وعلى نفس الخط الذي هم عليه.

ورابعاً: إننا نراه في نفس الوقت الذي يؤكد فيه مذهبه، ووجهة نظره بتلك الأساليب المتعددة والمختلفة المشار إليها آنفاً ـ نراه في نفس الوقت ـ يدعي: أنه إنما يجعل الخلافة للرضا «عليه السلام» لا

من جهة أنها حق له، ولا من جهة النص عليه، حسبما يدعيه الرضا، بل من جهة أنه أفضل من قدر عليه. وهذا أمر طبيعي جداً، وليس إقراراً بمقالة الرضا.. وكما ينطبق الآن على الرضا، يمكن أن ينطبق غداً على غيره، عندما يوجد من له فضل، وأهلية.. وهذا دون شك ضربة لما يدعيه الرضا، ويدعيه آباؤه من الحق في الخلافة، ومن النص، وغير ذلك..

هذا.. ولسوف يأتي في فصل: خطة الإمام، شرح ما كتبه الإمام «عليه السلام» على ظهر الوثيقة، ولنرى من ثم كيف نسف الإمام كل ما بناه المأمون، وصيره هباء اشتدت به الريح في يوم عاصف.

كلمة أخيرة:

وأخيراً: فإننا مهما شككنا في شيء، فلسنا نشك في أن المأمون كان قد درس الوضع دراسة دقيقة، وقبل أن يقدم على ما أقدم عليه. وأخذ في اعتباره كافة الإحتمالات، ومختلف النتائج، سواء مما قدمناه، أو من غيره، مما أخفته عنا الأيدي الأثيمة، والأهواء الرخيصة.. وإن كانت لعبته تلك لم تؤت كل ثمارها، التي كان يرجوها منها، وذلك بسبب الخطة الحكيمة التي كان الإمام «عليه السلام» قد اتبعها.

إن المأمون يريد أن يشيع عن نفسه: «..أن بيعته للإمام لم تكن بيعة محاباة، إذ لو كانت كذلك لكان العباس ابنه، وسائر ولده، أحب إلى قلبه، وأجلى في عينه..» على حد تعبير المأمون في رسالته

للعباسيين، التي سوف نوردها في أواخر هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.

أسباب البيعة لدى الآخرين:

أحمد أمين المصري، وأسباب البيعة:

وعلى ضوء ما تقدم، نستطيع أن نلقي نظرة على ما ذكره بعض المؤرخين، والباحثين، مما جعلوه أسباباً لأخذ البيعة للإمام «عليه السلام» بولاية العهد، ولنرى ـ من ثم ـ أنها لا تقوى على الصمود أمام النقد التاريخي الواعي والدقيق، إذ إنها على الغالب: إما أنها لا تعتمد على سند تاريخي أصلاً، أو أنها تعتمد على ما لا يصلح للإعتماد عليه.

ولعل الدكتور أحمد أمين المصري، قد جمع كلا الناحيتين فيما جعله ـ بنظره ـ أسباباً للبيعة، حيث نلاحظ: أن بعض ما ذكره ليس له أي سند تاريخي، بل التاريخ على اختلاف أهوائه، واتجاهاته يدحضه، ويكذبه. والبعض الآخر قد اعتمد فيه على ما لا يصح الإعتماد عليه، ولذا فلا يكون من التجني عليه القول: إن ما ذكره كان سطحياً، أو بوحي من تعصب مذهبي رخيص..

وما ذكره يرجع إلى أسباب أربعة، رأى أنها صالحة، كلاً أو بعضاً، لأن تكون سبباً لأخذ البيعة للرضا بولاية العهد.. ونلخصها بما يلي:

1 - إن المأمون قد أراد بذلك: أن يصلح بين البيتين: العلوي، والعباسي، ويجمع شملهما، ليتعاونا على ما فيه خير الأمة، وصلاحها. وتنقطع الفتن، وتصفو القلوب.

2 - إنه كان معتزلياً، على مذهب معتزلة بغداد، يرى أحقية علي «عليه السلام» وذريته بالخلافة، فأراد أن يحقق مذهبه.

3 - إنه كان تحت تأثير الفضل والحسن بني سهل الفارسيين. والفرس يجري في عروقهم التشيع، فما زالا يلقنانه آراءهما، حتى أقرها، ونفذها.

4 - «إنه رأى أن عدم تولي العلويين للخلافة، يكسب أئمتهم شيئاً من التقديس، فإذا ولوا الحكم ظهروا للناس، وبان خطؤهم، وصوابهم، فزال عنهم هذا التقديس..»(1).

هذا.. وقد ادعى في كتابه: «**المهدي والمهدوية**»: أن هؤلاء الأئمة كانوا يرتكبون الآثام في الخفاء، فأراد المأمون: أن يظهرهم، ليعرفهم الناس على حقيقتهم..

كان ذلك ما يراه أحمد أمين يصلح ـ كلاً أو بعضاً ـ سبباً للبيعة..

آراء أحمد أمين في الميزان:

ونحن بدورنا، وإن كنا نعتقد: أن فيما قدمناه، وما سيأتي كفاية في

---

(1) ضحى الإسلام ج3 ص295.

تفنيد هذه المزاعم وإسقاطها. إلا أننا نرى لزاماً علينا: أن نشير بإيجاز إلى بعض ما يشير إلى ضعفها ووهنها، معتمدين في بقية ما يرد عليها على ذكاء القارئ، وتنبهه، ووعيه، فنقول:

أما ما ذكر أولاً: فقد كفانا هو نفسه مؤونة الكلام فيه، حيث قد اعترف بأن المأمون لو كان يرمي إليه لكان في منتهى السطحية والسذاجة.

وأما ما جعله سبباً ثانياً: فلعله لا يقل عن سابقه في الضعف والوهن، سيما بملاحظة ما قدمناه في الفصلين السابقين، من الظروف التي كان المأمون يعاني منها. وأيضاً ملاحظة ما سيأتي من سلوك المأمون المشبوه، مع الإمام «عليه السلام»، ومعاملته السيئة للعلويين، وكل من يتشيع معهم، ويتعاطف معهم. وعلى الأخص إذا لاحظنا: أن المأمون لم تكن عقيدته هي المنطلق له في مواقفه السياسية. بل كان ينطلق مما يراه يخدم مصالحه الخاصة، ويؤكد وجوده في الحكم.

وقد قدمنا: أنه كان تارة يتحرج من تنقص الحجاج بن يوسف، وتارة يصف الصحابة، ما عدا الإمام علي «عليه السلام» بـ «**الملحدين**»، ويصف الخليفة الثاني عمر بن الخطاب بـ «**جعل**» إلى آخر ما هنالك من الشواهد والأدلة، مما لا نرى ضرورة لإعادته.

ولعل الأهم من ذلك كله: أن تفضيل المعتزلة ـ معتزلة بغداد ـ علياً «عليه السلام» على جميع الصحابة، لم يكن واضحاً بعد في تلك

الفترة، وإنما بدأه بشر بن المعتمر حسبما سيأتي بيانه في فصل: خطة الإمام. وعليه فهذا الوجه لا يستقيم، على جميع الوجوه والتقادير.

وأما ما جعله سبباً ثالثاً: فسيأتي الكلام عليه بنوع من التفصيل.. ولكننا نستغرب منه جداً، بل ونأسف كل الأسف، لما طلع به علينا؛ بما جعله سبباً رابعاً: من أن عدم تولي الأئمة للحكم يكسبهم شيئاً من التقديس، فأراد أن يولي الإمام الرضا العهد، ليزول عنهم ذلك التقديس.. وقد أشرنا سابقاً إلى أنه استوحى هذه الفكرة من ابن القفطي في تاريخ الحكماء.

وليس واضحاً تماماً من هم «**الأئمة**» الذين يقصدهم أحمد أمين في عبارته تلك. وإذا ما كان يقصد الأئمة الاثني عشر، حيث إنه في معرض الحديث عن أحدهم، وهو الإمام الرضا.. بل أعلن ذلك صراحة في عبارته الأخرى، التي أوردها في كتابه: «**المهدي والمهدوية**» ـ إذا كان كذلك ـ فإننا نرى: أن لنا كل الحق في أن نتساءل:

هل عثر أحمد أمين لهؤلاء الأئمة، أو لواحد منهم على ما يتنافى مع التقديس، على مدى تاريخهم الطويل؟!

وهل يستطيع أن يثبت عليهم أدنى شيء يمس كرامتهم، ويتنافى مع مروءتهم، ويخالف دينهم ورسالتهم؟!

ولماذا تظهر تفاهات غيرهم، وأخطاؤهم، رغم اجتهادهم وتفانيهم في سترها، وإخفائها.. ولا تظهر أخطاء هؤلاء الأئمة، رغم اجتهاد

الناس في الإفتراء عليهم، والتعرف على أية نقيصة أو خطأ منهم إن كان؟!

ومتى كان هؤلاء الأئمة مستورين عن الناس، منفصلين عنهم، حتى استطاعوا أن يحصلوا على هذا التقديس؟!

وهل كل شخصية لا تصل إلى الحكم يقدسها الناس؟!

وهل كل شخصية تصل إلى الحكم لا يقدسها الناس؟!

وهل التقديس مقصور على الشخصية المستورة، ولا حظ للشخصية الظاهرة منه؟!

ولماذا كان الخلفاء من بني العباس ومن سبقهم يضيقون عليهم، ويمنعون الناس عنهم، ويمنعونهم من الاتصال بالناس؟!

ولماذا ضيق المأمون على الإمام الرضا «عليه السلام» في فترة ولاية العهد ومنعه عن الناس، ومنع الناس من الاتصال به؟!

ولماذا لم يزل التقديس عن الإمام الرضا «عليه السلام» بعد ولاية العهد؟!

وهل أثر وصول الإمام علي «عليه السلام» للحكم طيلة أكثر من أربعة أعوام على تقديس الناس له؟!

وهل يستطيع أحمد أمين أن يذكر لنا خطأ واحداً، ارتكبه الإمام علي «عليه السلام»، طيلة فترة حكمه؟! رغم أن معاوية وسواه، ممن كانوا معادين للإمام «عليه السلام»، ما كانوا يألون جهداً في إلصاق التهم به، والافتراء عليه؟!

وأما عن الإمام الرضا «عليه السلام»:

فمتى كان مستوراً عن الناس، بعيداً عنهم؟! إلا عندما حاول المأمون أن يستره عن الناس عندما منع الناس من الإتصال به.

وهل تتفق دعواه باستتار الأئمة ـ والرضا منهم ـ عن الناس، مع ما اعترف به المأمون نفسه للإمام الرضا «عليه السلام»، فيما كتبه بخط يده في وثيقة العهد، حيث يقول: «..وقد استبان له [أي للمأمون] ما لم تزل الأخبار عليه متواطية، والألسن عليه متفقة، والكلمة فيه جامعة، ولما لم يزل يعرفه به من الفضل: يافعاً، وناشئاً، وحدثاً، ومكتهلاً الخ..».

فهل يعقل: أن إنساناً من هذا النوع يكون مستتراً عن الناس، بعيداً عنهم، ولا يعيش فيما بينهم، منذ حداثة سنه إلى أوان اكتهاله؟!

ومع ذلك.. فأي خطأ يستطيع أحمد أمين، أن يسجله على الإمام الرضا «عليه السلام» طيلة الفترة التي عاشها مع المأمون، رغم محاولاته الجادة ـ وهو الحاكم المطلق ـ من أجل أن يضع من الإمام «عليه السلام» قليلاً قليلاً، ويصوره أمام الرعية بصورة من لا يستحق لهذا الأمر، على حد تعبير نفس المأمون؟!

وهل لم يقرأ أحمد أمين أقوال كبار علماء أهل السنة، وأئمتهم، وتصريحاتهم الكثيرة جداً حول أئمة أهل البيت «عليهم السلام»، والإمام الرضا منهم بالذات، ليعرف مقدار عظمتهم، وطهارتهم، ونزاهتهم التي لا يشك، ولا يرتاب، ولا يناقش فيها أحد؟!

وأخيراً.. هل زال ذلك التقديس عن الإمام الرضا، عندما ظهر للناس؟! أم أن الأمر كان على عكس ذلك تماماً؟!

هذه بعض الأسئلة التي نوجهها للأستاذ: «أحمد أمين»، ولكل من يرى رأيه، ويذهب مذهبه. وإننا لعلى يقين من أنها سوف لن تجد لدى هؤلاء الجواب المقنع والمفيد.. وإنما ستواجه عنتاً وعناداً صاعقين، يبتزان منهم كل غريبة، ويظهران الكثير الكثير من الترهات العجيبة.. ولكن ليطمئن بالهم، وتهدأ ثائرتهم، فإننا سوف لن نستغرب عليهم مثل هذه الترهات، ولن نعجب لمثل تلك الإفتراءات، فما تلك إلا: «**شنشنة أعرفها من أخزم**».

رأي غريب آخر في البيعة:

هذا.. ويرى بعض المؤلفين: أن المأمون كان في بيعته للرضا «عليه السلام» واقعاً تحت تأثير القوات المسلحة، وأنها هي التي أجبرته على ذلك، حيث كان القسم الكبير من قوادها، وزعماء فرقها يميلون إلى العلويين، وقد شرطوا عليه: أنهم لا يفتحون نار الحرب ضد الأمين إلا إذا جعل الرضا ولي عهده، فأجابهم إلى ذلك[1].

وأقول: ليت هذا المؤلف ذكر لنا اسم ذلك المؤرخ، الذي نقل له هذا الإشتراط من أولئك القواد على المأمون، والذي تنافيه تصريحات

---

(1) هذا ما ذكره الشيخ القرشي في كتابه: حياة الإمام موسى بن جعفر ج2 ص387.

المأمون نفسه، وسلوكه مع الإمام «عليه السلام»، حتى قبل أن يصل إلى مرو، وكذلك سائر مواقفه معه، والتي تكشف عن حقيقة دوافعه ونواياه إلى آخر ما هنالك مما قدمنا وسيأتي شطر منه.

وأحسب أن هذا المؤلف يشير بما ذكره هنا إلى ما ذكره جرجي زيدان في روايته: «الأمين والمأمون» ص203، طبع دار الأندلس، فقد ذكر: أن الفضل بن سهل قد اشترط على المأمون ذلك. واحتمل ذلك أيضاً في كتابه: تاريخ التمدن الإسلامي، المجلد الثاني جزء 4 ص439. وكأن مؤلفنا يريد أن يقول: إن المأمون كان مضطراً إلى إجابتهم: إما خوفاً من انتفاضتهم عليه، أو رغبة في القضاء على أخيه الأمين، أو للسببين معاً.. ولكن هذا الإشتراط كما قلنا، ليس له أي سند تاريخي يدعمه. بل الشواهد التاريخية كلها على خلافه، سيما ونحن نرى الفضل بن سهل وأخوه يمانعان في عقد البيعة للرضا. وما ذكره «زيدان» لا يصلح شاهداً تاريخياً، بعد أن كان روائياً، لا يلتزم بالحقائق التاريخية.

وبعد أن لاحظنا: أنه يعتمد التضليل في كتابه: تاريخ التمدن الإسلامي.

وأحسب أن هذا هو عين الاتهام الموجه للفضل بن سهل في أمر البيعة، بأنه هو المدبر لها، والقائم بها. لكنه صيغ بنحو آخر فيه الكثير من الإيهام والإبهام.

وفريق آخر يرى:

وهناك بعض الباحثين يرى: أن من جملة الأسباب الهامة للبيعة: هو أن المأمون أراد أن يحذر العباسيين من مغبة المخالفة له، والإستمرار في ذلك. وأن يرغمهم، ويدفعهم إلى الوقوف إلى جانبه، بدافع من خوفهم من انتقال الخلافة عنهم إلى خصومهم العلويين. وأن ينتقم منهم بسبب خلعهم له من ولاية العهد، وتأييدهم أخاه الأمين عليه، وتشجيعهم له ضده. كما أنه يكون بذلك قد جمع المزيد من المؤيدين له، ليستطيع مقابلتهم، والوقوف في وجههم، وينتقم منهم[1].

ولكنه رأي لا تمكن المساعدة عليه، لأن منطق الأحداث، وواقع ظروف المأمون يأبيان كل الإباء أن يكون هذا سبباً منطقياً للبيعة.. وقد قدمنا في الفصلين السابقين البيان الكافي والوافي لما يتعلق بهذا الموضوع. هذا بالإضافة إلى أن ذلك لا يتلائم مع ما هو معروف عن المأمون، من الدهاء والسياسة، وهل يمكن أن يقدم المأمون على خلق وإثارة مشاكل هو في غنى عنها؟ وعلى الأخص في تلك الفترة من الزمن، التي كانت طافحة بالمشاكل، وكان العصيان فيها معلناً في أكثر مناطق الدولة، ومهددا به من كل جانب ومكان؟!.

---

(1) الصلة بين التصوف والتشيع ص219 والإمام الصادق والمذاهب الأربعة مجلد2 ج4 ص492 والتربية الدينية للفضلي (الطبعة الخامسة) ص100 وغير ذلك.

إن الحقيقة هي: أن المأمون في تلك الفترة بالذات، وكان بحاجة إلى أن يكتسب ثقة وحب أي إنسان كان. فضلاً عن ثقة وحب أهل بيته، وعشيرته: العباسيين.

ثم.. وهل يمكن أن يلجأ المأمون للانتقام منهم، إلى هذا الأسلوب العاجز، بعد أن خضعوا له وانقادوا لأمره، وسلموا بالأمر الواقع، بعد مقتل الأمين؟!

ولماذا لا يقدر: أنهم سوف يقابلونه بالمثل، ويقومون في وجهه، ثأراً لكرامتهم، ودفاعاً عن وجودهم؟!.

ولماذا يعطيهم الفرصة لإبراز عضلاتهم ضده، ويجعلهم يفكرون في تحدي سلطته، وهتك حرمته؟! حيث رأيناهم قد خلعوا المأمون، بسبب بيعته للإمام «عليه السلام»، وبايعوا لإبراهيم بن المهدي، في أواخر ذي الحجة، من نفس السنة التي بويع فيها للإمام «عليه السلام» بولاية العهد.

وأخيراً.. ألم يكن باستطاعة المأمون أن يصفي حساباته مع خصومه الضعفاء جداً، الذين كاد يلتهمهم المد العلوي ويقضي عليهم، بأساليب أخرى، أقل إثارة، وأشد نكاية؟!

ولقد أشرنا، ولسوف نشير إلى ما قاله المأمون لحميد بن مهران، وجمع من العباسيين. بل ويكفينا هنا: أن نلقي نظرة على ما قاله المأمون للعباسيين في كتابه المعروف لهم، يقول المأمون: «..فإن تزعموا أني أردت أن يؤول إليهم [يعني للعلويين] عاقبة ومنفعة،

فإني في تدبيركم، والنظر لكم، ولعقبكم، وأبنائكم من بعدكم..» وكذلك ما كتبه بخط يده في وثيقة العهد..

إلى آخر ما هنالك مما لا مجال لنا هنا لتتبعه..

فتلخص أن ما ذكر هنا، لا يمكن أن ينسجم مع ما يقال عن حنكة المأمون، ودهائه السياسي.

الفضل في قفص الاتهام:

وأخيراً.. فإن بعض المؤلفين، كأحمد أمين في كلامه المتقدم، وجرجي زيدان[1] وأحمد شلبي[2]، وغيرهم. وبعض المؤرخين كابن الأثير في الكامل، طبعة ثالثة ج5 ص123، وابن الطقطقا في: الفخري في الآداب السلطانية ص217، وغيرهما.. يرون أن الفضل بن سهل كان العامل الرئيسي في لعبة «**ولاية العهد**» هذه، وأن المأمون كان في ذلك واقعاً تحت تأثير الفضل، الذي كان يتشيع.

ويرى آخر: أن سبب إشارة الفضل على المأمون بذلك، هو أنه أراد أن يمحو ما كان من أمر الرشيد في العلويين[3].

---

(1) تاريخ التمدن الإسلامي، المجلد الثاني ج4 ص439.

(2) التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية ج3 ص320.

(3) بحار الأنوار 49 ص132 وعيون أخبار الرضا ص147 نقلاً عن: البيهقي عن الصولي.

الفضل بريء من كل ما نسب إليه:

أما نحن، فإننا بدورنا نستطيع أن نؤكد على ما يلي: إن ما بأيدينا من النصوص التاريخية يأبى عن نسبة التشيع للفضل، بل وحتى عن نسبة إشارته على المأمون بهذا الأمر، فضلاً عن كونه المدبر له، والقائم به.. اللهم إلا أن تكون مؤامرة اشترك الرجلان معاً في وضع خطوطها العريضة، آخذان في اعتبارهما ظروفهما، ومصالحهما الشخصية، ليس إلا..

بل إن بعض النصوص تفيد: أن الفضل كان عدواً للإمام «عليه السلام»، حيث إنه كان من صنائع البرامكة(1)، أعداء أهل البيت «عليهم السلام». وأنه لم يكن حتى راغباً في البيعة للرضا «عليه السلام»، وأنه وأخاه قد مانعا في عقد العهد للرضا(2)، فكيف يكون هو المشير على المأمون بالبيعة له؟! بل لم يكن يعلم أن المأمون يريد عقد البيعة له إلا بعد وصوله إلى خراسان وإحضار المأمون له، وإعلامه بأنه يريد عقد البيعة له على ما في مقاتل الطالبيين ص562

---

(1) بحار الأنوار ج49 ص143 و 113 وعيون أخبار الرضا ج2 ص166 و ص226.

(2) مقاتل الطالبيين ص562 والفصول المهمة لابن الصباغ المالكي ص270 ونور الأبصار للشبلنجي ص142 وكشف الغمة ج3 ص66 وروضة الواعظين ج1 ص269 وبحار الأنوار ج49 ص145 وإرشاد المفيد ص310 و 311 وغير ذلك.

والطبري وغيرهما. وإن كان ربما يناقش في ذلك بمنافاته لرسالة الفضل التي أرسلها إلى الإمام وهو في المدينة والتي أوردها الرافعي في التدوين.

وذلك ما يقوي أنه كان متآمراً على الإمام مع المأمون كما نصت عليه تلك الرسالة بأن ذلك عن اتفاق بينه وبين المأمون فراجعها.

ولو أنه كان ممن يتشيع للإمام «عليه السلام»، فكيف يمكن أن يتآمر عليه، ويحاول أن يجعل للمأمون ذريعة للإقدام على التخلص منه «عليه السلام»، وذلك عندما ذهب إلى الرضا، وحلف له بأغلظ الأيمان، ثم عرض عليه قتل المأمون، وجعل الأمر إليه(1).

لكن الإمام بسبب وعيه وتيقظه قد ضيع عليه وعلى سيده هذه الفرصة، حيث أدرك للتو أنها دسيسة ومؤامرة، فزجر الفضل وطرده، ثم دخل من فوره على المأمون، وأخبره بما كان من الفضل، وأوصاه أن لا يأمن له.

وبذلك يكون الإمام «عليه السلام» قد ضيع على المأمون والفضل فرصة تنظيم اتهام له بما لم يكن. وعاد الفضل من مهمته تلك بخفي حنين، يجر هو وسيده أذيال الخيبة، والخزي، والخسران.

---

(1) وإن كنا لا نستبعد أن يكون قد أقدم على ذلك من دون علم المأمون، وبدافع من حقده الدفين على الإمام «عليه السلام»، وحسده له، يريد بذلك تمهيد السبيل لقتله ليخلو له الجو، وليفعل من ثم ما يشاء وحسبما يريد.

أما إذا كان الفضل قد أقدم على ذلك من دون علم المأمون ـ كما هو غير بعيد ـ فليس ذلك إلا بدافع من حقده الدفين على الإمام «عليه السلام»، وحسده له، يريد بذلك تمهيد الطريق لمقتله، ليخلو له الجو، وليفعل من ثم ما يشاء، وحسبما يريد.

وأياً ما كانت الحقيقة، فإن النتيجة ليست سوى الخزي والعار، والخيبة القاتلة بالنسبة للفضل في هذه القضية.

ويا ليته كان قد قنع بذلك.. ولكنه استمر في تحريض المأمون على التخلص من الإمام «عليه السلام» حتى إن بعض المؤرخين يرى: أن المأمون لم يقتل الإمام إلا بتحريض من الفضل بن سهل!!

وبعد.. فهل يمكن أن تنسجم دعوى تشيعه مع إشارته على المأمون بإرجاع الإمام عن صلاة العيد، وذلك حتى لا تخرج الخلافة منه؟! كما سنشير إليه إن شاء الله.

وأيضاً.. مع إظهاره العداوة الشديدة للإمام «عليه السلام» وحسده له على ما كان المأمون يفضله به، على حد تعبير الريان بن الصلت؟!(1).

وكذلك مع اصطناعه هشام بن إبراهيم الراشدي. وجعله عيناً للمأمون على الإمام، ينقل إليه حركاته وسكناته، ويمنع الناس من

---

(1) مسند الإمام الرضا ج1 ص78 وبحار الأنوار ج49 ص139. وعيون أخبار الرضا ج2 ص153.

الوصول إليه حسبما تقدم؟!

ولو أن الفضل كان ممن يتشيع للإمام، لكان يجب أن يعد من أعظم البلهاء، إذ كيف لا يلتفت لأمر المأمون المؤكد لرسله: أن لا يمروا بالإمام عن طريق الكوفة وقم، لئلا يفتتن به الناس. ثم إلى تهديداته له بالقتل، إن لم يقبل ما يعرضه عليه، ثم إلى جلبه العلماء والمتكلمين من أقاصي البلاد، من أجل إفحام الإمام. وإظهار جهله وعجزه، إلى آخر ما هنالك، من صفحات تاريخ المأمون السوداء.

ثم نرى أنه هو بنفسه يشارك في ذلك كله، وسواه، ويعمل من أجله حتى لقد شارك في التهديد للإمام، إن لم يقبل ما يعرضه عليه المأمون..

وإذا كان نفوذه قد بلغ حداً يجعل المأمون يتنازل عن عرشه ـ الذي قتل من أجله أخاه ـ لرجل غريب، فلماذا لا يعمل هذا النفوذ من أجل أن يمنع المأمون عن ذلك السلوك اللاإنساني، الذي انتهجه مع الإمام، ابتداء من حين وجود الإمام في المدينة، وإلى آخر لحظة عاشها معه، وبعد ذلك إلى ما شاء الله.

هذا كله من جهة.

موقف الإمام من الفضل ينفي نسبة التشيع له:

ومن جهة ثانية.. لو كان للفضل فضل في مسألة البيعة للإمام «عليه السلام»، أو كان ممن يتشيع له، لم يكن من اللائق من الرضا «عليه السلام» أن يخبر المأمون بما عرضه عليه الفضل من قتل

المأمون، وجعل الأمر إليه. ولا من المناسب أن يوصيه بأن لا يأمن له، ويخبره بغشه وكذبه، وأنه يخفي عنه حقيقة ما يجري في بغداد، وغيرها(1).

ولا من اللائق منه أيضاً: أن يعامله تلك المعاملة، التي لا يعامل بها المحبون المخلصون. والتي كان فيها الكثير من الخشونة، والإحتقار والإمتهان، فقد قدمنا: أنه عندما ذهب إليه الفضل يطلب منه كتاب الأمان، لم يسأله عن حاجته إلا بعد ساعة من وقوفه، ثم أمره بقراءة الكتاب، فقرأه ـ وكان كتاباً في أكبر جلد ـ وهو واقف، لم يأذن له بالجلوس.

ولو كان الفضل على خط الإستقامة والولاء للإمام «عليه السلام» لم يكن من اللائق منه: أن يزري عليه عند المأمون، فقد ذكر المؤرخون: أنه «..كان يذكر ابني سهل عند المأمون، ويزري عليهما، مما دفعهما إلى السعاية به، وكان يوصيه أن لا يأمن لهما»(2).

وهذا يعطي: أنهما كانا من أعدائه «عليه السلام»، وزعم الرواية: أن غزراء الإمام عليهما للسعاية يدل على أنهما كذلك، إذ لو

(1) تاريخ الأمم والملوك (طبع ليدن) ج11 ص1025.

(2) مقاتل الطالبيين ص565 و 566 وإعلام الورى ص325 وكشف الغمة ج3 ص71 وروضة الواعظين ج1 ص276 وبحار الأنوار ج49 وإرشاد المفيد، وأعيان الشيعة، وغير ذلك.

كانا على خط الإستقامة والولاء لأصلحا أمرهما، ولعادا إلى إمامهما، واتبعا توجيهاته، لأن الإمام لا يزري على أحد إلا إذا كان مستحقاً لذلك.. أو إذا كان لا يصلح إلا بذلك.

إلى آخر ما هنالك مما لا يصدر في حق أي إنسان عادي آخر في حق من يتشيع له، فضلاً عمن يتسبب في جعله ولياً لعهد الخلافة الإسلامية للأمة بأسرها.

والمأمون نفسه يستنكر ذلك:

ومن جهة ثالثة.. فقد كفانا المأمون نفسه مؤونة الحديث عن دور الفضل بن سهل في هذه القضية.. ولا شك أن «**عند جهينة الخبر اليقين**».

فقد قدمنا في الفصل السابق: أن الريان بن الصلت ـ وكان من رجال الحسن بن سهل[1]! ـ عندما رأى أن القواد والعامة قد أكثروا في بيعة الرضا، وأنهم يقولون: «إن هذا من تدبير الفضل». قال للمأمون ذلك، فأجابه المأمون: «..ويحك يا ريان! أيجسر أحد أن يجيء إلى خليفة قد استقامت له الرعية، والقواد، واستوت الخلافة، فيقول له: ادفع الخلافة من يدك إلى غيرك؟! أيجوز هذا في العقل؟! الخ..».

(1) صرح بأنه من رجاله في كتاب: بحار الأنوار ج49 ص133 وعيون أخبار الرضا ج2 ص149.

لا.. أبداً.. لا يمكن أن نتصور، ولا يجوز في العقل: أن يأتي وزير ملك إليه، ويطلب منه التنازل عن عرشه، ويسلمه إلى رجل غريب، وهو يعلم أن ذلك الملك، قد قتل أخاه، وغيره، وهدم البلاد، وأهلك العباد، من أجل ذلك العرش.. هذا مع علمه أنه سوف لا يكون له هو في دولة ذلك الرجل الجديد الغريب، أي شأن، أو دور يذكر. أو على الأقل لن يكون له من النفوذ، والسلطة والطول، ما كان له مع ذلك الملك الأول. بل سوف يكون كأي فرد عادي آخر، محكوماً لا حاكماً، بكل ما لهذه الكلمة من معنى.. اللهم إلا أن يكون قد تآمر مع ذلك الملك الأول، لتنفيذ خطة معينة. قد رسماها معاً من قبل، وعملا على أن تكون الأمور في نهاية الأمر في صالحهما، ومن أجل تعزيز نفوذهما وسلطتهما.

أما حصيلة هذه الجولة:

وهكذا.. تأبى الأحداث، ويأبى المنطق أن يكون للفضل في هذه القضية شيء، إلا على طريق التآمر والتواطؤ مع سيده المأمون، أفعى الدهاء والسياسة، بعد دراسة دقيقة مشتركة للوضع، وتقييم عام له.

اتفقا على أثره على خطة للتخلص من المشاكل التي كانت تعترض سبيلهما، وتشكل ـ إلى حد ما ـ خطراً على وجودهما في الحكم، وتفردهما بالسلطة.. وبذلك فقط نستطيع أن نفسر قول إبراهيم بن العباس في مدح الفضل في جملة أبيات له:

وإذا الحروب غلت بعثت لها رأياً تفل به كتائبهـا
رأيا إذا نبت السيوف مضى عزم به فشفى مضاربها
أجرى إلى فئة بدولتهـا وأقام في أخرى نواد بها(1)

ولعل الفضل كان مخدوعاً!.

ولكن ألا يحتمل قريباً: أن يكون الفضل مخدوعاً في هذه المرة على الأقل؟ وأنه هو أيضاً راح ضحية تآمر وتضليل من نفس سيده: المأمون؟!

الحقيقة: أن ذلك أمر محتمل جداً، لأننا نرى في النصوص التاريخية، ما يشير لنا بوضوح إلى أن الفضل لم يكن سوى لعبة بيد المأمون، وأنه قد جازت عليه حيلة في بادئ الأمر، بادعائه: أنه إنما يوليه العهد، لأنه يريد خير الأمة ومصلحتها. أو لأنه يريد أن يفي بنذره [أي أنه نذر إن ظفر بأخيه الأمين، فلسوف يسلم الخلافة لرجل غريب!]..

وقد تقدم: أن ابن القفطي يرى: أن الفضل لم يكن عارفاً بسر القضية، ولا عالماً بواقع الأمر..

ولعلنا نستطيع: أن نستدل على ذلك بقوة بممانعة الفضل وأخيه الحسن في هذا الأمر.

---

(1) الأغاني (ط ساسي) ج9 ص31 - 32.

كما أننا رأينا المأمون: يرفض أن يطلب من الإمام «عليه السلام» كتاب الأمان للفضل، بحجة أن الإمام كان قد اشترط: أن لا يتدخل في شيء من أمور الدولة وشؤونها(1).

ثم نرى المأمون نفسه يطلب من الإمام: أن يولي فلاناً، أو أن يكتب إلى فلان بكذا، أو أن يساعده في إدارة شؤون الخلافة، أو أن يصلي بالناس، إلى غير ذلك من الأمور.. مع أن ما كان يريده الفضل من الإمام، لم يكن له من الأهمية مثل ما كان يطلبه منه المأمون.

وعلى كل، فقد يجوز للمأمون ـ حتى مع الشرط ـ ما لا يجوز لغيره بدونه.

الفضل يقع في الشرك:

وأخيراً.. فلا يسعنا في ختام هذا الفصل إلا أن نقول: مسكين الفضل بن سهل، لقد استطاع المأمون أن يبرئ ساحة نفسه، من كل الذنوب العظيمة والخطيرة التي ارتكبها، وأن يجعل هذا الوزير المسكين، الذي كان عدواً للإمام، والذي لم يشعر إلا وهو في الفخ، هو المسؤول عن أكثر جرائمه وموبقاته، بل وعنها جميعاً، حتى البيعة للرضا «عليه السلام» بل وحتى عن قتل أخيه الأمين!!

ولقد أدرك الفضل أنه قد وقع في الشرك، ولكن بعد فوات الأوان،

---

(1) أعيان الشيعة ج4 قسم2 ص139 وعيون أخبار الرضا ج2 ص162. وبحار الأنوار ج49 ص168. ومسند الإمام الرضا ج1 ص88.

ولذا نراه يمتنع عن الذهاب إلى بغداد، لأنه يعرف ما سوف يواجهه من مشاكل وأخطار، وما سوف يتعرض له من مؤامرات، وحاول بكل وسيلة أن يقنع المأمون بالعدول عن رأيه، وبين له صراحة: أنه هو المتهم بالبيعة للرضا، وبقتل الأمين، فلقد قال له:

«..يا أمير المؤمنين، إن ذنبي عظيم عند أهل بيتك، وعند العامة، والناس يلومونني بقتل أخيك المخلوع، وبيعة الرضا، ولا آمن السعاة والحساد، وأهل البغي أن يسعوا بي، فدعني أخلفك بخراسان الخ..»[1].

ولكن أنى له أن يتركه المأمون، الذي كان يريد التخلص منه، من أجل أن ترضى عنه بغداد، مضافاً إلى أنه هو أيضاً كان يخشاه ويخافه. فلقد كان قد أعد العدة، وأحكم الخطة في أمره، ولم يبق إلا التنفيذ [كما سيأتي بيانه].

وبعد أن يئس الفضل من إقناع المأمون، حاول أن يحتاط لنفسه ما أمكنه ذلك. فطلب منه أن يكتب له كتاب ضمان وأمان.

فاستجاب المأمون لهذا الطلب، وكتب له كتاباً[2]، يسمى كتاب

---

(1) أعيان الشيعة ج4 قسم 2 ص139 وعيون أخبار الرضا ج2 ص162 ومسند الإمام الرضا ج1 ص87 وبحار الأنوار ج49 ص167.

(2) الكتاب موجود في: بحار الأنوار ج49 ص160 و 162 وعيون أخبار الرضا ج2 ص157 و 159. وأوعز إليه اليعقوبي في تاريخه (طبع صادر) ج2 ص451.

الحباء والشرط يظهر بوضوح الدور الذي لعبه الفضل في تشييد صرح خلافة المأمون، وتوطيد سلطانه.

ونلاحظ: أن المأمون قد كتب للفضل كل ما يريد، بل وزاد على ما كان يتوقعه الفضل الشيء الكثير، إذ لم يكن يرى في ذلك أي ضرر عليه، ما دام أنه قد أحكم الخطة، ودبر له النهاية.

وكما رسم ودبر. كانت النهاية!!

لماذا الإصرار على اتهام الفضل؟!:

وهكذا.. فإننا بعد كل ما تقدم، لا نرى مجالاً للإصرار على نسبة التشيع للفضل، أو القول: بأن المأمون كان واقعاً في أمر البيعة تحت تأثيره، وخاضعاً لإرادته، فقد يكون الفضل قد أعطي أكثر مما يستحقه من النفوذ والقدرة.. ولعل إصرار أولئك أو هؤلاء على اتهام الفضل بذلك، حتى وإن أنكره المأمون نفسه، وكذبته جميع الوقائع والأحداث ـ لعله ـ يرجع إلى حرصهم على أن لا يتهم المأمون ـ السلطة ـ بما لا يحبون اتهامه به، كالتشيع، والحب لآل علي «عليهم السلام»، أو ليبرؤوا ساحته من هذه التهمة، لو فرض وجودها فعلاً.. أو لعل لأنهم لم يكونوا على درجة من الوعي تؤهلهم لإدراك حقيقة ظروف المأمون، وأهدافه من البيعة..

هذا.. وقد رأينا: أن العباسيين في بغداد، بمجرد وصول نبأ البيعة

لهم، يتهمون الفضل بن سهل بتدبيرها[1].. مع أنهم لم يكونوا قد اطلعوا بعد على حقيقة الأمر وواقع القضية، وما ذلك إلا لما قلناه، وليبقوا على علاقاتهم مع المأمون، وليبقى باب الصلح معه في المستقبل مفتوحاً. وكذلك ليحافظوا على شخصية المأمون، حتى لا تلصق بها تهمة، يعلمون هم أكثر من غيرهم ـ وأهل البيت أدرى بما فيه ـ ببراءته منها، ألا وهي تهمة: الحب لعلي، وآل بيته.

ولعله أيضاً لهذه الأسباب نفسها جعلوا المأمون لعبة في يد الفضل، وأنه لا يملك معه من الأمر شيئاً، حتى لقد قالوا عنه: إنه مسجون ومسحور[2]. وإن كان لا شاهد لهذه الدعوى أصلاً إلا البيعة للرضا «عليه السلام» ولولاها لكان العكس عندهم هو الصحيح فعلاً..

جميل.. وجميل جداً.. فلقد أصبح المأمون لعبة بيد الفضل، وإن كانت جميع الدلائل والشواهد متضافرة على العكس من ذلك.. ولو لم يكن ذلك يكفي لتبرئة المأمون، فهم على استعداد لاتهامه بعقله، كما قد حدث ذلك بالفعل، فذلك عندهم خير من اتهامه بالحب لآل علي والتشيع لهم..

---

(1) فقد اتهموا الفضل بذلك بمجرد وصول رسالة الحسن بن سهل إليهم، يخبرهم فيها بأمر البيعة. راجع: تاريخ الأمم والملوك (طبع ليدن) ج11 ص1013 وتجارب الأمم ج6 ص436 وغير ذلك من كتب التاريخ.

(2) راجع: البداية والنهاية ج10 ص248 وتاريخ الأمم والملوك (طبع ليدن) ج11 وغير ذلك.

احتمال وجيه جداً:

على أننا لا نستبعد كثيراً.. أن يكون المأمون نفسه قد شجع وغذّى هذه التبريرات والتمويهات، وخصوصاً بعد مقتل الفضل، ليبرئ نفسه أمام العباسيين، وليشوه الفضل.. كما أننا لا نشك أبداً في أن كثيراً مما يذكر عن الأمين هو في عداد الخرافات والأساطير التي شجعها المأمون وحزبه، لأن الأمين كان هو المغلوب، والمأمون كان هو الغالب.. وللغالب القدرة، بل والحق أيضاً ـ في نظر قاصري النظر ـ في أن يشوه المغلوب، ويصوره بالصورة التي يريد.

ويدلنا على أن المأمون هو المسؤول عن ذلك: ما رواه الحصري في زهر الآداب، من «أنه لما خلع المأمون أخاه أمين، ووجه بطاهر بن الحسين لمحاربته. كان يعمل كتباً بعيوب أخيه، تقرأ على المنابر بخراسان الخ..»[1].

وطبيعي بعد ذلك: أن على الكتاب والمؤرخين الذين ما كانوا أحراراً، ولا يعتمدون النزاهة في كتاباتهم: أن يؤرخوا كما يريد المأمون، وأن يكتبوا ما يمليه عليهم، لا ما هو حق وواقع يرونه بأم أعينهم. أو تحكم به ـ إن كانت ـ ضمائرهم.

---

(1) راجع: أمراء الشعر العربي في العصر العباسي ص86، نقلاً عن: زهر الآداب (تحقيق زكي مبارك) ج2 ص111 و (طبع دار الجيل) ج2 ص464.

وأخيراً.. وإذا تحقق أن الفضل بريء من تهمة التشيع، وتهمة تدبير أمر البيعة إلا على نحو التآمر، فلا يعني ذلك أنه بريء مما هو أشنع من ذلك وأقبح «**فكل إناء بالذي فيه ينضح**».

القسم الثالث

أضواء على الموقف:

1 ـ عرض الخلافة، ورفض الإمام.

2 ـ قبول ولاية العهد بعد التهديد.

3 ـ مدى جدية عرض الخلافة.

4 ـ موقف الإمام.

5 ـ خطة الإمام..

عرض الخلافة، ورفض الإمام عليه السلام

نصوص تاريخية:

تحدثنا كتب التاريخ: أن المأمون كان قد عرض الخلافة على الإمام أولاً..[1]، لكنه «عليه السلام» رفض قبولها أشد الرفض، وبقي مدة يحاول إقناعه بالقبول، فلم يفلح. وقد ورد أن محاولاته هذه، استمرت في مرو وحدها أكثر من شهرين والإمام «عليه السلام» يأبى عليه ذلك[2].

---

(1) كما نص عليه في البداية والنهاية ج10 ص250 والفخري في الآداب السلطانية ص217 وغاية الاختصار ص67 وينابيع المودة للحنفي ص384 ومقاتل الطالبيين، وغير هؤلاء كثير.. وسنشير في آخر هذا الفصل إلى طائفة منهم أيضاً..

لكن السيوطي قال في تاريخ الخلفاء «.. حتى قيل: أنه هم أن يخلع نفسه، ويفوض الأمر إليه..» أما رفضه لذلك، فهو أشهر من أن يذكر كما سيأتي..

(2) عيون أخبار الرضا ج2 ص149 وبحار الأنوار ج49 ص134 وينابيع المودة وغير ذلك.

بل لقد ورد: أنه «عليه السلام» كان قد أجاب المأمون بما يكره، فقد: قال المأمون للإمام: «..يا ابن رسول الله، قد عرفت فضلك، وعلمك، وزهدك، وورعك، وعبادتك، وأراك أحق بالخلافة مني..».

فقال الإمام «عليه السلام»: «..بالزهد بالدنيا أرجو النجاة من شر الدنيا، وبالورع عن المحارم أرجو الفوز بالمغانم، وبالتواضع في الدنيا أرجو الرفعة عند الله..

قال المأمون: فإني قد رأيت أن أعزل نفسي عن الخلافة، وأجعلها لك، وأبايعك؟!

فقال الإمام «عليه السلام»: إن كانت هذه الخلافة لك، فلا يجوز أن تخلع لباساً ألبسكه الله، وتجعله لغيرك، وإن كانت الخلافة ليست لك، فلا يجوز أن تجعل لي ما ليس لك(1).

قال المأمون: لا بد لك من قبول هذا الأمر!!

فقال الإمام «عليه السلام»: لست أفعل ذلك طائعاً أبداً..

فما زال يجهد به أياماً، والفضل والحسن(2) يأتيانه، حتى يئس من

---

(1) عبارة تاريخ الشيعة ص51 و 52 هكذا: «..إن كانت الخلافة حقاً لك من الله، فليس لك أن تخلعها عنك، وتوليها غيرك. وإن لم تكن لك، فكيف تهب ما ليس لك..» وهذه أوضح وأدل.

(2) لا ندري ما الذي أوصل الحسن بن سهل إلى مرو، مع أنه كان آنئذٍ في العراق، ولعل ذكر الحسن اشتباه من الراوي، واحتمل السيد الأمين في

قبوله..

وخرج ذو الرئاستين مرة على الناس قائلاً: وا عجبا! وقد رأيت عجباً! رأيت المأمون أمير المؤمنين يفوض أمر الخلافة إلى الرضا.

ورأيت الرضا يقول: لا طاقة لي بذلك، ولا قدرة لي عليه. فما رأيت خلافة قط كانت أضيع منها(1).

ويلاحظ هنا: أن المأمون يتكلم مع الإمام «عليه السلام» وكأنه صاحب حق، ويريد أن يتفضل على الإمام به، كما دل عليه قوله: «إنه يريد جعل الأمر له».

كما أنه يريد أن ينتزع اعترافاً من الإمام بشرعية خلافته، من خلال قوله: «رأيت أن أعزل نفسي».

أعيان الشيعة ج4 قسم2 ص120: أن يكون المأمون قد استدعى الحسن بهذه المناسبة إلى خراسان، فلما تم أمر البيعة عاد إلى بغداد.

(1) راجع في جميع هذه النصوص بالإضافة إلى ما تقدم: روضة الواعظين ج1 ص267 و 268 و 269 وإعلام الورى ص320 وعلل الشرايع ج1 ص236 وينابيع المودة ص384 وأمالي الصدوق ص42 و 43 والإرشاد ص310 وكشف الغمة ج3 ص65 و 66 و 87 وعيون أخبار الرضا ج2 ص149 و 140. والمناقب ج4 ص363 والكافي ج1 ص489 وبحار الأنوار ج49 ص129 و 134 و 136. ومعادن الحكمة، وتاريخ الشيعة، ومثير الأحزان ص261 وشرح ميمية أبي فراس ص164 و 165 وغاية الإختصار ص68.

وبينت هذه الرواية أيضاً: أن المأمون ووزيره كانا يمكران بالإمام، ويسعيان إلى إيقاعه في شركهما. ولكنه «عليه السلام» قد ضيع عليهما ذلك.

أما العبارة المنسوبة للإمام «عليه السلام»: ««لا طاقة لي بذلك»»، فلعلها غير دقيقة، وقد تلاعب بها المتلاعبون.

قبول ولاية العهد بعد التهديد

مع محاولات المأمون لإقناع الإمام:

والذي يبدو من ملاحظة كتب التاريخ والرواية: هو أن محاولات المأمون لإقناع الإمام بما يريد، كانت متعددة، ومتنوعة، وأنها بدأت من حين كان الإمام «عليه السلام» لا يزال في المدينة. حيث كان المأمون يكاتبه، محاولاً إقناعه بذلك، فلم ينجح، وعلم الإمام أنه لا يكف عنه. ثم أرسل رجاء بن أبي الضحاك، وهو قرابة الفضل والحسن ابني سهل(1)، فأتى بالإمام «عليه السلام» من المدينة إلى مرو رغماً عنه.. وبذل المأمون في مرو أيضاً محاولات عديدة، استمرت أكثر من شهرين. وكان يتهدد الإمام بالقتل، تلويحاً تارة، وتصريحاً أخرى، والإمام «عليه السلام» يأبى قبول ما يعرضه عليه.. إلى أن علم أنه لا يمكن أن يكف عنه، وأنه لا محيص له عن القبول، فقبل ولاية العهد مكرهاً، وهو باك حزين ـ على حد تعبير الكثيرين ـ وكانت البيعة له في السابع من شهر رمضان، سنة [201

(1) وقيل: أنه عمهما، وقد كان رجاء هذا من قواد المأمون، وقد ولاه المأمون خراسان مدة، لكنه أساء السيرة، فعزله.

هـ]، كما يتضح من تاريخ ولاية العهد..

بعض ما يدل على عدم رضا الإمام عليه السلام:

والنصوص الدالة على عدم رضا الإمام «عليه السلام» بهذا الأمر كثيرة، ومتواترة، فقد قال أبو الفرج: «..فأرسلهما [يعني الفضل والحسن ابني سهل] إلى علي بن موسى، فعرضا ذلك [يعني ولاية العهد] عليه، فأبى، فلم يزالا به، وهو يأبى ذلك، ويمتنع منه..

إلى أن قال له أحدهما: «إن فعلت ذلك، وإلا فعلنا بك وصنعنا، وتهدده. ثم قال له أحدهما: والله، أمرني بضرب عنقك، إذا خالفت ما يريد»! ثم دعا به المأمون، وتهدده، فامتنع، فقال له قولاً شبيهاً بالتهديد. ثم قال له: «إن عمر جعل الشورى في ستة، أحدهم: جدك، وقال: من خالف فاضربوا عنقه، ولا بد من قبول ذلك..»![1].

ويروي آخرون: أن المأمون قال له: «..يا ابن رسول الله، إنما تريد بذلك [يعني بما أخبره به عن آبائه من موته قبله مسموماً] التخفيف عن نفسك، ودفع هذا الأمر عنك، ليقول الناس: إنك زاهد في الدنيا..

فقال الرضا: والله، ما كذبت منذ خلقني ربي عز وجل، وما زهدت في الدنيا للدنيا، وإني لأعلم ما تريد؟!

---

(1) مقاتل الطالبيين ص562 و 563 وقريب منه ما في إرشاد المفيد ص310 وغير ذلك.

فقال المأمون: وما أريد؟!

قال: الأمان على الصدق؟!

قال: لك الأمان.

قال: تريد بذلك أن يقول الناس: إن علي بن موسى لم يزهد في الدنيا، بل زهدت الدنيا فيه. ألا ترون كيف قبل ولاية العهد طعماً في الخلافة؟!

فغضب المأمون، وقال له: «إنك تتلقاني أبداً بما أكرهه، وقد أمنت سطوتي، فبالله أقسم: لئن قبلت ولاية العهد. وإلا أجبرتك على ذلك، فإن فعلت، وإلا ضربت عنقك..»(1).

وقال الإمام الرضا «عليه السلام» في جواب الريان له، عن سر قبوله لولاية العهد:

---

(1) راجع في ذلك: مناقب آل أبي طالب ج4 ص363 وأمالي الصدوق ص43 وعيون أخبار الرضا ج2 ص140 وعلل الشرايع ج1 ص238 ومثير الأحزان ص261 و 262 وروضة الواعظين ج1 ص267 وبحار الأنوار ج49 ص129 وغير ذلك.

وفي تاريخ الشيعة ص52: أنه بعد أن عرض عليه الخلافة، وأجابه بالجواب المتقدم في الفصل السابق، قال له: «..إذن، تقبل ولاية العهد». فأبى عليه الإمام أشد الإباء، فقال له المأمون: «..ما استقدمناك باختيارك، فلا نعهد إليك باختيارك.

والله، إن لم تفعل ضربت عنقك..».

«..قد علم الله كراهتي لذلك، فلما خيرت بين قبول ذلك وبين القتل، اخترت القبول على القتل، ويحهم.

إلى أن قال: ودفعتني الضرورة إلى قبول ذلك، على إجبار وإكراه، بعد الإشراف على الهلاك إلخ..»**(1)**.

وقال في دعاء له: «..وقد أكرهت واضطررت، كما أشرفت من عبد الله المأمون على القتل، متى لم أقبل ولاية العهد..».

وقال في جواب أبي الصلت: «وأنا رجل من ولد رسول الله «صلى الله عليه وآله» أجبرني على هذا الأمر وأكرهني عليه..».

بل لقد أعرب عن عدم رضاه في نفس ما كتبه على ظهر وثيقة العهد، وأنه يعلم بعدم تمامية هذا الأمر، وإنما يفعل ذلك امتثالاً لأمر المأمون، وإيثاراً لرضاه.. وهذا تصريح بأنه إنما يفعل ذلك تقية.

أما الباحثون وغيرهم فيقولون:

أما الباحثون، فلعلنا لا نكاد نعثر على باحث يتعرض لهذا الأمر ينسى أن يؤكد على رفض الإمام «عليه السلام» لهذا الأمر، واستيائه منه..

---

(1) علل الشرايع ج1 ص239 وروضة الواعظين ج1 ص268 وأمالي الصدوق ص72 وبحار الأنوار ج49 ص130 وعيون أخبار الرضا ج2 ص139.

يقول أحمد أمين: «..وألزم الرضا بذلك، فامتنع، ثم أجاب..»(1).

وقال القندوزي: إنه قبل ولاية العهد، وهو باك حزين(2).

وقال المسعودي: «..فألح عليه، فامتنع، فأقسم، فأبر قسمه الخ..»(3).

وعلى كل حال: فإن النصوص التاريخية الدالة على عدم رضاه «عليه السلام» بهذا الأمر، وأنه مكره مجبر عليه كثيرة جداً(4). وتضارعها كثرة أقوال الباحثين، الذين تعرضوا لهذا الموضوع. ولذا فليس من اليسير الإحاطة بها واستقصاؤها في مثل هذه العجالة.

ولهذا.. فإننا نكتفي هنا بهذا القدر، حيث إن المجال لا يتسع لأكثر من ذلك..

---

(1) ضحى الإسلام ج3 ص294.

(2) ينابيع المودة ص284.

(3) إثبات الوصية ص205.

(4) وإنه وإن كان سيمر معنا نصوص أخرى تدل على ذلك.. إلا أننا نحيل القارئ على بعض مظان وجودها، فراجع: ينابيع المودة ص384 ومثير الأحزان ص261 و 262 و 263 وكشف الغمة ج3 ص65 وأمالي الصدوق ص68 72 وبحار الأنوار ج49 ص129 و 131 و 149 وعلل الشرايع ج1 ص237 و 238 إرشاد المفيد ص191 وعيون أخبار الرضا ج1 ص19 وج2 ص139 و 140 و 141 و 149 وإعلام الورى 320 والخرائج والجرائح، وغير ذلك..

مدى جدية عرض الخلافة:

عرض الخلافة ليس جدياً..:

مر معنا: أن المأمون كان قد عرض أولاً الخلافة على الإمام، وأنه ألح عليه بقبولها كثيراً، سواء وهو في المدينة، أو بعد استقدامه إلى مرو، وأنه تهدده فلم يقبلها، فلما يئس من قبوله الخلافة، عرض عليه ولاية العهد، فامتنع أيضاً. ولم يقبل إلا بعد أن تهدده بالقتل، وعرف الجد في ذلك التهديد!!

وهنا سؤال لا بد من الإجابة عليه، وهو:

هل كان المأمون جاداً في عرضه الخلافة على الإمام؟!

ويتفرع على الإجابة على هذا السؤال سؤال آخر، وهو:

إذا لم يكن المأمون جاداً في عرضه ذاك، فماذا ترى سوف يكون موقف المأمون، لو أن الإمام قبل أن يتقلد الخلافة، ويضطلع بشؤونها؟!

ومن أجل استيفاء الجواب عن هذين السؤالين، لا بد لنا من الإسهاب في المقال، بالقدر الذي يتسع لنا به المجال، فنقول:

الإجابة على السؤال الأول:

أما عن السؤال الأول، فإن الحقيقة هي: أن جميع الشواهد والدلائل تدل على أنه لم يكن جاداً في عرضه للخلافة:

وقد قدمنا: أننا لا يمكن أن نتصور المأمون الحريص على الخلافة حرصه على نفسه، والذي قتل من أجلها أخاه وأتباعه، بل وحتى وزراءه هو وقواده، وغيرهم. وأهلك العباد، وخرب البلاد، حتى لقد خرب بغداد بلد آبائه، وأزال كل محاسنها ـ لا يمكن أن نتصور ـ المأمون، الذي فعل كل ذلك وسواه من أجل الحصول على الخلافة.. أن يتنازل عنها بهذه السهولة، بل ومع هذا الالحاح والإصرار منه، لرجل غريب، ليس له من القربى منه ما لأخيه، ولا من الثقة به ماله بقواده، ووزرائه!.

أم يعقل أن تكون الخلافة أعز من هؤلاء جميعاً، والرضا فقط هو الأعز منها؟!

وهل يمكن أن نصدق، أو يصدق أحد: أن كل ذلك، حتى قتله أخاه، كان في سبيل مصلحة الأمة ومن أجلها، ولكي يفسح المجال أمام من هو أجدر بالخلافة، وأحق بها من أخيه، ومنه؟!

وكيف يمكن أن نعتبر إصراره الشديد على الإمام، والذي استمر أشهراً عديدة، قبل استقدامه إلى مرو وبعده، والذي انتهى به إلى حد تهديده إياه بالقتل ـ كيف يمكن أن نعتبره رفقاً منه بالأمة، وحباً لها، وغيرة على صالحها.. مع أننا نسمعه من جهة ثانية هو نفسه يصرح:

بأن نفسه لم تسنح بالخلافة، عندما عرضها على الإمام؟!(1).

وإذا لم تسنح نفسه بالخلافة، فلماذا يهدده بالقتل إن لم يقبلها؟!

وكيف يمكن أن نوفق بين تهديداته تلك، وجدية عرضه للخلافة، وبين قوله: إنه لم يقصد إلا أن يوليه العهد، ليكون دعاء الإمام له، وليعتقد فيه المفتونون به إلى آخر ما سيأتي؟!

وإذا كان قد نذر أن يوليه «**الخلافة**»، لو ظفر بأخيه الأمين، حسبما ورد في بعض النصوص التاريخية، فلماذا، وكيف جاز له الإكتفاء بتوليته العهد؟!

وكيف استطاع إجباره على قبول ولاية العهد، ولم يستطع إجباره على قبول الخلافة؟!

وأيضاً.. ولماذا بعد أن رفض الإمام «عليه السلام» العرض، لا يتركه وشأنه؟!

وأين هي أنفة الملوك، وعزة السلطان؟!

وإذا كان يأتي به من المدينة ليجعله خليفة المسلمين، ويرفع من شأنه، فلماذا يأمره ويؤكد عليه في أن لا يمر عن طريق الكوفة وقم، وحتى لا يفتتن به الناس؟!

وأيضاً.. هل يتفق ذلك مع إرجاعه للإمام «عليه السلام» عن صلاة العيد مرتين، لمجرد أنه جاءه من ينذره بأن الخلافة سوف

---

(1) قاموس الرجال ج10 ص371 وغيبة الشيخ الطوسي ص49.

تكون في خطر، لو أن الإمام «عليه السلام» وصل إلى المصلى؟! حتى لقد خرج هو بنفسه مسرعاً، وصلى بالناس، رغم تظاهره بالمرض، ورغم زعمه: أنه كان يريد من الإمام أن يصلي بالناس، من أجل أن تطمئن قلوبهم على دولته المباركة ـ على حد تعبيره ـ بسبب مشاركة الإمام «عليه السلام» في ذلك..

وأيضاً.. هل يتفق عرضه الخلافة على الإمام، وتنازله عنها له، ثم توليته العهد، وبكاؤه عليه حين وفاته، وبقاؤه على قبره ثلاثة أيام، حسبما سيأتي بيانه.. هل يتفق كل ذلك، مع كتابته لعامله على مصر: يأمره بغسل المنابر التي دعي عليها للإمام «عليه السلام»، فغسلت؟!(1).

وبعد.. وإذا كان الإمام «عليه السلام» حجة الله على خلقه، وأعلم أهل الأرض على حد تعبير المأمون، فلماذا يفرض عليه نظرية لا

(1) ولا منافاة بينهما في نظر المأمون، فإنه لم يكن يخشى من ردة الفعل في مصر، لأنها بالإضافة إلى بعدها، لم تكن من المناطق الحساسة في الدولة، ولم تكن أيضاً شديدة التعاطف مع العلويين، فهي إذن مأمونة الجانب.. وما كان يخشى منه قد أمنه، بتظاهره أمام الملأ بالحزن الشديد على الإمام «عليه السلام»، حيث يكون بذلك قد طمأنهم، وأبعد التهمة عن نفسه في المنطقة التي يخشى منها في الوقت الحاضر.. وإلى أن تصل أخبار مصر إلى هذه المناطق الحساسة، فإنه يكون قد تجاوز المرحلة الخطيرة، ولم يعد يخشى شيئاً على الإطلاق..

يراها مناسبة، ويتهدده، ويتوعده على عدم قبولها، والأخذ بها؟!

وأخيراً.. هل يتفق ذلك كله، مع ما أشرنا، ولسوف نشير إليه، من ذلك السلوك اللاإنساني مع الإمام «عليه السلام»، قبل البيعة، وبعدها، في حياة الإمام، وحين وفاته، وبعدها.. وكذلك سلوكه مع العلويين.

وإخوة الإمام الرضا «عليه السلام» بالذات، ذلك السلوك الذي يترفع حتى الأعداء عن انتهاجه، والإلتزام به، إلى آخر ما هنالك مما عرفت، وستعرف جانباً منه في هذا الكتاب إن شاء الله تعالى..

المأمون يرتبك في تبريراته:

ولعل من الأمور الجديرة بالملاحظة هنا: هو أن المأمون لم يكن قد حسب حساباً للأسئلة التي سوف تواجهه في هذا الصدد، ولذا نرى أنه كان مرتبكاً جداً في تبريراته لما أقدم عليه، فهو تارة يعلل ذلك بأنه: أراد مكافأة علي بن أبي طالب في ولده![1].

وأخرى: بأن ذلك كان منه حرصاً على طاعة الله، وطلب مرضاته، ولما يعلمه من فضل الرضا، وعلمه، وتقاه. وأنه أراد بذلك الخير للأمة. ومصلحة المسلمين![2].

---

(1) الفخري في الآداب السلطانية ص219 وبحار الأنوار ج49 ص312 وتاريخ الخلفاء للسيوطي ص308 والتذكرة لابن الجوزي ص356 ونقل أيضاً: عن شذرات الذهب، لابن العماد، وغير ذلك..

(2) صرح بذلك وفي وثيقة العهد، وقال في الفخري في الآداب السلطانية

وثالثة: بأنه أراد أن يفي بنذره: أنه إن أظفره الله بالمخلوع ـ يعني أخاه الأمين الذي قتله ـ أن يجعل ولاية العهد في أفضل آل أبي طالب![1].

بل ورابعة: بأنه أراد أن يجعله ولي عهده، ليكون دعاؤه له، وليعتقد فيه المفتونون به إلخ..[2].. ما سيأتي تفصيله.

مع تبريرات المأمون تلك:

ومن الواضح: أن تلك العلل والتبريرات وسواها، مما كان يتعلل به المأمون، كانت مفتعلة قبل أوان نضجها، ولعله لما أشرنا إليه من أنه لم يكن قد حسب حساباً لهذه الأسئلة التي واجهته، فكانت أجوبته متناقضة، متضادة، من موقف لآخر، ومن وقت لآخر.. حتى إن

ص217: «كان المأمون قد فكر في حال الخلافة بعده، وأراد أن يجعلها في رجل يصلح لها، كذا زعم..».

وفي البداية والنهاية ج10 ص247 قال: «إن المأمون رأى علياً الرضا خير أهل البيت، وليس في بني العباس مثله، في علمه، ودينه، فجعله ولي عهده من بعده». ومثل ذلك كثير..

(1) الفصول المهمة لابن الصباغ المالكي ص241 ومقاتل الطالبيين ص563 وإعلام الورى ص320 وبحار الأنوار ج49 ص143 و 145 وأعيان الشيعة ج4 قسم2 ص112 وعيون أخبار الرضا، وإرشاد المفيد، وغير ذلك.

(2) لكن هذا الكلام لم يكن إلا لخصوص العباسيين، كما عرفت وستعرف!!.

التناقض يبدو في التبرير الواحد، إذ تراه مرة يقول: «إنه نذر أن يجعل الخلافة في ولد علي». وأخرى يقول: «إنه نذر أن يجعل ولاية العهد فيهم».

وثالثة: يضيف إليهم آل العباس. وهكذا.

ولولا خوف الناس منه، ومن بطشه لوجدنا الكثيرين يسألونه: إنه إذا صح أنه نذر الخلافة لولد علي، فلماذا قبل منه واكتفى بولاية العهد؟! إذ قد كان عليه أن يجبره على قبول الخلافة، كما أجبره على قبول ولاية العهد.. وإذا صح أنه نذر له ولاية العهد، فلماذا عرض عليه الخلافة، وأصر عليه بقبولها؟!

وإننا وإن لم نجد لهذه الأسئلة، وسواها أثراً فيما بأيدينا من كتب التاريخ. إلا أننا رأينا الشواهد الكثيرة الدالة على أن الناس كانوا يشكون كثيراً في نوايا المأمون وأهدافه مما أقدم عليه.

وحسبنا هنا: ما رواه لنا الصولي، والقفطي، وغيرهما من قضية عبد الله بن أبي سهل النوبختي المنجم، حيث أراد اختبار ما في نفس المأمون، فأخبره أن وقت البيعة للإمام «عليه السلام» كان غير صالح، فأصر المأمون على إيقاع البيعة في ذلك الوقت، وتهدده بالقتل إن حدث تغيير في الوقت والموعد، وقد تقدمت القصة بكاملها تقريباً في فصل سابق، وقد ذهب إلى ذكره غير واحد من المؤلفين**(1)**.

---

(1) تاريخ الحكماء 222 و 223 وفرج المهموم في تاريخ علماء النجوم

الإمام يدرك أهداف المأمون من عرض الخلافة:

ولعلنا نستطيع أن نجد فيما قدمناه في هذا الكتاب ما يفسر لنا موقف الإمام «عليه السلام» من المأمون.. ذلك الموقف الذي لم يكن يتسم بالمهادنة، أو الموافقة أصلاً. بل كان قاسياً وعنيفاً في مقابل عرض المأمون للخلافة عليه، كما ألمحنا إليه في باب: «عرض الخلافة، ورفض الإمام».

وما ذلك.. إلا لأنه كان يعلم أنها لعبة خطيرة، تحمل في طياتها الكثير من المشاكل والأخطار، سواء بالنسبة إليه «عليه السلام»، أو بالنسبة إلى العلويين، أو بالنسبة إلى الأمة بأسرها..

ولقد كان «عليه السلام» يدرك: أن المأمون كان يرمي من وراء هذا العرض إلى أن يعرف حقيقة نوايا الإمام «عليه السلام»، ويستظهر دخيلة نفسه، حتى إذا ما رآه راغباً فيها رغبة حقيقية، سقاه الكأس، التي سقاها من قبل لمحمد بن محمد بن يحيى بن زيد، صاحب أبي السرايا، ومن بعد لمحمد بن جعفر، وطاهر بن الحسين، وغيرهم، وغيرهم.. وإنه كان يريد أن يجعل ذلك ذريعة لفرض ولاية العهد، وتمهيداً لإجباره على قبولها، لأن ما يحقق له مآربه، ويوصله إلى غاياته، التي تحدثنا عن جانب منها في فصل: ظروف البيعة.. هو

ص142 وأعيان الشيعة ج4 قسم2 ص114. وبحار الأنوار ج49 ص132 و 133 وعيون أخبار الرضا ج2 ص147 و 148 وغير ذلك..

قبول الإمام لولاية العهد، لا الخلافة.. كما أن هذا هو الذي يمكن أن يكون ممهداً لتنفيذ الجزء التالي من خطته، ألا وهو القضاء على العلويين بالقضاء ابتداءاً على أعظم شخصية فيهم.. وربما يتسنى له من خلال جعله ولياً للعهد الإطلاع على أسرار العلويين ومخابئهم، فيسهل عليه الوصول إليهم واقتناصهم واحداً بعد الآخر.

ومن ثم.. وبعد كل ما تقدم.. تكون النتيجة: هي أن المأمون لم يكن جاداً في عرضه للخلافة، وإنما فقط كان جاداً في عرضه لولاية العهد.

ويبقى هنا سؤال:

لو أن الإمام قبل عرض الخلافة، فماذا ترى سوف يكون موقف المأمون؟!

الجواب:

أولاً: وقد يمكن الإقتناع بالجواب هنا لو قيل: بديهي أن المأمون كان قد أعد العدة لأي احتمال من هذا النوع.. وقد كان يعلم أنه يستحيل على الإمام، خصوصاً في تلك الظروف أن يقبل عرض الخلافة، من دون إعداد مسبق لها، وتعبئة شاملة لجميع القوى، وفي مختلف المجالات، ولسوف يكون قبوله لها بدون ذلك عملاً إنتحارياً، لا مبرر له، ولا منطق يساعده.

إذ من البديهي: أن الإمام الذي كان يعلم كم كان للقائد الحقيقي،

والمصلح الواعي، من أثر في حياة الأمة، وفي مستقبلها، وكيف يمكن أن تتحد في ظله قدرات الأمة ـ أفراداً وجماعات ـ وإمكاناتها المادية، والفكرية وغيرها في طريق صلاحها، وإصلاحها..

ويعلم أيضاً: كيف يكون الحال، لو كان القائد فاسداً، حتى بالنسبة لما يبدو من تصرفاته في ظاهره صحيحاً وسليماً..

إن الإمام الذي كان يعلم ذلك وسواه.. وبصفته القائد الحقيقي للأمة، لو حكم، فلا بد له أن يقيم دولة الحق والعدل، ويحمل الناس على المحجة، ويحكم بما أنزل الله، كما حكم جده محمد «صلى الله عليه وآله»، وأبوه علي «عليه السلام» من قبل.. وحكمه هذا سوف يكون مرفوضاً جملة وتفصيلاً، لأن الناس، وإن كانوا عاطفياً مع أهل البيت «عليهم السلام»، إلا أنهم حيث لم يتربوا تربية إسلامية صحيحة، وصالحة، إذا أراد العلويون، أو غيرهم حملهم على المحجة، فلسوف لا ينقادون لهم بسهولة، ولا يطيعونهم بيسر، ولسوف يكون الحكم بما أنزل الله غريباً على أمة اعتادت على أنماط من العيش والتقاليد، والإنقياد إلى زعامات منحرفة وانتهازية، فرضها الإنغماس في حياة خلفاء بني العباس، ومن قبلهم بني أمية المليئة بالإنحرافات والموبقات.

أولئك الخلفاء الذين كانوا في طليعة المستهترين، والمتحللين من كل قيود الدين والإنسانية، والذين كانوا يتساهلون في كل شيء، ما دام لا يضر بوجودهم في الحكم..

نعم.. في كل شيء على الإطلاق، حتى في الدين وأحكامه، والأخلاق، والمثل العليا، وما ذلك إلا لأنهم لم يكن همهم إلا الحكم، والتسلط، وامتصاص دماء الشعوب، ولا يهمهم ـ بعد ـ أن يفعل الناس ما شاؤوا.. ليتستروا بالدين، ليكفروا بالله، ليتحللوا من الأخلاق والفضائل الإنسانية، ليأكل بعضهم بعضاً، ليكونوا أنعاماً سائمة، أو ليكونوا وحوشاً ضارية، فإن ذلك كله لا يضر.

والذي يضر فقط: هو أن يتعرضوا للحكم، ويفكروا بالسلطان، كيفما كان التعرض، وأياً كان التفكير. وإذا كان الإمام علي «عليه السلام» عندما أراد أن يحكم بما أنزل الله تعالى، قد لاقى ما لاقى مما لا يجهله أحد.. رغم ما سمعته الأمة من فم النبي «صلى الله عليه وآله» مباشرة في حقه، وقرب عهدها به. فكيف بعد أن مرت عشرات السنين، وأصبح الإنحراف عادة جارية، وسنة متبعة، واتخذ نحواً من الأصالة في حياة الأمة، وروحها، وأصبح ـ للأسف ـ جزءاً لا يتجزأ من كيانها وواقعها..

وأيضاً.. إذا كان أبو مسلم قد قتل ست مئة ألف نفس صبراً، عدا مئات الألوف الأخرى، التي ذهبت طعمة للسيوف في المعارك.

وإذا كانت ثورة أبي السرايا قد كلفت المأمون «**200**» ألف جندي، من جنوده هو.. وإذا كان العصيان ما انفك يظهر من كل جانب ومكان، رغم أن الحكم كان أولاً وآخراً مع أهواء الناس، ومصالحهم الشخصية..

فهل يمكن مع هذا.. أن لا يتعرض الإمام «عليه السلام» لعصيان أصحاب الأهواء ـ وما أكثرهم ـ والكيد من قبل الأعداء، الذين سوف يزيد عددهم، وتتضاعف قوتهم. عندما يحاول الإمام «عليه السلام» أن يفرض عليهم حكماً ما اعتادوه، وسلوكاً ما ألفوه؟!

إن من الواضح: أن الناس وإن كانت قلوبهم معه، إلا أن سيوفهم سوف تنقلب لتصير عليه، كما انقلبت على آبائه وأجداده من قبل، وذلك عندما لا ينسجم حكمه «عليه السلام» مع رغائبهم. وأهوائهم، وانحرافاتهم. حيث إن الإمام «عليه السلام» إذا أراد أن يحكم، فلسوف يواجه ـ بطبيعة الحال ـ تلك العناصر القوية، ذات النفوذ، وأولئك المستأثرين بكل الأموال والأقطاع، من أصحاب الأطماع، والمصالح الشخصية، وجهاً لوجه.. إذ إننا لا يمكن أن ننتظر من حكومة الإمام، التي هي على الفرض حكومة الحق، والعدل: أن تقرهم على ما هم عليه، فضلاً عن أن توفر لهم الحماية لتصرفاتهم المشبوهة، وغير المنطقية، بل حتى ولا الأخلاقية أيضاً.

إن حكومة الإمام «عليه السلام»، إذا أرادت أن تقوم بعمل أساسي في سبيل استئصال كل جذور الإنحراف والفساد.. فإن عليها أولاً، وقبل كل شيء: أن تقوم بقطع أيدي أولئك الغاصبين لأموال الأمة، والمتحكمين بمقدراتها. وإبعاد كل أولئك الذين كانوا يستغلون مناصبهم، التي وصلوا إليها عن طريق الظلم، والغطرسة، والإبتزاز ـ يستغلونها ـ لمآربهم الشخصية، وانحرافاتهم اللاأخلاقية.

ثم قطع أعطيات ذلك الفريق من الناس، الذين كانوا يعيشون على حساب الأمة، ويأكلون خيراتها. ثم لا يقومون في مقابل ذلك بأي عمل، أو نشاط يذكر.

وأيضاً.. منع المحسوبيات، والوساطات، من أصحاب الوجاهات، الذين كانت تسيرهم الروح القبلية، ويهيمن عليهم الشعور الطبقي في دولة الأطماع والمزايدات، أو دولة التهديد، والعسف، والإرهاب.

يضاف إلى ذلك كله: أنه إذا أراد الإمام «عليه السلام» أن ينطلق في كل نصب وعزل من مصلحة الأمة، لا من مصلحة الحاكم والقبيلة، فطبيعي أن يؤدي ذلك إلى إثارة القبائل ضده، ويؤلبهم عليه.. فزعماء القبائل سواء كانوا عرباً أو فرساً كانوا يلعبون دوراً هاماً في إنجاح أية ثورة وقيام أية دعوة واستمرار ونجاح أي حكم.

وبعد كل ذلك، فإن من الطبيعي إذن: أن يستفحل الصراع بينه، وبين العناصر القوية، ذات النفوذ، من أصحاب الأهواء، والمصالح الشخصية، وأولئك الذين يعتمل في نفوسهم طموح كبير، نحو زبارج الدنيا، وبهارجها. وذلك عندما يعطي القيمة الحقيقية لهؤلاء جميعاً، ويجعلهم في المستوى الذي يجب أن يكونوا فيه، ويحدد ويقيِّم لهم واقعهم الذي لن يرضوا أبداً بتحديده وتقييمه. وعلى الأقل لن تساعده تلك العناصر على تصحيح الوضع، وإقرار النظام.. هذا إن لم تكن هي العقبة الكأداء، التي تحول بينه وبين ما يصبو إليه، وتمنعه من تحقيق ما يريد..

يضاف إلى ذلك كله: أن القيادة القبلية كانت قد فسدت آنذاك، واعتاد رؤساء القبائل على نكث العهود والمواثيق التي يعطونها، فكانوا يؤيدون هذه الدعوة، وهذا القائم بها، إلى أن يجدوا من يستفيدون منه، ويغدق عليهم الأكثر من الأموال، ويخصهم بما يفضل ما يخصهم به ذاك من المناصب. وكان للقيادات القبلية دور كبير في إنجاح أية دعوة، وانتصار أية ثورة..

وبعد.. فإنه إذا كان الإمام «عليه السلام» لن يحابي أحداً على حساب دينه ورسالته.. وإذا كان ـ من الجهة الأخرى ـ مركزه ضعيفاً في الحكم. وإذا كان ليس لديه القوة والقدرة الكافية لمواجهة مسؤولياته كاملة.

فلسوف ينهار حكمه وسلطانه أمام أول عاصفة تواجهه، ولن يستطيع أن يبقى محتفظاً بوجوده في الحكم، أو على الأقل بمركز يخوله أن يفرض الحكم الذي يريد على المجتمع، بجميع فئاته، ومختلف طبقاته.

إلا أن يكون حاكماً مطلقاً، لا تحد سلطته حدود، ولا تقيدها قيود، وأنى له بذلك.

وبعد كل ما تقدم، فإن النتيجة تكون، أن الإمام «عليه السلام»، وإن كان يمتلك القدرة على الإصلاح، لكن الأمة لم تكن لتتحمل مثل هذا الإصلاح، خصوصاً وأن الحكام ـ بوحي من مصالحهم الخاصة ـ كانوا قد أدخلوا في أذهان الناس صوراً خاطئة عن الحكم، وعن

الحكام، الذين يفترض فيهم أن يقودوا الأمة في مسيرها إلى مصيرها.

هذا كله.. لو فرض ـ جدلاً ـ سكوت العباسيين والمأمون عنه، مع أن من المؤكد أنهم سوف يعملون بكل ما لديهم من قوة وحول، من أجل تقويض حكمه، وزعزعة سلطانه.. وقتله هذا إن لم يكن المأمون قد دبر ذلك مسبقاً.

وإذا كان يستحيل على الإمام «عليه السلام»، في تلك الفترة على الأقل: أن يتسلم زمام السلطة إلا أن يكون حاكماً مطلقاً كما قدمنا. فمن الواضح أن سؤالاً من هذا النوع لا مجال له بعد. ولن يكون في تجشم الإجابة عليه كبير فائدة، أو جليل أثر.

ولكن.. مع ذلك، وحتى لا نفرض على القارئ وجهة نظر معينة، إذ قد يرى أن من حقه أن يفترض ـ وإن أبى واقع الأحداث مثل هذا الافتراض ـ أنه كان على الإمام «عليه السلام»: أن يجاري، ويداري في بادئ الأمر، من أجل الوصول إلى أهداف فيها خير الأمة ومصلحتها، من أجل ذلك.. نرى لزاماً علينا أن نجاريه في هذا الإفتراض، ونتجه إلى الإجابة على ذلك السؤال بنحو آخر، فنقول:

وثانياً: إنه إذا كان المأمون في تلك الفترة هو الذي يمتلك القدرة والسلطان.. وإذا كانت كل أسباب القوة والمنعة متوفرة لديه بالفعل، فإنه سوف يسهل عليه ـ إذا لم يكن حكم الإمام «عليه السلام» على وفق ما يشتهي، وحسبما يريد ـ: أن يأخذ على ذلك الحكم: [الذي يرى نفسه، ويرى الناس أنه مدين للمأمون] أقطار الأرض، وآفاق السماء.

ولن يصعب عليه تصفيته، والتخلص منه من أهون سبيل، حيث إنه حكم لا يزال، ولسوف يسعى المأمون لأن يبقيه في المهد، ويستطيع المأمون أن ينزل به الضربة القاصمة القاضية متى شاء، دون أن تعطى له الفرصة لحشد قدراته، وتجميع قواه في أي من الظروف والأحوال.

وهكذا.. فإن النتيجة تكون: أن الإمام «عليه السلام» سوف يكون بين خيارين لا ثالث لهما:

فإما أن يحاول تحمل المسؤولية الحقيقية، بكل أبعادها، وتبعاتها، باعتباره القائد الحقيقي للأمة، ويقدم على كل ما تقدمت الإشارة إليه من إصلاحات جذرية في جميع المجالات، وعلى مختلف المستويات، مما سوف يكون من نتائجه أن يعرض نفسه للهلاك، حيث لا يستطيع الناس، والمأمون وأشياعه تحمل ذلك، والصبر عليه، ويكون له ولهم كل العذر في تصفيته، والتخلص منه.

وإما أن لا يتحمل مسؤولية الحكم، ولا يأخذ على عاتقه قيادة الأمة، وإنما تكون مهمته، وما يأخذه على عاتقه هو فقط تنفيذ إرادات المأمون، وأشياعه من المنحرفين. ويكون هو الواجهة التي يختفي وراءها الحكام الحقيقيون، المأمون ومن لف لفه..

وواضح: أن نتيجة ذلك سوف تكون أعظم خطراً على الإمام، وعلى العلويين، وعلى الأمة بأسرها، وأشد فداحة من نتيجة الخيار السابق، حيث يكون قد قضى بذلك على كل آمال الأمة، وكل

توقعاتها. وذلك هو كل ما يريده المأمون، ويسعى من أجل الحصول عليه، بكل ما أوتي من قوة وحول.

وثالثاً: إن من الواضح: أن عرض المأمون التنازل عن الخلافة للإمام «عليه السلام»، لا يعني أبداً أن المأمون سوف لا يحتفظ لنفسه بأي من الإمتيازات، التي تضمن له ـ في نظره ـ نصيباً من الأمر[1]. ولسوف يرى الناس كلهم أن له كل الحق في ذلك.

كما أن ذلك لا يعني: أنه سوف لا يعود له نفوذ في الأوساط ذات النفوذ والقوة. بل إنني أعتقد: أنه سوف يكون في تلك الحال أقوى بكثير منه في غيرها، حتى أن المنصب للإمام «عليه السلام»، قد يكون شكلياً، ومركزه صورياً، لا حول له فيه ولا قوة.

وحينئذٍ.. وإذا كان المأمون سوف يبقى له نفوذ وقوة، وإذا كان سوف يشترط لتنازله عن الخلافة للإمام، ما يضمن له استمرار تلك القوة، وذلك النفوذ، بل وعودة الخلافة له في نهاية الأمر. فلسوف لا يصعب عليه كثيراً أن يدبر ـ وهو الداهية الدهياء ـ في الإمام «عليه السلام» بما يحسم عنه مواد بلائه، على حد تعبير المأمون.

وليطمئن ـ من ثم ـ خاطره، ويهدأ باله، حيث يكون قد حقق كل ما كان يصبو ويطمح إلى تحقيقه. كما أنه يكون قد أصبح يمتلك اعترافاً من العلويين بشرعية خلافته.. بل يكون العلويون على يد أعظم

---

(1) كأن يشترط أن يكون هو الوزير، أو ولي العهد مثلاً.

شخصية فيهم، هم الذين رفعوه على العرش وسلموا إليه أزمة الحكم والسلطان..

إلى آخر ما هنالك مما قدمناه، ولا نرى ضرورة لإعادته.

وفي النهاية:

والآن.. وبعد أن ألقينا نظرة سريعة على مدى جدية المأمون، في عرضه للخلافة على الإمام «عليه السلام»، وتحدثنا عن الوضع الذي سوف ينتج لو أن الإمام قبل ذلك العرض.. فإن من الطبيعي أن نتطلع لنعرف ما هو موقف الإمام من تلك اللعبة ـ لعبة ولاية العهد ـ وما هي خطته في مواجهة ما يعلمه من خطط المأمون، وأهدافه الشريرة.

فإلى الفصل التالي، والذي بعده..

موقف الإمام عليه السلام

سؤال يطرح نفسه:

هل يعقل: أن رجلاً تعرض عليه الخلافة، أو ولاية العهد، بل ما هو أقل منهما بمراتب، ويعرف جدية العرض، ثم يرفض ذلك رفضاً قاطعاً، ثم يهدد، فلا يقبل إلا بما هو أبعد منالاً، وأقل احتمالاً ـ بالنسبة إلى سنه ـ وبشروط تبعده كل البعد عن مسرح السياسة والحكم، وتجعل من كل شيء مجرد إجراءات شكلية، لا أثر لها.

هل يعقل: أن رجلاً من هذا القبيل يسلم من أن ينسب إلى ما لا يرضى أحد بأن ينسب إليه؟! اللهم إلا إذا كان هناك ما هو أعظم، وأدهى وأخطر من ذلك المنصب، وإلا إذا علم أنه سوف يدفع ثمن ذلك غالياً، وغالياً جداً، ألا وهو نفسه التي بين جنبيه!!

والإمام الذي نعرف، ويعرف كل أحد: أنه ذلك الرجل الجامع لكل صفات الفضل والكمال: من العلم، والعقل، والحكمة، والدراية، والتقى، شهد له بذلك أعداؤه ومحبوه، على حد سواء ـ هذا الإمام ـ قد رفض كلا عرضي المأمون: الخلافة، وولاية العهد.. رفضهما رفضاً باتاً وقاطعاً، ولم يقبل ولاية العهد إلا على كره منه، وإجبار من قبل المأمون، وإلا وهو باك حزين، وعاش بعد ذلك في ضيق شديد،

ومحنة عظيمة، حتى إنه كان يدعو الله بالفرج بالموت! وتمنى الموت وإن كان منهيّاً عنه, ولكن الإمام «عليه السلام» إنما كان يتمنى الموت الذي يكون فيه صلاح الأمة, وحفظ الدين, الذي هو توفيق وفوز بمنازل الكرامة، لأنه في خدمة الدين وأهله. ويستحب تمنيه والدعاء لنيله، ولا يتمنى الموت ليأسه من الحياة، أو لتعبه أو ملله منها.. ليكون مصداقاً للموت المنهي عن تمنيه.

وعليه.. أفلا يكفي موقف الإمام هذا، وسائر مواقفه من مختلف تصرفات المأمون، لأن يضع علامة استفهام كبيرة حول طبيعية هذا الحدث؟!

ألم يكن من الواجب: أن يكون الإمام «عليه السلام» مستبشراً مبتهجاً كل الإبتهاج لما سيؤول إليه أمره.. ومدافعاً عن المأمون، ونظام حكمه، ومناصراً له، بكل ما أوتي من قوة وحول؟!

ثم ألا يفهم من ذلك كله: أنه «عليه السلام» كان يدرك ما يكمن وراء قبوله لأي من العرضين من مشاكل، وما ينتظره من أخطار؟!

وأن ذلك ليس إلا شركاً يقصد إيقاعه به، ومن بعده كل العلويين وشيعتهم، للقضاء عليه وعليهم، وإلى الأبد!!

وإذا كان الإمام «عليه السلام» يعرف الحقيقة.. فهل يمكن أن نتصور أن يكون راضياً بأن يجعله المأمون وسيلة لأغراضه، وآلة لتحقيق مآربه وأهدافه!! سيما إذا لاحظنا أنه يعرف أكثر من أي إنسان آخر ما لتلك اللعبة من عواقب سيئة، وما تحمله في طياتها من

آثار، ليس عليه هو، وعلى العلويين، والمتشيعين لهم فحسب. وإنما على الأمة بأسرها إن حاضراً، وإن مستقبلاً؟!

هذا كله.. عدا عن أن هذه اللعبة سوف تكون بمثابة قطع الطريق عليه في أي تحرك يقوم به، وأي نشاط إصلاحي يمارسه، حيث لم يعد يستطيع أن يكون في المستقبل قائداً للحركة المضادة للمأمون، ونظام حكمه، القائم على غير أساس شرعي، ومنطقي سليم(1).

لا يرضى الإمام عليه السلام، ولا يقتنع المأمون:

لا.. لا يمكن أن يرضى الإمام بذلك، وخصوصاً بعد أن تلقى العلم عن آبائه الصادقين، عن النبي «صلى الله عليه وآله» الذي لا ينطق عن الهوى: بأن ذلك شيء لا يتم.

وقد أوضح ذلك بما كتبه على وثيقة العهد الآتية بخط يده، حيث قال: «والجفر والجامعة يدلان على ضد ذلك، لكنني امتثلت أمر أمير

---

(1) وفي كتاب: الإمامة للشيخ محمد حسن آل ياسين ص86 قال: إنه «عليه السلام» وافق على فكرة ولاية العهد، لتكون فترة امتحان وتجربة للمأمون.

ولا يخفى ما فيه، فإن كل الدلائل والشواهد كانت تشير إلى أن الإمام «عليه السلام» كان يعلم بحقيقة نوايا المأمون وأهدافه، التي ظهرت في فلتات لسانه، ونضح بها إناء بيانه، ولم تكن ثمة حاجة إلى امتحان وتجربة، كما اتضح وسيتضح إن شاء الله تعالى.

المؤمنين..».

لا.. لا يمكن أن يرضى ببيعة يعلم أنها لا تتم له، وإنما تخدم مصالح آخرين، وتحقق لهم مأربهم، على حساب الدين، والأمة. ولهذا رفض بشدة وعنف، وأصر عليه المأمون بشدة وعنف أيضاً. ولم يكن ليقنع المأمون شيء، بعد أن كان يرى أن القضية بالنسبة إليه قضية مصير ومستقبل، وهو مستعد لأن يضحي بكل شيء في سبيل مصيره ومستقبله، كما ضحى بأخيه وأشياعه من قبل.

وإنه إذا تأكد لديه رفض الإمام «عليه السلام» القاطع، وتصور ما سوف تؤول إليه حاله نتيجة لذلك الرفض، فلسوف لا يألو جهداً، ولا يدخر وسعاً في الإنتقام لنفسه من الإمام «عليه السلام»، ومن شيعته، واستئصاله كل من تصل إليه يده، ممن له به «عليه السلام» أية صلة أو رابطة.

ثم ملاحقة كل من يحتمل فيه أن يميل إلى هذا الخط، فضلاً عمن يلتزم به، وذلك معناه: تضييع الدين، وحلول الكارثة به وبأهله.

هي قضية مصير:

وبأوضح بيان نقول: إنه لم يكن امتناع الإمام «عليه السلام» عن قبول ولاية العهد بالذي يثني المأمون عما كان قد عقد العزم عليه، لأن الأسباب التي كانت تدعوه لذلك لم تكن تسمح له أبداً بالإصغاء لهذا الرفض، فهي تحتم عليه أن يفعل ذلك، مهما كلفه الأمر، ومهما كانت النتائج، ولم يكن لديه مانع من تنفيذ تهديداته، ولو علم أنه لا

سبيل إلى تنفيذ ما يصبو إليه، والحصول على ما يريد الحصول عليه، والقضية بالنسبة إليه هو المتعطش إلى الحكم والسلطة قضية مصير ومستقبل، لا يمكن المساومة معها، ولا مجال لغض النظر والتساهل فيها..

وإذا كان قد قتل أخاه من أجل الملك وفي سبيله، فأي مانع يمنعه من قتل الرضا «عليه السلام» من أجل الملك أيضاً، وفي سبيله.. أم يعقل في ميزانه المختل أن يكون الرضا أعز عليه من أخيه، وسائر من قتل من وزرائه هو، وقواده، وأشياعه؟!

ولسوف لا نستغرب على المأمون ـ بعد قتله أخاه ـ الإقدام على أي تصرف في سبيل الملك، حتى الإقدام على قتل الرضا «عليه السلام»، بعد أن كان أبوه الرشيد قد أملى عليه درس، «**الملك عقيم**»، وقال له: «والله، لو نازعتني أنت هذا الأمر، لأخذت الذي فيه عيناك، فإن الملك عقيم..»**(1)**.

ولم يكن ليخفى عليه أيضاً قول موسى بن عيسى، عندما رأى عبادة الحسين بن علي وأصحابه، في وقعة فخ: «..هم والله، أكرم عند الله، وأحق بما في أيدينا منا، ولكن الملك عقيم. ولو أن صاحب هذا

---

(1) شرح ميمية أبي فراس ص73 وبحار الأنوار ج48 ص131 وقاموس الرجال ج10 ص370 وعيون أخبار الرضا ج1 ص91 وينابيع المودة ص383 مع بعض تحريف لها، وغير ذلك..

القبر [يعني النبي «صلى الله عليه وآله»]، نازعنا الملك ضربنا خيشومه بالسيف..»[1].

والمنصور أيضاً قد قرر هذه القاعدة بالذات حينما اعترض عليه سليمان بن مهران، وهذا الدرس قد أخذه الكل عن عبد الملك بن مروان، فإنه عندما قتل مصعب بن الزبير بكى، وقال: «لقد كان أحب الناس إلي، وأشدهم مودة لي، ولكن الملك عقيم، ليس أحد يريده من ولد ولا والد إلا كان السيف»[2].

بل وحتى نفس أخيه الأمين، عندما لم يعد له نجاة من براثن أخيه المأمون، نراه يتذكر هذه القاعدة، فيقول: «هيهات، الملك عقيم، لا رحم له..»[3].

ولقد عمل المأمون بهذه القاعدة، فقتل أخاه، وأعطى الذي جاءه برأسه مليون درهم. بعد أن سجد شكراً لله، ونصب الرأس على خشبة ليلعنه الناس، إلى آخر ما مر تفصيله..

وإذا كانت القضية بالنسبة إلى المأمون قضية مصير ومستقبل وقضية ملك وسلطان، فطبيعي إذن أن نراه يخاطر بالخلافة [وإن كنا

---

(1) مقاتل الطالبيين ص453 وثمرات الأعواد 199 و 200 وشرح ميمية أبي فراس ص74.

(2) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج3 ص296 وطبقات ابن سعد ج5 ص168 والبداية والنهاية ج8 ص316.

(3) تتمة المنتهى ص185.

قدمنا أن ذلك كان منه سياسة ودهاء من أجل التمهيد لفرض ولاية العهد]، وأقدم على التخلي عن ولاية العهد، مع أن العباس ابنه وسائر ولده كانوا أحب إلى قلبه، وأجلى في عينه من كل أحد، على حد تعبيره في رسالته للعباسيين.

ولقد قدمنا الشرح الكافي والوافي لحقيقة الظروف والأسباب، التي دعت المأمون إلى ذلك، والتي هي دون شك كافية لأن تجعل المأمون يقدم على أي عمل ـ ولو كان انتحارياً ـ من أجل إنقاذ نفسه وخلافته، والعباسيين.. حتى ولو كان ذلك الشيء هو قتل الإمام «عليه السلام».. ولقد أخبر الإمام غير واحد كرات، ومرات: أنه لم يقبل إلا بعد أن أشرف من المأمون على الهلاك.

مبررات قبول الإمام لولاية العهد:

ولقد قبل الإمام «عليه السلام» ولاية العهد. ولكن.. بعد أن عرف أن ثمن رفضه لها لن يكون غير نفسه التي بين جنبيه. هذا عدا عما سوف يتبع ذلك من تعرض العلويين، وكل من يتشيع لهم إلى أخطار هم في غنى عنها.. ولو فرض أنه كان له هو «عليه السلام» الحق ـ في مثل هذه الظروف ـ في أن يعرض نفسه للهلاك، فلن يكون له حق أبداً في أن يعرض غيره من شيعته ومحبيه، والعلويين أجمع إلى الهلاك أيضاً.. وسيتمكن العباسيون من ملاحقة هذا الخط وأهله بالتشويهات والشبهات والأضاليل، وتضيع الحجة، وتخفي المحجة، ولا سيما مع تقادم العهد، ومرور السنين.

هذا.. عدا عن أنه «عليه السلام» كان عليه أن يحتفظ بحياته، وحياة شيعته ومحبيه، لأن الأمة كانت بأمس الحاجة إلى وعيهم وإدراكهم، ليكونوا لها قدوة ومناراً، تهتدي، وتقتدي به، في حالكات المشاكل، وظلم الشبهات.

نعم.. لقد كانت الأمة بأمس الحاجة إلى الإمام «عليه السلام»، وإلى من رباهم الإمام، حيث كان قد غزاها في ذلك الوقت تيار فكري، وثقافي غريب، من الزندقة والإلحاد، وشاعت فيها الفلسفات والتشكيكات بالمبادئ الإلهية الحقة، فكان على الإمام «عليه السلام» أن يقف. ويقوم بواجبه، وينقذ الأمة، ولقد كان ذلك منه بالفعل، فلقد قام بواجبه، وأدى ما عليه، على أكمل وجه، رغم قصر المدة التي عاشها بعد البيعة نسبياً، ولهذا نقرأ في الزيارة الجوادية: «..السلام على من كسرت له وسادة والده أمير المؤمنين، حتى خصم أهل الكتب، وثبت قواعد الدين..»**(1)**.

والمراد بذلك: الإمام الرضا «عليه السلام».

ولو أنه «عليه السلام» رفض ولاية العهد، وعرض نفسه، وشيعته، ومحبيه للهلاك فلسوف لا يكون لموته، وموتهم أدنى أثر في هذا السبيل، بل كان الأثر عكسياً، وخطيراً جداً..

أضف إلى ذلك: أن قبول الإمام بولاية العهد، معناه اعتراف من

---

(1) بحار الأنوار ج102 ص53.

العباسيين عملاً، مضافاً إلى القول: بأن العلويين لهم حق في هذا الأمر. بل إنهم هم الأحق فيه، وأن الناس قد ظلموهم حقهم هذا. وأن ظلم الناس لهم ليس معناه: عدم ثبوت ذلك الحق لهم.

وقد رأينا ابن المعتز يهتم في الاستدلال على أن جعل المأمون الرضا ولياً للعهد، لا يعني أن الحق في الخلافة كان للرضا والعلويين، دون المأمون والعباسيين. وأنه إنما أعطاهم عن طريق التقوى والورع، وليثبت لهم أن الخلافة التي ثاروا من أجل الوصول إليها، وقتلوا أنفسهم في سبيلها لا تساوي عنده جناح بعوضه، فهو يقول:

وأعطاكم المأمون حق خلافة لنا حقها لكنه جاد بالدنيـــا

ليعلمكم أن الذي قد حرصتم عليها وغودرتم على أثرها صرعى

يسير عليه فقدها غير مكثـر كما ينبغي للصالحين ذوي التقوى

فمات الرضا من بعد ما قد علمتم ولاذت بنا من بعده مرة أخرى(1)

---

(1) مناقب آل أبي طالب ج4 ص365 وديوان ابن المعتز ص22 - 23 وإن اهتمام ابن المعتز الواضح بقضية الرضا مع المأمون، كما يظهر من شعره هنا، والذي قدمناه مع التعليق عليه في فصل: ظروف البيعة.. يدلنا على أن هذه القضية كان لها في الأمة صدي واسعاً، وآثاراً هامة، لم يكن

وأيضاً.. حتى لا يتناساهم الناس، ويقطعوا آمالهم بهم، وحتى لا يصدق الناس ما يشاع عنهم من أنهم مجرد علماء فقهاء، لا يهمهم العمل لما فيه خير الأمة، ولا يفكرون في الخروج إلى المجتمع بصفتهم رواد صلاح وإصلاح ولعل إلى ذلك كله، يشير الإمام «عليه السلام» في قوله لمحمد بن عرفة، عندما سأله عن قبوله بولاية العهد، فقال له: «يا ابن رسول الله، ما حملك على الدخول في ولاية العهد»؟!

فأجابه الإمام «عليه السلام»: «ما حمل جدي على الدخول في الشورى..»[1].

هذا بالإضافة إلى أنه يكون في فترة ولاية العهد قد أظهر المأمون على حقيقته أمام الملأ، وعرفهم بواقع وأهداف كل ما أقدم عليه، وأزال كل شبهة ولبس في ذلك. كما قد حدث ذلك بالفعل.

هل الإمام راغب في هذا الأمر:

ولكن هذا كله وسواه، لا يعني أن الإمام «عليه السلام» كان راغباً في أي من الخلافة، أو ولاية العهد، فإن ما ذكرناه لا يبرر ذلك، حيث إنه لا يعدو عن أن يكون من الفوائد التي كان لا يمكن الحصول على بعضها من دون الدخول في هذا الأمر. والبعض الآخر

بوسع ابن المعتز التغاضي عنها، والسكوت عليها.

(1) راجع: مناقب آل أبي طالب ج4 ص364 ومعادن الحكمة ص192 وعيون أخبار الرضا ج2 ص140 وبحار الأنوار ج49 ص140 و 141.

لا يساوي في أهميته وخطره، ما سوف يجره الدخول في هذا الأمر من مآس ومشاكل، وما سوف يترتب عليه من آثار سيئة وخطيرة.

وقد قدمنا في الفصل السابق البيان الكافي والوافي، لما سوف يعترض طريق الإمام «عليه السلام» من عقبات في الحكم، لو أنه كان قبل عرض الخلافة، وكيف ستكون النهاية له، ولنظام حكمه..

وهو يوضح لنا أيضاً: حقيقة حاله، ونظام حكمه لو أنه قبل ولاية العهد، إذ إنه «عليه السلام» كان يعلم: أن وصوله للخلافة، وتسلمه لأزمة الحكم والسلطان تعترضه عقبات صعبة، وأهوال عظيمة، لن يكون من اليسير التغلب عليها، وتجاوزها.

فلقد كان يعلم ـ كما أظهرت الأحداث والوقائع بعد ذلك ـ: أنه لن يسلم من دسائس المأمون وأشياعه، بحيث يبقى محتفظاً بحياته، أو على الأقل بمركزه، إلى ما بعد وفاة المأمون، ولم يكن يشك في أن المأمون سوف يقدم على كل غريبة، من أجل التخلص منه، وتصفيته، إن جسدياً، وإن معنوياً..

بل.. وحتى لو أن المأمون لم يقدم على أي عمل، فإن آماله بالبقاء على قيد الحياة إلى ما بعد وفاة المأمون، وهو بهذه السن المتقدمة، بالنسبة لسن المأمون.. كانت ضعيفة جداً، لا تبرر له الإقدام على قبول مثل هذا الأمر، إلا إذا كان يريد أن يعطي الناس انطباعاً عن نفسه، بأنه لم يزهد بالدنيا، وإنما الدنيا هي التي زهدت، كما كان يريد المأمون!!

ومع غض النظر عن كل ذلك.. فإنه لو قدر له البقاء على قيد الحياة إلى ما بعد وفاة المأمون، فلسوف يصطدم بتلك العناصر القوية ذات النفوذ، والتي لن ترضى عن سلوكه في الحكم بصورة عامة.

وفوق ذلك كله، لسوف يصطدم بمؤامرات العباسيين، وأشياعهم، والذين كانوا على استعداد لأن يعملوا المستحيل للحيلولة بينه وبين ذلك. ولو تمكن من ذلك، فلسوف لا يدخرون وسعاً، ويجندون كل ما لديهم من طاقة وقوة وحول، من أجل زعزعة حكمه، وتقويض سلطانه، وخلق المشاكل الكثيرة له، لتضاف إلى ذلك الركام الهائل من المشاكل التي كانت تواجه الحكم.

إنهم سوف لا يمكنونه من قيادة الأمة قيادة صالحة، وسليمة وحكيمة، وليمنى ـ من ثم ـ بالفشل الذريع، والخيبة القاتلة.

ولسوف يجدون هناك مرتعاً خصباً لمؤامراتهم، ودسائسهم في تلك الدولة المترامية الأطراف، الطافحة بالمشاكل، وذلك عندما يجدون أن الإمام «عليه السلام» لن يرضى إلا أن يحكم بحكم جديه محمد «صلى الله عليه وآله» وعلي «عليه السلام».

وأن الناس بمختلف فئاتهم وطبقاتهم سوف لا يكونون مستعدين لتقبل حكم كهذا. ولا مستعدين لأن ينقادوا لحاكم يريد منهم ذلك، ويخضعوا لإرادته، بعد أن كانوا قد اعتادوا على حياة الخلفاء من الأمويين، والعباسيين، المليئة بالإنحرافات والموبقات، وما أفرزته لهم من زعامات ورسوم، ونمط واقع معيشي.

اللهم إلا أن يتسنى للإمام «عليه السلام» أن يقوم في فترة ولاية العهد، أو بداية حكمه بإعداد مسبق، وتعبئة عامة وشاملة، على جميع المستويات، وفي مختلف المجالات.. وإلا.. فلسوف لا يكون قادراً على مواجهة ذلك الركام الهائل من المشاكل، ولا على النجاح والإستمرار في الحكم.. ولن يفسح العباسيون، والمأمون، وأشياعهم له المجال للقيام بذلك الإعداد، وتلك التعبئة، مهما كلفهم ذلك من تضحيات.

فالسلبية إذن هي الموقف الصحيح:

وبعد كل ما تقدم: فإن من الطبيعي أن لا يفكر الإمام «عليه السلام» في الوصول إلى الحكم عن مثل هذا الطريق الملتوي، والمحفوف بالأخطار، والذي لم يحقق له أي هدف من أهدافه. بل على العكس: سوف يكون موجباً للقضاء عليه، وعلى كل آماله، وكل العلويين، والمتشيعين لهم، ويحقق فقط آمال الآخرين، وأهدافهم.. ولسوف يكون إقدامه على عمل من هذا النوع عملاً إنتحارياً، لا مبرر له، ولا منطق يساعده.

لا بد من خطة لمواجهة الموقف:

وأخيراً.. وإذا كان لم يكن للإمام الرضا «عليه السلام» خيار في قبول ولاية العهد.. وإذا كان لا يمكن أن يقبل بأن يجعل وسيلة لتحقيق أهداف، وآلة يتوصل بها إلى مآرب يمقتها، ويكرهها كل الكره، لعلمه

بما سوف يكون لها من آثار سيئة وخطيرة، على حاضر الأمة، ومستقبلها، وعلى مستقبل هذا الدين، وكذلك لا يمكنه أن يسكت، ويظهر بمظهر الموافق، والمؤيد، والمساعد.

فإن كل ما يمكن له أن يفعله ـ بعد هذا ـ هو أن يضع خطة، يستطيع بها مواجهة مؤامرات المأمون، وإحباط مخططاته، حتى لا يزداد الوضع سوءا، والطين بلة..

فإلى الحديث عن خطته هذه في الفصل التالي.

خطة الإمام عليه السلام

إنحراف الحكام:

إن أدنى مراجعة لتاريخ الحكام آنذاك ـ العباسيين والأمويين على حد سواء ـ لكفيلة بأن تظهر بجلاء مدى منافاة تصرفات أولئك الحكام، وسلوكهم، وحياتهم لمبادئ الإسلام وتعاليمه.. الإسلام، الذي كانوا يستطيلون على الناس به، ويحكمون الأمة ـ حسب ما يدعون ـ باسمه، وفي ظله. حتى لقد أصبح الناس، والناس على دين ملوكهم، يتأثرون بذلك، ويفهمون خطأ: أن الإسلام لا يبتعد كثيراً عما يرون، ويشاهدون، مما كان من نتائجه شيوع الإنحراف عن الخط الإسلامي القويم. بنحو واسع النطاق، ليس من السهل بعد السيطرة عليه، أو الوقوف في وجهه.

العلماء المزيفون وعقيدة الجبر:

ولقد ساعد على ذلك، وزاد الطين بلة، فريق من أولئك الذين اشتريت ضمائرهم، ممن يتسمون، أو بالأحرى سماهم الحكام بـ «**العلماء**»، حيث إنهم قاموا يتلاعبون بمفاهيم الإسلام، وتعاليمه، لتوافق هوى، وتخدم مصالح أولئك الحكام المنحرفين، الذين أغدقوا

عليهم المال، وغمروهم بالنعمة.

حتى إن أولئك المأجورين قد جعلوا عقيدة الجبر ـ الواضح لكل أحد زيفها وسخفها ـ من العقائد الدينية الإسلامية!! من أجل أن يسهلوا على أولئك الحكام استغلال الناس، ولكي يوفروا لهم حماية لتصرفاتهم تلك. التي يندى لها جبين الإنسان الحر ألماً وخجلاً، إذ إنهم يكونون بذلك قد جعلوا كل ما يصدر منهم هو بقضاء من الله وقدره. ولذا فليس لأحد الحق في أن ينكر عليهم أي تصرف من تصرفاتهم، أو أي جناية من جناياتهم.

وكان قد مضى على ترويجهم هذه العقيدة المبتدعة ـ حتى زمان المأمون ـ أكثر من قرن ونصفاً، أي من أول خلافة معاوية، بل وحتى قبل ذلك أيضاً.. بزمان طويل!!

عقيدة الخروج على سلاطين الجور:

كما أنهم ـ أعني هؤلاء العلماء ـ قد جعلوا الخروج على سلاطين الجور والفساد موبقة من الموبقات، وعظيمة من العظائم..

وقد جرحوا بذلك عدد من كبار العلماء: مثل الإمام أبي حنيفة وغيره، بحجة أنه: «**يرى السيف في أمة محمد**»[1].

---

(1) راجع: نظرية الإمامة، للدكتور أحمد محمود صبحي وغيره.
وفي تاريخ بغداد ج5 ص274: أنه قيل لأبي مسهر: كيف لم تكتب عن محمد بن راشد؟!

بل لقد جعلوا عدم جواز الخروج هذا من جملة العقائد الدينية، كما يظهر من تتبع كلماتهم(1).

وأما عقائد التشبيه، وقضية خلق القرآن، فلعلها أشهر من أن تذكر، أو تحتاج إلى بيان.

والذي زاد الطين بلة:

يضاف إلى ذلك كله: غرور الحكام، الذي لا مبرر له، وكذلك من لف لفهم، الذين كانوا يحكمون الأمة باسم الدين.

قال: «كان يرى الخروج على الأئمة»..

وفي طبقات الحنابلة لأبي يعلى ج3 ص58 في مقام ترجيح سفيان على حسن بن حي، كان من جملة ما جرحه به: أنه «كان يرى السيف». ومثل ذلك كثير لا نرى حاجة لاستقصائه.

(1) حسبما صرح به أحمد بن حنبل في رسالة «السنة» وهي عقايد أهل الحديث، والسنة. وقد أوردها أبو يعلى في طبقات الحنابلة ج1 ص26. وصرح بذلك أيضاً الأشعري في مقالات الإسلاميين ج1 ص323 وفي الإبانة ص9. وقد علل ذلك في نظرية الإمامة ص417 بقوله: «..ذلك أنها: إن كانت بلوى من الله عقاباً لهم، فما ثورتهم برادة عقاب الله. وإن كانت محنة للمسلمين، فما هم برادي قضاء الله»!. وفي كتاب السنة قبل التدوين ص467 نقل عن ابن خزيمة، في وصفه الطاعنين على أبي هريرة، قوله: إنهم إما معطل جهمي.. «وإما خارجي يرى السيف على أمة محمد، أو قدري، اعتزل الإسلام، وأهله الخ..».

وكذلك غفلة الناس، وعدم إدراكهم لحقيقة ما يجري وما يحدث، وللواقع المزري، الذي كان قائماً آنذاك.

وأيضاً.. وهو الأهم من كل ذلك.. ابتعادهم، بسعي من الهيئات الحاكمة، عن أهل بيت النبوة، ومعدن الرسالة.

كل ذلك.. قد أدى بالفعل إلى انحلال الدولة داخلياً، وتمزيق أوصالها.. كما وأنه قد أسهم إسهام كبيراً في إبعاد الناس عن تعاليم السماء، وشريعة الله.. الأمر الذي لم يكن يعني إلا نهاية الحكم الإسلامي، وردة الناس إلى الجاهلية الجهلاء.. الأمر الذي لم يكن يرهب الحكام كثيراً، لأن الإسلام الذي يريدون، والدين الذي ينشدون، هو ذلك الذي يستطيعون أن يتسلطوا على الأمة، ويستأثروا بقدراتها وإمكاناتها في ظله. ويمهد لهم السبيل لاستمرارهم في فرض نفوذهم وسيطرتهم، ولو كان ذلك على حساب جميع الشرائع السماوية، وكل المفاهيم الإنسانية.

إن أولئك الحكام.. ما كانوا يفكرون إلا في وسائل بقائهم واستمرارهم في الحكم، وإلا في شؤونهم ومصالحهم الخاصة بهم. أما الأمة المسلمة، وأما الإسلام، فلم يكن لهما لديهم أية قيمة، أو شأن يذكر، إلا في حدود ما يستطيعون الإفادة منهما في بقائهم ووجودهم في الحكم والسلطة.

الأئمة في مواجهة مسؤولياتهم:

وفي هذا الوسط الغريب: من غفلة الناس، ومن سيرة الحكام،

والمتسمين بالعلماء وسلوكهم.. كان الأئمة «عليهم السلام» يؤدون واجبهم في نشر تعاليم السماء، ويكافحون، وينافحون عنها، بقدر ما كانت تسمح لهم ظروفهم، التي كانت في ظل سلطان أولئك المنحرفين قاسية إلى حد بعيد.

وأما عن الإمام الرضا بالذات:

وقد سنحت للإمام الرضا «عليه السلام» فرصة لفترة وجيزة، كان الحكام منشغلين فيها بأمور تهمهم.. للقيام بواجبه في توعية الأمة، وتعريفها بتعاليم الإسلام. وذلك في الفترة التي تلت وفاة الرشيد، وحتى قتل الأمين. بل نستطيع أن نقول:

إنها امتدت ـ ولو بشكل محدود ـ حتى وفاة الإمام «عليه السلام» في سنة «**203**». وإن كان المأمون قد ضيق عليه حينها، وكان من نتيجة ذلك الجهد ازدياد نفوذه «عليه السلام»، واتساع قاعدته الشعبية، قبل أن يتسلم ولاية العهد، فكانت كتبه تنفذ في المشرق والمغرب، وكان هو الأرضى في الخاصة والعامة، حسبما ألمحنا إليه من قبل.

الخطة الحكيمة:

وعندما أراد المأمون أن ينفذ خطته في البيعة له بولاية العهد، وعرف الرضا: أن لا مناص له من قبول ذلك، كان من الطبيعي أن يعد «عليه السلام» العدة، ويضع خطة لمواجهة خطط المأمون،

وإحباط أهدافه الشريرة، والتي كان أهونها القضاء على سمعة الإمام «عليه السلام»، وتحطيمه معنوياً واجتماعياً.

ولقد كانت خطة الإمام هذه في منتهى الدقة والإحكام، وقد نجحت أيما نجاح في إفشال المؤامرة وتضييع كثير من أهدافها، وجعل الأمور في صالح الإمام «عليه السلام»، وفي ضرر المأمون.. حتى لقد ضاع رشد المأمون [بل ورشد أشياعه أيضاً]، وهو أفعى الدهاء والسياسة، ولم يعد يدري ما يصنع، ولا كيف يتصرف..

مواقف لم يكن يتوقعها المأمون:

ولعلنا نستطيع أن نسجل هنا بعض المواقف للإمام «عليه السلام»، التي لم يكن المأمون قد حسب لها حساباً، والتي كانت ضمن خطة الإمام «عليه السلام» في مواجهة مؤامرات المأمون..

الموقف الأول:

إننا نلاحظ: أن الإمام «عليه السلام» قد رفض دعوة المأمون، وهو في المدينة

ولم يقبل إلا بعد أن علم أنه لا يكف عنه.. بل إن بعض النصوص تشير إلى أنه قد حمل إلى مرو بالرغم عنه، لا باختياره..

وما ذلك إلا ليعلم المأمون: أن حيلته لم تكن لتجوز عليه، وأنه «عليه السلام» على علم تام بأبعاد مؤامرته وأهدافها.. كما أنه بذلك يثير شكوك الناس وظنونهم حول طبيعة هذا الحدث، وسلامة النوايا

فيه.

الموقف الثاني:

إنه رغم أن المأمون كان قد طلب من الإمام «عليه السلام» ـ وهو في المدينة ـ أن يصطحب معه من أحب من أهل بيته في سفره إلى مرو.

إنه رغم ذلك.. نلاحظ: أنه «عليه السلام» لم يصطحب معه حتى ولده الوحيد الإمام الجواد «عليه السلام»، مع علمه بطول المدة، التي سوف يقضيها في هذا السفر، الذي سوف يتقلد فيه زعامة الأمة الإسلامية، حسب ما يقوله المأمون.. بل مع علمه بأنه سوف لن يعود من سفره ذاك، كما تؤكد عليه كثير من النصوص التاريخية.

شكوك لها مبرراتها:

ونرى أننا مضطرون للشك في نوايا المأمون وأهدافه من وراء طلبه هذا «أن يصطحب الإمام «عليه السلام» من شاء من أهل بيته إلى مرو».

بعد أن رأينا: أنه لم يرجع أحد ممن ذهب مع محمد بن جعفر إلى مرو، ولا رجع محمد بن جعفر نفسه، ولا رجع محمد بن محمد بن زيد، ولا غير هؤلاء، كما سيأتي بيانه في الفصل التالي وغيره..

ولقد فطن الإمام «عليه السلام» ـ لنوايا المأمون ـ بل إن ذلك هو الذي تدل عليه تصريحاته وتصرفاته حين تأهب للسفر، فضيع

الفرصة عليه، وأعاد كيده إليه..

الموقف الثالث:

سلوكه في الطريق، كما وصفه رجاء بن أبي الضحاك[1]، حتى اضطر المأمون لأن يظهر على حقيقته، ويطلب من رجاء هذا: أن لا يذكر ما شاهده منه لأحد، بحجة أنه لا يريد أن يظهر فضله إلا على لسانه[2]. ولكننا لم نره يظهر فضله هذا، حتى ولو مرة واحدة، فلم يدع أحد أنه سمع شيئاً من المأمون عن سلوك الإمام «عليه السلام»، وهو في طريقه إلى مرو. وأما رجاء، فلعله لم يحدث بذلك إلا بعد أن لم يعد في ذلك ضرر على المأمون، وبعد أن ارتفعت الموانع، وقضي الأمر.

الموقف الرابع:

موقفه في نيشابور، الذي لم يكن أبداً من المصادفة. كما لم يكن ذكره للسلسلة التي يروي عنها من المصادفة أيضاً، حيث أبلغ الناس في ذلك الموقف، الذي كانت تزدحم فيه أقدام عشرات بل مئات الألوف[3] ـ أبلغهم ـ: «كلمة لا إله إلا الله حصني، فمن دخل حصني

---

(1) راجع: بحار الأنوار ج49 ص91 ـ 95 وعيون أخبار الرضا ج2 ص181 فما بعدها. وهو كلام معروف لا نرى أننا بحاجة لتكثير مصادره هنا.

(2) بحار الأنوار ج49 ص95 وعيون أخبار الرضا ج2 ص183.

(3) وذلك يدل على مدى تعاطف الناس مع أهل البيت، ومحبتهم لهم. الأمر

أمن من عذابي»[1].

هذه الكلمة.. التي عد أهل المحابر والدوي، الذين كانوا يكتبونها، فأنافوا على العشرين ألفاً.. هذا على قلة من كانوا يعرفون القراءة والكتابة آنذاك، وعدا عمن سواهم ممن شهد ذلك الموقف العظيم..

«..ونلاحظ: أنه «عليه السلام» ـ في هذا الظرف ـ لم يحدثهم عن مسألة فرعية، ترتبط ببعض مجالات الحياة: كالصوم، والصلاة، وما شاكل. ولم يلق عليهم موعظة تزهدهم في الدنيا، وترغبهم في الآخرة، كما كان شأن العلماء آنذاك.

كما أنه لم يحاول أن يستغل الموقف لأهداف شخصية، أو سياسية، كما جرت عادة الآخرين في مثل هذه المواقف.. مع أنه يتوجه إلى مرو، ليواجه أخطر محنة تهدد وجوده، وتهدد العلويين، ومن ثم الأمة بأسرها.

وإنما كلم الناس باعتباره القائد الحقيقي، الذي يفترض فيه: أن يوجه الناس ـ في ذلك الظرف بالذات ـ إلى أهم مسألة ترتبط بحياتهم، ووجودهم، إن حاضراً، وإن مستقبلاً، ألا وهي مسألة: التوحيد..

الذي كان يرعب المأمون ويخيفه. حتى لقد كان يحاول كبت عواطف الناس هذه، وهذا هو السبب في منع الإمام من المرور عن طريق الكوفة وقم، كما سيأتي.

(1) قد ذكرنا بعض مصادر هذه القضية في فصل: «شخصية الإمام الرضا» فمن أراد فليراجع.

التوحيد: الذي هو في الواقع الأساس للحياة الفضلى، بمختلف جوانبها، وإليه تنتهي، وعلى وبه تقوم..

التوحيد: الذي ينجي كل الأمم من كل عناء وشقاء وبلاء. والذي إذا فقده الإنسان، فإنه يفقد كل شيء في الحياة حتى نفسه..

مدى ارتباط مسألة الولاية بمسألة التوحيد:

هذا.. ولأنه قد يكون الكثيرون ممن شهدوا ذلك الموقف لم يتهيأ لهم سماع كلمة الإمام «عليه السلام»، لانشغالهم مع بعضهم بأحاديث خاصة، أو لتوجههم لأمور جانبية أخرى، كما يحدث ذلك كثيراً في مناسبات كهذه..

نرى الإمام «عليه السلام» يتصرف بنحو آخر، حيث إنه عندما سارت به الناقة، وفي حين كانت أنظار الناس كلهم. وقلوبهم مشدودة إليها.. نراه يخرج رأسه من العمارية، فيسترعي ذلك انتباه الناس، الذين لم يكونوا يترقبون ذلك منه. ثم يملي عليهم ـ وهم يلتقطون أنفاسهم، ليستمعوا إلى ما يقول ـ كلمته الخالدة الأخرى: «**بشروطها، وأنا من شروطها**».

لقد أملى الإمام «عليه السلام» كلمته هذه عليهم، وهو مفارق لهم، لتبقى الذكرى الغالية، التي لا بد وأن يبقى لها عميق الأثر في نفوسهم[1].

---

(1) ويلاحظ: أن هذه الكلمة قد صيغت بنحو لا بد معه من الرجوع إلى الكلمة

لقد أبلغهم «عليه السلام» مسألة أساسية أخرى، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتوحيد، ألا وهي مسألة: «**الولاية**».

وهي مسألة بالغة الأهمية، بالنسبة لأمة تريد أن تحيا الحياة الفضلى، وتنعم بالعيش الكريم، إذ ما دامت مسألة القيادة الحكيمة، والعادلة، والواعية لكل ظروف الحياة، وشؤونها، ومشاكلها ـ ما دامت هذه المسألة ـ لم تحل، فلسوف لا يمكن إلا أن يبقى العالم يرزح تحت حكم الظلمة والطواغيت، والذين يجعلون لأنفسهم صلاحيات التقنين والتشريع الخاصة بالله، ويحكمون بغير ما أنزل الله، وليبقى العالم ـ من ثم ـ يعاني الشقاء والبلاء، ويعيش في متاهات الجهل،

الأولى، ومعرفتها.

وبعد.. فما أشبه موقفه «عليه السلام» هنا بموقف النبي «صلى الله عليه وآله» في غدير خم، حيث إنه «صلى الله عليه وآله» كان أيضاً قد أبلغ المسلمين مسألة الولاية، في ذلك الموقف الحاشد، وفي المكان الذي لا بد فيه من تفرق الناس عنه «صلى الله عليه وآله»، وذهاب كل منهم إلى بلده، ولعل إرجاع المتقدمين، وحبس المتأخرين يشبهها إخراج الإمام «عليه السلام» رأسه من العمارية..

يضاف إلى ذلك: أن موقفه «صلى الله عليه وآله» كان آخر مواقفه العامة في حياته إلى آخر ما هنالك من وجوه الشبه بين الواقعتين.

ولعلنا نجد تشابهاً بين هذه الواقعة، وبين قضية إرجاع أبي بكر عن تبليغ آيات سورة براءة، ثم إرسال علي مكانه..

والحيرة، والضياع..(1).

وإننا إذا ما أدركنا بعمق مدى ارتباط مسألة: «**الولاية**» بمسألة «**التوحيد**» فلسوف نعرف: أن قوله «عليه السلام»: «**وأنا من شروطها**» لم تمله عليه مصلحته الخاصة، ولا قضاياه الشخصية..

ولسوف ندرك أيضاً: الهدف الذي من أجله ذكر الإمام «عليه السلام» سلسلة سند الرواية. الأمر الذي ما عهدناه، ولا ألفناه منهم «عليهم السلام». إلا في حالات نادرة، فإنه «عليه السلام» قد أراد أن ينبه بذلك على مدى ارتباط مسألة القيادة للأمة بالمبدأ الأعلى..

الإمام ولي الأمر من قبل الله، لا من قبل المأمون:

وعدا عن ذلك كله.. فإننا نجد: أن الإمام «عليه السلام»، حتى في هذا الموقف، قد اهتبل الفرصة، وأبلغ ذلك الحشد الذي يضم عشرات، بل مئات الألوف: أنه الإمام للمسلمين جميعاً، والمفترض الطاعة عليهم، على حد تعبير القندوزي الحنفي، وغيره.. وذلك عندما قال لهم: «**وأنا من شروطها**».

وبذلك يكون قد ضيع على المأمون أعظم هدف كان يرمي إليه من استقدام الإمام «عليه السلام» إلى مرو.. ألا وهو: الحصول على اعتراف بشرعية خلافته، وخلافة بني أبيه العباسيين.

---

(1) قد استرشدنا في بعض ما ذكرناه بما ذكره الأستاذ علي غفوري، في كتابه: «ياد بود هشتمين إمام» [فارسي].

فقد بين للملأ بقوله: «**وأنا من شروطها**»: أنه هو بنفسه من شروط كلمة التوحيد، لا من جهة أنه ولي الأمر من قبل المأمون، أو سيكون ولي الأمر أو العهد من قبله، وإنما لأن الله تعالى جعله من شروطها.

ومع الإخلال بشرط كلمة التوحيد، فإنها لا تعود حصناً يؤمن العذاب.

وقد أكد «عليه السلام» على هذا المعنى كثيراً، وفي مناسبات مختلفة، حتى للمأمون نفسه في وثيقة العهد كما سيأتي، وأيضاً في الكتاب الجامع لأصول الإسلام والأحكام، الذي طلبه منه المأمون، حيث كتب فيه أسماء الأئمة الاثني عشر «عليهم السلام»، مع أن عدداً منهم لم يكونوا قد ولدوا بعد، كما أنه ذكر أسماءهم في احتجاجه على العلماء والمأمون في بعض مجالسهم العلمية، وفي غير ذلك من مواقفه الكثيرة «عليه السلام».

الإمام يبلغ عقيدته لجميع الفئات:

وأخيراً.. لا بد لنا في نهاية حديثنا عن هذا الموقف التاريخي من الإشارة إلى أنه كان من الطبيعي أن يضم ذلك الحشد العظيم، الذي يقدر بعشرات، بل بمئات الألوف:

1 ـ حشداً من أهل الحديث وأتباعهم، الذين جعلوا صلحاً جديداً بين الخلفاء الثلاثة، وبين علي «عليه السلام» في معتقداتهم، بشرط أن يكون هو الرابع في الخلافة والفضل. ولفقوا من الأحاديث في ذلك

ما شاءت لهم قرائحهم، حتى جعلوه إذا سمع ذكراً لأبي بكر يبكي حباً، ويمسح عينيه ببرده(1).

وجعلوه أيضاً ضراباً للحدود بين يدي الثلاثة: أبي بكر، وعمر، وعثمان(2)، كما تنبأ هو نفسه «عليه السلام» بذلك(3). إلى غير ذلك مما لا يكاد يخفى على الناظر البصير، والناقد الخبير..

2 ـ وحشداً من أهل الإرجاء، الذين ما كانوا يقيمون وزناً لعلي، وعثمان. بل كانت المرجئة الأولى لا يشهدون لهما بإيمان، ولا بكفر..

3 ـ وأيضاً.. أن يضم حشداً من أهل الإعتزال، الذين أحاطوا بالمأمون، بل ويعد هو منهم، والذين تدرجوا في القول بفضل علي «عليه السلام» حسبما اقتضته مذاهبهم ومشاربهم، فقد كان مؤسسا نحلة الإعتزال: واصل بن عطاء، وعمرو بن عبيد، لا يحكمان بتصويبه في وقعة الجمل مثلاً، ولكن أتباعهما تدرجوا على مر الزمان في القول بفضله، فقد شكك أبو الهذيل العلاف في أفضليته

---

(1) تاريخ الخلفاء ص120 وغيره.

(2) تاريخ الخلفاء ص119 و 120 والمحاسن والمساوي (طبع مصر) ج1 ص79 والفتوحات الإسلامية لدحلان (ط مصطفى محمد) ج2 ص368.

(3) فقد قال: بعد أن ضرب الوليد بن عقبة الحد، لشربه الخمر: «لتدعوني قريش بعد هذا جلادها». الغدير ج8 ص121. وقد صدقت نبوءته «صلوات الله وسلامه عليه»، فقد جعلوه ـ كما ترى ـ ضراباً للحدود بين يدي الثلاثة!!

على أبي بكر، أو القول بتساويهما في الفضل.

ولكن رئيس معتزلة بغداد: بشر بن المعتمر، قد جزم بأفضليته على الخلفاء الثلاثة، ولكنه قال بصحة خلافتهم.. وقد تبعه جميع معتزلة بغداد، وكثير من البصريين.

وإذا كان ذلك الحشد الهائل يضم كل هؤلاء، وغيرهم ممن لم نذكرهم.. فمن الطبيعي أن تكون كلمة الإمام هذه: «**وأنا من شروطها**» ضربة موفقة ودامغة لكل هؤلاء، وإقامة للحجة عليهم جميعاً، على اختلاف أهوائهم، ومذاهبهم..

ويكون قد بلغ بهذه الكلمة: «**وأنا..**» صريح عقيدته، وعقيدة آبائه الطاهرين «عليهم السلام» في أعظم مسألة دينية، تفرقت لأجلها الفرق في الإسلام، وسلت من أجلها السيوف.

بل لقد قال الشهرستاني: «..وأعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة، إذ ما سل سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثلما سل على الإمامة في كل زمان..»**(1)**.

---

(1) الملل والنحل ج1 ص24 وقال الخضري في محاضراته ج1 ص167: «..والخلاصة: أن مسألة الخلافة الإسلامية والإستخلاف، لم تسر مع الزمن في طريق يؤمن فيه العثار. بل كان تركها على ما هي عليه، من غير محل محدد ترضاه الأمة، وتدفع عنه سبباً لأكثر الحوادث التي أصابت المسلمين، وأوجدت ما سيرد عليكم من أنواع الشقاق والحروب المتواصلة، التي قلما يخلو منها زمن، سواء كان ذلك بين بيتين، أو بين

وبعد كل ما قدمناه.. لا يبقى مجال للقول: إن قوله هذا: «**وأنا..**» لا ينسجم مع ما عرف عنه «عليه السلام» من التواضع البالغ، وخفض الجناح، إذ ليس ثمة من شك في أن للتواضع وخفض الجناح موضع آخر. وأنه كان لا بد للإمام في ذلك المقام، من إتمام الحجة وبيان الحق الذي يصلح به الناس أولاً وآخراً، ويفتح عيونهم وقلوبهم على كل ما فيه الخير والمصلحة لهم، إن حاضراً، وإن مستقبلاً، وإن جزع من ذلك قوم. وحنق آخرون.

تعقيب هام وضروري:

ومما هو جدير بالملاحظة هنا: أن أئمة الهدى «عليهم السلام» كانوا يستعملون التقية في كل شيء إلا في مسألة أنهم «عليهم السلام» الأحق بقيادة الأمة، وخلافة النبي «صلى الله عليه وآله». مع أنها لا شيء أخطر منها عليهم. كما تشير إليه عبارة الشهرستاني الآنفة، وغيرها.

وذلك يدل على مدى ثقتهم بأنفسهم، وبأحقيتهم بهذا الأمر.

وعلى أنه فرض من الله أوجب عليهم بيانه للأمة في قوله تعالى:

شخصين» انتهى.

وأقول: إذن.. كيف جاز للنبي «صلى الله عليه وآله» أن يترك الأمة هكذا هملاً، ثم لا يضع حلاً لأعظم مشكلة تواجهه، مع أن شريعته كاملة وشاملة، وقد بين فيها كل ما تحتاجه الأمة، حتى أرش الخدش.

(بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاس)(1).

فنرى الإمام موسى «عليه السلام» يواجه ذلك الطاغية الجبار هارون بهذه الحقيقة، ويصارحه بها، أكثر من مرة، وفي أكثر من مناسبة(2). بل لقد رأينا الرشيد نفسه يعترف بأحقيتهم تلك في عدد من المناسبات على ما في كتب السير والتاريخ.

ولقد نقل غير واحد(3): أنه عندما وقف الرشيد على قبر النبي «صلى الله عليه وآله»، وقال مفتخراً: السلام عليك يا ابن عم. جاء الإمام موسى «عليه السلام»، وقال: السلام عليك يا أبة

فلم يزل ذلك في نفس الرشيد إلى أن قبض عليه. وعندما قال له الرشيد: أنت الذي تبايعك الناس سراً؟!

أجابه الإمام «عليه السلام»: أنا إمام القلوب، وأنت إمام الجسوم(4).

---

(1) الآية 67 من سورة المائدة.

(2) راجع: الصواعق المحرقة، وينابيع المودة، ووفيات الأعيان، وبحار الأنوار، وقاموس الرجال، وغير ذلك.

(3) البداية والنهاية ج10 ص183 والكامل في التاريخ لابن الأثير (ط صادر) ج6 ص164 والصواعق المحرقة ص122 والإتحاف بحب الأشراف ص55 ومرآة الجنان ج1 وأعيان الشيعة، وينابيع المودة، وغير ذلك.

(4) الإتحاف بحب الأشراف ص55 والصواعق المحرقة ص122.

وأما الحسن، والحسين، وأبوهما، فحالهما في ذلك أشهر من أن يحتاج إلى بيان.

بل إن أعظم شاهد على مدى ثقتهم بأحقية دعواهم الإمامة ما قاله الإمام الرضا «عليه السلام» للقائل له: إنك قد شهرت نفسك بهذا الأمر، وجلست مجلس أبيك، وسيف هارون يقطر الدم؟!

فأجابه الإمام «عليه السلام»: «جرأني على هذا ما قال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: إن أخذ أبو جهل من رأسي شعرة، فأشهد أني لست بنبي.. وأنا أقول لكم: إن أخذ هارون من رأسي شعرة، فاشهدوا أني لست بإمام..»(1).

وفي هذا المعنى روايات عديدة(2).

ولكنهم «عليهم السلام» قد انصرفوا بعد الإمام الحسين «عليه السلام» عن طلب هذا الأمر بالسيف.. إلى تربية الأمة، وحماية الشريعة من الإنحرافات التي كانت تتعرض لها باستمرار، لأنهم كانوا يعلمون: أن طلب هذا الأمر من دون أن يكون له أنصار وقاعدة شعبية قوية وثابتة، وواعية، لن يؤدي إلى نتيجة، ولن يقدر له النجاح،

---

(1) مناقب آل أبي طالب لابن شهرآشوب ج4 ص339 وعيون أخبار الرضا ج2 ص213.

(2) راجع: بحار الأنوار ج49 وروضة الكافي، وعيون أخبار الرضا، وإرشاد المفيد، وغير ذلك.

الذي يريدونه هم، ويريده الله. ولكنهم ـ كما قلنا ـ ظلوا «عليهم السلام» يجاهرون بأحقيتهم بهذا الأمر، حتى مع خلفاء وقتهم، كما يظهر لكل من راجع مواقفهم وأقوالهم في المناسبات المختلفة. وذلك صوناً للحق وهداية للأمة وإتماماً للحجة.

الموقف الخامس:

رفضه الشديد لكلا عرضي المأمون: الخلافة، وولاية العهد، وإصراره على هذا الرفض الذي استمر أشهراً، وهو في مرو نفسها، حتى لقد هدده المأمون أكثر من مرة بالقتل.

وبذلك يكون قد مهد الطريق ليواجه المأمون بالحقيقة، حيث قال له: إنه يريد أن يقول للناس: إن علي بن موسى لم يزهد بالدنيا، وإنما الدنيا هي التي زهدت فيه، وليكون بذلك قد أفهم المأمون أن حيلته لم تكن لتجوز، وأن زيفه لا ينطلي عليه، وأن عليه أن يكف في المستقبل عن كل مؤامراته ومخططاته. وليكون المأمون بعد هذا غير مطمئن لأي عمل يقدم عليه، وضعيف الثقة بكل الحيل والمؤامرات التي يحوكها. هذا بالإضافة إلى أن الناس سوف يشكون في طبيعية هذا الأمر، وسلامة نوايا المأمون فيه.

الموقف السادس:

ولم يكتف الإمام «عليه السلام» بذلك كله.. بل كان لا يدع فرصة تمر إلا يؤكد فيها على أن المأمون قد أكرهه على هذا الأمر، وأجبره

عليه، وهدده بالقتل إن لم يقبل.

يضاف إلى ذلك: أنه كان يخبر الناس في مختلف المناسبات: أن المأمون سوف ينكث العهد، ويغدر به.. حتى لقد قال في نفس مجلس البيعة للمستبشر: «**لا تستبشر، فإنه شيء لا يتم**».

بل لقد كتب في نفس وثيقة العهد ما يدل على ذلك دلالة واضحة، كما سيأتي بيانه في الموقف الثامن.

هذا عدا عن أنه كان يصرح: بأنه لا يقتله إلا المأمون، ولا يسمه إلا هو، حتى لقد واجه نفس المأمون بهذا الأمر.

بل إنه لم يكن يكتفي بمجرد القول، وإنما كانت حالته على وجه العموم في فترة ولاية العهد تشير إلى عدم رضاه بهذا الأمر، وإلى أنه مكره مجبر عليه.

حيث إنه كان على حد تعبير الرواة: «في ضيق شديد، ومحنة عظيمة» و «لم يزل مغموماً مكروباً حتى قبض»، و «قبل البيعة، وهو باك حزين» وكان كما يقول المدائني: «إذا رجع يوم الجمعة من الجامع، وقد أصابه العرق والغبار، رفع يديه وقال: «اللهم إن كان فرجي مما أنا فيه بالموت، فعجل لي الساعة»(1).

إلى آخر ما هنالك، مما لا يمكن استقصاؤه في مثل هذه العجالة..

وواضح: أن كل ذلك سوف يؤدي إلى عكس النتيجة، التي كان

---

(1) بحار الأنوار ج49 ص140 وعيون أخبار الرضا ج2 ص15.

يتوخاها المأمون من البيعة، وخصوصاً إذا ما أردنا الملائمة بين مواقفه هذه، وموقفه في نيشابور، وموقفه في صلاة العيد في مرو.

الموقف السابع:

إنه كان لا يدع فرصة تمر إلا ويؤكد فيها على أن المأمون لم يجعل له إلا دون ما هو حق له، وأنه لم يزد بذلك على أن أرجع ظاهراً ومكراً شيئاً من الحق إلى أهله ـ إذ إن ولاية العهد هذه ليست هي الحق ـ بعد أن كانوا قد اغتصبوه منهم، بل وإثبات أن خلافة المأمون ليست صحيحة ولا هي شرعية.

أما ما يتعلق به بصحة خلافة المأمون:

فنلاحظ: أنه «عليه السلام» حتى في كيفية البيعة يشير ـ على ما صرح به كثير من المؤرخين ـ إلى أن المأمون، الذي يحتل عنوة مجلس رسول الله «صلى الله عليه وآله»، يجهل حتى كيفية ذلك العقد الذي خوله ـ بنظره ـ أن يكون في ذلك المجلس الخطير، حيث إنه «عليه السلام»: «..رفع يده، فتلقى بظهرها وجه نفسه، وبطنها وجوههم، فقال له المأمون: ابسط يدك للبيعة.

فقال له: إن رسول الله هكذا كان يبايع، فبايعته الناس..»[1].

---

(1) راجع: المناقب ج4 ص369 و 364 وبحار الأنوار ج49 ص144. وعلل الشرايع، ومقاتل الطالبيين، ونور الأبصار، ونزهة الجليس، وعيون أخبار الرضا.

ونظير ذلك أيضاً: ما روي من أن المأمون قد أمر الناس أن يعودوا للبيعة من جديد، عندما أعلمه الإمام «عليه السلام»: بأن كل من كان قد بايعه، قد بايعه بفسخ البيعة إلا الشاب الأخير.. وهاج الناس بسبب ذلك. وعابوا المأمون على عدم معرفته بالعقد الصحيح والكيفية الصحيحة للبيعة.. وهذه القضية مذكورة في العديد من المصادر أيضاً(1).

ونلاحظ هنا ما يلي:

أولاً: إنه «عليه السلام» عرَّف الناس جميعاً: أن البيعات التي سبقت كانت باطلة.. فيبطل من ثم كل ما ترتب عليها.

ثانياً: إن المأمون إذن.. لا يتنازل عن شيء، لأنه يفقد كل شيء، وفاقد الشيء لا يعطيه.

ثالثاً: إنه «عليه السلام» أثبت أنه أعلم من المأمون، ومن كل أحد في هذا الأمر، رغم أنه يخص المأمون في الصميم..

رابعاً: إنه «عليه السلام» قد احتج بفعل الرسول «صلى الله عليه وآله»، لا بقوله، والفعل كان ظاهراً لألوف الناس. ولا مجال للخطأ فيه، لأن الناس مارسوه معه. كما لا مجال لوضع أية شبهة عليه، لأنه لم يستدل بقول يمكن أن ينسى، أو أن يفهم خطأ، أو يمكن الإفتئات عليه فيه..

---

(1) راجع: على سبيل المثال: شرح ميمية أبي فراس ص204.

خامساً: إنه «عليه السلام» وإن كان قد تصرف بذلك النحو في بداية البيعة، ولكنه سكت عن المأمون، وعن بيعة الناس حين عاد التصرف إليهم.. وبقي ساكتاً إلى آخر رجل. وله الحق في هذا السكوت، إذ لعل الناس اختاروا فسخ بيعتهم لا عقدها، فلماذا لا يعطيهم الحرية في التعبير عن قناعاتهم؟!

سادساً: إن من الممكن أن لا يعرف الناس، أو أن يتوهموا أنه لا فرق بين بسط اليد، ورفعها، ولكنهم حين يمسحون عليها، فقد يختارون فسخ البيعة، وقد يختارون عقدها، لأن المتوقع هو أن لا يخلط الناس بينهما، لأن الأمر مصيري وحساس.

سابعاً: قد ظهر هنا: أن خلافة المأمون ليس فقط ليس لها مبرر، وإنما هي مفسوخة، ومسقطة بصورة عملية.

ثامناً: إن إعادة البيعة قد أوجبت أن ينتشر أمر فسخ البيعة، وجهل المأمون في جميع الأقطار.

تاسعاً: إن هذا الذي جرى قد أحبط أهداف المأمون من البيعة وأسقطها.

عاشراً: إن المأمون قد أعان الإمام على نفسه، لا سيما وأنه قدم اعترافات خطيرة حول علمه «عليه السلام» ومؤهلاته وما حباه الله تعالى به.

وأما أن الخلافة حق للإمام عليه السلام دون غيره:

فلعله لا يكاد يخفى على من له أدنى اطلاع على حياة الإمام «عليه السلام» ومواقفه وقد تحدثنا آنفاً عن موقفه في نيشابور، وهو في طريقه إلى مرو، وكيف أنه «عليه السلام» جعل نفسه الشريفة، والإعتراف بإمامته شرطاً لكلمة التوحيد، والدخول في حصن الله الحصين..

وأشرنا أيضاً: إلى أنه قد عدد الأئمة الشرعيين، وهو أحدهم في عديد من المناسبات والمواقف حتى فيما كتبه للمأمون. بل لقد ألمح إلى ذلك أيضاً، بل لقد ذكره صراحة فيما كتبه على حاشية وثيقة العهد بخط يده.

كما أن من الأمور الجديرة بالملاحظة هنا: خطاب الإمام «عليه السلام» حينما بويع له بولاية العهد، وهو ما يلي:

«..إن لنا عليكم حقاً برسول الله، ولكم علينا حق به، فإذا أنتم أديتم لنا ذلك وجب علينا الحق لكم..».

ولم يؤثر عنه في ذلك المجلس غير ذلك.. وهو معروف ومشهور بين أرباب السير والتاريخ..

ومن الواضح: أن اقتصاره على هذه الكلمة في ذلك المجلس الذي يقتضي إيراد خطبة طويلة، يتعرض فيها لمختلف المواضيع، وعلى الأقل لشكر المأمون على ما خصه به من ولاية العهد بعده ـ إن اقتصاره على هذا ـ يعتبر أسلوباً رائعاً لتركيز المفهوم الذي يريده

الإمام «عليه السلام» في أذهان الناس، وإعطائهم الإنطباع الحقيقي عن البيعة، وعن موقفه منها، ومن جهاز الحكم، في نفس مجلس البيعة، حتى لا يبقى هناك مجال للتكهن بأن: الإمام كان يرغب في هذا الأمر، ثم حدث ما أوجب غضبه وسخطه. وقد يكون له الحق في ذلك وقد لا يكون.

يضاف إلى كل ذلك: أنه «عليه السلام» قال لحميد بن مهران، حاجب المأمون: «..وأما ذكرك صاحبك [يعني المأمون، والمأمون جالس]، الذي أجلني، فما أحلّني إلا المحل الذي أحلّه ملك مصر ليوسف الصديق «عليه السلام»، وكانت حالهما ما قد علمت..».

كما أنه «عليه السلام» قد قال أكثر من مرة وفي أكثر من مناسبة: «إن من أخذ برسول الله، لحقيق بأن يعطي به»، وذلك عندما عرض له المأمون بالمن عليه بأن جعله ولي عهده، وفي غير هذه المناسبة أيضاً.

المأمون يعترف بأحقية آل علي بالأمر:

ولعل من أعظم المواقف الجديرة بالتسجيل هنا موقفه «عليه السلام» مع المأمون، عندما حاول هذا أن يحصل منه «عليه السلام» على اعتراف بأن العباسيين والعلويين سواء بالنسبة لقرباهم من النبي «صلى الله عليه وآله»، وذلك من أجل أن يثبت ـ بزعمه ـ: أن له ولبني أبيه حقاً في الخلافة.

فكانت النتيجة: أن نجح الإمام «عليه السلام» في انتزاع اعتراف

من المأمون بأن العلويين هم الأقرب.. وتكون النتيجة ـ على حسب منطق المأمون، ومنطق أسلافه كما قدمنا ـ هي: أن العلويين هم الأحق بالخلافة والرياسة، وأنه هو، وآباءه غاصبون، ومعتدون..

فبينما المأمون والرضا «عليه السلام» يسيران، إذ قال المأمون:

«..يا أبا الحسن، إني فكرت في شيء، فنتج لي الفكر الصواب فيه: فكرت في أمرنا وأمركم، ونسبنا ونسبكم، فوجدت الفضيلة فيه واحدة، ورأيت اختلاف شيعتنا في ذلك محمولاً على الهوى والعصبية.

فقال له أبو الحسن الرضا «عليه السلام»: إن لهذا الكلام جواباً، إن شئت ذكرته لك، وإن شئت أمسكت..

فقال له المأمون: إني لم أقله إلا لأعلم ما عندك فيه..

قال له الرضا «عليه السلام»: أنشدك الله يا أمير المؤمنين، لو أن الله تعالى بعث نبيه محمداً «صلى الله عليه وآله»، فخرج علينا من وراء أكمة من هذه الآكام، يخطب إليك ابنتك، كنت مزوجه إياها؟!

فقال: يا سبحان الله، وهل أحد يرغب عن رسول الله «صلى الله عليه وآله»؟!

فقال له الرضا «عليه السلام»، أفتراه كان يحل له أن يخطب إلي؟!

قال: فسكت المأمون هنيئة، ثم قال: «أنتم والله، أمس برسول الله

رحماً»(1).

وكانت هذه ضربة قاضية وقاصمة للمأمون. لم يكن قد حسب لها أي حساب. ولم يكن ليتمكن في مقابل ذلك من أي عمل ضد الإمام «عليه السلام»، بعد أن كان هو الجاني على نفسه، فـ «على نفسها جنت براقش».

وبعد كل ذلك فقد قدمنا قول ابن المعتز:

وأعطاكم المأمون حق خلافة لنا حقها، لكنه جاد بالدنيا

وخلاصة الأمر:

إنه «عليه السلام» لم يكن يدخر وسعاً في إحباط مسعى المأمون، وتضييع الفرصة عليه، وإفهام الناس أنه مكره على هذا الأمر، مجبر عليه. والتأكيد على أن المأمون لم يجعل له إلا ما هو دون حقه حقاً له، ولذا فلا يمكن أن يعتبر قبوله بولاية العهد اعترافاً بشرعية الخلافة العباسية، أو بشرعية أي تصرف من تصرفاتها. كما أنه إذا كان ذلك حقاً للإمام اغتصبه الغاصبون، واعتدى عليه فيه المعتدون، فليس للمأمون حق في أن يعرض له «عليه السلام» بالمن عليه، بما جعل له من ولاية العهد.

(1) كنز الفوائد للكراجكي ص166 والفصول المختارة من العيون والمحاسن ص15 و 16 وبحار الأنوار ج49 ص188 ومسند الإمام الرضا «عليه السلام» ج1 ص100.

وكذلك ليس للمأمون بعد: أن يدعي العدل والإنصاف، فضلاً عن الإيثار والتضحية في سبيل الآخرين، بعد أن فضح الإمام أهدافه من لعبته تلك، وعرف كل أحد أنها لم تكن شريفة ولا سليمة.

الأكذوبة المفضوحة:

وبعد.. فقد ذكر بعض أهل الأهواء، كابن قتيبة، وابن عبد ربه، واقعة خيالية، غير تلك التي ذكرناها آنفاً وهي:

أن المأمون قال لعلي بن موسى: علام تدعون هذا الأمر؟!

قال: «بقرابة علي وفاطمة من رسول الله «صلى الله عليه وآله»..».

فقال المأمون: «إن لم تكن إلا القرابة، فقد خلف رسول الله «صلى الله عليه وآله» من هو أقرب إليه من علي، أو من هو في قعدده. وإن ذهبت إلى قرابة فاطمة من رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فإن الأمر بعدها للحسن، والحسين، فقد ابتزهما علي حقهما، وهما حيان، صحيحان، فاستولى على ما لا حق له فيه». فلم يحر علي بن موسى له جواباً(1).. انتهى.

وهي واقعة مزيفة ومجعولة من أجل التغطية على الواقعة الحقيقية، التي جرت بينهما، والتي تنسجم مع كل الأحداث والوقائع،

---

(1) راجع: عيون الأخبار (طبع مصر سنة 1346) ج2 ص140 و 141 والعقد الفريد (طبع دار الكتاب العربي) ج5 ص102 وج2 ص386.

وجميع الدلائل والشواهد متظافرة على صحتها، ألا وهي تلك التي قدمناها آنفاً..

والدليل على زيف هذه الرواية: أنها لا توافق نظرة أئمة أهل البيت «عليهم السلام» ورأيهم في الخلافة ومستحقها، لأنهم يرون ـ كما تدل عليه تصريحاتهم المتكررة، وأقوالهم المتضافرة ـ: أن منصب الإمامة لا يكون إلا بالنص.

وأما الإستدلال بالقرابة، فقد قلنا في الفصل الأول من هذا الكتاب: إن أول من التجأ إليه أبو بكر، ثم عمر، ثم الأمويون، فالعباسيون، ثم أكثر، إن لم يكن كل مطالب بالخلافة.. وأنه إذا كان في كلام الأئمة وشيعتهم ما يفهم منه ذلك، فإنما اقتضاه الحجاج مع خصومهم.

وبعد.. فهل يخفى على الإمام «عليه السلام» ضعف ووهن هذه الحجة، مع أننا نراه يصرح في أكثر من مناسبة: بأن القرابة لا تجدي ولا تفيد ـ كما سنشير إليه ـ وأنه لا بد في الإمام من جدارة وأهلية في مختلف الجهات، وعلى جميع المستويات، وعلى رأسها العلم.

ولقد كان على المأمون ـ لو صحت هذه الرواية ـ: أن يغتنمها فرصة، ويعلنها على الملأ، ويشهر بالإمام «عليه السلام»، ليسقطه، ومن ثم.. يسقط العلويين كلهم من أعين الناس.. ويسلبهم وإلى الأبد السلاح الذي كانوا يحاربونه ويحاربون آباءه به.. مع أن ذلك هو ما كان يبحث عنه المأمون ليل نهار، ويدبر المكايد، ويعمل الحيل، من أجله، وفي سبيله..

وعدا عن ذلك كله.. كيف يمكن أن تنسجم هذه الرواية مع مواقف الإمام، وتصريحاته المتكررة حول مسألة الإمامة، وبأي شيء تثبت، وحول أوصاف الإمام ووظائفه، والتي لو أردنا استقصاءها لاحتجنا إلى عشرات الصفحات؟!

وكذلك.. مع احتجاج الإمام «عليه السلام» على العلماء والمأمون في أكثر من مناسبة بالنص، وأيضاً مع موقفه «عليه السلام» في نيشابور؟!

اللهم إلا أن يكون أعلم أهل الأرض ـ باعتراف المأمون ـ قد نسي حجته، وحجة آبائه، وكل من ينتسب إليهم، ويذهب مذهبهم.. تلك الحجة ـ التي عرفوا وكل المتشيعين لهم بها على مدى الزمان ـ نسيها ـ في تلك اللحظة فقط، لأن المأمون هو الذي يسأل، والرضا هو الذي يجيب!!

وبعد، فهل يستطيع أن يشك في ذلك أحد.. وهو يرى رسالة الرضا، التي كتبها للمأمون تلبية لطلبه، وجمع له بها أصول الإسلام، والتي صرح فيها بالنص على علي «عليه السلام». بل وذكر فيها الأئمة الاثني عشر، الذين نص عليهم النبي «صلى الله عليه وآله» كلهم بأسمائهم، حتى من لم يكن قد ولد بعد منهم؟! وهذه الرسالة مشهورة وقد أوردها واستشهد بها غير واحد من المؤرخين

والباحثين(1).

وفيها يصف الإمام «عليه السلام» أئمة الهدى أدق وصف، وأروعه، وأوفاه.

بل إن المأمون نفسه كان يرى وجوب نصب الإمام من قبل الله كالنبي «صلى الله عليه وآله»، كما يتضح من مناظرته الشهيرة لعلماء وقته، التي أوردها غير واحد من كتب التاريخ، والأدب، والرواية، وذكرها في العقد الفريد أيضاً قبل ذكره لهذه الرواية المفتعلة. وإن كان قد تصرف فيها [أي في المناظرة]، فحرف فيها، وحذف منها الكثير.. وأشار إليها أيضاً أحمد أمين في ضحى الإسلام ج2 ص57، وغيره..

فلماذا لا يلزمه الإمام بمقالته التي كان يلزم نفسه بها؟! أم يمكن أن لا يكون مطلعاً على مقالة المأمون هذه، التي سار ذكرها في الآفاق؟!

ويحسن بنا هنا أن ننبه: إلى أن الإختلاف في نقل مثل هذه القضايا، حسب أهواء الناقلين لم يكن بالأمر الذي يخفى على أحد.

فقد رأينا: أن جواب أحمد بن حنبل في المحنة بخلق القرآن،

---

(1) وكان آخرهم: الدكتور أحمد محمود صبحي في كتابه: نظرية الإمامة ص388 وقال: إنها من المخطوطات الموجودة في دار الكتب المصرية تحت رقم 1258.

يرويه كل من الشيعة، والمعتزلة، وأهل السنة بصور ثلاثة مختلفة، ومناظرة هشام لأبي الهذيل العلاف.

يروي المعتزلة: أن الغلبة فيها كانت لأبي الهذيل.

بينما يروي الشيعة، ويؤيدهم المسعودي(1): أن الغلبة فيها كانت لهشام. إلى غير ذلك من عشرات القضايا بل المئات..

ولكن الأمر هنا مختلف تماماً، إذ إن مختلق الرواية هنا قد غفل عن أن روايته المفتعلة تتنافى كلياً مع نظرة الأئمة «عليهم السلام» ورأيهم في الخلافة ومستحقها.. ويبدو: أنه لم يكن مطلعاً على الآراء المختلفة الشائعة آنذاك في مسألة الإمامة، ولذا نراه ينسب إلى الإمام «عليه السلام» رأياً لا يقول به، ولا يقره. وإنما هو يناسب رأي الشيعة الزيدية القائلين بإمامة ولد علي «عليه السلام» من فاطمة، بشرط أن يكون بليغاً، شجاعاً، عادلاً مجتهداً، يخرج بالسيف ضد كل ظلم وانحراف إلخ.. وبأن إمامة علي «عليه السلام» قد ثبتت بالوصف والإشارة إليه، لا بالتصريح والنص عليه(2).

كما أنه غفل عن أن الذين كانوا يحتجون بالقرابة والإرث هم العباسيون، الذين كانوا إلى عصر المهدي ـ كما قدمنا ـ يدعون: انتقال الخلافة إليهم عن طريق علي «عليه السلام»، ومحمد بن الحنفية،

---

(1) مروج الذهب ج4 ص21.

(2) مقدمة ابن خلدون ص197 و 198.

وفي عصر المهدي عدلوا عن ذلك، لما يتضمنه من اعتراف للعلويين، ورأوا أن يجعلوا إمامتهم عن طريق العباس وأبنائه.. وحاولوا تقوية هذه النحلة بكل وسيلة، وبذلوا من أجلها الأموال الطائلة للعلماء والفقهاء، والشعراء.

ولم يكن لتخفى على أحد أبيات مروان بن أبي حفصة المتقدمة:

هل تطمسون من السماء نجومها　　أو تسترون إلخ..

ولا قوله:

أنى يكون وليس ذلك بكائـــن　　لبني البنات وراثة الأعمـــام

وقد أجابه جعفر بن عفان المعاصر له على هذا البيت بقوله:

ما للطليق وللتراث وإنمـــا　　صلى الطليق مخافة الصمصام(1)

وكيف يخفى كل ذلك على الإمام «عليه السلام»، خصوصاً بعد أن كان الجدل في هذا الموضوع قائماً على قدم وساق في زمن هارون، بل وفي زمن المأمون كما يظهر من قول ابن شكلة المتقدم:

فضجت أن نشد عـلى رؤوس　　تطالبها بميراث النبـــي

---

(1) مقتل الحسين للمقرم ص119 والأغاني (طبع ساسي) ج9 ص45 والأدب في ظل التشيع ص201 وضحى الإسلام ج3 ص313 وقاموس الرجال ج2 ص393 وغير ذلك.

ومن قول القاسم بن يوسف وهي قصيدة طويلة. فلتراجع[1].

إلى غير ذلك مما لا مجال لتتبعه واستقصائه..

وبعد كل تلك الوقائع الشهيرة التي حدثت قبل خلافة المأمون، وأثناءها بالنسبة لدعوى العباسيين هذه، فلا يمكن أبداً أن تجري المحاورة بين أعلم أهل الأرض [باعتراف المأمون] وبين المأمون أعلم خلفاء بني العباس على هذا النحو من السذاجة والبساطة.

اللهم إلا إذا كان أعلم أهل الأرض، لا يرى ولا يسمع، أو أنه كان يعيش في غير هذا العالم، أو في سرداب تحت هذه الأرض.

اللهم إلا إذا كان القائل: ما للطليق وللتراث إلخ.. أعلم بالحجة للدعوى التي يدعيها أعلم أهل الأرض من مدعي الدعوى نفسه.. وهل لم يكن يحسن أن يقول للمأمون ـ لو سلم أنه احتج بالقرابة ـ: إن قرابة العباس لا تفيده، بعد أن تخلى عنها يوم الإنذار. وبعد أن كان من الظالمين، الذين حرمهم الله من عهده. حيث قال تعالى: **(لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ)**؟![2].

وبعد أن ترك الهجرة معه «صلى الله عليه وآله». وبعد أن حارب النبي «صلى الله عليه وآله» يوم بدر. وبعد جهله بالدين

---

(1) الأوراق للصولي ص180 وقد تقدم شطر منها في بعض فصول هذا الكتاب.

(2) الآية 124 من سورة البقرة.

وأحكامه، ولقد قال سبحانه: **(أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهِدِّي إِلَّا أَنْ يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ)**[1]. إلى آخر ما هنالك.

وأخيراً.. وبعد أن لم يبق مجال للشك في زيف هذه الرواية وافتعالها. فإننا نرى: أن لنا كل الحق في أن نسجل هنا: أنه لم يخف علينا، ونأمل أن لا يخفى على أحد سر ذكر ابن عبد ربه هذه الرواية المزيفة المفتعلة، بعد ذكره لرواية احتجاج المأمون على علماء وقته في أفضلية علي «عليه السلام» على جميع الخلق، والتي تصرف فيها ما شاء له حقده ونصبه، من الحذف والتحريف، فإنه ـ على ما يبدو ـ ليس إلا من أجل التشويش على تلك، وإبطال كل أثر لها، ظلماً منه للحقيقة، وتجنيا على التاريخ.

الموقف الثامن:

وأعتقد: أنه أعظمها أثراً، وأعمها نفعاً، وهو ما كتبه «عليه السلام» على وثيقة العهد، التي كتبها المأمون بخط يده..

فإننا إذا ما رجعنا إليه نجد: أن كل سطر فيه، بل كل كلمة لها مغزى عميق، ودلالة هامة، تلقي لنا ضوءاً كاشفاً على خطته «عليه السلام» في مواجهة مؤامرات المأمون، وخططه، وأهدافه.

فلقد كان يعلم: أن هذه الوثيقة ستقرأ في مختلف الأقطار الإسلامية، ولذلك نراه «عليه السلام» قد اتخذها وسيلة لإبلاغ الأمة

---

(1) الآية 35 من سورة يونس.

الحقيقة كل الحقيقة، وتعريفها بواقع نوايا وأهداف المأمون. وأيضاً تأكيد حق العلويين، وكشف المؤامرة التي تحاك ضدهم..

فبينما نراه «عليه السلام» يبدأ كلامه ـ فيما كتبه في الوثيقة المشارة إليها ـ بداية غير طبيعية، ولا مألوفة في مناسبات كهذه، حيث قال: «الحمد لله الفعال لما يشاء، ولا معقب لحكمه، ولا راد لقضائه..». لا يأتي بعدها بما يناسب المقام، ويتلائم مع سياق الكلام، من تمجيد الله، والثناء عليه على أن ألهم أمير المؤمنين! هذا الأمر.. بل نراه يأتي بعبارة غريبة، وغير متوقعة، ألا **وهي قوله: (يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ)**(1).

أفلا توافقني ـ قارئي العزيز ـ على أنه «عليه السلام» يريد أن يوجه أنظار الناس إلى أن الأمر ينطوي على خيانة مبيتة، وأن هناك صدوراً تخفي غير ما تظهر؟!

ثم.. ألا توافقني على أن هذه العبارة تعريض بالمأمون نفسه، من أجل تعريف الناس بحقيقة نواياه وأهدافه؟! هذا مع علمه «عليه السلام» بأن هذه الوثيقة سوف ترسل إلى مختلف أقطار العالم الإسلامي، لتقرأ على الملأ العام، كما حدث ذلك بالفعل.

وإذا ما وصلنا إلى فقرة أخرى، مما كتبه «عليه السلام» على وثيقة العهد، فإننا نراه يقول: «..وصلاته على نبيه محمد خاتم النبيين،

(1) الآية 19 من سورة غافر.

وآله الطيبين الطاهرين..».

فإننا إذا لاحظنا: أنه لم تجر العادة في الوثائق الرسمية في ذلك العهد بعطف «**الآل**» على «**محمد**»، ثم توصيفهم بـ «**الطيبين الطاهرين**» ـ نعرف: أن هذا ليس إلا ضربة أخرى للخليفة المأمون، وهجوم آخر عليه، حيث إنه يتضمن التأكيد على طهارة أصل الإمام «عليه السلام»، وسنخه، ومحتده، وعلى أن الآل قد اختصوا بهذه المزية، وليس لكل من سواهم. حتى الخليفة المأمون، مثل هذا الشرف، ولا مثل تلك المزية..

ثم نراه «عليه السلام» يعقب ذلك بقوله: «..إن أمير المؤمنين.. عرف من حقنا ما جهله غيره..».

فما هو ذلك الحق الذي جهله الذي كلهم، حتى بنو العباس، فيما عدا المأمون؟!

فهل يمكن أن تكون الأمة الإسلامية قد أنكرت أنهم «عليهم السلام» أبناء بنت رسول الله «صلى الله عليه وآله»؟! أليس ذلك منه «عليه السلام» إعلان للأمة بأسرها بأن المأمون لم يجعل له إلا ما هو حق له، وأنه لم يزد بذلك على أن أرجع على سبيل المكر والخداع، ما هو دون الحق إلى أهله، بعد أن كان قد اغتصبه منهم الغاصبون، واعتدى عليهم به المعتدون؟! بل أليس ذلك ضربة للمأمون نفسه، وأن خلافته ليست شرعية، ولا صحيحة، لأنه كآبائه مغتصب لحق غيره؟!

نعم.. إن الحق الذي جهله الناس هو حق الطاعة. ولم يكن الإمام «عليه السلام» يتقي المأمون، ولا غيره من رجال الدولة، في إظهار هذا الحق، وبيان أن خلافة الرسول «صلى الله عليه وآله» إنما كانت في علي «عليه السلام»، وولده الطاهرين، وأنه يجب على الناس كلهم طاعتهم، والإنقياد لهم. وقد أعلن «عليه السلام» ذلك في نيشابور كما قدمنا.. ورأيناه يصرح به، ويطلب من الناس: أن يعلم شاهدهم غائبهم به، في محضر من رجال الدولة في خراسان.

ففي الكافي: بسنده عن محمد بن زيد الطبري قال: كنت قائماً على رأس الرضا «عليه السلام» بخراسان، وعنده عدة من بني هاشم، وفيهم إسحاق بن موسى بن عيسى العباسي، فقال: «يا إسحاق، بلغني أن الناس يقولون: إنا نزعم: أن الناس عبيد لنا! لا وقرابتي من رسول الله «صلى الله عليه وآله» ما قلته قط، ولا سمعته من أحد من آبائي قاله، ولا بلغني عن أحد من آبائي قاله، ولكنني أقول: الناس عبيد لنا في الطاعة، موال لنا في الدين، فليبلغ الشاهد الغائب»**(1)**.

وستأتي الإشارة إلى هذه الرواية مرة أخرى في الفصل الآتي.. وليتأمل في عبارته الأخيرة، فليبلغ إلخ.. وليلاحظ أيضاً: أنه اختار لتوجيه خطابه: إسحاق بن موسى بن عيسى العباسي!!

---

(1) الكافي ج1 ص187 وأمالي المفيد (ط النجف) ص148 وأمالي الطوسي ج1 ص21 ومسند الإمام الرضا «عليه السلام» ج1 ص96.

وفي الكافي أيضاً بسنده عن معمر بن خلاد قال: سأل رجل فارسي أبا الحسن «عليه السلام»، فقال: طاعتك مفترضة؟!

فقال: نعم.

قال: مثل طاعة علي بن أبي طالب «عليه السلام»؟!

قال: نعم(1).

والمراد بأبي الحسن هو الرضا «عليه السلام»، لأنه هو الذي كان في خراسان، وهو الذي يروي عنه معمر بن خلاد كثيراً.. ومثل ذلك كثير لا مجال لتتبعه.

ويقول «عليه السلام» في وثيقة العهد، بعد تلك العبارة مباشرة: «..فوصل أرحاماً قطعت، وآمن أنفساً فزعت، بل أحياها وقد تلفت، وأغناها إذا افتقرت».

وهو كما ترى.. في حين يشكر المأمون، ويكتب تحت اسمه: «**بل جعلت فداك**» [حسب رواية الإربلي فقط]، لا ينسى أن يشوب ذلك بالإزراء ضمناً على آبائه العباسيين. ويذكر بما اقترفوه في حق العلويين، حيث كانوا يلاحقونهم تحت كل حجر ومدر، ويطلبونهم في كل سهل وجبل، كما قدمنا..

هذا.. ولا بأس أن نقف قليلاً عند قوله: «وإنه جعل إلي عهده،

---

(1) الكافي ج1 ص187 والإختصاص 278 ومسند الإمام الرضا ج1 ص103 عنه.

والإمرة الكبرى ـ إن بقيت ـ بعده».

فإننا لا نكاد نتردد في أنه «عليه السلام» يشير بقوله: إن بقيت بعده إلى ذلك الفارق الكبير بالسن بينه «عليه السلام»، وبين المأمون، وأنه يتعمد توجيه الأنظار إلى عدم طبيعية هذا الأمر، وإلى عدم رغبته فيه.

وإنه كان يريد أن يعرف الناس بأنه يتوقع في أن لا يدخر المأمون وسعاً من أجل التخلص منه، ولو بالإعتداء على حياته «عليه السلام»، فيما لو سنحت له الفرصة لذلك، بعد أن يكون قد حقق كل ما كان يريد تحقيقه، ووصل إلى ما كان يطمح إلى الوصول إليه، حيث لا بد حينئذ أن «يحل العقدة التي أمر الله بشدها». ولا بد أيضاً أن تنكشف خيانته للملأ، ويظهر ما يخفيه في صدره، على حد تعبيره «عليه السلام».. وإلا فما هو الداعي له «عليه السلام» لإقحام هذا الشرط ـ إن بقيت ـ في أثناء مثل هذا الكلام.

وإننا إذا نظرنا بعمق إلى قوله بعد ذلك: «فمن حل عقدة أمر الله بشدها، وفصم عروة أحب الله إيثاقها..».. وتأملنا قوله السابق: «يعلم خائنة الأعين، وما تخفي الصدور». وقوله اللاحق: «لكنني امتثلت أمر أمير المؤمنين، وآثرت رضاه..»، فلسوف نعرف: أنه «عليه السلام» يعرض هنا بالمأمون نفسه، ويقول للناس جميعاً: إنه لا يشك في أن المأمون سوف ينقض العهد، ويحل العقدة.

ويلاحظ هنا أيضاً: أنه وصف هذه العقدة: بأنها مما أمر الله بشده،

وأحب إيثاقه.. وهذا لعله لا يختلف عما كان «عليه السلام» يردده، ويؤكد عليه كثيراً، ونص عليه آنفاً، وهو أن المأمون لم يجعل له إلا الحق الذي جهله غيره، واغتصبه هو وآباؤه، منه «عليه السلام» ومن آبائه..

وإذا ما وصلنا إلى قوله «عليه السلام»: «..بذلك جرى السالف، فصبر منه على الفلتات، ولم يعترض بعدها على العزمات، خوفاً من شتات الدين، واضطراب حبل المسلمين، ولقرب أمر الجاهلية الخ..»، فإننا نراه: كأنه يستشهد لإطاعته المأمون، وعدم إصراره على الرفض الموجب لتعريض نفسه، والعلويين، وشيعته للهلاك، والإضطهاد ـ يستشهد لذلك ـ بما جرى لسالفه: وهو أمير المؤمنين علي «عليه السلام»، حيث صبر على الفلتات[1]، التي كانت من خلفاء عصره، ولم يعترض «عليه السلام» على ما كانوا قد عقدوا العزم عليه، من المضي قدماً في مخططاتهم، التي كانت تستهدف إبعاده عن مسرح السياسة، وتكريس الأمر الواقع، وتثبيته، لأنه يخدم مصالحهم، ويرضي مطامحهم.

ـ لم يعترض علي «عليه السلام» على ذلك ـ لأنه خاف من شتات

---

(1) ومن المحتمل جداً: أنه «عليه السلام» يشير إلى تعبير عمر: كانت بيعة أبي بكر فلتة إلخ.. ولكنه عمم الكلام بحيث يشمل غير بيعة أبي بكر أيضاً. باعتبار أن بيعة عمر وعثمان، ومعاوية وغيرها، كانت أيضاً من الفلتات، أو باعتبار تفرعها على بيعة أبي بكر التي كانت فلتة..

الدين، واضطراب حبل المسلمين، ولقرب أمر الجاهلية.. وهذا مما قد نص عليه علي «عليه السلام» نفسه في أكثر من مورد، وأكثر من مناسبة، قال «عليه السلام»:

«..وأيم الله، لولا مخافة الفرقة بين المسلمين، وأن يعود الكفر، ويبور الدين، لكنا على غير ما كنا لهم عليه..».

ويقول: «إن الله لما قبض نبيه، استأثرت علينا قريش بالأمر، ودفعتنا عن حق نحن أحق به من الناس كافة، فرأيت أن الصبر على ذلك أفضل من تفريق كلمة المسلمين، وسفك دمائهم، والناس حديثوا عهد بالإسلام، والدين يمخض مخض الوطب، يفسده أدنى وهن، ويعكسه أدنى خلف..»(1).

وهكذا تماماً كان الحال بالنسبة للإمام الرضا «عليه السلام»، حفيد علي «عليه السلام»، ووارثه، الذي كان زمانه لا يبعد حال الناس فيه على حال الجاهلية، فإنه آثر أن يصبر على هذه المحنة، خوفاً من شتات الدين، واضطراب حبل المسلمين، وذلك بتعريض نفسه، وشيعته، والعلويين للهلاك، أو على الأقل للاضطهاد، الأمر الذي سوف تكون له أسوأ النتائج على الدين والأمة، كما قلنا..

وإذا ما قرأنا بعد ذلك قوله «عليه السلام»: «..وقد جعلت الله على نفسي ـ إن استرعاني على المسلمين، وقلدني خلافته ـ العمل

---

(1) راجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج1 ص307 و 308 وغير ذلك.

فيهم عامة، وفي بني العباس بن عبد المطلب خاصة، بطاعة الله، وسنة رسوله «صلى الله عليه وآله»..». فإن ما يسترعي انتباهنا هو تنصيصه على بني العباس خاصة، وأنه سوف يعمل فيهم بطاعة الله، ورسوله.. «فلا يسفك دماً حراماً، ولا يبيح دماً، ولا فرجاً، ولا مالاً، إلا ما سفكته حدوده، وأباحته فرائضه إلخ..».

فإن هذا التنصيص إنما هو في مقابل «الأرحام التي قطعت، وفزعت، وتلفت، وافتقرت..»، من العلويين، على يد بني العباس، الذين فعلوا بهم. أكثر من فعل بني أمية معهم، حسبما قدمنا.

وتعهده والتزامه بأن يعمل في المسلمين عامة، وفي بني العباس خاصة، بطاعة الله، وسنة ورسوله.. هو التزام بنفس الخط الذي التزم به علي «عليه السلام»، وتعهد بانتهاجه. الأمر الذي كان سبباً في إبعاده عن الخلافة في الشورى، واضطلاع عثمان بها. بل كان ذلك هو السبب في إبعاده عنها، بالنسبة لما قبل ذلك أيضاً، وما جرى بعده.

وعلي «عليه السلام» هو نفس ذلك الذي استشهد به آنفاً، وبين أنه صبر على الفلتات، ولم يعترض على العزمات خوفاً من شتات الدين إلخ.. والالتزام بخط علي «عليه السلام» لن يرضي المأمون، والعباسيين، والهيئة الحاكمة، ولن يكون في مصلحتهم، حسبما ألمحنا إليه في فصل: جدية عرض الخلافة..

كما أننا لا نستبعد كثيراً: أنه «عليه السلام» يريد أن ينبه على مدى التفاوت بين المنطلقات لسياسات أهل البيت، ومنطلقات سياسات

خصومهم، التي عرفت جانباً منها في القسم الأول من هذا الكتاب.

ومن هنا نعرف السر في قوله «عليه السلام»: «..وأن أتخير الكفاة جهدي وطاقتي..»، فإنه إشارة إلى أنه «عليه السلام» سوف ينطلق في كل نصب وعزل ـ تماماً كالإمام علي «عليه السلام» ـ من مصلحة الأمة، وعلى وفق رضا الله، وتعاليم رسوله. لا من مصالح شخصية، أو اعتبارات سياسية، أو قبلية، أو غير ذلك من الإعتبارات، التي لا يعترف بها الإسلام، ولا يقيم لها وزناً.

وإذا ما قرأنا قوله «عليه السلام»: «..وإن أحدثت، أو غيرت، أو بدلت، كنت للغير مستحقاً، وللنكال متعرضاً، وأعوذ بالله من سخطه إلخ..».

فإننا ندرك للتو: أنه «عليه السلام» يريد ضرب العقيدة، التي كان قد شجعها الحكام، وروج لها علماء السوء.. من أن الخليفة، بل مطلق الحاكم في منأى ومأمن من أي مؤاخذة، أو عقاب، مهما اقترف من جرائم، وأتاه من موبقات، فهو فوق القانون، ولا يجوز لأحد الخروج، أو الإعتراض عليه، في أي ظرف من الظروف والأحوال، حتى ولو رمى القرآن بالنبل، وقتل ابن بنت رسول الله، فضلاً عما عدا ذلك من الجرائم والموبقات..

والإمام.. الذي يعرف كيف كانت سيرة المأمون، وسائر خلفاء بني العباس، ومن لف لفهم، والتي عرفت فيما تقدم طرفاً منها، والذين كانوا يتمتعون بهذه الحصانة الزائفة.. قد أراد أن يوجه ضربة قاضية

لهم جميعاً، حتى للمأمون. وأشياعه، وكل من كان الطواغيت والظلمة على شاكلتهم، ويبين لهم، وللملأ أجمع: أن الحاكم حارس للنظام والقانون، ولا يمكن أن يكون فوق النظام والقانون، ولذا فلا يمكن أن يكون في منأى عن العقاب والقصاص، لو ارتكب أي جريمة، أو اقترف أية عظيمة.

فالمأمون، وآباؤه، وأشياعهم، كانوا يضحون بكل شيء في سبيل أنفسهم، ومصالحهم الشخصية، ويقترفون كل عظيمة في سبيل تدعيم حكمهم، وتقوية سلطانهم.. أما الإمام «عليه السلام» فهو مستعد لأن يقدم نفسه ـ إن اقتضى الأمر، مع أنه يستحيل أن يقع منه «عليه السلام» أي مخالفة أو تجاوز لأجل عصمته ـ للعقاب والنكال، عند صدور أية مخالفة، وحصول أي تجاوز عما يرضي الله تعالى، وعن سنة رسوله.

وبعد كل ما تقدم.. نراه يعبر عن عدم رضاه بهذا الأمر، وعدم تهالكه عليه، لعلمه بعدم تماميته له، ويقول بصريح العبارة: إنه أمر لا يتم، لأن «..الجفر والجامعة يدلان على ضد ذلك».

كما أن في هذا تنويه مهم منه «عليه السلام» بذكر الركن الثاني من أركان إمامة أئمة أهل البيت «عليهم السلام»: وهو أن الله تعالى اختصهم بأمور غيبية، وعلوم لدنية، منعها عن سائر الناس، وهذان الكتابان: الجفر، والجامعة، هما من الكتب التي أملاها رسول الله «صلى الله عليه وآله» على علي أمير المؤمنين «عليه السلام»،

وكتبها بخط يده، وقد أظهر الأئمة «عليهم السلام» بعض هذه الكتب التي بخط علي «عليه السلام»، وبإملاء الرسول «صلى الله عليه وآله» لعدة من كبار شيعتهم، واستشهدوا بها في موارد عديدة في الأحكام(1).

وفي الحقيقة.. أن الإمام «عليه السلام»، وإن قبل ولاية العهد مكرهاً من المأمون.. ولكنه يريد بكلامه هذا، واستشهاده بالجفر والجامعة أن يقول له، ولكل من كان على شاكلته بصريح العبارة: «..قد أنبأنا الله بأخباركم، وسيرى الله عملكم، ورسوله، والمؤمنون. وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبؤكم بما كنتم تعملون. ويجزيكم على ظلمكم وبغيكم علينا، وانتهاككم الحرمات منا. ولعبكم بدمائنا وأعراضنا، وأموالنا».

ثم نراه يترقى في صراحته، حيث يقول: «..لكنني امتثلت أمر أمير المؤمنين، وآثرت رضاه..». أي أنه لو لم يقبل بهذا الأمر لتعرض لسخط المأمون.. والكل يعلم ماذا كان يعني سخط أولئك الحكام، الذين كانوا لا يحتاجون إلى أي مبرر لاقترافهم أي جريمة. وإقدامهم على أي عظيمة.

وأخيراً.. ورغم أن المأمون قد تقدم منه «عليه السلام» وطلب

---

(1) راجع: كتاب مكاتيب الرسول ج1 ص59 ـ 89 فقد أسهب القول حول هذه الكتب، واستشهادات الأئمة بها، وغير ذلك.

منه أن يشهد الله، والحاضرين على نفسه.. نراه يأبى أن يكون المأمون، ولا أي من الحاضرين شاهداً على نفسه، ولا جعل لهم على نفسه سبيلاً، لأنه كان يعلم بما كانت تكنه صدورهم. وتضطرم به قلوبهم عليه. بل جعل الله فقط شهيداً عليه، واستعان بالآية الكريمة، التي تقطع الطريق على كل أحد، وتكتفي بالله شهيداً، حيث قال: «وأشهدت الله على نفسي **(وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا)**(1)».

وإذا كان لا بد من كلمة:

وإذا كان لا بد في نهاية المطاف من كلمة، فإننا نقول: إن أولئك الذين عاشوا في تلك الفترة، ووقفوا على الظروف والملابسات التي اكتنفت هذا الحدث التاريخي الهام ـ إن هؤلاء ولا شك ـ كانوا أقدر منا على فهم جميع ما كان يرمي إليه الإمام «عليه السلام» من كل كلمة، كلمة، مما كتبه على وثيقة العهد..

وإذا كان هناك من يرى: أن بعض الفقرات تحتمل غير ما قلناه..

فإننا نرى: أن كون بعض الفقرات الأخرى لا يحتمل غير ما قلنا، وأيضاً بما أن ما ذكرناه هو الذي يساعد على الجو العام. الذي توحي به النصوص التاريخية الكثيرة جداً، والتي قدمنا وسيأتي شطر منها ـ إن ذلك ـ هو ما يجعلنا نجزم بأن ما فهمناه هو بعض ما كان يرمي إليه «عليه السلام» مما كتبه على وثيقة العهد.

---

(1) الآية 28 من سورة الفتح.

ملاحظات هامة:

إن من الأمور الغريبة حقاً: أن نرى نفس الخليفة يكتب وثيقة العهد ـ الطويلة جداً! ـ بخط يده.. وأغرب منه: أنه تقدم إلى الإمام «عليه السلام»، وقال له: «اكتب خطك بقبول هذا العهد.. وأشهد الله والحاضرين عليك،

بما تعده في حق الله ورعاية المسلمين»(1).

وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على مدى أهمية هذا الأمر بالنسبة إلى المأمون، وأنه يريد تطويق هذا الموضوع من جميع جهاته، وإن استلزم ذلك كل تلك الأمور، وإلا.. فما هو الداعي لأن يكتب له العهد بخط يده!! ثم أن يتقدم إليه بنفسه!! ثم ما الداعي لأن يطلب من الإمام ذلك!!

هذا.. ولا بأس أيضاً بملاحظة تعبير المأمون بـ «**قبول**»!! ثم ملاحظة: أنه طلب منه أن يكتب هذا القبول بـ «**خط يده**»!! ثم طلب منه أن يشهد الله والحاضرين على نفسه!!

حقاً.. إنها للعبقرية السياسية:

وعلى كل حال.. فلا شك أن المحاورات السياسية تعتبر من الصنايع المستظرفة، وذلك لما تتضمنه من تعريضات، وكنايات،

---

(1) مآثر الإنافة ج2 ص332.

حسبما تفرضه الإتجاهات السياسية، التي يلتزم بها المتحاورون..

ولذا نلاحظ: أنه «عليه السلام».. وإن كان يضمن كلامه الشكر للمأمون، بل ويكتب تحت اسمه ـ حسب رواية الإربلي فقط ـ: «بل جعلت فداك. ولكنه يبطن كلامه، ويضمنه تعريضات عميقة، بلهجة معتدلة، لا عنف فيها».

وذلك يعني: أن الإمام «عليه السلام» لم يتنازل عن مبدئه، ولا حاد عن نهجه، الذي اختطه لنفسه، بوحي من رسالة الله، وتعاليم محمد «صلى الله عليه وآله»، وخطى جده علي «عليه السلام».. لم يحد عنه قيد شعرة، ولا هاون فيه، ولا حابى أحداً، حتى في هذا الموقف.

ولعمري.. لو كان ما كتبه الإمام الرضا «عليه السلام» على وثيقة العهد من شخص عادي آخر، لكان يقال عنه الشيء الكثير تعظيماً وتبجيلاً، حيث إنه لم يضل عن خطته التي اختطها لنفسه، ولا حاد عن نهجه قيد أنملة.. مع أن المأمون كان قد فاجأه بطلب الكتابة على الوثيقة، ولم يكن هو مستعداً، ولا متوقعاً لذلك، لأن العادة لم تكن قد جرت على ذلك..

وهذا ولا شك مما يزيد من عظمة الإمام، ويعلي من شأنه، ويستدعي المزيد من التعظيم والتبجيل له.

ولكن الحقيقة هي: أنه ـ وهو الإمام المعصوم ـ غني عن كل تلكم التقريظات، وعن ذلكم التعظيم والتبجيل..

الموقف التاسع:

شروطه «عليه السلام» على المأمون لقبول ولاية العهد، وهي:

«أن لا يولي أحداً، ولا يعزل أحداً، ولا ينقض رسماً، ولا يغير شيئاً مما هو قائم، ويكون في الأمر مشيراً من بعيد»(1).

فأجابه المأمون إلى ذلك كله!!

وفي ذلك تضييع لجملة من أهداف المأمون.. إذ إن:

1 ـ السلبية تعني الاتهام:

فإن من الطبيعي: أن تثير سلبيته هذه الكثير من التساؤلات لدى الناس، ولسوف تكون سبباً في وضع علامات استفهام كبيرة، حول الحكم، والحكام. وكل أعمالهم وتصرفاتهم، إذ إن السلبية إنما تعني: أن نظام الحكم لا يصلح حتى للتعاون معه، بأي نحو من أنحاء التعاون، وإلا فلماذا يرفض ـ حتى ولي العهد ـ التعاون مع نظام هو

---

(1) الفصول المهمة لابن الصباغ المالكي ص241 ونور الأبصار من ص143 فما بعد وعيون أخبار الرضا ج1 ص20 وج2 ص183 ومواضع أخرى، ومناقب آل أبي طالب ج4 ص363 وعلل الشرايع ج1 ص238 وإعلام الورى ص320 وبحار الأنوار ج49 ص34 و 35 وغيرها.. وكشف الغمة ج3 ص69 وإرشاد المفيد ص310 وأمالي الصدوق ص43 وأصول الكافي ص489 وروضة الواعظين ج1 ص268 و 269 ومعادن الحكمة ص180 وشرح ميمية أبي فراس ص165.

ولي العهد فيه، ويأبى التأييد لأي من تصرفاته وأعماله؟!

2 ـ رفض الاعتراف بشرعية ذلك النظام:

ولقد قدمنا: أن من جملة أهداف المأمون، هو أن يحصل من الإمام «عليه السلام» على اعتراف ضمني بشرعية حكمه وخلافته، كما صرح هو نفسه بذلك «وليعترف بالملك، والخلافة لنا».

والإمام.. بشروطه تلك يكون قد رفض الإعتراف بشرعية النظام القائم. بأي نحو من أنحاء الإعتراف، ولم يعد قبوله بولاية العهد يمثل اعترافاً بذلك، ولا يدل على أن ذلك الحكم يمثل الحكم الإسلامي الأصيل.

هذا.. وقد عضد شروطه هذه، بسلوكه السلبي مع المأمون، والهيئة الحاكمة، طيلة فترة ولاية العهد.

يضاف إلى ذلك: تصريحاته المتكررة، التي تحدثنا عنها فيما سبق.

3 ـ النظام القائم لا يمثل وجهة نظره في الحكم:

والأهم من كل ذلك: أن شروطه هذه كانت بمثابة الرفض القاطع لتحمل المسؤولية عن أي تصرف يصدر من الهيئة الحاكمة. وليس للناس ـ بعد هذا ـ أن ينظروا إلى تصرفات وإعمال المأمون وحزبه، على أنه تحظى برضى الإمام «عليه السلام» وموافقته. ولا يمكن لها ـ من ثم ـ أن تعكس وجهة نظره «عليه السلام» في الحكم ورأيه في

أساليبه، التي هي في الحقيقة وجهة نظر الإسلام الصحيح فيه. الإسلام الذي يعتبر الأئمة «عليه السلام» الممثلين الحقيقيين له، في سائر الظروف، ومختلف المجالات..

وانطلاقاً مما تقدم: نراه «عليه السلام» يرفض ما كان يعرضه عليه المأمون، من كتابة بتولية أو عزل إلى أي إنسان.. ويرفض أيضاً: أن يؤم الناس في الصلاة مرتين.. إلى آخر ما سيأتي بيانه.

وفي كل مرة كان يرفض فيها مطالب المأمون هذه نراه يحتج عليه بشروطه تلك، فلا يجد المأمون الحيلة لما يريده، وتضيع الفرصة من يده، ولا بد من ملاحظة: أنه عندما أصر عليه المأمون بأن يؤم الناس في الصلاة، ورأي «عليه السلام»: أنه لا بد له من قبول ذلك ـ نلاحظ ـ: أنه اشترط عليه أن يخرج كما كان يخرج جده رسول الله «صلى الله عليه وآله»، لا كما يخرج الآخرون..

ولم يكن المأمون يدرك مدى أهمية هذا الشرط، ولا عرف أهداف الإمام من وراء اشتراطه هذا، فقال له ولعله بدون اكتراث: أخرج كيف شئت.. وكانت نتيجة ذلك: أنه «عليه السلام» قد أفهم الناس جميعاً:

أن سلوكه وأسلوبه، وحتى مفاهيمه، تختلف عن كل أساليب ومفاهيم وسلوك الآخرين. وأن خطه هو خط محمد «صلى الله عليه وآله»، ومنهاجه هو منهاج علي «عليه السلام»، ربيب الوحي، وغذي النبوة، وليس هو خط المأمون وسواه من الحكام، الذين اعتاد

الناس عليهم، وعلى تصرفاتهم وأعمالهم.

ولم يعد يستطيع المأمون، أن يفهم الناس: أن الحاكم: من كان، ومهما كان، هذا هو سلوكه، وهذه هي تصرفاته. وأن كل شخصية: من ومهما كانت، وإن كانت قبل أن تصل إلى الحكم تتخذ العدل، والحرية، والمساواة، وغير ذلك شعارات لها، إلا أنها عندما تصل إلى الحكم، لا يمكن إلا أن تكون قاسية ظالمة، مستأثرة بكل شيء، ومستهترة بكل شيء، ولذا فليس من مصلحة الناس أن يتطلعوا إلى حكم أفضل مما هو قائم، حتى ولو كان ذلك هو حكم الإمام «عليه السلام» المعروف بعلمه وتقواه وفضله الخ.. فضلاً عن غيره من العلويين أو من غيرهم ـ لم يعد يستطيع أن يقول ذلك ـ لأن الواقع الخارجي قد أثبت عكس ذلك تماماً، إذ قد رأينا: كيف أن الإمام «عليه السلام» بشروطه تلك، وبسائر مواقفه من المأمون ونظام حكمه.. يضيع على المأمون هذه الفرصة، ولم تجده محاولاته فيما بعد شيئاً، بل إن كثيراً منها كان سوءا ووبالاً عليه، كما سيأتي.

4 ـ لا مجال بعد للمأمون لتنفيذ مخططاته:

ولعل من الواضح: أن شروطه تلك قد مكنته من أن يقطع الطريق على المأمون، ولا يمكنه من استغلال الظروف لتنفيذ بقية حلقات مؤامرته، إذ لم يعد بإمكانه أن يصر على الإمام أن يقوم بأعمال تنافي وتضر بقضيته هو، وقضية العلويين، ومن ثم تؤثر على الأمة بأسرها.. وعدا عن ذلك فإن هذه الشروط، قد حفظت له «عليه

السلام» حياته في حمام سرخس، حيث كان المأمون قد حاك مؤامرته للتخلص من وزيره وولي عهده مرة واحدة، كما سيأتي بيانه.. مما يعني: أن سلبيته «عليه السلام» مع النظام كانت أمراً لا بد منه، إذا أراد أن لا يعرض نفسه إلى مشاكل، وأخطار هو في غنى عنها.. والذي أمن له هذه السلبية ليس إلا شروطه تلك، التي جعلت من لعبة ولاية العهد لعبة باهتة مملة لا حياة فيها، ولا رجاء..

ولعل الأهم من كل ذلك: أنها ضيعت على المأمون الكثير من أهدافه من البيعة، التي صرح الإمام «عليه السلام»: أنه كان عارفاً بها، ولم يكن له خيار في تحملها، والصبر عليها، إلى أن يقضي الله أمراً كان مفعولاً.

وعدا عن ذلك كله: أن تعاونه مع النظام إنما يعني أن يحاول تصحيح السلوك، وتلافي الأخطاء، التي كان يقع فيها الحكم، والهيئة الحاكمة.

وذلك معناه: أن ينقلب جهاز الحكم كله ضد الإمام، ويجد المأمون ـ من ثم ـ العذر، والفرصة لتصفيته «عليه السلام» من أهون سبيل، فشروطه تلك أبعدت عنه الخطر ـ إلى حد ما ـ الذي كان يتهدده من قبل المأمون وأشياعه، وجعلته ـ كما قلنا ـ في منأى ومأمن من كل مؤامراتهم ومخططاتهم.

5 ـ الإمام.. لا ينفذ إرادات الحكم:

ولعل من الأهمية بمكان.. أن نشير إلى أنه «عليه السلام» كان

يريد بشروطه تلك أن يفهم المأمون: أنه ليس على استعداد لتنفيذ إرادات الحكم، والحاكم، ولا على استعداد لأن يقتنع بالتشريفات، والأمور الشكلية، فإنه بصفته القائد والمنقذ الحقيقي للأمة، لا يمكن أن يرضى بديلاً عن أن ينقذ الأمة، ويرتفع بها من مستواها الذي أوصلها إليه الطواغيت والظلمة، الذين جلسوا في مكان رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وأوصيائه «عليهم السلام»، وحكموا بغير ما أنزل الله.

إنه يريد أن يخدم الأمة، ويحقق لها مكاسب تضمن لها الحياة الفضلى، والعيش الكريم، ولا يريد أن يخدم نفسه، ويحقق مكاسب شخصيته على حساب الآخرين، ولذلك فهو لا يستطيع أن يقتنع بالسطحيات والشكليات التي لا تسمن، ولا تغني من جوع..

6 ـ لا زهد أكثر من هذا:

إنه مضافاً إلى أن مجرد رفض الإمام كلا عرضي المأمون: الخلافة، وولاية العهد، دليل قاطع على زهده فيه. فإن هذه الشروط كان لها عظيم الفائدة، وجليل الأثر في الإظهار لكل أحد أن الإمام ليس رجل دنيا، ولا طالب جاه ومقام. وما أراده المأمون من إظهار الإمام على أنه لم يزهد بالدنيا، وإنما الدنيا هي التي زهدت فيه.. لم يكن إلا هباء اشتدت به الريح في يوم عاصف.. ولم تفلح بعد محاولات المأمون وعمله الدائب، من أجل تشويه الإمام والنيل من كرامته.

ولقد قدمنا: أن الإمام «عليه السلام» قد واجه نفس المأمون

بحقيقة نواياه، وأفهمه أن خداعه لن ينطلي عليه، ولن تخفى عليه مقاصده، ولذا فإن من الأفضل والأسلم له أن يكف عن كل مؤامراته ومخططاته.. وإلا فإنه إذا ما أراد إجبار الإمام على التعاون معه، فلسوف يجد: أنه «عليه السلام» على استعداد لفضحه، وكشف حقيقته وواقعه أمام الملأ، وإفهام الناس السبب الذي من أجله يجهد المأمون ليزج بالإمام «عليه السلام» في مجالات لا يرغب، بل واشترط عليه أن لا يزج فيها ـ كما فعل في مناسبات عديدة ـ الأمر الذي لن يكون أبداً في صالح المأمون، ونظام حكمه..

ومن هنا رأيناه «عليه السلام» يجيب الريان عندما سأله عن سر قبوله بولاية العهد، وإظهاره الزهد بالدنيا ـ يجيبه ـ ببيان: أنه مجبر على هذا الأمر، ويذكره بالشروط هذه، التي يعني أنه قد دخل فيه دخول خارج منه، كما تقدم..

وهكذا.. وبعد أن كان «عليه السلام» سلبياً مع النظام، وبعد رفضه لكلا عرضي المأمون، وبعد أن اشترط هذه الشروط للدخول في ولاية العهد، فليس من السهل على المأمون، ولا على أي إنسان آخر أن ينسب إليه «عليه السلام»: أنه رجل دنيا فقط، وأنه ليس زاهدا في الدنيا، وإنما هي التي زهدت فيه.

وعلى كل حال: ورغم كل محاولات المأمون تلك.. فقد استطاع الإمام «عليه السلام»، بفضل وعيه، ويقظته، وإحكام خطته: أن يبقى القمة الشامخة للزهد، والورع، والنزاهة، والطهر، وكل الفضائل

الإنسانية، وإلى الأبد.

الموقف العاشر:

موقفه «عليه السلام» في صلاتي العيد.. ففي إحداهما:

«بعث المأمون له يسأله: أن يصلي بالناس صلاة العيد، ويخطب، لتطمئن قلوب الناس، ويعرفوا فضله، وتقر قلوبهم على هذه الدولة المباركة، فبعث إليه الرضا «صلى الله عليه وآله»، وقال: قد علمت ما كان بيني وبينك من الشرط في دخولي في هذا الأمر، فاعفني من الصلاة بالناس، فقال المأمون: إنما أريد بهذا أن يرسخ في قلوب العامة، والجند، والشاكرية هذا الأمر، فتطمئن قلوبهم، ويقروا بما فضلك الله تعالى به..

ولم يزل يراده الكلام في ذلك. فلما ألح عليه قال: يا أمير المؤمنين، إن أعفيتني من ذلك، فهو أحب إلي، وإن لم تعفني خرجت كما كان يخرج رسول الله «صلى الله عليه وآله» وكما خرج أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام» قال المأمون: أخرج كيف شئت..

وأمر المأمون القواد، والحجاب، والناس: أن يبكروا إلى باب أبي الحسن «عليه السلام»، فقعد الناس لأبي الحسن في الطرقات، والسطوح: من الرجال، والنساء، والصبيان، وصار جميع القواد، والجند إلى بابه «عليه السلام»، فوقفوا على دوابهم حتى طلعت الشمس.

فلما طلعت الشمس قام الرضا «عليه السلام» فاغتسل، وتعمم بعمامة بيضاء من قطن، وألقى طرفاً منها على صدره، وطرفاً بين كتفيه، ومس شيئاً من الطيب، وتشمر، ثم قال لجميع مواليه: افعلوا مثل ما فعلت.

ثم أخذ بيده عكازة، وخرج، ونحن بين يديه، وهو حاف قد شمر سراويله إلى نصف الساق، وعليه ثياب مشمرة..

فلما قام، ومشينا بين يديه، رفع رأسه إلى السماء، وكبر أربع تكبيرات، فخيل إلينا: أن الهواء والحيطان تجاوبه، والقواد والناس على الباب، قد تزينوا، ولبسوا السلاح، وتهيأوا بأحسن هيئة..

فلما طلعنا عليهم بهذه الصورة: حفاة، قد تشمرنا. وطلع الرضا ووقف وقفة على الباب، وقال: «..الله أكبر، الله أكبر على ما هدانا، الله أكبر على ما رزقنا من بهيمة الأنعام، والحمد لله على ما أبلانا». ورفع بذلك صوته، ورفعنا أصواتنا.

فتزعزعت مرو بالبكاء، فقالها: ثلاث مرات، فلما رآه القواد والجند على تلك الصورة، وسمعوا تكبيره سقطوا كلهم من الدواب إلى الأرض، ورموا بخفافهم، وكان أحسنهم حالاً من كان معه سكين قطع بها شرابة جاجيلته ونزعها، وتحفى.. وصارت مرو ضجة واحدة، ولم يتمالك الناس من البكاء والضجة.

فكان أبو الحسن يمشي، ويقف في كل عشر خطوات وقفة يكبر الله أربع مرات: فيتخيل إلينا: أن السماء، والأرض، والحيطان

تجاوبه.

وبلغ المأمون ذلك، فقال له الفضل بن سهل ذو الرئاستين: يا أمير المؤمنين: إن بلغ الرضا المصلى على هذا السبيل افتتن به الناس، وخفنا كلنا على دمائنا، فالرأي أن تسأله أن يرجع..

فبعث المأمون إلى الإمام يقول له: إنه قد كلفه شططاً، وأنه ما كان يحب أن يتعبه، ويطلب منه: أن يصلي بالناس من كان يصلي بهم..

فدعا أبو الحسن بخفه، فلبسه، ورجع.

واختلف أمر الناس في ذلك اليوم، ولم ينتظم في صلاتهم إلخ..»[1].

ولقد قال البحري يصف هذه الحادثة. والظاهر: أنه يمين بن معاوية العائشي الشاعر على ما في تاج العروس:

ذكروا بطلعتك النبي، فهللـوا ... لما طلعت من الصفوف وكبروا

حتى انتهيت إلى المصلى لابساً ... نور الهدى يبدو عليك فيظهـر

ومشيت مشية خاشع متواضـع ... لله، ولا يزهى، ولا يتكبــر

ولوان مشتاقا تكلف غير مــا ... في وسعه لمشى إليك المنبر[2]

---

(1) قد ذكرنا بعض مصادر هذه الرواية في فصل: «ظروف البيعة».. فراجع.

(2) مناقب آل أبي طالب لابن شهرآشوب ج4 ص372، ولكن هذا الشعر ينسب

ومما يلاحظ هنا: أنه في هذه المرة أرسل إليه من يطلب منه أن يرجع. ولكننا في مرة أخرى نراه يسارع بنفسه، ويصلي بالناس، رغم تظاهره بالمرض..

وعلى كل حال.. فإننا وإن كنا قد تحدثنا في هذا الفصل، وفي فصل: «ظروف البيعة»، وسنتحدث فيما يأتي عن بعض ما يتعلق بهذه الرواية، إلا أننا سوف نشير هنا إلى نقطتين فقط.. وهما:

1 ـ الأثر العاطفي، والقاعدة الشعبية:

فنلاحظ: أننا حتى بعد مرور اثني عشر قرناً على هذه الواقعة، لا نملك أنفسنا ونحن نقرأ وقائعها، من الانفعال والتأثر بها، فكيف إذن كانت حال أولئك الذين قدر لهم أن يشهدوا ذلك الموقف العظيم؟!

وغني عن البيان هنا: أن شأن هذه الواقعة هو شأن واقعة نيشابور، من حيث دلالتها دلالة قاطعة على كل ما كان للرضا من عظمة وتقدير في نفوس الناس وقلوبهم، وعلى مدى اتساع القاعدة الشعبية له «عليه السلام»..

أيضاً للبحتري في المتوكل عندما خرج لصلاة العيد.. وانتحال الشعر، وكذلك الاستشهاد بشعر الآخرين، في المواضع المناسبة ظاهرة شائعة في تلك الفترة ومن يدري فلعل الشعر للبحتري ونسب للبحري. أو لعله للبحري وانتحله أو نسب للبحتري. ولعل البحتري قد صحف وصار: البحري.. ولعل العكس.

2 ـ لماذا يجازف المأمون بإرجاعه عليه السلام ؟!:

وإذا كان هدف المأمون من الإصرار على الإمام بأن يصلي بالناس: هو أن يخدع الخراسانيين والجند والشاكرية، ويجعلهم يطمئنون على دولته المباركة، فإنه من الواضح أيضاً: أن إرجاع المأمون للإمام «عليه السلام» في مثل تلك الحالة، وذلك التجمع الهائل، وتلك الثورة العاطفية في النفوس، كان ينطوي على مجازفة ومخاطرة لم تكن لتخفى على المأمون، وأشياعه، حيث لا بد وأن يثير تصرفه هذا حنق تلك الجماهير التي كانت في قمة الهيجان العاطفي، ويؤكد كراهيتها له.. وعلى الأقل لن تكون مرتاحة لتصرفه هذا على كل حال.

وبعد هذا.. فإنه إذا كان المأمون يخشى من مجرد إقامة الإمام للصلاة.. فلا معنى لأن يلح عليه هو بقبولها.. وكذلك لا معنى لأن يخشى ذلك الهيجان العاطفي، وتلك الحالة الروحية، التي أثارها فعل الإمام «عليه السلام» وتصرفه في هذا الموقف.. فذلك إذن ما لم يكن يخافه ويخشاه.. فمن أي شيء خاف المأمون إذن؟**!** إنه كان يخشى ما هو أعظم وأبعد أثراً، وأشد خطراً.. إنه خشي من أن الرضا إذا ما صعد المنبر، وخطب الناس، بعد أن هيأهم نفسياً، وأثارهم عاطفياً إلى هذا الحد ـ خشي ـ أن يأتي بمتمم لكلامه الذي أورده في نيشابور: «**وأنا من شروطها..**». وأنه ظهر إليهم على الهيئة التي كان يخرج عليها النبي محمد «صلى الله عليه وآله»، ووصيه علي «عليه

السلام» وهو أمر جديد عليهم.. ما من شأنه أن يجعل المأمون وأشياعه لا يأمنون بعد على أنفسهم، كما ذكر الفضل بن سهل.. ولسوف يحول الإمام مرواً من معقل للعباسيين والمأمون، وعاصمة، وحصن قوي لهم ضد أعدائهم ـ من العرب وغيرهم ـ سوف يحولها إلى حصن لأعداء العباسيين والمأمون، حصن لأئمة أهل البيت. ففضل المأمون: أن يختار إرجاعه «عليه السلام» عن الصلاة، لأنه رأى أن ذلك هو أهون الشرين، وأقل الضررين..

ولقد جرب المأمون الرضا أكثر من مرة، وأصبح يعرف أنه مستعد لأن يعلن رأيه صراحة في أي موقف تؤاتيه فيه الفرصة، ويقتضي الأمر فيه ذلك. ولم ينس بعد موقفه في نيشابور، ولا ما كتبه في وثيقة العهد، ولا غير ذلك من مواقفه «عليه السلام» وتصريحاته في مختلف الأحوال والظروف..

الموقف الحادي عشر:

وأخيراً.. فقد كان سلوك الإمام «عليه السلام» العام، سواء بعد عقد ولاية العهد له، أو قبلها. يمثل ضربة لكل خطط المأمون ومؤامراته، ذلك السلوك المثالي، الذي لم يتأثر بزبارج الحكم وبهارجه..

ويكفي أن نذكر هنا: ما وصفه به إبراهيم بن العباس، كاتب القوم وعاملهم، حيث قال: «ما رأيت أبا الحسن جفا أحداً بكلامه قط، وما رأيته قطع على أحد كلامه حتى يفرغ منه. وما رد أحداً عن حاجة

يقدر عليها، ولا مد رجليه بين يدي جليس له قط. ولا اتكأ بن يدي جليس له قط، ولا شتم أحداً من مواليه ومماليكه قط. ولا رأيته تفل قط. ولا رأيته يقهقه في ضحكه قط، بل كان ضحكه التبسم. وكان إذا خلا، ونصبت مائدته أجلس معه على مائدته مماليكه، حتى البواب والسائس.

وكان قليل النوم بالليل، يحيى أكثر لياليه من أولها إلى الصبح. وكان كثير الصيام، فلا يفوته صيام ثلاثة أيام في الشهر، ويقول: ذلك صوم الدهر. وكان كثير المعروف والصدقة في السر، وأكثر ذلك يكون منه في الليالي المظلمة، فمن زعم أنه رأى مثله في فضله، فلا تصدقوه..»(1).

وهذه الصفات بلا شك قد أسهمت إسهاماً كبيراً في أن يكون الإمام «عليه السلام» هو الأرضى في الخاصة والعامة، وأن تنفذ كتبه في المشرق والمغرب، إلى غير ذلك مما تقدم..

الحكم ليس امتيازاً وإنما هو مسؤولية:

وقد اعترض عليه بعض أصحابه، عندما رآه يأكل مع خدمه وغلمانه، حتى البواب والسائس، فأجابه «عليه السلام»: «مه، إن الرب تبارك وتعالى واحد، والأم واحدة، والأب واحد، والجزاء

(1) كلام إبراهيم بن العباس هذا معروف ومشهور، تجده في كثير من كتب التاريخ والرواية، ولذا فلا نرى أننا بحاجة إلى تعداد مصادره.

بالأعمال..»[1].

وقال له أحدهم: أنت والله خير الناس، فقال له الإمام: «لا تحلف يا هذا، خير مني من كان أتقى لله تعالى. وأطوع له، والله ما نسخت هذه الآية: (**وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ**)[2]»[3].

وقال لإبراهيم العباسي: إنه لا يرى أن قرابته من رسول الله «صلى الله عليه وآله» تجعله خيراً من عبد أسود، إلا أن يكون له عمل صالح فيفضله به[4].

وقال رجل له: ما على وجه الأرض أشرف منك آباء.

فقال: التقوى شرفهم، وطاعة الله أحظتهم[5].

وما نريد أن نشير إليه ونؤكد عليه هنا: هو أنه «عليه السلام» يريد بذلك أن يفهم الملأ: أن الحكم لا يعطي للشخص ـ من كان، ومهما كان ـ امتيازاً، ولا يجعل له من الحقوق ما ليس لغيره، وإنما الإمتياز ـ فقط ـ بالتقوى والفضائل الأخلاقية.. وكل شخص حتى

---

(1) بحار الأنوار ج49 ص101 والكافي الكليني، ومسند الإمام الرضا ج1 قسم1 ص46.

(2) الآية 13 من سورة الحجرات.

(3) عيون أخبار الرضا ج2 ص236 ومسند الإمام الرضا ج1 قسم1 ص46.

(4) عيون أخبار الرضا ج2 ص237.

(5) عيون أخبار الرضا ج2 ص236. ومسند الإمام الرضا ج1 قسم1 ص46.

الحاكم سوف يلقى جزاء أعماله: إن خيراً فخير، وإن شراً فشر.

وعليه.. فما يراه الناس من سلوك الحكام، ليس هو السلوك الذي يريده الله، وتحكم به النواميس الأخلاقية، والإنسانية. والإمتيازات التي يجعلونها لأنفسهم، ويستبيحون بها ما ليس من حقهم لا يقرها شرع، ولا يحكم بها قانون..

وبكلمة مختصرة: إن الإمام «عليه السلام» يرى: أن الحكم ليس امتيازاً، وإنما هو مسؤولية.

وعلى كل حال.. فإن سلوك الإمام «عليه السلام»، لخير دليل على ما كان يتمتع به من المزايا الأخلاقية، والفضائل النفسية.. ويكفي أنه لم يظهر منه «عليه السلام» طيلة الفترة التي عاشها في الحكم إلا ما ازداد به فضلاً بينهم، ومحلاً في نفوسهم، على حد تعبير أبي الصلت.

وعلى حد تعبير شخص آخر: أقام بينهم لا يشركهم في مأثم من مآثم الحكم.. بل لقد كان لوجوده أثر كبير في تصحيح جملة من الأخطاء والانحرافات التي اعتادها الحكام آنئذٍ.. حتى لقد استطاع أن يؤثر على نفس المأمون، ويمنعه من الشراب والغناء، طيلة الفترة التي عاشها معه، إلى آخر ما هنالك، مما لسنا هنا في صدد تتبعه واستقصائه.

وفي نهاية المطاف نقول:

وحسبنا هنا ما ذكرنا من الأمثلة، التي نحسب أنها تكفي لأن تلقي

ضوءاً كاشفاً على الخطة التي اتبعها الإمام «عليه السلام» في مواجهة خطط المأمون ومؤامراته.. تلك الخطة التي كانت تكفي لأن لا تبقى الصورة التي أرادها المأمون في أذهان الناس، ولا مبرر للشكوك لأن تبقى تراود نفوسهم.

ولقد نجحت تلك الخطة نجاحاً أذهل المأمون، وأعوانه، وجعلهم يتصرفون بلا روية، ويقعون بالمتناقضات.. حتى لقد أشرف المأمون منه على الهلاك. حسبما صرح به المأمون نفسه. وكانت النتيجة: أن دبر فيه المأمون بما يحسم عنه مواد بلائه، كما وعد حميد بن مهران، وجماعة من العباسيين.

القسم الرابع

من خلال الأحداث

1 ـ مع بعض خطط المأمون..

2 ـ كاد المريب أن يقول خذوني

3 ـ ما يقال حول وفاة الإمام..

4 ـ دعبل والمأمون.

5 ـ كلمة ختامية.

مع بعض خطط المأمون

التوجيهات الراضية غير مقبولة:

كل ما تقدم يلقي لنا ضوءاً على بعض نوايا المأمون مع الإمام «عليه السلام»، وعلى كثير من الأحداث التي اكتنفت ذلك الحدث التاريخي الهام.

وإننا حتى لو سلمنا جدلاً، وغضضنا النظر عن كل تلك الأسئلة، وعلامات الإستفهام التي يمكن استخلاصها مما تقدم.. فإننا لا نستطيع ـ مع ذلك ـ أن نعتبر البيعة صادرة عن حسن نية، وسلامة طوية.

ولا أن نقبل بالتوجيهات الراضية عن تصرفاته، طيلة فترة ولاية العهد، وبعدها تجاه الإمام، الذي كان يكبر المأمون بـ «22» سنة، والذي كان مجبراً على قبول هذا الأمر، ومهدداً بالقتل إن لم يقبل. ولم يتركه وشأنه ما دام أنه لا يريد أن يتقلد هذا الشرف الذي تتهافت النفوس عليه، وتزهق الأرواح من أجله.

نعم.. إننا لا نستطيع أن نسلم بذلك، ونحن نرى منه تلك التصرفات والمواقف المشبوهة، بل والمفضوحة تجاه الإمام «عليه السلام»، والتي لا تبقي مجالاً للشك في حقيقة نواياه وأهدافه من كل ما أقدم وما كان عاقداً العزم على الإقدام عليه..

وهذا الفصل معقود للحديث عن بعض تلك التصرفات، ومن أجل

بيان تلك الخطط.

المأمون يفضح نفسه:

وقد تعجب إذا قلنا لك: إن المأمون نفسه يصرح ببعض خططه، التي كانت تصرفاته تدور في فلكها، ويعلن بعض الدوافع، ويبوح ببعض النوايا تجاه الإمام، وبالنسبة لقضية ولاية العهد، فإليك ما أجاب به حميد بن مهران، وجمعاً من العباسيين، عندما عاتبوه ولاموه على ما أقدم عليه، من البيعة للرضا «عليه السلام». يقول المأمون:

«..قد كان هذا الرجل مستتراً عنا، يدعو إلى نفسه، فأردنا أن نجعله ولي عهدنا، ليكون دعاؤه لنا، وليعترف بالملك والخلافة لنا، وليعتقد فيه المفتونون به بأنه ليس مما ادعى في قليل ولا كثير، وأن هذا الأمر لنا دونه.

وقد خشينا إن تركناه على تلك الحال: أن ينفتق علينا منه ما لا نسده، ويأتي علينا ما لا نطيقه..

والآن.. فإذ قد فعلنا به ما فعلنا، وأخطأنا في أمره بما أخطأنا. وأشرفنا من الهلاك بالتنويه باسمه على ما أشرفنا، فليس يجوز التهاون في أمره. ولكننا نحتاج إلى أن نضع منه قليلاً، قليلاً، حتى نصوره عند الرعية بصورة من لا يستحق هذا الأمر، ثم ندبر فيه بما يحسم عنا مواد بلائه..».

ثم طلب منه حميد بن مهران: أن يسمح له بمجادلة الإمام «عليه السلام»، ليفحمه، وينزله منزلته، ويبين للناس قصوره، وعجزه، فقال

المأمون: «**لا شيء أحب إلي من هذا**».

ثم كانت النتيجة عكس ما كان يتوقعه المأمون والعباسيون، وأشياعهم وباؤوا كلهم بالفشل الذريع، والخيبة القاتلة(1).

والذي يعنينا الحديث عنه هنا:

هو قوله: وقد خشينا إن تركناه على تلك الحال.. إلى آخر ما نقلناه عنه آنفاً. فإنها أوضحت: أن المأمون الذي كان يخشى الإمام خشية شديدة، كان يخطط أولاً إلى أخذ زمام المبادرة من الإمام، وتحاشي الإصطدام معه ثم كان يخطط بعد ذلك إلى الوضع منه «عليه السلام» قليلاً قليلاً إلى آخر ما تقدم..

ولا يرد: أن كلام المأمون مع حميد بن مهران ظاهره: أنه لم يكن يريد في بادئ الأمر الحط من الإمام «عليه السلام»، وإنما بدا له ذلك حين قوي مركز الإمام «عليه السلام»، واستحكم أمره..

لا يرد بذلك.. لأن كلامه هذا لا ينفي أنه كان يريد من أول الأمر ذلك. بل هو يؤكد ذلك، لأنه يصرح فيه: أنه إنما قدم على ما أقدم عليه، عندما رأى افتتان الناس به «عليه السلام»، فأراد أن يعمل عملاً يفقد الإمام «عليه السلام» مركزه، ويقضي على كل نشاطاته، ويذهب بماله من القدرة والنفوذ نهائياً، وإلى الأبد.

---

(1) راجع: شرح ميمية أبي فراس ص196 وعيون أخبار الرضا ج2 ص170 وبحار الأنوار ج49 ص183 ومسند الإمام الرضا ج2 ص96.

ولقد تحدثنا فيما سبق عن بعض تصرفاته التي تدور في فلك خطط تلك مثل: فرضه للرقابة على الإمام «عليه السلام»، والتضييق عليه، فلا يصل إليه إلا من أحب، وعزله عن شيعته ومواليه، وأيضاً تفريقه الناس عنه، عندما أخبر أنه يقوم بمهمة التدريس، وكذلك قضية صلاة العيد، وغير ذلك مما تقدم.

نزيد هنا بعض الأمور الأخرى، التي وإن كان قد سبق الحديث عن بعضها، ولكنه كان حديثاً من زاوية أخرى، ومن أجل استفادة أمور غير الأمور التي نحاول استفادتها منها هنا. وذلك أمر طبيعي، ولا يكون تكراراً ما دام أن الواقعة الواحدة قد يكون لها دلالات متعددة، وإفادات مختلفة.. ولذا فإننا نقول:

لماذا على البصرة فالأهواز؟!:

إن من جملة الأمور التي كانت من جملة خطط المأمون للتأثير على مكانة الإمام «عليه السلام» وحتى على معنوياته النفسية.. الطريق الذي أمر رجاء ابن أبي الضحاك(1) قرابة الفضل بن سهل،

(1) وذكر أبو الفرج، والمفيد: أن المرسل هو الجلودي، ولكن الصحيح هو الذي ذكرناه.. إذ من الخطأ أن يرسله المأمون لإحضار الرضا «عليه السلام»، لأن ذلك يضر بقضيته، ويفسد عليه ما كان دبره، لأنه موجب لسوء ظن الرضا «عليه السلام»، والعلويين، وسائر الناس، وتنبههم مبكراً لحقيقة الأمر، وواقع القضية.

والذي كان من قواد المأمون، وولاته ـ أمره ـ بسلوكه، عندما أرسله ليأتي بالإمام «عليه السلام» من المدينة إلى مرو مهما كلفه الأمر..

فقد أمره: أن يجعل طريقه بالإمام «على البصرة، والأهواز، ففارس. وحذره كثيراً من المرور على طريق الكوفة، والجبل، وقم»[1].

بل لقد ورد: أن المأمون قد كتب إلى الرضا نفسه، يقول له: «لا تأخذ على طريق الجبل وقم. وخذ على طريق البصرة، فالأهواز، ففارس..»[2].

وذلك لأن الجلودي هو الذي أمره الرشيد: أن يغير على دور آل أبي طالب، ويسلب نساءهم إلى آخر ما تقدم.. كما أنه كان عدواً متجاهراً للإمام «عليه السلام»، وقد سجنه المأمون بسبب معارضته للبيعة للرضا «عليه السلام» بولاية العهد! ولعل سر خطأهم: هو أن الجلودي كان والياً على المدينة من قبل المأمون، حين استقدام المأمون للإمام إلى مرو، حسبما جاء في كتاب: الإمام الرضا ولي عهد المأمون ص35.

(1) تهذيب التهذيب ج7 ص387 وتاريخ اليعقوبي ج3 ص176 وينابيع المودة ص384 والخرائج والجرائح (طبعة حجرية) ص236 وإثبات الوصية ص205 وإعلام الورى ص320 وعيون أخبار الرضا ج2 ص149 و 180 والكافي ج1 ص486 ومسند الإمام الرضا ج1 ص40 وبحار الأنوار ج49 ص91 و 92 و 118 و 134 وكشف الغمة ج3 ص65 وغير ذلك كثير.

(2) أصول الكافي ج1 ص489 وعيون أخبار الرضا ج2 ص149 و 180

وسر ذلك واضح، فإن أهل الكوفة، وقم، كانوا معروفين بالتشيع للعلويين[1] وأهل البيت، ومرور الإمام «عليه السلام» من هذين

وشرح ميمية أبي فراس ص165 ومعادن الحكمة ص180 وإثبات الوصية للمسعودي ص204 ومسند الإمام الرضا ج1 ص73 وبحار الأنوار ج49 ص134.

(1) تشيع أهل الكوفة وقم أشهر من أن يحتاج إلى بيان، أو إقامة برهان.. لكننا نورد ـ مع ذلك ـ بعض الشواهد، تبصرة للقارئ، فنقول:

أما الكوفة، فقد تقدم قول محمد بن علي العباسي: أنها وسوادها شيعة علي وولده.. وفي الطبري، وابن الأثير، وغيرهما تجد قول عبد الله بن علي للمنصور، عندما استشاره في أمر محمد بن عبد الله بن الحسن: «..ارتحل الساعة حتى تأتي الكوفة، فاجثم على أكتافهم، فإنهم شيعة أهل هذا البيت، وأنصاره الخ..». وفي قضية وفاة السيد الحميري، التي ذكرها المرزباني في كتابه: أخبار السيد الحميري دلالة واضحة على تشيع الكوفيين، وانحراف البصريين..

ولأجل ذلك نرى المأمون يستقبل وفداً من أهل الكوفة في منتهى الغلظة والجفاء، فراجع: مروج الذهب ج3 ص421 وفي البداية والنهاية ج10 ص93: أن المنصور قد اعترف بأن لإبراهيم بن عبد الله بن الحسن في الكوفة مئة ألف سيف مغمدة، وأعرب عن مخاوفه من تشيع أهل الكوفة للعلويين، وولائهم لهم.. بل إننا لا نستبعد أن يكون بناء المنصور لبغداد هو من أجل أن يبتعد عن الكوفة، وأهلها، ويأمن على نفسه، قال البلاذري في فتوح البلدان ص405: «أخذ المنصور أهل الكوفة بحفر خندقها. وألزم كل امرئ للنفقة عليه أربعين درهماً. وكان ذاماً لهم. لميلهم إلى الطالبيين،

وإرجافهم بالسلطان..».

وقد تقدم: أنه عندما ذهب إليهم العباس بن موسى، أخو الإمام الرضا «عليه السلام» يدعوهم للبيعة، لم يجبه إلا البعض منهم، وقال له آخرون: «إن كنت تدعو للمأمون، ثم من بعده لأخيك، فلا حاجة لنا في دعوتك. وإن كنت تدعو إلى أخيك، أو بعض أهل بيتك، أو إلى نفسك أجبناك..».

وعلى كل حال، فقد كانت الكوفة مصدراً لثورات كثيرة على الأمويين والعباسيين على حد سواء، تلك الثورات التي كانت كلها تقريباً بقيادة علوي، أو داعية إلى علوي..

ولم ينس المأمون بعد ثورة أبي السرايا التي كادت تغير الموازين، وتقلب مجريات الأحداث.. إلى غير ذلك مما لا مجال لتتبعه واستقصائه.

وأما تشيع القميين، فذلك أعرف وأشهر. وقضيتهم مع جبة دعبل التي أهداه إياها الإمام لا يكاد يجهلها أحد. وعندما طلب المأمون من الريان أن يحدث بفضائل علي «عليه السلام»، وأجاب بأنه لا يحسن شيئاً، قال المأمون: «سبحان الله! ما أجد أحداً يعينني على هذا الأمر. لقد هممت أن أجعل أهل قم شعاري ودثاري».

ولعل تشيع أهل قم هذا هو الذي دفع بالمأمون لأن يوجه إليهم عامله علي بن هشام، لينكل بهم، ويحاربهم حتى يهزمهم، ويدخل البلد، ويهدم سورها، ويجعل على أهلها مبلغ سبعة ملايين درهم، بدلاً من مليونين، وهو ما لم يكن يدفعه أي بلد آخر يضاهي بلدهم في عدد السكان وغير ذلك من المميزات، فكيف بالسبعة.. ومع أنه كان قد خفض الخراج عن السواد، وبعد البلدان الأخرى، فلما سمعوا بذلك طالبوا بتخفيض الخراج عنهم أيضاً، ففعل ذلك.. وكان تخفيضه عنهم بزيادة المليونين إلى سبعة، كما

البلدين، وخصوصاً الكوفة، التي كانت تعتبر من المراكز الحساسة جداً في الدولة.. سوف يكون من نتيجته: أن يستقبله أهلها بما يليق بشأنه: من الإجلال، والإعزاز والتكريم.

ولا شك أن الإمام «عليه السلام» سوف يستطيع أن يستقطب المزيد من الناس، ويؤثر عليهم بما حباه الله من الفضائل والكمالات الأخلاقية، وبما آتاه الله من العلم والحكمة، والورع والتقوى، الذي سار ذكره في الآفاق، حتى لا يكاد يجهله أحد.. وإذا كان أهل نيشابور، بل وحتى أهل مرو، معقل العباسيين والمأمون، قد كان منهم تجاه الإمام ما لا يجهله أحد. حتى إنهم كانوا بين صارخ، وباك ومتمرغ في التراب إلخ.. وحتى لقد خاف المأمون وأشياعه على دمائهم ـ إذا كان هؤلاء هكذا ـ فكيف ترى سوف تكون حالة أهل الكوفة وقم، معقلي العلويين، والمحبين لأهل البيت، والمتفانين فيهم، لو أنهم رأوا الإمام «عليه السلام» بينهم، وبالقرب منهم..

يقول الراوندي في ذلك: «إن المأمون أمر رجاء بن أبي الضحاك: أن لا يمر بالإمام عن طريق الكوفة، لئلا يفتتن به

قلنا.. راجع في تفصيل ذلك: تاريخ الأمم والملوك ج11 ص1093 والكامل لابن الأثير ج5 ص212 والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج3 ص255 والنجوم الزاهرة ج2 ص190 وتاريخ التمدن الإسلامي مجلد 1 ج2 ص337 وفتوح البلدان للبلاذري ص440 وتجارب الأمم ج6 ص460.

أهلها..»!(1).

والمأمون لا يريد أن يفتتن الناس بالإمام، وإنما الذي يريده هو عكس ذلك تماماً.. إنه يريد أن يضع من الإمام لا أن يرفع.

أما أهل البصرة: فعثمانية، يدينون بالكف، ويقولون: كن عبد الله المقتول، ولا تكن عبد الله القاتل.. بل لقد كانت البصرة معقلاً مهماً للعباسيين، الذين حرق دورهم زيد النار، ابن الإمام الكاظم «عليه السلام»، كما قدمنا، ولهذا نلاحظ: أن دور البصريين في التشيع لم يكن يضارع دور غيرهم، لا روائياً، ولا كلامياً..

وأما ما ربما يحتمله البعض: من أن المأمون كان يأمل أن يخرج من البصرة، أو غيرها من يخلصه من الإمام «عليه السلام» نهائياً.. فلا أرى أنه يتفق مع أهداف وأغراض المأمون، التي كان يرمي إليها من وراء لعبته تلك..

الإمام يرفض كل مشاركة تعرض عليه:

إنه برغم شروط الإمام على المأمون، والتي أشرنا إليها فيما سبق، فإننا نرى المأمون كل مدة يحاول أن يجري اختبارا للإمام، ليعرف حقيقة نواياه، وأنه هل أصبح له طمع بالخلافة، وطموح لها(2).

---

(1) الخرائج والجرائح (طبعة حجرية) ص236.

(2) وما أشبه الليلة بالبارحة، فقد رأينا الخليفة الثاني عمر بن الخطاب، يسأل

ليعجل عليه بما يحسم عنه مواد بلائه.. أم لا. فكان يأتي كل مدة إليه، يطلب منه أن يولي فلاناً، أو أن يعزل فلاناً، أو أن يصلي بالناس.. بل لقد طلب منه بعد مقتل الفضل أن يساعده في إدارة شؤون الخلافة(1) بحجة أنه يعجز وحده أن يقوم بأعباء الحكم. ويدير دفة السلطان!

هذا.. إن لم نقل: أنه كان يريد من وراء ذلك: أن يجعل ذلك ذريعة للقضاء على الإمام، بحجة أنه نقض الشرط، وليكون بذلك قد قضى على العلويين جميعاً، وإلى الأبد.

أو على الأقل كان يريد بذلك: أن يوجد للإمام أعداء في الأوساط ذات القوة والنفوذ..

وأياً ما كانت نوايا المأمون وأهدافه، فإن الإمام «عليه السلام» كان يرفض ذلك كله بكل عزم وإصرار، ويذكره بالشروط تلك، ويقول له: «إن وفيت لي وفيت لك». وهذا تهديد صريح له من الإمام «عليه السلام». ولا نعجب كثيراً ـ بعد أن اتضحت لنا نوايا المأمون وأهدافه ـ إذا رأينا المأمون يتحمل هذا التهديد، بل ويخضع له،

ابن عباس عن علي «عليه السلام»: إن كان لا يزال يطمح إلى الخلافة، ويأمل فيها.. أم لا!

(1) الكافي ج8 ص151 وكشف الغمة ج3 ص68 و 87 وعيون أخبار الرضا ج2 ص164 و 166 و 167 وبحار الأنوار ج49 ص144 و 155 و 171 وغير ذلك.

ويقول: «**بل أفي لك**»!.

وهكذا.. فقد كان الإمام «عليه السلام» يضيع على المأمون ما كان يحسب أنه فرصة مؤاتية له، ولا يمكنه من معرفة ما يريد معرفته، ولا من تنفيذ ما يريد تنفيذه.

الإختبار لشعبية الإمام عليه السلام:

كما أنه كان كل مدة يقوم بعملية اختبار لشعبية الإمام «عليه السلام»، ولمدى ما يتمتع به من تأييد في الأوساط الشعبية، ليعرف إن كان أصبح «عليه السلام» يشكل خطراً حقيقياً، ليعجل بالقضاء عليه أم لا.. فكان كل مدة يكلفه بأن يؤم الناس بالصلاة للعيد. أو ما شاكل.. وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على مدى ما يعتمر قلب المأمون من الخوف والخشية منه «عليه السلام». [راجع: السبب الثالث من فصل البيعة، والموقف العاشر في فصل: خطة الإمام «عليه السلام»].

سؤال.. وجوابه:

ولعلك تقول: إذا كان المأمون يخشى الإمام «عليه السلام» إلى هذا الحد، لما يعلمه من نفوذه ومكانته، فلماذا لا يتخلص منه بذلك الأسلوب التقليدي الذي انتهجه أسلافه من الأمويين، والعباسيين، وتبعهم عليه هو فيما بعد، وكذلك من أتى بعده.. وذلك بأن يدس إليه شربة من السم، وهو في المدينة، من دون أن يحتاج إلى إشخاصه إلى

مرو، والبيعة له بولاية العهد، وتزويجه ابنته، إلى غير ذلك من الأمور التي من شأنها أن تعزز من مركز الإمام، وترفع من شأنه، وتوجه إليه الأنظار والقلوب، حتى يضطر في نهاية الأمر لأن يعود إلى ما جرت عليه عادة أسلافه، وأتباعه؟!

ولكن الجواب على هذا قد اتضح مما قدمناه، فإن المأمون لم يكن يريد في بادئ الأمر موت الإمام، ولا كان يستطيع أن يفعل ذلك.

ولو أن ذلك كان قد حدث لوقع المأمون في ورطة، لها أول وليس لها آخر، حيث إنه كان بأمس الحاجة إلى حياة الإمام «عليه السلام»، وذلك لما قدمناه من الأسباب والظروف التي كانت تحتم على المأمون أن يلعب لعبته تلك، التي وإن كانت تنطوي على مخاطرة جريئة، إلا أنه كان ـ كما قدمنا ـ قد رسم الخطة، وأحكم التدبير للتخلص من الإمام «عليه السلام» بمجرد أن يحقق مآربه، وأهدافه، بالطريقة التي لا تثير شك أحد، ولا توجب تهمة أحد، وقد حدث ذلك بالفعل، كما سيمر علينا..

وأما كتمه لفضائل الإمام عليه السلام:

ومن جملة الأمور التي كانت تدور في فلك خطة المأمون، التي لخصها بأنه يريد الوضع من الإمام قليلاً، قليلاً، حتى يصوره أمام الرعية بصورة من لا يستحق لهذا الأمر: محاولاته كتم فضائل الإمام «عليه السلام» ومزاياه عن الناس ما استطاع إلى ذلك سبيلاً..

وقد تقدم: أنه عندما سأل رجاء بن أبي الضحاك، الذي تولي

إشخاص الرضا «عليه السلام» من المدينة إلى مرو، عن حال الرضا «عليه السلام» في الطريق، فأخبره عما شاهده من عبادته «عليه السلام»، وزهده وتقواه، وما ظهر له من الدلائل والبراهين، قال له المأمون: «..بلى يا ابن أبي الضحاك، هذا خير أهل الأرض، وأعلمهم، وأعبدهم، فلا تخبر أحداً بما شهدت منه، لئلا يظهر فضله إلا على لساني..»!!

وهكذا: فإن المأمون وإن استطاع أن يمرر الكثير، إلا أنه لم يكن يجد بداً في كثير من الأحيان من أن يظهر على حقيقته وواقعه. وهذا هو أحد تلك المواقف التي مرت وسيمر معنا بعضها، والتي اضطر فيها المأمون لأن يكشف عن وجهه الحقيقي.. وإن كان قد حاول ـ مع ذلك ـ أن يتستر بما لا يسمن ولا يغني من جوع.

ولا أعتقد أن المأمون كان يجهل: أن ما يأتي به لم يكن لينطلي كله على أعين الناس، بل كان يعلم ذلك حق العلم، ولكن كما يقولون: «الغريق يتشبث بالطحلب».

ولكن.. بالرغم من محاولات المأمون تلك.. فإننا نرى: أن فضائل الإمام ومزاياه كانت كالعرف الطيب، لم تزل تظهر، وتنتشر وتذاع.. بل ولعل محاولات المأمون تلك التي كانت ترمي للحط من الإمام وإسقاطه، قد أسهمت كثيراً وساعدت على إظهار فضائله، وشيوعها، كما سيتضح.

الشائعات الكاذبة!:

وكان بالإضافة إلى ما تقدم: يحاول ترويج شائعات كاذبة، من شأنها أن تنفر الناس من العلويين عامة، ومن الإمام «عليه السلام»، وسائر الأئمة «عليهم السلام» خاصة.

فهذا أبو الصلت يسأل الإمام «عليه السلام» فيقول: «يا ابن رسول الله، ما شيء يحكيه الناس عنكم؟!

قال «عليه السلام»: ما هو؟!

قال: يقولون: إنكم تدعون: أن الناس لكم عبيد!

قال «عليه السلام»: يا عبد السلام، إذا كان الناس كلهم عبيدنا ـ على ما حكوه ـ فممن نبيعهم الخ..»؟![1].

ونرى: أنه «عليه السلام» يقول ـ وعنده جماعة من بني هاشم، فيهم إسحاق بن عيسى العباسي ـ: «يا إسحاق بلغني أن الناس يقولون: إنا نزعم: أن الناس عبيد لنا. لا.. وقرابتي من رسول الله ما قلته قط، ولا سمعته من آبائي قاله، ولا بلغني عن أحد من آبائي قاله الخ..».

وقد تقدمت هذه الرواية في فصل: خطة الإمام.

كما أن هشام بن إبراهيم العباسي، الذي وضعه الفضل بن سهل ليراقب الرضا «عليه السلام»، ويضيق عليه، كان يشيع عن الرضا

(1) مسند الإمام الرضا ج1 قسم1 ص45 وبحار الأنوار ج49 ص170 وعيون أخبار الرضا ج2 ص184.

«عليه السلام»: أنه أحل له الغناء، فلما سئل «عليه السلام» عن ذلك قال: «كذب الزنديق الخ..»(1).

بهذه الشائعات الكاذبة، وأمثالها أراد المأمون الحط من كرامة الإمام وتضعيف مركزه، وزعزعة ثقة الناس به، وبالعلويين بصورة عامة.

ولكن كما يقولون: حبل الكذب قصير، إذ إن أقوال الإمام «عليه السلام» وأفعاله وجميع جهات سلوكه، سواء قبل توليته للعهد أو بعدها.. كانت تناقض هذه الشائعات، وتدحضها(2). الأمر الذي كان

(1) رجال المامقاني ج3 ص291 وقاموس الرجال ج9 ص309 ووسائل الشيعة ج12 ص227 ومسند الإمام الرضا ج2 ص452 عن رجال الكشي ص422. وبحار الأنوار ج49 ص263 عن قرب الإسناد ص198.

وكان هشام بن إبراهيم هذا جريئاً على المأمون، لأنه هو الذي رباه، وشخص إلى خراسان في فتنة إبراهيم بن المهدي، راجع الأغاني (ط ساسي) ج9 ص31. ويسمى: العباسي مع أنه لم يكن عباسياً: إما لأن المأمون ولاه تربية ولده العباس، أو لأنه ألف كتاباً في إمامة العباس نص على ذلك الكشي ط النجف ص223 وغيره.

(2) وكيف يمكن أن نصدق مثل هذا الذي لا يقره العقل، ولا يقبل به القرآن، على الإمام الذي كان يتخذ لنفسه أسلم، وأروع منهج، ألا وهو منهج القرآن، حتى إنه عندما أنكر رؤية النبي لله تعالى، واستدل على ذلك بالآيات، وقال له أبو قرة: فتكذب بالروايات؟!

قال الإمام «عليه السلام»: إذا كانت الروايات مخالفة للقرآن كذبتها. وما أجمع

من شأنه أن يثير شكوك الناس، وظنونهم في المأمون نفسه، فلم ير بداً من أن يضرب عن هذا الأسلوب صفحاً. ويتجه إلى غيره بتخيل أنه أجدى وأكثر نفعاً وأقل ضرراً!

وبقي في كنانته سهم أخير، كان يحسب أنه سوف يصيب الهدف، ويحقق الغاية التي هي تشويه سمعة الإمام «عليه السلام»، والحط من كرامته. ألا وهو:

التركيز على إفحام الإمام عليه السلام:

فبدأ يجمع العلماء. وأهل الكلام من المعتزلة، وهم أصحاب جدل، وكلام، واستدلال، وتنبه للدقائق من الأمور، ليحدق هؤلاء بالرضا «عليه السلام» وتجري فيما بينهم وبينه محاورات، ومجادلات، من أجل أن ينقصوا منه مجلساً بعد مجلس، وأن يكسروه في أعظم ما يدعيه هو وآباؤه «عليه السلام»: من العلم والمعرفة بآثار رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وعلومه.. والذي هو الشرط الأعظم لإمامة الإمام، على ما يدعيه الشيعة المفتونون بالرضا «عليه السلام»، وبسائر آبائه وأبنائه الأئمة الطاهرين..

ولا يبقى من ثم مجال لأبي نؤاس لأن يقول فيه عندما رآه خارجاً من عند المأمون:

مطهرون نقيات ثيابهـــم تجري الصلاة عليهم أينما

المسلمون عليه أنه لا يحاط به علماً ولا تدركه الأبصار وليس كمثله شيء.

ذكروا

من لم يكن علوياً حين تنسبه فما له في قديم الدهر مفتخر

الله لما برى خلقاً فأتقنه صفاكم واصطفاكم أيها البشر

فأنتم الملأ الأعلى وعندكم علم الكتاب وما جاءت به السور(1)

هذه الأبيات التي سارت بها الركبان والتي هي تعبير صادق عن

---

(1) شهرة هذه الأبيات تغنينا عن ذكر مصادرها، وقد أعطاه «عليه السلام» ما كان معه، وهو مئة دينار، والبغلة التي كان يركبها.. لكن بعض الباحثين يرى: أن أبا نؤاس لم يعش إلى زمان تولي الرضا العهد، بل مات قبل ذلك بثلاث سنوات. أي في سنة 198 هـ. ومن ثم هو ينكر الحادثة الأخرى، التي تقول: إن البعض لام أبا نؤاس حيث لم يمدح الإمام «عليه السلام»، فقال أبياته المشهورة:

«قيل لي أنت أشعر الناس طرا في فنون إلخ..».

ولكن الظاهر: أن هذا الباحث لم يطلع على عبارة ابن خلكان في وفيات الأعيان (طبع سنة 1310هـ) ج1 ص457، فإنه قال: «وفيه [أي في الرضا «عليه السلام»] يقول أيضاً ـ وله ذكر في شذور العقود سنة إحدى أو اثنتين ومائتين ـ:

مطهرون نقيات إلخ..».

بل يكفي دلالة على أنه عاش إلى ما بعد ولاية العهد: ذكر هذه الأبيات، وتلك له، والنص على أنه قد قالها فيه «عليه السلام».

هذه الحقيقة التي أشرنا إليها، والتي كانت تقض على المأمون وكل أسلافه وأتباعه مضاجعهم، وتنغص عليهم حياتهم.. وعليه: وإذا استطاع المأمون أن يظهر للملأ أن الإمام «عليه السلام» صفر اليدين مما يدعيه، ويدعيه آباؤه من قبل، فإنه يكون قد قضى على المصدر والأساس لكل المشاكل، والأخطار، وينهار المذهب الشيعي حينئذٍ بانهيار فكرة الإمامة فيه، التي هي المحور، والأساس له، ويتحقق من ثم حلمه الكبير، الذي طالما جهد وشقي من أجل تحقيقه.

وأعتقد: أنه لو كان تم له ما أراد، فلسوف لا يتعرض بعد هذا للإمام «عليه السلام» بسوء، وأنه كان سوف يبقى على حياته «عليه السلام» إبقاء لحجته، وأنه خال من شرائط الإمامة، وليأفل من ثم.. نجمه، ونجم العلويين من بعده.. وإلى الأبد.

ومن أجل ذلك ـ بكل تأكيد ـ أخذ يجمع العلماء(1) ويجلبهم من أقاصي البلدان، ويأمرهم بتهيئة أشكل المسائل وأصعبها، وطرحها على الإمام «عليه السلام» عله يقطعه عن الحجة. ولو مرة واحدة. ليحط بذلك من كرامته، ويشوه سمعته، ويظهر عجزه وعيه، ويرى الناس: أن ما يدعيه من العلم والمعرفة بآثار رسول الله وعلومه لا حقيقة له، ولا واقع وراءه.

---

(1) مع أنه هو نفسه قد فرق عن الإمام تلامذته، عندما أخبروه أنه يقوم بمهمة التدريس، كما أشرنا إليه!

قال الصدوق «رحمه الله»: «..كان المأمون يجلب على الإمام «عليه السلام» من متكلمي الفرق، وأهل الأهواء المضلة كل من سمع به، حرصاً على انقطاع الرضا «عليه السلام» عن الحجة مع واحد منهم إلخ..»(1).

وقال إبراهيم بن العباس: «سمعت العباس يقول: «..وكان المأمون يمتحنه [أي يمتحن الإمام «عليه السلام» بالسؤال عن كل شيء]، فيجيبه الجواب الشافي..»(2).

وقال أبو الصلت: «..فلما لم يظهر منه للناس إلا ما ازداد به فضلاً عندهم، ومحلاً في نفوسهم، حلب عليه المتكلمين من البلدان، طمعاً في أن يقطعه واحد منهم، فيسقط محله عند العلماء، وبسببهم يشتهر نقصه عند العامة، فكان لا يكلمه خصم من اليهود، والنصارى، والمجوس، والصائبين، والبراهمة، والملحدين، والدهرية، ولا خصم من فرق المسلمين المخالفين له إلا قطعه، وألزمه الحجة، وكان الناس الخ..»(3).

---

(1) مسند الإمام الرضا ج2 ص105 وبحار الأنوار ج49 ص179 وعيون أخبار الرضا ج1 ص191.

(2) الفصول المهمة لابن الصباغ المالكي ص237 وإعلام الورى ص314 وأعيان الشيعة ج4 قسم 2 ص107 ويراجع أيضاً: مناقب آل أبي طالب ج4 ص350 وغير ذلك.

(3) عيون أخبار الرضا ج2 ص239 ومثير الأحزان ص263 وبحار الأنوار

وقال المأمون لسليمان المروزي: «..إنما وجهت إليك لمعرفتي بقوتك، وليس مرادي إلا أن تقطعه عن حجة واحدة فقط..»[1].

وتقدم قوله لحميد بن مهران، عندما طلب منه هذا أن يوليه مجادلته، لينزله منزلته: «ما من شيء أحب إلي من هذا..».

بل لقد صرح المأمون نفسه: بأنه كان يريد أن يجعل من جهل الإمام ـ نعوذ بالله ـ ذريعة ووسيلة إلى خلعه، ليشتهر بين الناس أنه قد خلع بسبب جهله، وقلة معرفته، فقد ورد: أنه عندما أخبره الرضا بصفات حمل جاريته، قال المأمون: «فقلت في نفسي هذه والله فرصة، إن لم يكن الأمر على ما ذكر، خلعته، فلم أزل أتوقع أمرها إلخ..»[2].

إلى غير ذلك مما قد امتلأت به كتب الأخبار والسير.

ج49 ص290 ومسند الإمام الرضا ج1 ص128 وشرح ميمية أبي فراس ص204.

(1) بحار الأنوار ج49 ص178 وعيون أخبار الرضا ج1 ص179 ومسند الإمام الرضا ج1 ص97.

(2) الغيبة للشيخ الطوسي ص49 وعيون أخبار الرضا ج2 ص224 وبحار الأنوار ج49 ص307 ومناقب آل أبي طالب ج4 ص333 عن الجلاء والشفاء.

وحتى مع الإمام الجواد قد حاول ذلك:

لا نستبعد أيضاً: أن يكون قد حاول أن يلعب نفس هذه اللعبة مع هذا.. ولا بأس بملاحظة قوله: إنها والله فرصة! الدالة على أنه كان يتحين الفرص لذلك.

الإمام الجواد «عليه السلام» أيضاً، والذي كان لا يزال صغير السن، فأغرى العباسيين بأن يقفوا ذلك الموقف، ليفسح المجال ليحيى بن أكثم ليطرح مسائله الصعبة على الإمام الصغير، ليعجز عنها، ويظهر للملأ: أن إمام الشيعة طفل صغير، لا يعلم ولا يعقل شيئاً، وإن كل ما يدعونه في الإمام ما هو إلا زخرف باطل، وظل زائل..

ويلاحظ: أنه قام بهذه اللعبة قبل أن يسلم إليه ابنته، التي كان قد عقد له عليها في حياة أبيه الرضا «عليه السلام»، وجعل شرط تسليمها أن يغلب يحيى بن أكثم ويجيبه على مسائله!

ومعنى ذلك: أنه لو توقف ولو في مسألة واحدة لامتنع عن إعطائه زوجته، وكانت النتيجة أن يشتهر ذلك بين الناس كلهم، ويصبح حديث كل الندوات والمحافل: أن سبب عدم تسليمه زوجته هو جهله وعيُّه..

لكن الإمام الجواد «عليه السلام» كان كأبيه قد أعاد على المأمون كيده ومكره، **(وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ)**(1). ولقد سبقه إلى

---

(1) الآية 43 من سورة فاطر.

ذلك المنصور مع الإمام الصادق، حيث أمر أبا حنيفة بتهيئة مسائل صعبة يلقيها على الإمام، لأنه رأى الناس قد فتنوا به[1].. وجرى على منواله في ذلك المعتصم مع الجواد أيضاً، وغيره مع غيره.. وكان الله هو المؤيد والناصر والمسدد.

ملاحظة لا بد منها:

ومما يلاحظ هنا: أننا لا نجد أثراً لهذه المجالس العلمية للمأمون! والمناظرات الكلامية! بعد موت الإمام «عليه السلام»، فبعد أن مات «عليه السلام» بسم المأمون، وهدأت ثائرة العلويين والشيعة أوصد الباب كلياً تقريباً، وانصرف عن ذلك نهائياً.. اللهم إلا بعض مناظرات نادرة ومحدودة جداً في بغداد، لا تقاس بتلك التي كانت تجري في مرو على الإطلاق..

الإمام يقول: إن المأمون سوف يندم:

هذا.. ولم يكن من الغريب: أن يعلم الرضا «عليه السلام» بمقاصد المأمون، وحقيقة نواياه من مثل هذه التصرفات، وكان «عليه السلام» يقول: «..إذا سمع احتجاجي على أهل التوراة بتوارتهم، وعلى أهل الإنجيل بإنجيلهم، وعلى أهل الزبور بزبورهم، وعلى الصابئين بعبرانيتهم، وعلى أهل الهرابدة بفارسيتهم، وعلى أهل

---

(1) راجع: بحار الأنوار ج47 ص217.

الروم بروميتهم، وعلى أصحاب المقالات بلغاتهم، فإذا قطعت كل صنف، ودحضت حجته، وترك مقالته، ورجع إلى قولي، علم المأمون أن الموضع الذي هو بسبيله ليس بمستحق له، فعند ذلك تكون الندامة منه..»[1].

نعم.. إنه سوف يندم كثيراً عندما يرى: أن كل ما كان يدبره ينقلب عليه، ويؤدي إلى عكس النتيجة التي كان يرجوها منه.. حتى إن الناس كانوا يقولون: «والله، إنه أولى بالخلافة من المأمون، فكان أصحاب الأخبار يرفعون ذلك إليه، فيغتاظ ويشتد حسده..»[2].

وهكذا.. فإن هذا القول يعتبر تحقيقاً لنبوءة الإمام: من أن المأمون سوف يندم. إذا علم أن الموضع الذي هو بسبيله ليس بمستحق له. ولقد علم المأمون، ولكن بعد فوات الأوان بذلك، وبأنه قد ساعد بأعماله تلك على اتساع القاعدة الشعبية للإمام «عليه السلام» وإظهار مزاياه وفضائله، التي كان يجهد المأمون في طمسها وإخفائها. بل لقد ساعد على ترسيخ عقيدة الشيعة في نفوسهم، وشد إلى قلوب الكثيرين، حيث قد ثبت بالفعل: أن الإمام أعلم أهل الأرض على الإطلاق وأفضلهم وأتقاهم إلى آخر ما هنالك من الكمالات والفضائل الأخلاقية، ولم يعد ذلك مجرد دعوى لا يدعمها دليل، ولا يؤيدها برهان.

---

(1) مسند الإمام الرضا ج2 ص75 وبحار الأنوار ج49 ص175 وعيون أخبار الرضا ج2 ص156.

(2) كشف الغمة ج3 ص87 وعيون أخبار الرضا ج2 ص239.

وكان على المأمون أن يتبع أسلوباً جديداً، يضمن له تحقيق غاياته في التخلص من الإمام «عليه السلام»، والقضاء عليه إجتماعياً، ونفسياً، بل وحتى جسدياً أيضاً.

وبقي في كنانته سهم آخر، ظن أن سوف يحقق له ما عجز كل ما سواه عن تحقيقه.. ألا وهو:

الإقتراح العجيب:

وكل قضايا المأمون تثير عجباً، وهو: أن يذهب الإمام إلى بغداد، وقبل أن نتكلم عن هذا الاقتراح العجيب.. يحسن بنا أن نتكلم عن بغداد أولاً، وعن موقفها من البيعة للرضا «عليه السلام»، وعن ردة الفعل فيها تجاه هذا الفعل الذي أقدم عليه المأمون من دون رضا منها.. فنقول:

موقف بغداد من المأمون والبيعة للرضا عليه السلام:

تعتبر بغداد أهم معقل للعباسيين على الإطلاق وهي عاصمتهم، وحصنهم، الذي يلوذون به، ويلجأون إليه.

والعباسيون هم الذين نقموا على المأمون بسبب جعل ولاية العهد للرضا «عليه السلام»، وخلعوا المأمون بمجرد سماعهم لذلك النبأ الذي نزل عليهم نزول الصاعقة، فشغبوا في بغداد، وأخرجوا الحسن بن سهل منها، وبايعوا لإبراهيم بن المهدي، المعروف، بابن شكلة

المغني، الذي كان عاملاً للمأمون على البصرة[1]، والذي كان من ألد أعداء الإمام علي بن أبي طالب وولده..

وموقف بغداد هذا لم يكن ليخفى على أحد، فكيف يخفى على المأمون؟! وقد رأينا: أن الإمام نفسه يخبر المأمون: بأن الناس ـ يعني العباسيين، ومواليهم[2] ـ ينقمون عليه مكان الإمام منه، ومكان بيعته له بولاية العهد[3].

---

(1) مشاكلة الناس لزمانهم لليعقوبي ص28.

(2) لأنهم هم فقط الذين كانوا ينقمون ذلك عليه، كما تدل عليه النصوص التاريخية، ولم يشر التاريخ، ولو من بعيد إلى شيء من ذلك من غيرهم على الإطلاق، بل نص على عكس ذلك كما عرفت، حتى من أهل بغداد أنفسهم..

(3) تاريخ الأمم والملوك ج11 ص1025 وابن خلدون ج3 ص249 والكامل في التاريخ لابن الأثير ج5 وغير ذلك.

وقال في النجوم الزاهرة ج2 ص174: «أنه بسبب ولاية العهد للرضا قامت الفتن، واضطربت البلاد». وقريب منه ما في مقدمة ابن خلدون ص211.

وواضح: أن ذلك قول مبالغ فيه. حيث لم يحدث بسبب البيعة شيء أصلاً إلا في بغداد. وأما سائر البلاد، فقد خمدت الثورات فيها، واستوسقت للمأمون كما نص عليه الذهبي، وغيره حسبما تقدم، وحتى في بغداد نفسها كان أكثرها يؤيد المأمون في ذلك باستثناء العباسيين، ومن لف لفهم، قال في تاريخ أبي الفداء ج2 ص22: «وامتنع بعض أهل بغداد عن البيعة»..

ويتفق المؤرخون: على أن بغداد انقسمت إلى قسمين: قسم يقول: نلبس

والفضل بن سهل أيضاً قال للمأمون: «..ثم أحدثت هذا الحدث الثاني إنك جعلت ولاية العهد لأبي الحسن، وأخرجتها من بني أبيك. والعامة والعلماء، والفقهاء، وآل عباس، لا يرضون بذلك. وقلوبهم متنافرة عنك، والرأي: أن تقيم بخراسان، حتى تسكن قلوب الناس على هذا إلخ..»(1).

وسيأتي: أن المأمون قد كتب للعباسيين، بعد وفاة الإمام: أن الأشياء التي كانوا ينقمونها عليه قد زالت.. إلى غير ذلك مما ليس في تتبعه كثير فائدة..

وأما نصب ابن شكلة:

لقد رضي العباسيون بابن شكلة حاكماً عليهم، مع علمهم بانحرافه عن علي، ونصبه. بل لعل هذا هو أحد المرجحات لاختيارهم له.

ويكفي دلالة على انحرافه عن علي «عليه السلام» وولده ما

الخضرة، ونبايع وقسم يأبى ذلك. إلى أن غلب الممتنعون، لأن من بينهم رجال الدولة، وبايعوا لإبراهيم بن المهدي..

(1) عيون أخبار الرضا ج2 ص160 وبحار الأنوار ج49 ص166. وواضح: أن من مصلحة الفضل: أن يضخم الأمر ويهول به على المأمون، لأنه يريد أن يردعه عن الذهاب إلى بغداد، التي يعرف أنه سوف يتعرض فيها لأهوال وأخطار قد لا يكون له القدرة على تحملها.

تقدم: من أن المأمون كان يظهر التشيع، وابن شكلة يظهر التسنن[1]، وأنه عير المأمون بتشيعه فقال:

إذا الشيعي جمجم في مقال فسرك أن يبوح بذات نفسه

فصل على النبي وصاحبيه وزيريه وجاريه برمســه

وعيره المأمون بنصبه، فقال:

إذا المرجي سرك أن تراه يموت لحينه من قبل موته

فجدد عنده ذكرى علي «عليه السلام» وصل على النبي وأهل بيته[2].

وقال إبراهيم هذا مرة للمأمون: إن علياً ليس من البلاغة في شيء، حيث إنه رآه في منامه، فسأله مسألة، فقال له الإمام «عليه السلام»: «سلاماً سلاماً».. فعندما أفهمه المأمون: أنه «عليه السلام» يشير بذلك إلى قوله تعالى: **(وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا)**[3]. خجل، وندم على إخباره المأمون بما كان[4].

---

(1) استعمال المسعودي لكلمة «التسنن» هنا يفند ما ادعاه أحمد أمين المصري: من أنه هو المصطنع لهذه الكلمة، وأول من استعملها. والظاهر: أنه قرأها فيه أو في النجوم الزاهرة، أو وفيات الأعيان ترجمة علي بن الجهم أو غيرها.. ثم نسي.

(2) مروج الذهب ج3 ص417 وراجع: ص231 - 232 من هذا الكتاب.

(3) الآية 63 من سورة الفرقان.

(4) مناقب آل أبي طالب ج3 ص271 ونزهة الجليس ج1 ص403.

وعن صلاح الدين الصفدي في شرح الجهورية: أنه لما مات إبراهيم ابن المهدي سأل الواثق عن وصيته، فوجده قد أمر بمال عظيم: أن يفرق على أولاد الصحابة، إلا أولاد علي «عليه السلام»، فقال الواثق: «والله، لولا إطاعة أمير المؤمنين لما وقفت عليه، ولا انتظرت دفنه». ثم انصرف الواثق وهو يقول: «منحرف عن شرفه، وخير أهله، والله، لقد أدليته في قبره كافراً.»[1].

إلى غير ذلك من الدلائل والشواهد التي يطول بذكرها المقام.

المأمون: هو الذي ينقل لنا اقتراحه العجيب:

ولكن رغم موقف بغداد ذاك، ورغم أنه كان يعلم به، ويعلم بكل ما جرى في بغداد بسبب جعله ولاية العهد للرضا نرى المأمون يحاول أن يرسل الإمام إلى بغداد، ليكون وجهاً لوجه مع ألد أعدائه العباسيين، وفي نفس معقلهم، ومحل قوتهم، وحيث لهم كل النفوذ والسيطرة، يرسله ـ وحده! ـ ويبقى هو خليفته في خراسان. ويرفض الإمام، ويصر على الرفض، حتى يئس المأمون من قبوله.

يقول المأمون: «رحم الله الرضا «عليه السلام»، ما كان أعلمه، لقد أخبرني بعجب. سألته ليلة، وقد بايع له الناس، فقلت: جعلت فداك، أرى لك أن تمضي إلى العراق، وأكون خليفتك بخراسان، فتبسم، ثم قال: لا.. لعمري..»

---

(1) نزهة الجليس ج1 ص404.

إلى أن يقول المأمون: «فجهدت الجهد كله، وأطمعته في الخلافة، وما سواها، فما أطمعني في نفسه..»[1].

ولماذا هذا العرض؟!:

عجيب إذن.. هكذا أصبحت الخلافة رخيصة إلى هذا الحد! الخلافة.. التي لم يكن يعدلها عنده في الدنيا شيء! الخلافة.. التي قتل من أجلها المئات والألوف! وخرب المدن ودك الحصون!! التي قتل من أجلها أخاه، ومن معه، وقواده، ووزراءه! الخلافة هذه.. أصبحت رخيصة إلى حد أنه يبذلها ـ حسب منطقه ـ لرجل غريب! وفي مقابل أي شيء؟! في مقابل أن يذهب إلى العراق!

ولقد عرفنا الخلافة التي بذلها، لكن ما سواها لم نستطع أن نعرفه بالتحديد!

ولماذا يجهد الجهد كله؟! ولماذا يبذل الخلافة؟! ولماذا يبذل ما سواها؟! لماذا كل ذلك؟! أليس هو ذا القوة والسلطان؟! فلم لا يجبر الإمام «عليه السلام» على ذلك، كما أجبره على قبول ولاية العهد؟!

ألم يكن باستطاعته أن يرسله مقيدا مصفدا بالحديد؟! ولماذا يسمح له بأن يعصيه ويخالف أمره؟! أفلا يعتبر ذلك جريمة يستحق عليها أقسى العقوبات، باعتبار أنه يعرض الخليفة والخلافة، وهيبتهما

---

(1) الغيبة للطوسي ص48 ومناقب آل أبي طالب ج4 ص337 وبحار الأنوار ج49 ص58 و 145.

للخطر؟!

نعم.. إنه يريد أن يذهب الإمام إلى بغداد، ولكنه يريد في نفس الوقت أن يذهب راضياً وغافلاً عما يهدف إليه المأمون من وراء ذهابه هذا.. وإلا فإن ذهابه لن يجديه نفعاً، لأنه قد جرب معه الإكراه والإجبار من قبل، في قضية ولاية العهد، ورأى أن الإمام قد اتخذ ذلك وسيلة من الوسائل المضادة، من أجل تضييع الفرصة على المأمون.

كما أن بذله للخلافة لم يكن مجازفة بها، لأنه كان مطمئناً إلى أن ما يبذله اليوم سوف يعود إليه غداً.. وبالشكل الأفضل والأكمل، لو أن الإمام «عليه السلام» قبل منه ما كان عرضه عليه.

نعم.. إنه يريد أن يرسله إلى العراق ـ بغداد ـ وطلب منه أن يذهب وحده، ويبقى هو خليفة له في خراسان، ليواجه المحنة، التي لن يكون له القدرة على تحملها، والصمود في وجهها.. ويتخلص المأمون منه بذلك من أهون سبيل.

المأمون يتحرك نحو بغداد بنفسه:

لكن رفض الإمام القاطع جعله يفكر في الأمر بنحو آخر، فلقد تحرك هو بنفسه نحو بغداد، مصطحباً معه وزيره الفضل بن سهل وولي عهده الإمام الرضا «عليه السلام»، الذي كان هو الشجا المعترض في حلق المأمون.

ولقد كان من الممكن: أن يحتفظ بهما حتى يدخلوا بغداد، فتقوم قائمة بني العباس، ويثورون، ويعصفون، وتعم الفوضى، ويختل

النظام.. وقد يتخلص المأمون حينئذٍ من الإمام «عليه السلام» على يد من يرتفع به حقده، ويخرجه غضبه عن طوره.

وإن لم يكن ذلك، وجبنوا على الإقدام عليه.. وبعد أن يكون الناس قد رأوا أن وجود الإمام ـ وليس قتل الأمين ـ هو المانع والعائق من عودة المياه إلى مجاريها بين المأمون، وبين العباسيين بني أبيه، الذين أصبح يرى الناس: أن لهم ـ كغيرهم ـ الحق في الخلافة.. فإن المأمون سوف يجد ـ من ثم ـ العذر والمبرر لخلعه من ولاية العهد، من أجل أن تستقر البلاد، وتذهب الأحقاد والإحن، وتعود الأمور إلى حالتها الطبيعية بينه وبين بني أبيه، والمحبين والمتشيعين لهم.. ولتكون هذه ـ وبعد ملاحقتها بحملة دعائية واسعة ـ ضربة قاضية لسمعة الإمام، وطعنة نجلاء في كرامته، سوف يسعد المأمون بها أيما سعادة..

لكن المأمون لم يكن يثق بالعباسيين:

لقد كان من الممكن ذلك.. ولكن المأمون لم يكن يثق بالعباسيين، الذين في بغداد، أن يتفهموا حقيقة موقفه، ويدركوا ما ترمي إليه مخططاته.. فقد يثورون ضده هو، ويوصلون إليه ما يسوءه ويزعجه، كما حدث ذلك من قبل.. فهو مع أنه لم يبايع للرضا بولاية العهد، إلا من أجل أن يحقن دماءهم، ومع أنه كان يدبر الأمر ليدوم لهم، ولعقبهم من بعدهم.. إلا أنهم لم يدركوا ذلك رغم أنه كتب إليهم به صراحة.. واستمروا على مناوأته ومحاربته.

ولا كان واثقاً من سكوت الإمام عليه السلام:

كما أنه كان يخشى أن الإمام، الذي رأى المأمون منه العجائب، والذي أصبح قريباً من العباسيين، وأشياعهم، وقريباً، من محبيه ومواليه أيضاً ـ كان يخشى أن يتمكن ـ من قلب ما يدبره، ويخططه، وجعله وبالاً عليه.

وقد تقدم: أن أباه موسى «عليه السلام» قد أفسد على الرشيد قلوب شيعته، رغم أنه كان في سجونه وتحت نظره ومراقبته الدقيقة.

كما أنه لم ينس بعد أبداً: أنه قد أفسد عليه جل، إن لم يكن كل مؤامراته، وتدبيراته.. بل لقد كان يجعلها كلها في صالحه هو، ودماراً، ووبالاً على المأمون مدبرها، ومخططها الحقيقي.

وقد يكون الإمام مستعداً لقبول اقتراح من المأمون بالتنحي عن ولاية العهد. ولكن ذلك ولا شك سوف يعيد الأمور إلى سيرتها الأولى. بل سوف يزيد الأمر تعقيداً، والوضع خطورة عما كان عليه قبل البيعة له «عليه السلام» بولاية العهد. ولن يسكت العلويون ولا الخراسانيون، بل حتى ولا العرب عن أمر كهذا. ولن يعيد الأمور إلى سيرتها الأولى بيعة أو مناورة أخرى من أي نوع كانت، وعلى أي مستوى كانت.

كيف يخرج المأمون من المأزق إذن؟!:

وهكذا.. وبعد أن رأى المأمون نفسه قد فشل في تحقيق الجزء

الأهم من خطته، ألا وهو أن يضع منه «عليه السلام» قليلاً قليلا، حتى يصوره أمام الرعية بصورة من لا يستحق لهذا الأمر.. بل لقد رأى نفسه يحصد غير ما يزرع، وأن النتائج التي كان يحصل عليها هي تماماً عكس ما كان ينتظر ويؤمل، وذلك بسبب وعي الإمام وحنكته، ويقظته..

ورأى أنه قد حارب الإمام بجميع الأسلحة التي كان يمتلكها، من المكر والخديعة، والدهاء إلخ.. لكن أسلحة الإمام كانت أمضى وأقوى من كل ما كان يمتلكه المأمون. ومن أين للمأمون علم الإمام وزهده، وتقواه وفضله، وفضائله النفسية، وشخصيته الفذة، وسائر صفاته وخصاله الحميدة، صلوات الله وسلامه عليه؟!

وإذا كان قد تأكد لديه أن محاولاته تلك لم تكن تثمر إلا أن يزداد الإمام رفعة بين الناس، ومحلاً في نفوسهم، وإلا اتساع قاعدته الشعبية باطراد، وأنه هو نفسه قد ساعد على اتساعها.. حتى لقد اضطر هو نفسه لأن يستجير بالإمام لينقذه من أولئك الذين شغبوا عليه بسبب قتله الفضل ابن سهل.. إلى آخر ما هنالك مما قدمناه..

إذا كان كذلك.. فإنه قد أصبح يرى نفسه مستحقاً لذلك التأنيب القاسي الذي تلقاه من حميد بن مهران، وجمع من العباسيين، حيث قال له حميد: «..ما أخوفني أن يخرج هذا الأمر عن ولد العباس إلى ولده علي، بل ما أخوفني أن يتوصل بسحره إلى إزالة نعمتك، والتوثب على مملكتك. هل جنى أحد مثل جنايتك»؟! وقد تقدم جواب

المأمون لهم في أول هذا الفصل، فلا نعيد..

ويلاحظ هنا: أن قول حميد بن مهران: «ما أخوفني أن يخرج هذا الأمر عن ولد العباس إلى ولد علي» قد كان بعد البيعة للرضا «عليه السلام» بولاية العهد، فكأنه كان على علم بخطة المأمون، وأهدافه من البيعة..

نعود فنقول: إنه كما أصبح يرى نفسه مستحقاً لذلك التأنيب القاسي.. أصبح أيضاً يرى: أن من الضروري العثور على وسيلة تسهل عليه الخروج من ذلك المأزق الحرج الذي أوقع نفسه فيه. حتى لا ينتهي به الأمر إلى تلك النهاية المرعبة، التي كان يخشاها كل الخشية، وتمتلئ نفسه فرقاً ورعباً منها..

فما هي تلك الوسيلة؟! وأين يجدها؟! وهل يستطيع أن يحصل عليها؟! وكيف؟!

ولقد وجد الوسيلة وهي سهلة جداً، ولكنها غير مأمونة العواقب، وهذه الوسيلة هي:

تصفية الإمام عليه السلام جسدياً:

والتدبير فيه ـ وبسرعة ـ بما يحسم عنه مواد بلائه.. وواضح:

أن قتل الإمام «عليه السلام» جهاراً سوف يثير مشاعر العلويين والشيعة. سواء من الخراسانيين، أو من غيرهم. بل هو يثير الأمة بأسرها، ولسوف يعطيهم، وخصوصاً العلويين الفرصة، بل والحق

في القيام بوجه نظام الحكم من جديد.

وبكلمة.. سوف يخسر المأمون حينئذٍ كل ما كان يرى نفسه أنه قد ربحه، هذا إن لم تكن النتيجة أسوأ من ذلك بكثير. وأسوأ مما يتصور.

وإذن.. فلا بد للقضاء على الإمام من إعمال الحيلة، وإحكام الخطة. ودراستها دراسة كافية ووافية.

قضية حمام سرخس:

وحاول أن يقضي على الإمام «عليه السلام»، والفضل معاً، مرة واحدة في حمام سرخس. ولكن يقظة الإمام «عليه السلام»، ووعيه قد حال دون ذلك، حيث إنه رفض الذهاب إلى الحمام. وأصر المأمون بدوره على ذلك، وأعاد عليه الرقعة مرتين! لكن الإمام قد بين له بياناً قاطعاً: أنه لن يدخل الحمام بأي وجه من الوجوه.. كما أنه «عليه السلام» قد حاول أن يدفع المكيدة عن الفضل، فقال للمأمون: «ولا أرى للفضل أن يدخل الحمام غداً» لكن المأمون يصر على أن يدخل الفضل الحمام، ويمتنع من تحذيره، حيث قال للإمام: «وأما الفضل فهو أعلم وما يفعله..»(1).

(1) قد تقدم بعض مصادر هذا النص في فصل: شخصية الإمام الرضا، عند ذكر التجاء المأمون إلى الرضا «عليه السلام» عندما شغب عليه الجند، بسبب مقتل الفضل.

مقتل الفضل بن سهل:

ونجح المأمون في تنفيذ أحد جزئي مهمته، وفشل في تنفيذ الجزء الآخر، والأهم منها، فقد نجا الإمام «عليه السلام» بفضل وعيه ويقظته، ووقع الفضل في الشرك وحده وقتل بتدبير من المأمون، فرضي بذلك العباسيون، وقتل قتلته، فرضي الحسن بن سهل والخراسانيون.

ومجمل قضية قتل الفضل هنا: «أن المأمون لما رأى إنكار الناس ببغداد لما فعله من نقل الخلافة إلى بني علي، وأنهم نسبوا ذلك إلى الفضل بن سهل، ورأى الفتنة قائمة ولا يستطيع أن يقتل الفضل جهاراً لمكان أخيه الحسن بن سهل، وكثرة من معه من الرجال[1]، فأعمل الفكرة في ذلك، ودس جماعة لقتل الفضل..

والذين قتلوا الفضل كانوا خمسة أشخاص من حشم المأمون، أحدهم: خاله غالب، فأخذوا وجيء بهم إليه، فقالوا: أنت أمرتنا بقتله!

فقال لهم: أنا أقتلكم بإقراركم، وأما ما ادعيتموه: من أني أنا أمرتكم بذلك، فدعوى ليس لها بينة، ثم أمر بهم فضربت أعناقهم، وحمل رؤوسهم إلى الحسن أخي الفضل، وأظهر الحزن عليه..»![2].

---

(1) راجع: لطف التدبير ص164 - 166.

(2) راجع في ذلك: الآداب السلطانية ص218 والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج3 ص249 ولطف التدبير ص164 - 166 ومآثر الإنافة ج1 ص211

كما أنه قد أقصى قوماً من قواده سماهم الشامتة، وأظهر عليه أشد الجزع كما نص عليه اليعقوبي، وواضح أن قتله لقتلة الفضل، ثم إرساله رؤوسهم إلى الحسن، ثم إظهاره للحزن عليه لخير دليل على دهائه وحنكته السياسية.

بل ذكر المسعودي، ويظهر ذلك من غيره أيضاً: أن المأمون قتل الفضل بن سهل بيده، وأنه باشر قتله بنفسه(1). ولعله اتهم هؤلاء من أجل أن يبعد التهمة عن نفسه لأسباب سياسية لا تكاد تخفى ومن أهمها: أن لا يفسد عليه الحسن بن سهل ومن معه والخراسانيون.

وتحسن الإشارة هنا إلى ما قدمناه من عرض المأمون على الفضل أن يزوجه ابنته ـ على الرغم من استهجان تزويج بنات الخلفاء من غير ذوي قرباهم ـ فرفض الفضل العرض، وشكر المأمون، وجهد المأمون الجهد كله في إقناعه، فلم يفلح! وقال له: لو صلبتني ما فعلته(2).

والكامل في التاريخ لابن الأثير ج5 ص191 و 192 و تاريخ الأمم والملوك ج11 ص1027 ووفيات الأعيان (طبع سنة 1310هـ) ج1 ص414 ومرآة الجنان ج2 ص7 وإثبات الوصية ص207 وليراجع تجارب الأمم ج6 ص443.

(1) مروج الذهب ج3 ص417 ويظهر أيضاً من: الفخري في الآداب السلطانية ص218.

(2) الوزراء والكتاب ص307.

فإن عرضه هذا، وجهده في إقناعه ما كان إلا شركاً منه للتجسس والإيقاع بالفضل على يدها، كما فعل بالجواد والرضا «عليه السلام».. وعندما لم يفلح في إقناع الفضل، وفشلت مؤامرته، دبر قضية حمام سرخس، ونجح في تدبيره ذاك كما عرفنا..

وقبل أن نمضي في الحديث يحسن بنا أن نشير إلى ما ذكره الأصفهاني في أغانيه، فيما يتعلق بمقتل الفضل، حيث قال ما ملخصه: إن إبراهيم ابن العباس الشاعر كان من خواص الفضل بن سهل. وجعله كاتباً لعبد العزيز بن عمران، فلما دبر المأمون قتل الفضل، وندب إليه عبد العزيز ابن عمران.

علم إبراهيم بذلك، فأخبر به الفضل، فأظهره للمأمون، وعاتبه عليه..

وبعد قتل المأمون للفضل ولقتلته سأل: من أين سقط الخبر للفضل؟!

فعرف أنه من جهة إبراهيم، فطلبه.

فاستتر، وتحمل إبراهيم بالناس على المأمون. وجرد في أمره هشام الخطيب المعروف بالعباسي، وكان جريئاً على المأمون، لأنه رباه، فلم يجبه المأمون إلى ما سأل(1). إلى آخر ما قال.

---

(1) الأغاني (ط الساسي) ج9 ص31.

ظاهرة قتل الوزراء:

وتحسن الإشارة هنا: إلى أن قتل الوزراء كان ظاهرة شائعة في حياة الخلفاء العباسيين، حتى إن أحمد بن أبي خالد الأحول امتنع بعد مقتل الفضل عن قبول اسم «**وزير**» مع قبوله بالقيام بكل أعمال الوزير ووظائفه.

وهنا لطائف وظرائف تتعلق بهذا المطلب، ليس هنا محل ذكرها.. ولنعد الآن للحديث عن موقف المأمون فنقول:

لا بد من العودة إلى سنة معاوية:

إنه رغم فشل المأمون في قضية حمام سرخس، لم ييأس، ولم يهن في الوصول إلى ما كان يطمح إلى الوصول إليه، فاستمر يعمل الحيلة ويدبر المكيدة للإمام «عليه السلام».

وكان عليه: أن لا يعرض نفسه للخطأ الذي وقع فيه في قضية الفضل، حيث أعلن القتلة في وجهه بأنه هو الذي أمرهم بقتله، مما كان سبباً في ثورة الجند عليه، تعرض لخطر عظيم جداً، لو لم يلتجئ إلى الإمام، الذي أنقذ موقفه، وفرق الناس عنه، كما تقدم..

ولم ير وسيلة أسهل وأسلم من تلك التي سنها سلفه معاوية، الذي قدمنا في فصل: آمال المأمون وآلامه: أن المأمون قد ارتضى سيرته، ورد سيرة أبي بكر وعمر وعلي وهذه الوسيلة هي: «**السم**».

ودس إليه السم في العنب، أو في ماء الرمان، ومضى الإمام

«عليه السلام» شهيداً، صابراً محتسباً.. وهذه هي نفس الطريقة التي تخلص بواسطتها، من قبل من محمد بن محمد، صاحب أبي السرايا، ولا نستبعد أنه قد دبر مثل ذلك في محمد بن جعفر، الذي مات هو الآخر ـ كالرضا «عليه السلام» والفضل بن سهل ـ في طريق بغداد(1).

كما ويلاحظ: أنه لما مات محمد بن جعفر نادى منادي المأمون: «ألا لا تسيئن الظن بأمير المؤمنين؛ فإن محمد بن جعفر جمع بين أشياء في يوم واحد. وكان سبب موته أنه جامع وافتصد، ودخل الحمام فمات»(2).

وهكذا.. مات اللذان تكرههما بغداد، في نفس طريق بغداد.. ولم يعد هناك ما يعكر صفو العلاقات بينه، وبين بني أبيه العباسيين

---

(1) ولعل ابن قتيبة يشير إلى هذا في معارفه (طبع سنة 1300هـ) ص133 حيث يقول: «وظفر بمحمد بن جعفر، فحمله إلى المأمون مع عدة من أهل بيته، فلم يرجع منهم أحد..»!!.

ولكننا نراه مع ذلك، عندما يؤتى بجنازة محمد بن جعفر قد نزل بين العمودين، وحمله! وقال: هذه رحم مجفوة منذ مأتي سنة، وصلى عليه وقضى دينه!!.. بل إننا لا نستبعد أن يكون هو المدبر لشائعة عقليه السوداء على الحسن بن سهل أخي الفضل. وهكذا.. فيكون قد قضى على كل أولئك الذين تكرههم بغداد وتخشاهم، وتخلص منهم واحداً بعد الآخر.

(2) تاريخ جرجان ص404

وأشياعهم، وأصبح باستطاعته أن يكتب إليهم:

«..إن الأشياء التي كانوا ينقمونها عليه قد زالت، وأنهم ما نقموا عليه إلا بيعته لعلي بن موسى الرضا «عليه السلام» وقد مات، فارجعوا إلى السمع والطاعة، وإنه يجعل ولاية العهد في ولد العباس..»(1).

فرجعوا إليه، وانقادوا له، ولكن بعد التخلص ممن كان يكره ويكرهون، ويخاف ويخافون..

رجع إلى بغداد، فأطاعته، وانقادت له، لأنه قضى على من كانت تخافهم، وتخشاهم، وحقق لها ما كانت ترجوه، وتصبو إليه، وغفرت له قتله أخاه، ونسيته حتى كأنه أمر لم يكن! بل لقد أصبحت ترى أنه أفضل من أخيه الأمين، لأنه استطاع أن يثبت أقدام بني أبيه في الحكم والسلطان إلى ما شاء الله..

رجع إلى بغداد، إلى بني أبيه، لأن رجوعه إليهم كان ضرورياً، من أجل أن يرجع إليهم اعتبارهم من جهة.. ولأنهم هم الدرع الواقي له، والحصن الحصين من جهة أخرى.. هذا بالإضافة إلى أن خلافة

---

(1) راجع في ذلك: تاريخ الأمم والملوك ج11 ص1030 والبداية والنهاية ج1 ص249 وتاريخ الخلفاء ص307 والكامل في التاريخ لابن الأثير ج5 ص193 والفخري الآداب السلطانية ص218 وتاريخ أبي الفداء ج2 ص24 والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج3 ص250 والنجوم الزاهرة ج2 ص173 وتجارب الأمم ج6 ص444 وغير ذلك.

لا تكون بغداد مقراً لها ليست في الحقيقة بخلافة. إلى غير ذلك من أمور واعتبارات.

نبوءة الإمام عليه السلام قد تحققت:

هذا.. وكما تنبأ الإمام «عليه السلام» من قبل بأن أمر البيعة لا يتم، وتنبأ أيضاً بأنه يموت ويدفن بخراسان.. لم يكن ليصعب عليه أن يتنبأ بأن المأمون سوف يقدم في النهاية على ما أقدم عليه: من الإعتداء على حياته «عليه السلام» سيما وأنه كان على علم أكثر من أي إنسان آخر بحقيقة نوايا المأمون وأهدافه.. وبالفعل نرى الإمام «عليه السلام» يصرح بذلك في أكثر من مورد، وأكثر من مناسبة، حتى للمأمون نفسه، كما تقدم..

ومن جهة أخرى، فرغم محاولات المأمون للتستر على جريمته النكراء تلك خوفاً من ثورة الرأي العام ضده.. فإنه لم يستطع إخفاء الحقيقة، وطمس الواقع بل شاع الأمر، وافتضح المأمون.. بل سيمر معنا: أنه هو نفسه قد فضح نفسه..

الحقد الدفين:

وأخيراً.. فإن ما أقدم عليه المأمون من الغدر بالإمام «عليه السلام» ودس السم له لخير دليل على فشل المأمون في سياسته، الفضل المزري والمهين، حتى إنه عندما عجز عن أن ينال من الإمام «عليه السلام» حياً أراد أن ينال منه ميتاً، بدافع من حقده الدفين، الذي

لم يعد يستطيع أن يتحمل مضاعفاته، فكتب إلى السري عامله على مصر، يخبره بوفاة الرضا، ويأمره بغسل المنابر، التي دعي له عليها، فغسلت.. كما تقدم.. وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن الحقد كان قد أكل قلبه، وأعمت البغضاء بصره وبصيرته..

كما أنه يدل على خسة في النفس، وإسفاف في التفكير، وشعور بالعجز، وبالنقص أيضاً..

كاد المريب أن يقول: خذوني.

ومع غض النظر عن كل ما تقدم:

لسوف نغض النظر هنا عن تصريحات المأمون الدالة على أنه سوف يدبر في الإمام بما يحسم عنه مواد بلائه، وعن تأكيدات الإمام وتصريحاته بأنه سوف يموت شهيداً بسم المأمون، حتى لقد واجه نفس المأمون بذلك، لكنه تجاهل الأمر، وغير الحديث(1).

ولسوف نغض النظر أيضاً عن اعتراف المأمون نفسه بأن الإمام «عليه السلام» لم يمت حتف أنفه، وإنما مات مقتولاً بالسم، وأن قتلته هما عبيد الله، والحمزة، ابنا الحسن(2)، واللذان لم يكن بينهما وبين الإمام «عليه السلام» ما يوجب ذلك.. بل إن كان لهما دور ما، فإنما هو بإشارة من يهمه مثل هذا الأمر..

بل لقد ورد: أن المأمون رمى بنفسه على الأرض، وجعل يخور كما يخور الثور، ويقول: «ويلك يا مأمون، ما حالك، وعلى ما

---

(1) راجع: عيون أخبار الرضا ج2 ص140 وبحار الأنوار ج49 ص149 وعلل الشرايع ج1 ص237 وأمالي الصدوق ص42 و 43 وغير ذلك.

(2) راجع: غيبة الشيخ الطوسي ص49 وبحار الأنوار ج49 ص306.

أقدمت، لعن الله فلاناً وفلاناً، فإنهما أشارا علي بما فعلت..»[1].

لسوف نغض النظر عن كل ما تقدم، وحتى عن رسالته للسري، عامله على مصر، والتي أشرنا إليها غير مرة..

والذي نريده هنا:

ولا نريد هنا إلا أن نضع بعض علامات استفهام على بعض تصرفات المأمون، وأقواله حين وفاة الإمام «عليه السلام»، حيث رأيناه قد ارتبك في أمر وفاة الرضا «عليه السلام» أشد ما يكون الإرتباك..

الأسئلة التي لن تجد جواباً:

فأول ما يطالعنا من الأسئلة هو أنه: لماذا يستر موت الرضا «عليه السلام» يوماً وليلة؟![2].

ولماذا يقول للإمام، وهو بعد لم يمت: «..ما أدري أي المصيبتين علي أعظم، فقدي إياك، أو تهمة الناس لي: أني اغتلتك وقتلتك»؟![3].

---

(1) إثبات الوصية للمسعودي ص209.

(2) مقاتل الطالبيين ص567 وكشف الغمة ج3 ص72 وروضة الواعظين ج1 ص277 وبحار الأنوار ج49 ص309 وإرشاد المفيد ص316.

(3) مقاتل الطالبيين ص572 وإرشاد المفيد ص316 وعيون أخبار الرضا ج2 ص241 وبحار الأنوار ج49 ص299. وعبارة مقاتل الطالبيين: «وأغلظ من ذلك علي، وأشد: أن الناس يقولون: إني سقيتك سماً».

ولماذا يظهر التمارض بعد أن أكل مع الإمام «عليه السلام» العنب؟![(1)]. وكيف مات الإمام «عليه السلام» في مرضه من العنب، ولم يمت المأمون منه أيضاً؟!

ولماذا يحضر محمد بن جعفر، وجماعة من آل أبي طالب، ويشهدهم على أن الرضا مات حتف أنفه، لا مسموماً؟![(2)].

ولماذا يبقى على قبره ثلاثة أيام!! يؤتى! كل يوم برغيف واحد وملح ليأكله! الأمر الذي لم يفعله حتى عندما مات أبوه الذي ولد منه، وأخوه الذي قتله، وفعل برأسه ما فعل؟!

وهل يمكن أن نصدقه حينما نسمعه يقول: «وقد كنت أؤمل أن أموت قبلك»![(3)]. هذا مع علمه بأن الإمام «عليه السلام» كان يكبره بـ «**22**» سنة؟! أم أن وقع المصيبة جعله يتكلم بما لا معنى له، ولا واقع وراءه؟!

ولماذا أيضاً: يجبره على أكل العنب بعد امتناع الإمام «عليه السلام» من أكله، ثم يقول له: «لا بد من ذلك، وما يمنعك منه، لعلك

---

(1) إعلام الورى ص325 وإرشاد المفيد ص316 ومقاتل الطالبيين ص566 والخرائج والجرائح (طبعة حجرية) ص258 وغير ذلك..

(2) روضة الواعظين ج1 ص277 ومقاتل الطالبيين ص567 وإرشاد المفيد ص316 وكشف الغمة ج3 ص72 و 123 وبحار الأنوار ج49 ص309 وإعلام الورى ص329.

(3) نفس المصادر السابقة باستثناء كشف الغمة.

تتهمنا بشيء؟! «وبعد أن أكل منه الإمام «عليه السلام» قام، فقال له المأمون: إلى أين؟!

قال «عليه السلام»: إلى حيث وجهتني..»؟![1].

ولماذا؟! ولماذا؟! إلى آخر ما هنالك مما يضيق عنه المقام..

كاد المريب أن يقول: خذوني:

وبعد.. فهذه بعض الأسئلة، التي تدور حول تصرفات المأمون عند استشهاد الإمام «عليه السلام».. تحتاج إلى جواب.. وأنى لها من المأمون الجواب الصحيح، والصريح. ولكن مواقفه وتصرفاته هذه، هي الجواب الكافي والشافي، فلقد قيل، وما أصدق ما قيل: «كاد المريب أن يقول: خذوني». كما أن المؤرخين بدورهم قد أجابوا عنها بكل صراحة أحياناً، وباللف والدوران ـ لأسباب مختلفة ـ أحياناً أخرى..

فإلى الفصل التالي، لنقف على بعض أقوال ومواقف المؤرخين، بالنسبة لسبب وفاة الإمام «عليه السلام»..

(1) أمالي الصدوق ص393 وروضة الواعظين ج1 ص274 وعيون أخبار الرضا ج2 ص243 وإعلام الورى ص226 وبحار الأنوار ج49 ص301 وغير ذلك.

ما يقال حول وفاة الإمام عليه السلام

ماذا ترى بعض الفرق في الحكام؟!:

قبل كل شيء نود أن نشير إلى أمر مهم، كنا قد أشرنا إليه من قبل، وله ـ إلى حد ما ـ صلة فيما نحن بصدده.. وهو: أن بعض فرق المسلمين ترى: أن الحكام تجب طاعتهم، ولا تجوز مخالفتهم، والقيام ضدهم، والوقوف في وجههم بحال من الأحوال.. مهما كانت هويتهم، وأياً كان سلوكهم، حتى ولو أنهم ارتكبوا أعظم المحرمات، وانتهكوا جميع الحرمات..

أي.. أنهم حتى لو قتلوا الأبرياء ـ ولو كانوا أبناء محمد ـ وهدموا الكعبة ـ مع ذلك كله ـ تجب طاعتهم، ولا تجوز مخالفتهم، ولا الوقوف في وجههم..

هكذا.. تعتقد الفرق الإسلامية ـ كما قلنا ـ ومن المؤسف جداً: أن من هؤلاء الفرق: أهل الحديث، وعامة أهل السنة، قبل الإمام الأشعري، وبعده. وهو أيضاً قائل بهذه المقالة ومعتقد بهذه العقيدة..

ولقد أيدوا هذه العقيدة بمختلف أنواع التأييد، حتى لقد وضعوا في

تأييدها الروايات على لسان النبي «صلى الله عليه وآله»، مع عدم تنبههم إلى أن ذلك ينافي صريح القرآن، ويصادم حكم العقل والوجدان..

انعكاسات هذه العقيدة على التراث:

وطبيعي أن ينعكس ذلك إلى حد كبير على كتابهم ومؤرخيهم(1)، وحتى على علمائهم، وفقهائهم أيضاً، حيث كان لا بد لهم من التستر على كل هفوات أولئك الحكام. وكل مخازيهم وموبقاتهم، مما كان من نتيجته ـ بطبيعة الحال ـ إخفاء كثير من الحقائق، وطمسها، حتى إذا لم يتمكنوا من ذلك، تراهم يحاولون اللف والدوران، وتوجيهها بما لا يسمن ولا يغني من جوع.. هذا إن لم تخولهم غيرتهم، وتدفعهم حميتهم إلى تشويهها، والتغيير والتبديل فيها، بحيث تبدو مستهجنة، وغريبة. ولتسقط من ثم عن الإعتبار.. وقد يختلقون في كثير من الأحيان في مقابلها، ما ينسجم مع نظرتهم الضيقة، وتعصبهم المقيت، أو يوافق هوى نفوسهم، ويرضي حكامهم، الذين كانوا يرون أنهم يقربونهم من الله زلفى.

إخفاء كل الحقائق عن الأئمة عليهم السلام:

ولقد أراد الحكام ـ لسبب أو لآخر ـ إخفاء كل الحقائق التي ترتبط

---

(1) راجع تمهيد الكتاب.

بالأئمة الأطهار «عليهم السلام»، أو تشويهها، فكان لهم ما أرادوا، ووجدوا من العلماء، والكتاب، والمؤرخين، من لا يألوا جهداً، ولا يدخر وسعاً من أجل تنفيذ إرادتهم تلك، التي يرون: أنها إرادة الله ـ حسب عقيدة الجبر التي ابتدعوها ـ حتى إنك قد لا تجد في كثير من الكتب التاريخية، حتى اسم الأئمة الأطهار «عليهم السلام». فضلاً عن شرح أحوالهم، وبيان نشاطاتهم..

وليس ذلك لأنهم «عليهم السلام» كانوا غير مشهورين، ولا معروفين.. أو لأنهم ممن لا يعتنى بشأنهم، ولا يلتفت إليهم.. لا.. أبداً.. فقد كان ذكرهم يسري في جميع الآفاق في الدولة الإسلامية المترامية الأطراف: إما حباً وتشيعاً، وأما عداءاً ونصباً..

وقد ذكر الجاحظ في رسالته: «فضل هاشم على عبد شمس».. وهو الكاتب المعروف في عصره، وبعد عصره.. وحتى الآن، والذي تعرض في كتبه لمختلف الموضوعات التي شاع التكلم بها في زمانه، ومنها موضوع رسالته المشار إليها. والذي كان يظهر الحياد في كتاباته، وإن كان المعتزلة ـ أهل نحلته ـ مثل الإسكافي وغيره يتهمونه بالنصب والعداء لأهل البيت «عليهم السلام». ومما يدل على نصبه وتعصبه: أنه قد ألف كتاباً في نقض فضائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام»**(1)**.

---

(1) مروج الذهب ج3 ص237.

ـ الجاحظ هذا ـ يقول في رسالته المشار إليها: «..ومن الذين يعد من قريش، أو من غيرهم، ما بعد الطالبيون في نسق واحد، كل واحد منهم: عالم، زاهد، ناسك، شجاع، جواد، طاهر، زاك، فمنهم خلفاء، ومنهم مرشحون: ابن، ابن، ابن، ابن. هكذا إلى عشرة.. وهم: الحسن بن علي، بن محمد، ابن علي، بن موسى، بن جعفر، بن محمد، بن علي، بن الحسين، ابن علي. وهذا لم يتفق لبيت من بيوت العرب، ولا من العجم إلخ..»(1).

هذا.. ويجب أن لا يفوتنا هنا: التنبيه على أن الجاحظ كان في البصرة، والإمام العسكري «عليه السلام» كان في سامراء، موضوعاً تحت الرقابة الشديدة.

وتوفي الجاحظ قبل وفاة العسكري بخمس سنين.

وقد كان عمره «عليه السلام» عندما ألف الجاحظ رسالته في حدود اثنتين وعشرين سنة، لو فرض أن الجاحظ كان قد ألفها في آخر يوم من أيام حياته..

ولم يكن الإمام العسكري أنبه. ولا أشهر من آبائه الطاهرين «عليه السلام»، سيما الإمام علي، والحسن، والصادق، والرضا «عليهم السلام». بل كان الأئمة «عليهم السلام»، بعد الرضا «عليه السلام» ـ مع نباهة شأنهم، وعلو أمرهم ـ يسمون: بـ «**ابن الرضا**»،

(1) آثار الجاحظ ص235.

وذلك يدل على أنه «عليه السلام» كان أنبه من أبنائه الطاهرين، فكان يقال ذلك ـ يعني: ابن الرضا ـ للجواد، والهادي بعده، بل وللعسكري أيضاً(1). ويؤيد ذلك: قول أبي الغوث، أسلم بن مهوز المنبجي في داليته المعروفة، التي يمدح فيها أئمة سامراء «عليهم السلام»:

إذا ما بلغت الصادقين بني الرضا، فحسبك من هاد يشير إلى هاد(2).

نعم.. إن هؤلاء الأئمة، الذين كان يسري ذكرهم في الآفاق، قد لا تجد حتى أسماءهم في كثير من الكتب التاريخية.. مع أنك تجد ما شاء الله. من قصص المغنين، والجواري، والأعراب، بل وحتى قطاع الطرق، مما لا يسمن، ولا يغني من جوع.

كل ذلك خيانة للحقيقة، وتخلياً عن الأمانة. التي أخذوا على أنفسهم أداءها للأجيال التي تأتي بعدهم، حيث كان عليهم: أن يصدعوا بالحق، ويظهروا الواقع، مهما كانت الظروف، وأياً كانت الأحوال.. وإلا.. فيجب أن لا يتصدوا للكتابة، ويبوؤا بإثم الخيانة..

هذا.. ولم يكن المجال مفسوحاً أمام شيعة أهل البيت «عليهم السلام»، ليتمكنوا من إظهار الحقائق كاملة، وذلك بسبب ملاحقة

---

(1) راجع: قاموس الرجال ج10 ص248. والرسالة التي في آخر ج11 من قاموس الرجال ص58.

(2) سفينة البحار ج2 ص529 والكنى والألقاب ج1 ص133.

الحكام لهم. ومحاولات القضاء عليهم أينما كانوا، وحيثما وجدوا، وبأي ثمن كان.. ومن قبلهم القضاء على أئمتهم أئمة الهدى، وقادتهم، القادة إلى الحق.

ويبقى هنا سؤال:

لماذا إذن كان يهتم الخلفاء بالعلماء، ويرسلون إليهم يستدعونهم من مختلف الأقطار والأمصار؟! وكيف لا يتنافى ذلك مع اضطهادهم الأئمة، أئمة أهل البيت، وشيعتهم ومواليهم، ومحاولاتهم تصغير شأنهم، وطمس ذكرهم؟!

سر اهتمام الخلفاء بأهل العلم:

وللإجابة على هذا السؤال نقول: إن سر اضطهادهم لأهل البيت «عليهم السلام» يعود:

أولاً: إلى أن الحق في الحكم كان لأهل البيت، من كل جهة، فالقضاء معناه القضاء على ذلك الحق، وتكريس الأمور لهم. وفي صالحهم..

وثانياً: إلى أن الأئمة «عليهم السلام» ما كانوا يؤيدون أولئك الحكام، ولا يرضون عن أعمالهم، وسلوكهم الذي كان يتنافى مع مبادئ الإسلام وتعاليمه..

وثالثاً: إلى أن الأئمة «عليهم السلام» بسلوكهم المثالي، وبشخصياتهم الفذة كانوا يشكلون أكبر مصدر للخطر عليهم، وعلى

حكمهم ذاك غير الأصيل..

إلى غير ذلك من أمور يمكن استخلاصها من الفصول الأولى من الكتاب..

وأما السبب في تشجيعهم ـ في تلك الحقبة من الزمن للعلم والعلماء فإنه يعود إلى أهداف سياسية معينة. وفي الحدود التي كانت لا تشكل عليهم خطراً في الحكم، لأن الحكم كان في نظرهم هو كل شيء، وليس قبله ولا بعده شيء، وكل ما في الوجود يجب أن يكون من أجله، وفي خدمته، حتى العلماء والمفكرون.

ولم يكن جمعهم للعلماء من حولهم، والإتيان بهم من كل حدب وصوب، إلا:

1 ـ ليكون أولئك العلماء، الذين يمثلون الطليعة الواعية في الأمة تحت نظرهم، وسيطرتهم.

2 ـ ليتمكنوا بواسطتهم من تنفيذ الكثير من مخططاتهم، والوصول إلى كثير من مآربهم، كما تشهد به الأحداث التاريخية الكثيرة..

3 ـ ليظهروا للناس بمظهر المحبين للعلم والعلماء، ليقوى مركزهم في نفوسهم، وتتأكد ثقتهم بهم، إذ كان لا بد لهم، بعد أن تركوا أهل البيت «عليهم السلام»، من الإستعاضة عنهم بغيرهم، ودفع شكوك وشبهات الناس عن أنفسهم..

4 ـ محاولة التشويش بذلك على أهل البيت «عليهم السلام»،

وطمس ذكرهم، وإخفاء أمرهم، ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً.. ولكن.. يأبى الله إلا أن يتم نوره.

ويتفرع على ما سبق:

وإذا تحقق لدينا: أنهم إنما كانوا يقدرون العلم والعلماء لأهداف سياسة معينة كما أوضحنا.. فلسوف لا نستغرب إذا رأينا: أنهم كانوا إذا شعروا بالخطر يتهددهم من قبل أية شخصية، ولو كانت علمية، لا يترددون في القضاء عليها، والتخلص منها، بأي وسيلة كانت.

قال أحمد أمين: إن المنصور كان «يقرب المعتزلة إذا شاء، ويقرب المحدثين والفقهاء، ما لم تقض تعاليم أحدهم بشيء يمس سلطانه، فهناك التنكيل..»[1].

وقال السيد أمير علي: «..كان خلفاء بني العباس يسحقون كل اختلاف معهم في الرأي بصرامة. وحتى الفقهاء المعاصرون كانوا عرضة للعقاب، إذا تجرأوا على الإفصاح عن رأي لا يتفق ومصلحة الحاكمين»[2].

ولقد رأينا المنصور يدس السم لأبي حنيفة، ويضيق على الإمام الصادق «عليه السلام» ـ الذي لم يبايع لمحمد بن عبد الله العلوي ـ وضيق على من تلاه من ذريته، ولاحق تلامذته ومحبيه. لكنه لم يقتل

---

(1) ضحى الإسلام ج3 ص202 ولا بأس أيضاً بمراجعة ج2 ص46 و 47.

(2) روح الإسلام ص302.

عمرو بن عبيد، ولا أهانه بل مدحه بقوله:

كلكم يطلب صيد غير عمرو بن عبيد.

رغم أن عمراً هذا، قد بايع لمحمد بن عبد الله العلوي، ورغم أن مذهبه يفرض عليه الخروج على النظام، لأن من أصول المعتزلة الخمسة، التي يكون الإنسان بها معتزلياً هو: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعملاً بهذا الأصل كان عمرو هذا قد خرج مع يزيد الناقص سنة 126 هـ. على الوليد بن يزيد ـ لم يفعل المنصور مع ابن عبيد إلا كل ما يقتضي الإجلال والتكريم بخلاف ما فعله مع أولئك ـ لأن عمراً ـ بخلافهم ـ قد تخلى عن مذهبه، ومالأ النظام.

وكان المنصور، ومن تبعه من الخلفاء يستفيدون منه، ومن أضرابه، ولم يروا بأساً في مبايعته لمحمد لكنهم لما لم يكونوا يستفيدون من أولئك الذين نكلوا بهم، وفعلوا بهم الأفاعيل رغم امتناعهم عن مبايعة محمد.. وإلا فما قيمة عمرو هذا عند واحد من تلامذة الصادق، كزرارة، وهشام، ومحمد بن مسلم، وأضرابهم(1).

---

(1) يرى البعض: أن الخلفاء كانوا يحاولون إلقاء أسباب النزاع بين العلماء، بهدف صرفهم عن واقع الأمة، وعما يجري ويحدث في مخادع الخلفاء، وداخل قصورهم. ولعل ذلك هو السر في عنايتهم بالترجمة، وإدخال الثقافات الغربية إلى البلاد الإسلامية.. ولذا رأينا الكثيرين من المؤرخين غير راضين عن أعمال الترجمة تلك كالمقريزي في النزاع والتخاصم ص55 وغيره.. ولكل ما ذكرنا شواهد تاريخية كثيرة، ليس هنا محل

عود على بدء:

قلنا: إن الحكام كانوا يريدون ـ لسبب أو لآخر ـ إخفاء كل الحقائق التي ترتبط بالأئمة «عليهم السلام»، أو تشويهها، فكان لهم ما أرادوا على أيدي حفنة ممن يطلق عليهم اسم: «**علماء**»، فتلاعبوا، ودسوا، وشوهوا ما شاءت لهم قرائحهم، وأوحاه لهم تعصبهم المذهبي المقيت..

ولعلنا لا نعدو الحقيقة إذا قلنا: إن ابن الأثير، والطبري، وأبو الفداء، وابن العبري، واليافعي وابن خلكان.. كانوا من أولئك الذين ظلموا الحقيقة والتاريخ، بل وأنفسهم، عندما أرخوا للأمة الإسلامية، وكتبوا في أحوالها، وأوضاعها السالفة، دون أن يراعوا الإنصاف والحيدة فيما أرخوا، وفيما كتبوا..

ولعل من جملة سقطات هؤلاء الشنيعة، التي لم يخف على أحد تعصبهم فيها، وانقيادهم للحكام، والهوى الأعمى في بيانها، قضية: «كيفية وفاة الإمام الرضا «عليه السلام»..»، حيث ذكروا: أن سبب وفاته «عليه السلام» هو أنه: «أكل عنباً، فأكثر منه، فمات..»[1].

ذكرها، ولعلنا نوفق ذلك في مجال آخر..

(1) الكامل في التاريخ ج5 ص150 وتاريخ الأمم والملوك ج11 ص1030 وتاريخ أبو الفداء ج2 ص23 ومختصر تاريخ الدول ص134 ومرآة الجنان ج2 ص12 ووفيات الأعيان (طبع سنة 1310هـ) ج1 ص321.

وكان ابن خلدون، الأموي النزعة، يريد أن يتابعهم في ذلك، حيث قال في تاريخه: «ولما نزل المأمون مدينة طوس، مات علي الرضا فجأة، آخر صفر من سنة ثلاث ومائتين، من عنب أكله»(1).

ولعله نسي ما ذكره هو نفسه من ثورة إبراهيم بن موسى على المأمون لاتهامه إياه بقتل أخيه. كما سيأتي.

ما عشت أراك الدهر عجباً:

وهو كلام عجيب حقاً.. فهل يعقل ويتصور أن يصدر هذا العمل من أي إنسان عادي، فضلاً عن الإمام، الذي شهد بعلمه، وحكمته، وزهده، كل من عرفه، وكل من أتى من المؤرخين على ذكره؟!

أفهل يمكن أن يسمح أحد لنفسه أن يصدق بأن شخصاً عاقلاً، وحكيماً، كالإمام «عليه السلام»، يسمح لنفسه بالإقدام على الإنتحار من كثرة الأكل؟!

وهل عرف عن الإمام في سابق عهده: أنه كان أكولاً، أو نهماً إلى هذا الحد؟! أي إلى حد أنه ينتهي به ذلك إلى قتل نفسه؟!

أم أن الزهد والتقوى والعلم، فضلاً عن العقل والحكمة. تقضي وتحتم عليه أن يأكل هذا المقدار الهائل، الذي من شأنه أن يودي بحياته؟!

لكن بعضهم قد حكى سمه بلفظ: قيل.

(1) العبر وديوان المبتدأ والخبر ج3 ص250.

أم أن الإمام «عليه السلام» قد نسي ما كتبه في رسالته الذهبية، التي كتبها للمأمون، والتي هي من أشهر وأجل الوثائق المأثورة عنه؟!

أم أنه «عليه السلام» لم يكن قد رأى العنب في حياته، فأراد أن يغتنم هذه الفرصة الذهبية، لينال أكبر قدر تصل إليه يده؟!

لا.. لا هذا، ولا ذاك.. ولا ذلك.. وإنما العصبية المذهبية، والهوى الأعمى.. هما اللذان فرضا على الإمام «عليه السلام» أن يأكل العنب، ويكثر منه، ويموت هذه الميتة.. حتى ولو لم يقبل بها العقل، ويصدق بها الوجدان..

إن الإمام «عليه السلام» لو كان هو الحاكم، والمتسلط لم يمت هذه الميتة، بل كان مات على حسب ما اشتهى، وبالكيفية التي أراد..

دعك من هؤلاء وأمثالهم، فإنني لا أرى أن كلاماً كهذا يستحق من العناية أكثر من ذلك.. بل لا رأى أنه يستحق شيئاً من العناية على الإطلاق..

دعك منه.. وذره لأهله في سنبله!

وتعال معي لننظر إلى ما يقوله الآخرون، ممن أرخوا للأمة، وتحدثوا عن ماضيها، فقد نجد في كلامهم ما ينقع الغلة، ويشفي الغليل..

قول فريق آخر من المؤرخين:

وإننا بعد إلقاء نظرة سريعة وعابرة على أقوال المؤرخين في هذا المجال، نستطيع أن نلاحظ: إلى أي حد اضطربت كلماتهم في هذه القضية، وتباينت اتجاهاتهم.

فعدا عن أولئك القلة الذين تحدثنا عنهم آنفاً، نرى فريقاً ثانياً من المؤرخين قد أوردوا خبر وفاته مجرداً عن بيان السبب، ثم سكتوا، أو عقبوا ذلك بقولهم: «وقيل: إنه مات مسموماً». ومن هؤلاء اليعقوبي في تاريخه ج3 ص80، وإن كان يظهر من عبارته اختيار مسموميته، وابن العماد في شذرات الذهب، وغيرهم.

ولعل هؤلاء ممن جازت عليهم لعبة المأمون، وانطلت عليهم حيلته، وأقنعتهم الحجج الواهية الآتية التي يسوقها الفريق القائل ببراءة المأمون من دم الرضا «عليه السلام».. أو لعلهم لم يكونوا بصدد بحث هذا الأمر وتمحيصه..

أو لأنهم لم يستطيعوا أن يصدعوا بالحقيقة، لما كانوا يخشونه من سطوة الحكام، وبطشهم، ولم يريدوا أن يحرفوا الكلم عن مواضعه، فآثروا السكوت، وإهمال ذلك، على أمل أن يقيض الله من يصدع بالحق ويكشف عن الواقع.. إلى غير ذلك من الإحتمالات، التي قد يجد بعضها شواهد تاريخية كثيرة.

رأي فريق ثالث في ذلك:

وهناك فريق آخر يرى: أنه «عليه السلام» مات مسموماً، وأن الذي دس إليه السم هم العباسيون. وهذا هو رأي السيد أمير علي، وأشار إليه أحمد أمين(1) أيضاً..

وهذا الرأي ليس له أي شاهد أو سند تاريخي إلا ما نقل عن الأربلي أنه قال: «فلما رأوا أن الخلافة قد خرجت إلى أولاد علي، سقوا علي بن موسى سماً، فتوفي بطوس في رمضان»(2). وهو عدا عن أنه كلام مبهم، فإن، الشواهد كلها على خلافه.. كما قدمنا وسيأتي. ولذا فهو لا يحتاج إلى كبير عناء في رده وتفنيده.

ورأي آخر يقول:

إنه «عليه السلام» مات مسموماً من قبل المأمون، ولكن بإشارة الفضل، وإغرائه.

ونرى نحن بدورنا: أن المأمون لم يكن بحاجة إلى حث وإغراء، بعد أن كان يرى: أن وجود الإمام «عليه السلام» يشكل خطراً محققاً

---

(1) روح الإسلام للسيد أمير علي ص311 و 312. وأما أحمد أمين فقد أشار إليه في عبارته الآتية عما قريب بقوله: «فإن كان حقاً قد سم، يكون سمه أحد غير المأمون، من دعاة البيت العباسي».

(2) الإمام الرضا ولي عهد المأمون ص102 عن خلاصة الذهب المسبوك ص142.

عليه، وعلى كل بني أبيه من بعده. ونحن ـ وإن كنا لا نستبعد أن يكون هذا الرأي قد جاء بدافع من حب تبرئة المأمون ـ السلطة ـ إلا أننا لا نضايق في أن الفضل، الذي قتل قبل الإمام «عليه السلام» بمدة!! كان من الراغبين في التخلص من الإمام، سيما إذا لاحظنا: أنه كان يشكل عقبة كبرى في طريق نفوذه وقوته وسلطانه.. ولكننا لا نوافق على أن المأمون كان لا يريد ذلك، وإنما فعله استجابة لرغبة الفضل، الذي كان قد قتل قبل ذلك بزمان!!

وقد تحدثنا في فصل: «أسباب البيعة لدى الآخرين»، وغيره من الفصول. وسيأتي الحديث بما فيه الكفاية إن شاء الله، تعالى..

ورأي فريق خامس يقول:

إنه «عليه السلام» قد مات حتف أنفه، ولا يقبل أبداً بأنه «عليه السلام» مات مسموماً، ويورد لذلك الحجج والبراهين التي رأى أنها كافية للدلالة على أنه «عليه السلام» لم يمت مسموماً.

ونذكر من هؤلاء: ابن الجوزي، حيث قال ـ بعد أن أورد خبر وفاته، وحكى القيل: بأنه دخل الحمام ثم خرج، فقدم له طبق فيه عنب قد أدخلت فيه الإبر المسمومة، من غير أن يظهر أثرها، فأكله، فمات ـ قال بعد ذلك ـ: «وزعم قوم: أن المأمون سمه، وليس بصحيح. فإنه لما مات علي توجع له المأمون، وأظهر الحزن عليه، وبقي أياماً لا

يأكل طعاماً، ولا يشرب شراباً[1]، وهجر اللذات إلخ..»[2].

لكن عبارة سبط ابن الجوزي هذه تقتضي: أنه ينكر أن يكون المأمون هو الذي سمه، ولا ينكر أن يكون «عليه السلام» قد مات بسم غير المأمون.

وقد تابعه الأربلي في كشف الغمة على ذلك، محتجاً بعين ما احتج به، وأضاف إلى ذلك: أن سمه إياه يتنافى مع إكرامه له، وأنه كان ينبه على علم الرضا، وشرف نفسه وبيته إلخ..

وأما أحمد أمين فيقول: إن ذلك بعيد، لأن المؤرخين «يروون حزن المأمون الشديد عليه، كما يروون: أن المأمون بعد موته، وبعد انتقاله إلى بغداد ظل يلبس الخضرة..

إلى أن قال: فإن كان حقاً قد سم، يكون قد سمه أحد غير المأمون، من دعاة البيت العباسي..».

ثم استشهد لذلك أيضاً: بمناظرة المأمون للعلماء في تفضيل الإمام علي «عليه السلام»، والتي ذكرها ابن عبد ربه في العقد الفريد، وبأنه

---

(1) في تاريخ اليعقوبي ج3 ص81: أن المأمون بقي ثلاثة أيام مقيماً عند قبر الرضا «عليه السلام»، يؤتى كل يوم برغيف وملح، فيأكله. ثم انصرف في اليوم الرابع.

(2) تذكرة الخواص ص355.

ظل يظهر العطف على العلويين، رغم كثرة خروجهم عليه(1).

وصاحب كتاب عصر المأمون يستند في استبعاده لذلك إلى تلك الرعاية، التي أظهرها المأمون له، وذلك الإحترام والتقدير، الذي كان يحيطه به، وخصوصاً بعد أن توثقت عرى المودة بينهما بالمصاهرة، ويضيف إلى ذلك أيضاً: أن نفسية المأمون، وخلقه، يأبيان ـ على زعمه ـ عليه ذلك.

وعقد ولاية العهد له من بعده هو عند هؤلاء الدليل القاطع على حسن نية المأمون، وسلامة طويته.

والدكتور أحمد محمود صبحي يرى: أن قضية مسمومية الرضا «عليه السلام» هي من مختلقات الشيعة «الذين لم يجدوا تناقضاً بين الحظوة التي كان ينالها من المأمون، ثم مبايعته له بولاية العهد، وتزويجه أخته(2)، وبين أن يدس له المأمون السم في العنب، ثم يصلي عليه، ويدفنه بجوار قبر أبيه الرشيد. فقد أصبح مقدرا على

---

(1) ضحى الإسلام ج3 ص295 و 296.

(2) قد اتفق المؤرخون تقريباً: على أن المأمون قد زوج للرضا «عليه السلام» «**ابنته**» وليس أخته. ولم يذكر أنها أخته إلا شاذ منهم لا يعتد به، وهو الذي يتشبث به الدكتور هنا. ولعله لأنهم رأوا عدم انسجام سن الإمام مع سن ابنته آثروا أن يجعلوها أخته.. وأياً كانت الحقيقة فإن مقصود المأمون هنا حاصل..

الأئمة منذ الحسن: أن يكون قاتلوهم: هم الخلفاء، أو بإيعاز منهم»(1).

هذه هي الحجج، التي حاول هؤلاء إقامتها على صحة ما ذهبوا إليه، من براءة المأمون من دم الإمام «عليه السلام».

ملخص ما سبق:

ومن أجل التسهيل على القارئ نعود فنوجز ما ذكروه من الأدلة في النقاط التالية:

1 ـ عقده له ولاية العهد من بعده..

2 ـ إكرامه وتقديره له، وتنبيهه على شرفه، وعلمه وفضله، وبيته.

3 ـ تزويجه ابنته، الأمر الذي كان سبباً في توثيق عرى المودة بينهما.

4 ـ إحتجاجه على العلماء في تفضيل علي «عليه السلام» على جميع الخلق..

5 ـ إظهاره الحزن والتوجع لوفاته، وهجره الطعام والشراب، واللذات لذلك.

6 ـ دفنه له بجوار أبيه الرشيد، وصلاته عليه.

7 ـ بقاؤه بعد وفاته على لباس الخضرة حتى دخل بغداد.

____

(1) نظرية الإمامة ص387.

8 - إنه ظل يظهر العطف على العلويين، رغم كثرة خروجهم عليه..

9 - إن نفسية المأمون وخلقه يأبيان عليه ذلك.

10 - إن ذلك من مختلقات الشيعة. حيث كتب على أئمتهم بعد الحسن أن يموتوا بسم الخلفاء، أو بإيعاز منهم.

آفة ذلك: هل هو الجهل، أم التعصب:

هذا ملخص أدلة ما ذهبوا إليه من عدم دس المأمون السم للإمام «عليه السلام»، ونحسب أن هؤلاء: إما أنهم لم يطلعوا على الحقائق اطلاعاً كافياً، يخولهم إصدار أحكام صائبة، في قضايا هي من أكثر المسائل التاريخية تعقيداً، بل وغموضاً وإبهاماً، كقضية حقيقة ظروف وعلاقات المأمون بالرضا، فحكموا على الأمور حكماً سطحياً، لا يلبث أن ينهزم أمام المنطق السليم والنظر الصائب.

وإما أنهم جروا على ديدن أسلافهم في التعصب على الأئمة «عليهم السلام»، والمجاراة لأهوائهم، ولخلفائهم في طمس معالم الحقيقة، التي كان يضر أولئك الخلفاء أكثر من غيرهم إظهارها، ومعرفة الناس لها..

نحن.. وما يقوله هؤلاء:

إن كان ما ذكره هؤلاء لا يمكن أن يمنع المأمون من التدبير في الإمام بما يحسم عنه مواد بلائه.. كما دبر من قبل بوزيره الفضل بن

سهل، الذي أراد أن يزوجه ابنته، وكما دبر في قائده الكبير هرثمة بن أعين، الذي قتله فور وصوله إلى مرو، دون أن يستمع لشكواه، أو يصغي إلى دفاعه عن نفسه(1)، وكما دبر فيما بعد بطاهر وأبنائه(2)

---

(1) هكذا ذكر بعض المؤرخين، وقال ابن خلدون في تاريخه ج3 ص245 و 249: إنه حبس، ثم دس عليه المأمون من قتله.. وفي معارف ابن قتيبة ص133 (طبع سنة 1300 هـ) قال: «..فلما سمع حاتم بن هرثمة ما صنع أبوه كاتب الأحرار هناك. والملوك، ودعاهم إلى الخلافة، فبينما هو على ذلك أتاه الموت، فيقال: إن سبب خروج بابك كان ذلك..».

ومن يدري فلعل المأمون قد دبر بحاتم بما يحسم عنه مواد بلائه.. كما دبر في الكثيرين قبله وبعده..

وفي البداية والنهاية ج10 ص246: أن أهل بغداد ثاروا. وأعلنوا العصيان بسبب قتل هرثمة. هذا.. ويقال: إن الفضل بن سهل قد عمل على قتل هرثمة. ولا بأس بمراجعة تاريخ ابن الوردي ج1 ص289 وغيره.

(2) في البداية والنهاية ج10 ص260 ومرآة الجنان ج2 ص36 ووفيات الأعيان (طبع سنة 1310) ج1 ص237: أن سبب وفاة طاهر: هو أن المأمون عندما ولاه خراسان، أهداه غلاماً ليخدمه، ودفع إليه سماً لا يطاق، فسمه الخادم في كامخ، فمات من ليلته.

وفي الفخري في الآداب السلطانية ص224: أن الذي أهداه الغلام هو أحمد بن أبي خالد وزير المأمون، ليقتله إذا فارق الطاعة. فقتله بأمر من المأمون..

وفي تاريخ اليعقوبي ج3 ص192: أن المأمون تآمر عليه فقتله. والمؤرخون متفقون على أن المأمون كان يضمر الشر والخيانة.

والنتيجة: أن طاهر يموت ـ بتدبير من المأمون بهذه الكيفية الغامضة، ويبقى

وغيرهم، وغيرهم، وغيرهم ممن كان يختلهم واحداً فواحداً ـ على حد تعبير عبد الله بن موسى في رسالته له ـ سواء من العلويين أو من غيرهم..

مع أن هؤلاء كانوا وزراءه وقواده، ولهم من الفضل عليه، وعلى دولته ما لا يمكن أن يخفى على أحد. فإنهم هم الذين وطدوا له دعائم حكمه، وبسطوا نفوذه وسلطانه على البلاد، وأذلوا له العباد، وقامت دولته بأسيافهم، وعلى أكتافهم..

لقد ختلهم واحداً فواحداً.. مع أنه كان يظهر لهم من الحب والتقدير ما لا يقل عما كان يظهره للإمام «عليه السلام»..

وحسبنا أن نذكر هنا: أنه قتل أخاه وعمل برأسه ما تقدمت الإشارة إليه من أجل الملك والسلطان، فكيف لا يقتل الرضا من أجل الملك والسلطان، أيضاً.. ثم يتستر على فعلته بتلك الظواهر التي لا تضره؟! أم يعقل أن يكون الرضا أعز من هؤلاء جميعاً.. وحتى أعز عليه من أخيه الذي قتله؟!

وأما تظاهره بالحزن والأسى لوفاة الإمام «عليه السلام» إلخ.. فما أدري إن كان هؤلاء يريدون من ذلك الأفعى الداهية: أن يظهر الفرح والإستبشار بموت الإمام «عليه السلام»!!

المأمون نفسه بعيداً عن الشكوك والشبهات.

وهل نسوا أنه قتل الفضل ثم تظاهر بالحزن العظيم عليه(1) وتتبع قتلته وقتلهم، وأرسل رؤوسهم إلى أخيه الحسن بن سهل، ثم تزوج ابنة الحسن هذا؟! ولكنه عاد فغض من الحسن بن سهل حينما ظفر بإبراهيم بن شكلة، وأسقطه وحجبه وعزله عما كان في يده(2).

وقتل طاهراً ثم أرسل يحيى بن أكثم إلى الرقة، لينوب عنه في تقديم التعازي، لولده عبد الله، ثم ولى أبناءه مكانه، ثم غدر بهم واحداً بعد الآخر؟!(3).

وقتل محمد بن جعفر، ثم جاء وحمل نعشه، وقال: إن هذه رحم مجفوة منذ مأتي سنة؟!

وغيرهم، وغيرهم، ممن لا مجال هنا لتتبع أسمائهم وأحوالهم..

---

(1) التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية ج3 ص322 ومآثر الإنافة ج1 ص211. وقد تكلمنا عن كيفية قتل الفضل في ما تقدم فلا نعيد..

(2) لطف التدبير ص166.

(3) ولقد كان يؤكد براءته من تلك الجرائم بأساليب مختلفة أخرى، ويرضي جميع الأطراف، فهو يرضي العباسيين بقتل الرضا، ويرضي العلويين باستقدام الجواد ـ ولد الرضا ـ من المدينة، وإكرامه إياه، ويقتل الفضل، ويرضي الحسن أخاه، بما ذكرنا، ويقتل طاهراً، ويرضي أبناءه بتوليتهم مكانه، ويبقى يستعين بهم طيلة فترة حكمه تقريباً.. حيث يغدر بهم واحداً واحداً كما ذكرنا، وعلى هذه فقس ما سواها مما يدل على مدى حنكة المأمون ودهائه السياسي..

أما مواقفه وتصريحاته عند وفاة الإمام، فالظاهر أنهم لم يقيموا لها وزناً، ولا أعارها أي منهم أذناً صاغية، أو قلباً واعياً؟!

وكيف يتفق كل ما ذكرناه ـ وخصوصاً ما فعله مع أخيه حياً، أو ميتاً، وتخريبه بغداد، وأيضاً قتله لسبعة من إخوة الإمام واضطهاده للعلويين كما سنبينه، وكتابه للسري عامله على مصر يأمره فيه بغسل المنابر إلخ.. كيف يتفق كل ذلك، وسائر أفاعيله التي قدمنا شطراً منها مع خلق المأمون ونفسيته؟! ولا يتفق قتله الإمام «عليه السلام» مع نفسيته وخلقه الكريم؟! وهل قتل أولئك مع إظهار المحبة والإكرام لهم لا يتنافى مع نفسيته وخلقه الكريم، ويتنافى قتل الإمام مع الاكرام والمحبة له وللعلويين مع نفسيته وخلقه الكريم أيضاً؟!

وأيضاً هل بعد كل ذلك، يمكن أن يقال: إن مصاهرته للإمام تمنعه من الغدر به، ودس السم إليه؟! ولقد بينا في فصل: «ظروف البيعة» بعض أهدافه من تزويجه، وتزويج ولده الجواد، وتزويج الفضل أيضاً.. وتحدثنا أيضاً عن السبب في لباسه الخضرة، ودوافع ولاية العهد، وغير ذلك من أمور.

بل نجرؤ على القول هنا: إن المأمون قد أكره الإمام «عليه السلام» على هكذا زواج، إذ كيف يمكن أن نتصور رجلاً حكيماً عاقلاً، زاهداً في الدنيا.. يقدم ويرغب في زواج طفلة ومن هي بالنسبة إليه بمنزلة حفيدته، بل أصغر، حيث كان يكبرها بحوالي أربعين سنة.. ثم لا يكون هناك سر آخر يكمن وراء مثل هكذا زواج.

إلا أن يدعي هؤلاء: أن ذلك يتفق مع العقل والحكمة، وينسجم مع زهد الإمام في الدنيا، وانصرافه عنها..

وإذا كان ثمة سر آخر يكمن وراء ذلك الزواج، فإن ما تجدر الإشارة إليه هنا: هو أنه «عليه السلام» لم يكن يستطيع التصريح بحقيقة الأمر، وواقع القضية.. إلى آخر ما قدمناه في فصل: «ظروف البيعة».

وأما قوله بتفضيل علي «عليه السلام» على جميع الخلق.. فإننا إن لم نقل: إنه كان من ضمن المخطط، الذي كان قد رسمه للوصول إلى مآربه وأهدافه ـ كما اتضح في فصل «ظروف البيعة» ـ فإننا ـ ونحن نرى تباين مواقفه وتصريحاته ـ نرى أنفسنا مضطرين إلى القول: بأنه لم يكن ينطلق في مواقفه السياسية من مواقف عقائدية.

وأما إكرامه للعلويين.. فقد تقدم تصريحه في كتابه للعباسيين: بأن ذلك ما كان منه إلا سياسة ودهاء.. وتقدم: أنه بعد وفاة الرضا «عليه السلام» قد أخذهم بلبس السواد، ومنعهم من الدخول عليه.. وأنه كان يختلهم واحداً فواحداً حسب ما كتب إليه عبد الله بن موسى.

وسيأتي بيان: أنه قتل سبعة من إخوة الإمام «عليه السلام». وأنه أمر الولاة والحكام بالقبض على كل علوي.

وأما ما ذكره أحمد أمين: من كثره خروج العلويين عليه.. فإننا لم نجد، ولم نسمع ذكراً في التاريخ لثورة قامت ضد المأمون، بعد وفاة الرضا «عليه السلام» إلا ثورة عبد الرحمن بن أحمد في اليمن،

والتي كانت باتفاق المؤرخين بسبب جور العمال، وظلمهم.. وسوى ثورة إخوة الإمام الرضا «عليه السلام» طلباً بثأر أخيهم كما سيأتي..

ولم يبق ثمة إلا نسبة فكرة اغتيال الرضا «عليه السلام» إلى الشيعة.. وأنهم إنما اختلقوها وابتدعوها بدافع من الشعور بالحاجة إلى مثل هذه التزويرات، إذ قد كتب إلخ..

فهي دعوى تكذبها جميع الشواهد والدلائل التاريخية.. هذا بالإضافة إلى أن السنة قد اتهموا المأمون بهذه التهمة، قبل اتهام الشيعة له بها، والشيعة إنما يعتمدون في ذلك على كتب أهل السنة، التي استفاضت في اتهام المأمون بذلك، والتي يؤيدها الكثر مما قدمناه في هذا الكتاب، وغيره..

وهكذا يتضح: أن كل ما ذكره هؤلاء لا يصلح مانعاً ولا دليلاً على أن المأمون لم يكن وراء استشهاد الإمام «عليه السلام».. بل جميع الدلائل والشواهد متضافرة على خلاف ذلك حسبما فصلناه في الفصلين المتقدمين وغيرهما. ولولا أن تعداد مواقف المأمون مع الإمام وتصريحاته يستلزم تكراراً نربأ بالقارئ الفطن أن يضطرنا إليه.. لاستطعنا أن نحشد الكثير الكثير من الدلائل والشواهد، التي تؤكد سوء نية المأمون، وخبث طويته تجاه الإمام «عليه السلام».. فما استند إليه هؤلاء في حكمهم ذاك، لا يصلح للاستناد إليه، ولا للاعتماد عليه، وإن صيغ بعبارات منمقة، وأساليب مختلفة، فيها الإغراق والمبالغة أحياناً، ويبدو عليها الإتزان والموضوعية أحياناً

أخرى.

وبعد.. فعلى المكابر: أن يجيب على السؤال التالي:

وإلا.. فإننا نرى: أن لنا كل الحق في توجيه السؤال التالي إلى كل من يكابر، ويصر على براءة المأمون، وحسن نيته، والسؤال هو: إنه إذا كان قد عرض ولاية العهد بعد وفاة الرضا «عليه السلام» على عبد الله بن موسى، فلماذا لم يجعل ولد الرضا ـ «**الجواد**» ـ ولياً لعهده، مع أنه كان زوج ابنته، وولد ولي عهده، الذي أظهر عليه الحزن والجزع، ومع أنه كان قد اعترف له بالعلم. والفضل والتقدم، كما اعترف لأبيه من قبل؟!

ولا مجال هنا للإصغاء للقول: بأن الجواد «عليه السلام» لم يكن يصلح لولاية العهد، بالنظر لصغر سنه.. إذ إن جعله ولياً للعهد لا يعني تسليمه بالفعل أزمة الحكم والسلطان.. وقد أخذ الخلفاء، حتى أبوه الرشيد، وأخوه الأمين البيعة لم كانوا أصغر من الجواد سناً، ولمن لم يكن له من العقل والحكمة والدراية ما كان الجواد «عليه السلام».

هذا بالإضافة إلى أن صغر سنه لم يكن ليضره، بعد أن كان من أهل بيت زقوا العلم زقاً، وبعد أن شهد المأمون، واعترف له العباسيون بالعلم والفضل، بعد ذلك المجلس الذي أجاب فيه يحيى بن أكثم عن مسائله، حيث كان العباسيون قد بذلوا له الأموال الطائلة

ليقطعه عن الحجة![1].

راجع فصل: «مع بعض خطط المأمون» لتعرف أهداف المأمون من هذه المناظرة.

رأي الفريق السادس: الرأي الحق:

وأما ذلك الفريق الذي يرى: أنه «عليه السلام» مات مسموماً دون شك، والذين أشار إليهم ابن الجوزي بقوله: «وزعم قوم أن المأمون قد سمه».. أما هؤلاء، فكثيرون.

ويمكننا أن نقول:

إن ذلك مما تسالم عليه الشيعة «رضوان الله عليهم»، ما عدا الأربلي «رحمه الله» في كشف الغمة، ونسب ذلك أيضاً إلى السيد ابن طاووس، وإلى الشيخ المفيد «قدس سره»، لكن ربما يستظهر من المفيد أنه يذهب إلى مسموميته، حيث ذكر أنهما ـ أي المأمون والرضا ـ قد أكلا معاً عنباً، فمرض الرضا، وتمارض المأمون!!

واتفاق الشيعة على ذلك لخير دليل على أنه «عليه السلام» قد

---

(1) راجع: الصواعق المحرقة، والفصول المهمة لابن الصباغ، وينابيع المودة للحنفي، وإثبات الوصية للمسعودي، وبحار الأنوار، وأعيان الشيعة، وإحقاق الحق ج2 نقلاً عن: أخبار الدول للقرماني، ونور الأبصار، وأئمة الهدى للهاشمي، والإتحاف بحب الأشراف، ومفتاح النجا في مناقب أهل العبا إلخ..

قضى شهيداً، لأنهم هم أعرف وأخبر بأحوال أئمتهم من غيرهم، وليس لديهم ما يوجب كتم الحقائق، أو تشويهها. فإذا ما سنحت لهم فرصة لإظهارها أظهروها، دون تكتم على شيء، أو تشويه لشيء. ومن أهل السنة، وغيرهم. طائفة كبيرة من العلماء، والمؤرخين، يعتقدون: بأنه «عليه السلام» لم يمت حتف أنفه، أو على الأقل يرجحون ذلك، وإن لم يعين كثير منهم من فعل ذلك، أو أمر به. ونذكر من هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر:

ابن حجر في صواعقه ص122.

وابن الصباغ المالكي في الفصول المهمة ص250

والمسعودي في إثبات الوصية ص208، وفي التنبيه والإشراف ص203، ومروج الذهب ج3 ص417، وإن كان في مكان آخر من مروجه قد حكى ذلك بلفظ: قيل.

والقلقشندي في مآثر الإنافة في معالم الخلافة ج1 ص211.

والقندوزي الحنفي في ينابيع المودة ص263، وغيرها.

وجرجي زيدان في تاريخ التمدن الإسلامي المجلد الثاني جزء 4 ص44 قال: «وفكر في بيعته علي الرضا، فأعظم أن يرجع عنها، وخاف إذا رجع أن يثور عليه أهل خراسان، فيقتلوه، فعمد إلى سياسة الفتك، فدس إليه من أطعمه عنباً مسموماً، فمات».

وذكر ذلك أيضاً في آخر صفحة من كتابه: الأمين والمأمون. وأبو بكر الخوارزمي يقول في رسالته: «وسم علي بن موسى الرضا

بيد المأمون». وقد تقدم شطر كبير من هذه الرسالة.. ويؤيد قوله هذا بعض ما تقدم بالإضافة إلى عدة روايات ليس هنا محل ذكرها.

وأحمد شلبي في: التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية ج3 ص107 يقول: إن ثورة بغداد قد أرغمت المأمون على التخلص من الرضا، وخلع الخضرة إلخ.ز

وأبو الفرج الأصفهاني يقول في مقاتل الطالبيين: «وكان المأمون عقد له على العهد من بعده، ثم دس إليه ـ فيما ذكر ـ بعد ذلك سماً فمات».

وذكر استشهاده أيضاً أبو زكريا الموصلي في: تاريخ الموصل 352/171.

وابن طباطبا في الآداب السلطانية ص218.

والشبلنجي في نور الأبصار (طبع سنة 1948م) ص176 و 177 يروي ذلك أيضاً.

ويروي ابن حجر عن الحاكم في تاريخ نيسابور أنه قال: «استشهد علي بن موسى الرضا بسنا آباد».

وهو نفسه ينقل عن ابن حبان: أنه «عليه السلام» مات مسموماً بماء الرمان(1).

---

(1) تهذيب التهذيب لابن حجر ج7 ص388 وأعيان الشيعة ج4 قسم2 ص154.

والسمعاني أيضاً في أنسابه ج6 ص139، يذهب إلى إستشهاده «عليه السلام».

وينقل القندوزي ذلك عن محمد بارسا البخاري في كتاب فصل الخطاب.

كما وينقله عن اليافعي، فراجع ص385 من ينابيع المودة..

وفي خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال ص278 ينقل ذلك عن سنن ابن ماجة القزويني.

وينقل ذلك أيضاً عن السلامي في كتابه الذي ألفه في تاريخ خراسان(1).

وعن البيهقي في تاريخ بيهق.

وعارف تامر في كتابه: الإمامة في الإسلام ص125 يقول بذلك أيضاً.

ونقله في إحقاق الحق (الملحق) ج12 ص346 فصاعداً عن: النبهاني في جامع كرامات الأولياء ج2 ص311.

وعن السيد عباس بن علي بن نور الدين في: نزهة الجليس ج2 ص65.

وعن المناوي في: الكواكب الدرية ج1 ص256.

---

(1) راجع: بحار الأنوار ج49 ص143 وعيون أخبار الرضا ج2 ص166.

وعن ابن طلحة في: مطالب السؤول ص86.

وعن الهاشمي الأفغاني في كتابه: أئمة الهدى ص127.

وعن البدخشي في: مفتاح النجا ص181 [مخطوط].

وعن الجوزجاني الحنفي في: طبقات ناصري ص113.

وذكر ذلك أيضاً صاحب كتاب عيون الحدائق ص357.

وأخيراً.. فقد قال الدكتور كامل مصطفى الشيبي في كتابه: الصلة بين التصوف والتشيع ص226: «..ومات الرضا مسموماً، كما يرى أكثر المؤرخين».

وهذا غيض من فيض.. وحسبنا ما ذكرنا هنا، فإننا لو أردنا تتبع ما قيل حول وفاة الإمام «عليه السلام»، لاحتجنا إلى وقت طويل..

هذا كله.. بالنسبة إلى أقوال المؤرخين.

صدى قتل الرضا في نفس زمن المأمون:

وأما إذا راجعنا كتب التاريخ أنفسها، فإننا نستطيع أن نقول:

إن استشهاد الإمام «عليه السلام» بالسم على يد المأمون كان شائعاً ومعروفاً بين الناس في ذلك الزمان، أعني: زمن المأمون نفسه، ومتسالماً عليه فيما بينهم..

فلقد تقدم في الفصل السابق: أن المأمون قد اعترف بأن الناس يتهمونه: بأنه قد اغتاله وقتله بالسم!!

وورد أيضاً: أن الخلق عند وفاة الرضا «عليه السلام» اجتمعوا

وقالوا: إن هذا قتله واغتاله ـ يعنون المأمون ـ وأكثروا من القول والجلبة، حتى أرسل إليهم المأمون محمد بن جعفر، عم أبي الحسن يخبرهم: أن أبا الحسن لا يخرج في ذلك اليوم، خوفاً من الفتنة(1).

كما وأن عبد الله بن موسى يصرح في رسالته التي أرسلها إلى المأمون: بأنه قد بلغه ما فعله بالرضا من إطعامه العنب المسموم، وستأتي هذه الرسالة بتمامها في أواخر هذا الكتاب..

وسئل أبو الصلت الهروي: «كيف طابت نفس المأمون بقتل الرضا مع إكرامه إياه ومحبته له»؟! فجاء في آخر جوابه قوله: «فلما أعيته الحيلة في أمره اغتاله، فقتله بالسم..»(2).

فإن هذا السؤال يكشف: عن أن ذلك كان معروفاً آنذاك بين الناس، لكن الناس كانوا في حيرة من ذلك، بسبب ما كانوا يرونه من إكرام المأمون للرضا «عليه السلام» في الظاهر.

وعن الطالقاني: «إنه كان متى ظهر للمأمون من الرضا علم وفضل، وحسن تدبير حسده على ذلك، وحقد عليه، حتى ضاق صدره منه، فغدر به فقتله».

---

(1) مسند الإمام الرضا ج1 ص130 وبحار الأنوار ج49 ص299 و 300 وعيون أخبار الرضا ج2 ص242.

(2) عيون أخبار الرضا ج2 ص239 وبحار الأنوار ج49 ص290 ومسند الإمام الرضا ج1 ص128 و 129.

بل لقد ذكر ابن خلدون: أن سبب خروج إبراهيم ابن الإمام موسى «عليه السلام» على المأمون: هو أنه اتهم المأمون بقتل أخيه علي الرضا «عليه السلام»(1).

ويؤيد ذلك: أنه قد نقل الإتفاق من كل من ترجم لإبراهيم هذا على أنه مات مسموماً، وأن المأمون هو الذي دس إليه السم.

وقد أنشد ابن السماك الفقيه، حينما ألحده:

مات الإمام المرتضى مسموماً وطوى الزمان فضائلاً وعلوما

قد مات بالزوراء مظلوماً كما أضحى أبوه بكربلا مظلوما

إلى آخر الأبيات(2)..

وإبراهيم هذا هو الذي كان قد خرج على المأمون في اليمن قبل

---

(1) العبر وديوان المبتدأ والخبر ج3 ص115.

(2) حياة الإمام موسى بن جعفر ج2 ص408 وبحار الأنوار ج48 ص278 باختصار. ولكن في وفيات الأعيان ج1 ص491 وصفة الصفوة ج3 ص177 والكنى والألقاب ج1 ص316 ومرآة الجنان ج1 ص393 وتاريخ الأمم والملوك، في أحداث سنة 183: أن تاريخ وفاة محمد بن السماك كانت سنة 183 هـ. وأما وفاة إبراهيم فهي إما سنة 210هـ، أو سنة 213هـ، فلا يمكن أن يكون ابن السماك هو المتولي لحده، فضلاً عن أن ينشد الشعر المذكور.. اللهم إلا أن يكون ابن السماك اثنين، أحدهما الفقيه، والآخر: القصاص، أو لعل هناك تصحيف عمدي، أو عفوي من الراوي.

ذلك أيضاً. كما أن المأمون قد دس السم إلى أخيه زيد بن موسى(1)، الذي كان قد خرج عليه قبلاً بالبصرة. وإن كان اليعقوبي يذكر: أن المأمون قد عفا عن زيد وإبراهيم(2)..

لكن من الواضح: أن عفوه عنهما في الظاهر بسبب خروجهما عليه في البصرة واليمن، لا ينافي أنه دس إليهما السم بعد ذلك بأعوام بسبب مطالبتهما بدم أخيهما الرضا «عليه السلام».

كما أن بعض المصادر التاريخية تذكر: أن «**أحمد بن موسى**» أخا الإمام الرضا.. لما بلغه غدر المأمون بأخيه الرضا، وكان آنذاك في بغداد، خرج من بغداد للطلب بثأر أخيه، وكان معه ثلاثة آلاف من العلوية.

وقيل: اثنا عشر ألفاً.

وبعد وقائع جرت بينه وبين «**قتلغ خان**»، الذي أمره المأمون فيهم بأمره، والذي كان عاملاً للمأمون على شيراز.. استشهد أصحابه، واستشهد هو، وأخوه «**محمد العابد**» أيضاً(3).

---

(1) بحار الأنوار ج48 ص315 وكذا هامش ص386 منه، وشرح ميمية أبي فراس ص178 وعمدة الطالب ص221 وأيضاً حياة الإمام موسى بن جعفر.

(2) مشاكلة الناس لزمانهم ص29.

(3) راجع: كتاب قيام سادات علوي ص169 [فارسي]، وأعيان الشيعة ج10 من المجلد 11 ص286 و 287، نقلاً عن كتاب: الأنساب، لمحمد بن

وأيضاً.. فإن شرطة المأمون قد قتلوا «**هارون بن موسى**» أخا الرضا، حيث إن هارون هذا كان في القافلة التي كانت تقصد خراسان، وكانت تضم «22» علوياً، وعلى رأسها السيدة فاطمة أخت الرضا «عليه السلام»[1].

فأرسل المأمون إلى هذه القافلة، فقتل وشرد كل من فيها، وجرحوا هارون المذكور، ثم هجموا عليه وهو يتناول الطعام فقتلوه[2]. وأما زعيمة القافلة السيدة فاطمة بنت موسى «عليه السلام»، فيقال: إنها هي الأخرى قد دس إليها السم في ساوة، ولهذا لم تلبث إلا أياماً قليلة واستشهدت[3].

وآخر من يذكره المؤرخون من ضحايا المأمون: «**حمزة بن موسى**»، أخا الإمام «عليه السلام»، حيث ذكروا: أنه كان من جملة

هارون الموسوي النيشابوري. وراجع أيضاً: مدينة الحسين [السلسلة الثانية] ص91 وبحار الأنوار ج8 ص308 وحياة الإمام موسى بن جعفر ج2 ص413 وفرق الشيعة هامش ص97 عن بحر الأنساب (ط بمبي) وغير ذلك.

(1) قيام سادات علوي ص161.

(2) جامع الأنساب ص56 وقيام سادات علوي ص161 وحياة الإمام موسى بن جعفر ج2.

(3) قيام سادات علوي ص168.

من قتلهم أتباع المأمون(1).

فيكون المأمون قد قتل ستة، بل سبعة من إخوة الإمام «عليه السلام»، لأنهم طالبوه بدم أخيهم، أو كادوا. وألحق بهم ما شاء الله ممن تابعهم، أو خرج معهم.

ويقول الكاتب الفارسي، علي أكبر تشيد: «إن كثيراً من العلويين كانوا قد قصدوا خراسان، أيام تولي الإمام العهد من المأمون، لكن أكثرهم لم يصل، وذلك بسبب استشهاد الإمام «عليه السلام»، وأمر المأمون الحكام، وأمراء البلاد بقتل، أو القبض على كل علوي»(2).

وفي الشعر أيضاً نجد ما يدل على ذلك:

بل إن دعبلاً المعاصر للإمام والمأمون، يرثي الإمام «عليه السلام» فيقول:

شككت: فما أدري أمسقي شربة ... فأبكيك أم ريب الردى فيهون

أيا عجباً منهم: يسمونك الرضا ... ويلقاك منهم كلحة وغضون

فدعبل لم يكن شاكاً في الأمر، بدليل البيت الثاني، أعني قوله: **أيا عجباً منهم يسمونك إلخ..**

وبدليل مرثيته الأخرى للإمام، التي يقول فيها:

---

(1) حياة الإمام موسى بن جعفر ج2.

(2) قيام سادات علوي ص160.

لم يبق حي من الأحياء نعلمه   من ذي يمان ولا بكر ولا مضر

إلا وهم شركاء في دمائهم   كما تشارك أيسار على جزر

إلى آخر الأبيات..

ومهما شككت في شيء، فإنني لا أشك في أن أقوال دعبل هذه هي التي دعتهم لاتهامه بالزندقة، والمروق من الدين..

ويقول السوسي:

بأرض طوس نائي الأوطان   إذ غره المأمون بالأمان

حين سقاه السم في الرمان(1)

والقاضي التنوخي أيضاً يقول:

ومأمونكم سم الرضا بعد بيعة   فآدت له شم الجبال الرواسب(2)

وأبو فراس أيضاً يقول في شافيته:

باؤوا بقتل الرضا من بعد بيعته   وأبصروا بعض يوم رشدهم وعموا

عصابة شقيت من بعدما سعدت   ومعشر هلكوا من بعدما سلموا

---

(1) مناقب آل أبي طالب ج4 ص374.

(2) مناقب آل أبي طالب ج4 ص328 وفي الغدير ج3 ص380 هكذا: «تود ذرى شم الجبال إلخ..». ولعل الصواب فيه: «تهد ذرى الخ».

لا بيعة ردعتهم عن دمائهـــم ولا يمين، ولا قربى، ولا ذمم

وهكذا يتضح بما لا مجال معه للشك: أن كون المأمون هو الذي اغتال الإمام قد كان معروفاً لدى الناس، وشائعاً بينهم منذ ذلك الحين..

ولا غرابة في ذلك، فلقد كان وعد حاجبه، وجمعاً من العباسيين: بأنه سوف يدبر في الإمام بما يحسم عنه مواد بلائه!!

الإمام وآباؤه عليهم السلام يخبرون بشهادته:

وبعد كل ما تقدم نرى: أنه لا بد لنا قبل أن نأتي على آخر هذا الفصل، من الإشارة إلى أن الإمام نفسه قد أخبر أكثر من مرة: بأنه سوف يقضي شهيداً بالسم. بل لقد أخبر بذلك آباؤه الطاهرون، وغيرهم ممن عاشوا في ذلك الزمان.

ونستطيع أن نقسم هذه الروايات الكثيرة جداً إلى ثلاث طوائف:

1 ـ طائفة وردت على لسان النبي «صلى الله عليه وآله»، والأئمة «عليهم السلام»: يخبرون فيها عن استشهاد الإمام الرضا «عليه السلام» في طوس، وهذه على ما يبدو خمسة أحاديث.

2 ـ طائفة وردت عن الإمام نفسه، يخبر فيها بهذا الأمر، وبأن المأمون نفسه هو الذي سوف يقدم على ذلك، وأنه سوف يدفن في طوس إلى جنب هارون.

وهذه الطائفة كثيرة جداً ـ وفي بعضها يصرح بذلك للمأمون نفسه، كما ألمحنا إليه ـ حتى إنه زاد في قصيدة دعبل، من أجل تتميم

قصيدته قوله:

وقبر بطوس يا لها من مصيبة ألحت على الأحشاء بالزفرات[1]

3 ـ تلك الطائفة التي تشرح لنا كيفية دس السم إليه.. وأنه بالعنب، أو بإدخال الإبر المسمومة فيه، أو بالرمان، أو بهما معاً، أو بغير ذلك.

وهذه الطائفة كثيرة أيضاً، وقد ورد بعضها عن الإمام نفسه. وقال بعض الكتاب: إنه تتبع هذه الروايات، فوجد أنها تنتهي إلى ستة أشخاص، هم:

أبو الصلت عبد السلام الهروي، والريان بن شبيب، وهرثمة بن أعين[2].

ومحمد بن الجهم، وعلي بن الحسين الكاتب، وعبد الله بن بشير[3].

---

(1) ينابيع المودة ص454 ومناقب آل أبي طالب ج4 ص338 وبحار الأنوار ج49 ص239 وعيون أخبار الرضا ج2 ص263 و 264.

(2) لم يكن هرثمة حياً حين وفاة الإمام، لأنه بعد مقتل أبي السرايا ذهب إلى مرو، فلم يمهله المأمون. وتخلص منه بعد أيام قلائل من وصوله، فروايته لكيفية وفاة الإمام «عليه السلام» لا تصح. إلا أن يكون هرثمة اثنين.. هذا ويلاحظ بعض التشابه بين رواية هرثمة، ورواية أبي الصلت.. فلعل الأمر قد اشتبه على الراوي، أو أنه قد ذكر اسم هرثمة لحاجة في نفسه قضاها..

(3) القائل بذلك هو علي موحدي في كتابه: ولاية عهدي إمام رضا..

ولكنني قد راجعت بدوري هذه الروايات، فوجدت: أن عدداً آخر غير هؤلاء قد رووا ذلك أيضاً.

وحتى الزيارة تؤكد على استشهاده عليه السلام:

وأخيراً.. فقد ورد في الزيارة الجوادية قول الإمام الجواد «عليه السلام»:

«السلام عليك من إمام عصيب، وإمام نجيب، وبعيد قريب، ومسموم غريب..»[(1)].

وفي كامل الزيارة لابن قولويه، وهو من الكتب المعتمدة، والموثوقة، وغيره، قد ورد قولهم «عليهم السلام» في زيارته: «قتل الله من قتلك بالأيدي والألسن»[(2)].

وفقرة أخرى في زيارته تقول: «السلام عليك أيها الشهيد السعيد، المظلوم المقتول..

إلى أن قال: لعن الله أمة قتلتك، لعن الله أمة ظلمتك»[(3)].

وأما قولهم «عليهم السلام»: أيها الصديق الشهيد، فهي موجودة في غير مورد من زيارته، وفي مختلف الكتب الموردة لها.

---

(1) بحار الأنوار ج102 ص53.

(2) كامل الزيارات ص313 ومفاتيح الجنان ص501 وعيون أخبار الرضا ج2 ص270.

(3) عيون أخبار الرضا ج2 ص269.

القمة الشامخة الخالدة:

والآن.. وبعد أن أصبح الصبح واضحاً لكل ذي عينين، وبان وظهر ما جهد المأمون ومن يدور في فلكه في إخفائه وطمسه ـ الآن ـ قد آن لنا أن نقول:

فليكد المأمون كيده، وليسع سعيه، وليناصب جهده، فلقد بقي الإمام «عليه السلام» رغم كل مؤامراته ودسائسه: قمة شامخة، لم تدنسه الأهواء، ولم تنل منه العوادي.. ويبقى ـ وإلى الأبد ـ كعبة الزوار، ومهوى الأفئدة، من شرق الأرض وغربها.

أما المأمون.. فيبوء بعارها وشنارها، ويذهب إلى.. لعنة الله والتاريخ.

دعبل والمأمون!:

الموقف الجريء

جاء في أمالي الشيخ ج1 ص98 و 99، وأمالي المفيد ص200 و 201، و (ط الحيدرية ـ النجف) ص192 ـ 193 والأغاني 8 ص57، والغدير ج2 ص375 و 376 عنه، وعن ابن عساكر في تاريخه ج5 ص233 وأخبار شعراء الشيعة للمرزباني ص94 ـ 95 ما يلي:

عن يحيى بن أكثم، قال: إن المأمون أقدم دعبل «رحمه الله»، وآمنه على نفسه، فلما مثل بين يديه، وكنت جالساً بين يدي المأمون، فقال له: أنشدني قصيدتك «الرائية» فجحدها دعبل، وأنكر معرفتها، فقال له: لك الأمان عليها كما آمنتك على نفسك، فأنشده:

تأسفت جارتي لمـا رأت زوري وعدت الحلم ذنباً غير مغتفـر

ترجو الصبا بعدما شابت ذوائبهـا وقد جرت طلقا في حلبة الكبـر

أجارتي: إن شيب الدهر يعلمنـي ذكر المعاد، وأرضاني عن القدر

لو كنت أركن للدنيا وزينتهـا إذن بكيت على الماضين من نفر

أخنى الزمان على أهلي فصدعهم تصدع الشعب لاقى صدمة الحجر

بعض أقام، وبعض قد أصار بـه داعي المنية والباقي على الأثـر

أما المقيم: فأخشى أن يفارقنـي ولست أوبة من ولى بمنتظـر

أصبحت أخبر عن أهلي وعن ولدي كحالم قص رؤيا بعد مدكـر

لولا تشاغل عيني بالأولى سلفوا من أهل بيت رسول الله لم أقر

وفي مواليك للحرين مشغلـة من أن تبيت لمشغول على أثر

كم من ذراع لهم بالطف بائنـة وعارض بصعيد الترب منعفر

أمسى الحسين ومسراهم لمقتلـه وهم يقولون هذا سيد البشـر

يا أمة السوء ما جازيت أحمد فـي حسن البلاء على التنزيل والسور

خلفتموه على الأبناء حين مضـى خلافة الذئب في انفاد ذي بقـر

قال يحيى: وأنفذني المأمون في حاجة، فقمت، فعدت إليه، وقد انتهى إلى قوله:

لم يبق حي من الأحياء نعلمـه من ذي يمان، ولا بكر، ولا مضـر

إلا وهم شركاء في دمائهـم كما تشارك أيسار على جـزر

قتلاً، وأسراً، وتخويفاً ومنهبـة فعل الغزاة بأهل الروم والخـزر

أرى أمية معذورين إن قتلـــوا ولا أرى لبني العباس من عــذر

قوم قتلتم على الإسلام أولهـــم حتى إذا استمكنوا جازوا على الكفـر

أبناء حرب، ومروان، وأسرتهـم بنو معيط، ولاة الحقد والوغـــر

إربع بطوس على قبر الزكي بهـا إن كنت تربع من دين على وطـر

قبران في طوس: خير الناس كلهم وقبر شرهم، هذا من العبـــر

ما ينفع الرجس من قرب الزكي ولا على الزكي بقرب الرجس من ضرر

هيهات كل امرئ رهن بما كسبت له يداه فخذ من ذاك أو فـــذر

قال: فضرب المأمون بعمامته الأرض، وقال: «صدقت والله يا دعبل».

كلمة ختامية:

وفي الختام:

فإنني أرجو أن أكون قد وفقت في هذه الدراسة، للكشف عن الحقائق التي أريد لها أن تبقى طي الكتمان.. وأن يكون القارئ قد وجد فيها ما يصح أن يكون جواباً على الأسئلة الكثيرة، التي قد يثيرها لديه هذا الحدث التاريخي الهام، الذي لم يكن طبيعياً، وعادياً كسائر ما يجري وما يحدث..

الاكثار من النصوص التاريخية في الكتاب:

ولعل المطلع على هذا الكتاب يكون قد لاحظ: أنني أكثرت فيه من النصوص التاريخية، ولم يكن هدفي إلا أن لا يجد القارئ كبير عناء في استخلاص الحقائق، بعيداً عن نزوات العاطفة، وعثرات الميول..

ولا شك أنه يكون قد لاحظ أيضاً: أنني لم أحاول انتقاء ألفاظه، ولا صياغة جمله صياغة فنية أنيقة.. وإذا كنت مقتنعاً: بأن ذلك من مميزاته وحسناته، لاعتقادي: بأن ذلك هو ما تفرضه طبيعة البحث الموضوعي الهادئ. فلسوف لا أستغرب، ولا أتألم إذا كان هناك الكثيرون، ممن يعتقدون أنه عيب ونقص، كان بالإمكان تجنبه،

والإبتعاد عنه.

ومع ذلك: فلن أجد نفسي مغبوناً حين أقدم ـ بإخلاص ـ اعتذاري لهم، وطلب المسامحة، وغض النظر منهم.

رجاء واعتذار:

وإذا كان يجوز لي أخيراً: أن أطلب من إخواني الأعزاء شيئاً، فإن رجائي الأكيد من كل من يقرأ كتابي هذا: أن يتحفني بملاحظاته، وأن ينبهني لما يجده، أو يراه خطأ، أو نقصاً، فإن الإنسان ـ إلا من اصطفى الله ـ معرض للخطأ وللصواب.. وإذا كان كثيراً ما يكون له فضل فيما أصاب، فكثيراً ما يكون له العذر أيضاً فيما أخطأ.

شكر وتقدير:

هذا.. ولا يسعني هنا إلا أن أتقدم بجزيل شكري، وعميق تقديري لسماحة حجة الإسلام المحقق السيد مهدي الروحاني، ولأصحاب السماحة والفضيلة.. من أساتذتي وإخواني، الذين تفضلوا بمطالعة هذا الكتاب، حيث كان لآرائهم الصائبة، وتوجيهاتهم السديدة، وملاحظاتهم الدقيقة أكبر الأثر على هذا الكتاب، إن في الشكل، وإن في المحتوى..

وأخيراً.. فإنني أتقدم أيضاً بخالص شكري، وفائق تقديري للقارئ الكريم، الذي جعلني مديناً له، بما منحني من وقته، وعقله، وفكره. وأرجو أن أكون قد وفقت للفوز بثقته أيضاً.

ولا أطيل عليك ـ قارئي الكريم ـ، فقد كان الفراغ من نقله إلى المبيضة ليلة الأحد السابع من صفر، الساعة التاسعة منها سنة 1396 هـ ـ ق. الموافق 8 شباط سنة 1976م ـ ش.

والحمد لله، وله المنة، وصلاته وسلامه على عباده الذين اصطفى..

نزيل قم المقدسة جعفر مرتضى الحسيني العاملي..

رسالة نقد وجوابها:

وبعد.. فإن سماحة الأخ الجليل، والفاضل النبيل، الشيخ عفيف النابلسي «حفظه الله»، قد تفضل مشكوراً برسالة.. أبدى فيها رضاه وإعجابه بالكتاب، ثم أشار فيها إلى المآخذ التالية:

1 - لقد ورد في ص133: أن زبيدة، زوجة الرشيد، كانت تتشيع.. مع أن سلوكها، وظروفها، وأجواءها، وأيضاً تاريخ أهلها وذويها.. كل ذلك يبعدها كل البعد عن نسبة التشيع لها؛ لا بمعناه الخاص، ولا العام، الذي يعني الوقوف مع الإمام الكاظم «عليه السلام»، ضد خصومه. والتعاطف معه، والإستنكار للظلم..

وإرادة الرشيد طلاقها، لعله لمضايقتها له، في محاولاتها منعه من التمتع بحسناوات القصر.. وأما إحراق قبرها فهو لعدم تمييز العامة بين قبرها، وبين قبر آل بويه..

2 - جاء في ص133 أيضاً: أن نكبة البرامكة يقال: إن سببها هو تشيعهم للعلويين، وهذا لا يتلاءم مع موقف يحيى حينما شكا إلى الرشيد أمر الكاظم «عليه السلام»، وشحن صدره غيظاً على العلويين، وبالأخص على الإمام الرضا «عليه السلام» منهم.. مع أن هذا ينافي ما ذكر في ص263 من أن البرامكة كانوا أعداء لأهل

البيت «عليهم السلام»..

3 ـ ما جاء في هامش ص355 من عدم الجزم بأن الأبيات، التي أولها: ذكروا بطلعتك النبي محمداً الخ..

هي للبحتري، وقد كان اللازم الجزم بذلك؛ لانسجام هذه الأبيات مع سائر أبيات قصيدة البحتري.. هذا بالإضافة إلى أن الشاعر يقول: [حتى انتهيت إلى المصلى لابساً] ومعلوم: أن الإمام «عليه السلام» لم يصل إلى المصلى، بل رجع من وسط الطريق.. الأمر الذي يدل على أن الأبيات قد قيلت في غير الإمام «عليه السلام»، وقضية صلاته..

أما نحن فنقول:

ونستميح سماحة الأخ العذر، إذا أشرنا إلى ما يلي:

1 ـ أما بالنسبة إلى النقطة الأولى، وهي تشيع زبيدة، فإننا نقول: إننا لربما نجدهم في كتب التاريخ يقولون عن مثل المغيرة بن شعبة، والأشعث بن قيس، وأمثالهما، ممن بايع علياً «عليه السلام» في خلافته، وكذلك كل من ناصر قضايا أهل البيت سياسياً، وبذل نفسه في سبيلها: إنه من شيعة الإمام علي «عليه السلام» وأهل البيت.. من دون نظر إلى سلوكه، وميوله، وعقائده، ومذهبه.. وهذا الإطلاق كان في الصدر الأول طبعاً.. والمقصود منه: أنه من أتباع علي وأهل البيت وأنصارهم..

وإذا تجاوزنا تلك المرحلة.. فإننا لا بد وأن نؤكد على الفرق بين

كلمتي «**شيعي**»، و«**تشيع**»..

فإن «**الشيعي**» في اصطلاحهم: هو من كان من الإمامية، أو الزيدية، أو الكيسانية، أو غيرهم من فرق الشيعة.

وكلمة: «**يتشيع**»، أو «**فيه تشيع**» يقصد منها في كتب المتقدمين من أهل السنة ـ كما يرى العلامة المحقق السيد مهدي الروحاني ـ: كل من كان يحب علياً «عليه السلام»، وأهل بيته الطاهرين «صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين». ونشأت هذه الكلمة على شكل تهمة وطعن؛ بتأثير من الأجهزة الحاكمة، كمعاوية والمروانيين بعده، ثم كل الحكام المعادين لأهل البيت «عليهم السلام»؛ فكانت المحبة لأهل البيت ـ مجرد المحبة ـ تعد عند الناس أتباع السلطة الحاكمة جريمة كبرى، وعظيمة لا تغفر.. قال الكميت «رحمه الله»:

بأي كتاب أم بأية سنـــــــة ترى حبهم عاراً علي وتحســـــب

وطائفة قد كفرتني بحبهـــــم وطائفة قالوا مسيء ومذنـــــب

يعيبونني من حبهم وضلالهـــم على حبكم بل يسخرون وأعجب

فمحبة آل الرسول كانت في دولة بني أمية تعد تشيعاً، استبشاعاً لها، وتقبيحاً لأمرها، ثم زالت بشاعتها في بدايات عصر بني العباس

لأمور تاريخية ذات طابع خاص، حتى كانت هذه الكلمة تطلق على كل من كان من غير الشيعة لمجرد روايته فضيلة لهم، أو إنشاده بيت شعر في مدحهم..

ولأجل هذا قال ابن النديم في الفهرست: إن الإمام الشافعي كان شديد التشيع. وقالوا في محمد بن جرير الطبري: فيه تشيع يسير، وموالاة لا تضر.. مع أن من الواضح: أنهما ليسا من الشيعة.. وهذا الإطلاق يوجد كثيراً في كتب التراجم والرجال في مقام الجرح والتعديل..

وعلى كل حال.. فإن هذا الفرق بين «**الشيعة**» و «**المتشيعة**» قد خفي على سيدنا آية الله الإمام شرف الدين «رحمه الله»؛ حيث إنه.. قد ذكر عدداً ممن كان فيه «**تشيع**» فجعلهم من «**الشيعة**»..

ولعل الذي أوقعه في الإشتباه: هو أن بعض «**أهل الجرح والتعديل**» ممن تغلب عليه نزعة النصب، قد عد جماعة من هؤلاء «**المتشيعة**» من الروافض، توهيناً لنزعتهم، وتسفيهاً لرأيهم في محبة علي، وأهل بيته الطاهرين «عليهم السلام».

وهارون الرشيد كان ناصبياً، وقد تقدم في فصل: «**موقف العباسيين من العلويين**» وغيره بعض مواقفه وأفعاله.. فلعله لما رأى حب زوجته لأهل البيت أراد طلاقها..

وواضح: أن «**التشيع**» على النحو الذي ذكرناه، لا يتنافى، ولا يتعارض مع الإعلان عن مواقف هي ضد الجهة التي يتعاطف معها،

بوحي من مصالحه المعيشية والأمنية ونحوها.. كما أنه لا يتنافى، ولا يتعارض مع عدم الإلتزام العملي بالتعاليم المذهبية، بل إنه قد يكون مستهتراً عملاً، وينتهج سلوكاً شاذاً، وبعيداً عن روح وتعاليم الدين الحنيف.

ومع ذلك يدعي: أنه ملتزم بدين، ومنتم إلى مذهب، شأن الكثيرين من السياسيين المعاصرين وغيرهم.. كما أنه لا ملازمة بين التشيع وبين وجوب القيام بثورة مسلحة ضد نظام الحكم القائم.. وعليه.. فتشيع زبيدة ربما يكون مقتصراً على هذا التعاطف والحب لأهل البيت، ولا يتنافى ذلك مع ما ذكره سماحة الأخ الكريم.

كما أن من البعيد جداً: أن لا يكون قبر زبيدة، أعظم عباسية في التاريخ متميزاً، ومعروفاً لدى الناس، حتى العامة منهم.. كما أن تعليل طلاقه لها: بأنها كانت تضايقه، وتمنعه من التمتع بحسناوات القصر، ما هو إلا اجتهاد في مقابل النص!!

2 ـ وأما البرامكة، فإن ما ذكره الأخ لم يغب عن بالي وقتها، وهو صحيح مئة بالمئة.. ولكنه لا يعني أن النص الآخر كذب محض؛ إذ ربما يكون القصد منه: ليس أنهم كانوا يتشيعون حقيقة، وإنما المراد: أنه حين رأى الرشيد نفوذهم وقوتهم، وخافهم على الملك، تعلل عليهم بذلك؛ ليقتلهم، ويتخلص منهم..

كما أنه ليس من البعيد: أنهم كانوا يجارون التيار، فيتظاهرون بالتشيع للعلويين؛ ليحافظوا على مكانتهم في العامة.. في نفس الوقت

الذي كانوا يتآمرون فيه على آل علي «عليه السلام»، ويبغون لهم فيه الغوائل.. تماماً، كما كان المأمون مع الإمام الرضا «عليه السلام»، وكما كان المتوكل يكرم الهادي «عليه السلام» في الظاهر، ويبغي له الغوائل في الباطن. والشواهد التاريخية على مثل هذا كثيرة جداً..

3 - وأما قضية الشعر.. فإننا لا نصر على أنه للبحري.. وإن كنا قد أشرنا إلى أن من الجائز أن يكون البحترى قد أخذه على سبيل الإستشهاد، والتضمين؛ فإن ذلك أمر شائع ومعروف بين الشعراء.. كما أنني قد بينت أن من الجائز: أن يكون البحترى قد صُحف عمداً أو سهواً فصار: البحري.. كما أنه قد يكون العكس هو الصحيح. وأما أنه لم يصل إلى المصلى، فإن للشاعر أن يدعي ذلك إذا كان الإمام «عليه السلام» قد قرب منه على سبيل المبالغة..

وبعد.. فإننا نستميح الأخ الشيخ العذر، ونسأل الله له دوام التوفيق والتسديد.

جعفر مرتضى الحسيني العاملي..

1400/1/22 هـ - ق.

وثائق هامة

1 ـ رسالة الفضل بن سهل إلى الإمام عليه السلام.

2 ـ وثيقة ولاية العهد.

3 ـ رسالة المأمون إلى العباسيين.

4 ـ رسالة عبد الله بن موسى إلى المأمون.

5 ـ رسالة سفيان إلى هارون.

قصيدة الأمير أبي فراس الحمداني.

رسالة الفضل بن سهل إلى الإمام عليه السلام

هذه الرسالة:

هذه الرسالة هي التي أرسلها الفضل بن سهل إلى الإمام «عليه السلام»، يطلب فيها منه القدوم، من أجل عقد ولاية العهد له..

وقد اطلعت عليها في وقت متأخر، وتحدثت عن بعض ما يمكن استخلاصه منها في بعض فصول الكتاب.

ونظراً لأهميتها.. فقد آثرت أن أجعلها مع الوثائق الهامة، ليطلع عليها القارئ بنفسه.

وقد أورد هذه الرسالة أبو القاسم عبد الكريم بن محمد، بن عبد الكريم الرافعي، الشافعي، القزويني المتوفى سنة 623 هـ. في كتابه: «**التدوين**».

والكتاب موجود منه نسختان خطيتان:

إحداهما: في مكتبة «**ناصرية**» القسم الثاني رقم 782 في لكنهو.

والأخرى: خطية أيضاً موجودة في الإسكندرية..

وهناك نسختان مصورتان عنهما:

إحداهما: في دفتر تبليغات إسلامي في قم مصورة عن نسخة لكنهو.

والأخرى: في مكتبة المرعشي النجفي العامة في قم مصورة في طهران عن نسخة الإسكندرية.

وهي في النسخة المصورة عن لكنهو موجودة في المجلد الثاني. وفي المصورة عن مكتبة الإسكندرية موجودة في ج4 ص51. ونقلها عن هذه النسخة السيد المرعشي النجفي في ج12 من ملحقات إحقاق الحق ص381 و 382.

نص الرسالة:

قال في التدوين: والنص لنسخة لكنهو: ولما عزم المأمون على تفويض العهد إليه [أي إلى الرضا]، بسعي ذي الرياستين الفضل بن سهل.. كتب إليه ذو الرياستين:

بسم الله الرحمن الرحيم:

لعلي بن موسى الرضا، وابن رسول الله المصطفى، المهتدى بهديه، المقتدى بفعله، الحافظ لدين الله، الخازن لوحي الله، من وليه الفضل بن سهل، الذي بذل في رد حقه إليه مهجته، ووصل ليله فيه بنهاره..

سلام عليك أيها المهتدي ورحمة الله وبركاته.

فإني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو، وأسأله أن يصلي على محمد عبده ورسوله.

أما بعد:

فإني أرجو أن الله قد أدى لك، وأذن لك في ارتجاع حقك ممن استضعفك، وأن يعظم مننه عليك، وأن يجعلك الإمام الوارث. ويري أعداك، ومن رغب عنك، منك ما كانوا يحذرون..

وإن كتابي هذا عن إزماع من أمير المؤمنين، عبد الله الإمام المأمون ومني: على رد مظلمتك عليك، وإثبات حقوقك في يديك، والتخلي منها إليك، على ما أسأل الله الذي وقف عليه: أن تبلغني ما أكون بها أسعد العالمين، وعند الله من الفائزين، ولحق رسول الله من المؤدين. ولك عليه من المعاونين، حتى أبلغ في توليتك ودولتك كلتا الحسنتين(1).

فإذا أتاك كتابي ـ جعلت فداك ـ وأمكنك أن لا تضعه من يدك، حتى تسير إلى باب أمير المؤمنين، الذي يراك شريكاً في أمره، وشفيعاً في نسبه، وأولى الناس بما تحت يده.. فعلت ما أنا بخيرة الله محفوفاً، وبملايكته محفوظاً، وبكلاءته محروساً. وإن الله كفيل لك بكل ما يجمع حسن العائدة عليك، وصلاح الأمة بك.

وحسبنا الله ونعم الوكيل، والسلام عليك ورحمة الله وبركاته..

وكتبت بخطي.

---

(1) الظاهر أنها: الحسنيين، لأنها اقتباس من الآية الكريمة..

وثيقة ولاية العهد:

مصادر الوثيقة:

نذكر من المصادر التي أوردت هذه الوثيقة، على سبيل المثال لا الحصر:

القلقشندي في صبح الأعشى ج9 من ص362 إلى ص366، وأكملها بذكر ما كتبه الرضا «عليه السلام» والشهود في نفس الجزء من 391 وحتى 393، وأوردها أيضاً في مآثر الإنافة في معالم الخلافة ج2 من ص325 حتى ص336، وهي أيضاً في شرح ميمية أبي فراس من ص299 إلى 303ص، وفي نور الأبصار ص142 و 143، وفي بحار الأنوار ج49 من ص148 إلى ص153 ومسند الإمام الرضا ج1 قسم1 من ص102 إلى ص107، والفصول المهمة لابن الصباغ ابتداء من ص293.

ووسيلة النجاة لمحمد مبين الهندي (طبع لكنهو) ابتداء من ص387، ورواها أيضاً الكاشاني في معادن الحكمة، والشبراوي في الإتحاف بحب الأشراف مختصراً، وابن شهرآشوب في مناقب آل أبي طالب، والأربلي في كشف الغمة، والسيد الأمين في المجالس السنية، وأعيان الشيعة، وابن الجوزي في التذكرة، وذكر الأخيران: أنها قد

ذكرها عامة المؤرخين، وعن التفتازاني: أن الوثيقة كانت موجودة في عهده، والأربلي أيضاً يقول: بأنها كانت موجودة في عهده، وأنه في سنة سبعين وستماية اطلع على وثيقة العهد الأصلية، ونقلها في كتابه حرفاً فحرفاً.. وأشار إليها أيضاً: ابن الطقطقي في الفخري في الآداب السلطانية.

وغير هؤلاء كثير.. ونحن نذكر الوثيقة موافقة لما في صبح الأعشى، ومآثر الإنافة، فنقول:

نص الوثيقة:

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا كتاب كتبه عبد الله بن هارون الرشيد، أمير المؤمنين، لعلي بن موسى بن جعفر، ولي عهده.

أما بعد..

فإن الله عز وجل اصطفى الإسلام ديناً، واصطفى من عباده رسلاً دالين عليه، وهادين إليه، يبشر أولهم بآخرهم. ويصدق تاليهم ماضيهم، حتى انتهت نبوة الله إلى محمد «صلى الله عليه وآله»، على فترة من الرسل، ودروس من العلم، وانقطاع من الوحي، واقتراب من الساعة، فختم الله به النبيين، وجعله شاهداً لهم، ومهيمناً عليهم. وأنزل عليه كتابه العزيز، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه، ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد، بما أحل وحرم، ووعد وأوعد، وحذر وأنذر، وأمر به، ونهى عنه، لتكون له الحجة البالغة على خلقه، ليهلك من

هلك عن بينة، ويحيى من حي عن بينة، وإن الله لسميع عليم.

فبلغ عن الله رسالته، ودعا إلى سبيله بما أمره به: من الحكمة، والموعظة الحسنة، والمجادلة بالتي هي أحسن، ثم بالجهاد والغلظة،

حتى قبضه الله إليه، واختار له ما عنده «صلى الله عليه وآله»، فلما انقضت النبوة، وختم الله بمحمد «صلى الله عليه وآله» الوحي والرسالة، جعل قوام الدين، ونظام أمر المسلمين بالخلافة، وإتمامها وعزها، والقيام بحق الله فيها بالطاعة، التي يقام بها فرائض الله تعالى وحدوده، وشرائع الإسلام وسننه، ويجاهد بها عدوه.

فعلى خلفاء الله طاعته فيما استحفظهم واسترعاهم من دينه وعباده، وعلى المسلمين طاعة خلفائهم، ومعاونتهم على إقامة حق الله وعدله، وأمن السبيل، وحقن الدماء، وصلاح ذات البين، وجمع الألفة، وفي خلاف ذلك اضطراب حبل المسلمين، واختلالهم، واختلاف ملتهم، وقهر دينهم، واستعلاء عدوهم، وتفرق الكلمة، وخسران الدنيا والآخرة.

فحق على من استخلفه الله في أرضه، وائتمنه على خلقه، أن يجهد الله نفسه، ويؤثر ما فيه رضا الله وطاعته، ويعتد لما الله مواقفه عليه، ومسائله عنه، ويحكم بالحق، ويعمل بالعدل فيما أحله الله وقلده، فإن الله عز وجل يقول لنبيه داود: (**يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ**

الْحِسَابِ)(1).

وقال الله عز وجل: **(فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ)**(2)، وبلغنا: أن عمر بن الخطاب قال: «لو ضاعت سخلة بشاطئ الفرات، لتخوفت أن يسألني الله عنها».

وأيم الله، إن المسؤول عن خاصة نفسه، الموقوف على عمله فيما بينه وبين الله، ليعرض على أمر كبير، وعلى خطر عظيم، فكيف بالمسؤول عن رعاية الأمة، وبالله الثقة. وإليه المفزع والرغبة في التوفيق والعصمة، والتسديد والهداية إلى ما فيه ثبوت الحجة، والفوز من الله بالرضوان والرحمة..

وأنظر الأمة لنفسه، وأنصحهم لله في دينه وعباده، من خلائقه في أرضه، من عمل بطاعة الله وكتابه، وسنة نبيه «صلى الله عليه وآله» في مدة أيامه، وبعدها، وأجهد رأيه فيمن يوليه عهده، ويختاره لإمامة المسلمين ورعايتهم بعده، وينصبه علماً لهم. ومفزعاً في جمع ألفتهم. ولم شعثهم، وحقن دمائهم، والأمن بإذن الله من فرقتهم. وفساد ذات بينهم واختلافهم، ورفع نزغ الشيطان وكيده عنهم، فإن الله عز وجل جعل العهد بعد الخلافة من تمام الإسلام وكماله، وعزه، وصلاح أهله، وألهم خلفاءه من توكيده لمن يختارونه له من بعدهم ما عظمت

---

(1) الآية 26 من سورة ص.

(2) الآيتان 92 و 93 من سورة الحجر.

به النعمة، وشملت فيه العافية، ونقض الله بذلك مكر أهل الشقاق والعداوة، والسعي والفرقة، والتربص للفتنة.

ولم يزل أمير المؤمنين منذ أفضت إليه الخلافة، فاختبر بشاعة مذاقها، وثقل محملها، وشدة مؤونتها، وما يجب على من تقلدها من ارتباط طاعة الله، ومراقبته فيما حمله منها. فأنصب بدنه، وأسهر عينه، وأطال فكره فيما فيه عز الدين، وقمع المشركين، وصلاح الأمة، ونشر العدل، وإقامة الكتاب والسنة، ومنعه ذلك من الخفض والدعة، ومهنأ العيش، علماً بما الله سائله عنه، ومحبة أن يلقى الله مناصحاً له في دينه، وعباده، ومختاراً لولاية عهده. ورعاية الأمة من بعده أفضل من يقدر عليه في دينه وورعه، وعلمه، وأرجاهم للقيام في أمر الله وحقه، مناجياً بالإستخارة في ذلك. ومسألته إلهامه ما فيه رضاه وطاعته، في آناء ليله ونهاره. معملاً في طلبه والتماسه في أهل بيته: من ولد عبد الله بن العباس، وعلي بن أبي طالب فكره، ونظره. مقتصراً ممن علم حاله ومذهبه منهم على علمه، وبالغاً في المسألة عمن خفي عليه أمره جهده وطاقته.. حتى استقصى أمورهم معرفة، وابتلى أخبارهم مشاهدة، استبرأ أحوالهم معاينة، وكشف ما عندهم مسألة، فكان خيرته بعد استخارته الله، وإجهاده نفسه في قضاء حقه في عباده وبلاده في البيتين جميعاً:

علي بن موسى، بن جعفر، بن محمـــد
ابن علي، بن الحسين، بن علي، بن أبي طالب

لما رأى من فضله البارع، وعلمه النافع، وورعه الظاهر، وزهده الخالص، وتخليه من الدنيا، وتسلمه من الناس..

وقد استبان له ما لم تزل الأخبار عليه متواطئة، والألسن عليه متفقة، والكلمة فيه جامعة، ولما لم يزل يعرفه به من الفضل: يافعاً، وناشئاً، وحدثاً، ومكتهلاً، فعقد له بالعقد والخلافة من بعده[1].

واثقاً بخيرة الله في ذلك. إذ علم الله أنه فعله إيثاراً له، وللدين، ونظراً للإسلام والمسلمين، وطلباً للسلامة، وثبات الحجة، والنجاة في اليوم الذي يقوم الناس فيه لرب العالمين.

ودعا أمير المؤمنين ولده، وأهل بيته، وخاصته، وقواده، وخدمه فبايعوا مسارعين مسرورين، عالمين بإيثار أمير المؤمنين طاعة الله على الهوى في ولده وغيرهم. ممن هو أشبك منه رحماً، وأقرب قرابة.

وسماه «**الرضا**»[2] إذ كان رضا عند أمير المؤمنين، فبايعوا

---

(1) في بعض نسخ كشف الغمة في الهامش: أنه «عليه السلام» كتب بقلمه الشريف تحت قوله: «والخلافة من بعده» قوله: «بل جعلت فداك».

(2) في بعض نسخ كشف الغمة في الهامش: أنه «عليه السلام» كتب بقلمه الشريف تحت كلمة: «الرضا» قوله: «رضي الله عنك وأرضاك، وأحسن في الدارين جزاك».

معشر أهل بيت أمير المؤمنين، ومن بالمدينة المحروسة، من قواده وجنده، وعامة المسلمين، لأمير المؤمنين، وللرضا من بعده علي بن موسى على اسمه وبركته، وحسن قضائه لدينه وعباده، بيعة مبسوطة إليها أيديكم، منشرحة لها صدوركم. عالمين بما أراد أمير المؤمنين، بها، وآثر طاعة الله، والنظر لنفسه ولكم فيها، شاكرين الله على ما ألهم أمير المؤمنين بها: من قضاء حقه في رعايتكم، وحرصه على رشدكم وصلاحكم، راجين عائدة ذلك في جمع ألفتكم، وحقن دمائكم، ولم شعثكم، وسد ثغوركم، وقوة دينكم، ورغم عدوكم، واستقامة أموركم.

وسارعوا إلى طاعة الله، وطاعة أمير المؤمنين، فإنه الأمن إن سارعتم إليه، وحمدتم الله عليه، وعرفتم الحظ فيه إن شاء الله.

وكتب بيده يوم الإثنين، لسبع خلون من شهر رمضان، سنة إحدى ومائتين.

قال القلقشندي: «ثم إنه تقدم إلى علي بن موسى، وقال له: اكتب خطك بقبول هذا العهد، وأشهد الله، والحاضرين عليك بما تعده في حق الله، ورعاية المسلمين، فكتب علي الرضا تحته إلخ..».

وفي أخرى: أنه كتب تحت ذكر اسمه «عليه السلام» بقلمه الشريف: «وصلتك رحم، وجزيت خيراً»، وكتب بقلمه الشريف تحت الثناء عليه: «أثنى الله عليك فأجمل، وأجزل لديك الثواب فأكمل».

صورة ما كان على ظهر العهد، بخط الإمام علي بن موسى الرضا «عليهما السلام».

بسم الله الرحمن الرحيم:

الحمد لله الفعال لما يشاء، ولا معقب لحكمه، ولا راد لقضائه، يعلم خائنة الأعين، وما تخفي الصدور. وصلاته على نبيه محمد، خاتم النبيين، وآله الطيبين الطاهرين.

أقول ـ وأنا علي بن موسى الرضا بن جعفر ـ: إن أمير المؤمنين عضده الله بالسداد، ووفقه للرشاد، عرف من حقنا ما جهله غيره، فوصل أرحاماً قطعت، وأمن أنفساً فزعت، بل أحياها وقد تلفت، وأغناها إذ افتقرت، مبتغياً رضا رب العالمين، لا يريد جزاءً من غيره، وسيجزي الله الشاكرين، ولا يضيع أجر المحسنين..

وإنه جعل إلي عهده، والإمرة الكبرى ـ إن بقيت ـ بعده، فمن حل عقدة أمر الله بشدها، وفصم عروة أحب الله إيثاقها، فقد أباح الله حريمه، وأحل محرمه، إذ كان بذلك زارياً على الإمام، منتهكاً حرمة الإسلام. بذلك جرى السالف، فصبر منه على الفلتات، ولم يعترض على العزمات، خوفاً من شتات الدين، واضطراب حبل المسلمين، ولقرب أمر الجاهلية، ورصد فرصة تنتهز، وبايقة تبتدر..

وقد جعلت الله على نفسي، إن استرعاني أمر المسلمين، وقلدني خلافته: العمل فيهم عامة، وفي بني العباس بن عبد المطلب خاصة بطاعته، وطاعة رسوله «صلى الله عليه وآله» وأن لا أسفك دماً

حراماً، ولا أبيح فرجاً. ولا مالاً، إلا ما سفكته حدود الله، وأباحته فرائضه. وأن أتخير الكفاة جهدي وطاقتي، وجعلت بذلك على نفسي عهده مؤكداً، يسألني الله عنه، فإنه عز وجل يقول: (..**وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا**)(1).

وإن أحدثت، أو غيرت، أو بدلت، كنت للغير مستحقاً، وللنكال متعرضاً. وأعوذ بالله من سخطه. وإليه أرغب في التوفيق لطاعته، والحول بيني وبين معصيته، في عافية لي وللمسلمين.

والجامعة والجفر يدلان على ضد ذلك، وما أدري ما يفعل بي ولا بكم. إن الحكم إلا لله، يقضي بالحق(2)، وهو خير الفاصلين..

لكنني امتثلت أمر أمير المؤمنين، وآثرت رضاه، والله يعصمني وإياه، وأشهدت الله على نفسي بذلك، وكفى بالله شهيداً..

وكتبت بخطي، بحضرة أمير المؤمنين، أطال الله بقاءه، والفضل بن سهل، وسهل بن الفضل، ويحيى بن أكثم، وعبد الله بن طاهر، وثمامة بن أشرس، وبشر بن المعتمر، وحماد بن النعمان، في شهر رمضان، سنة إحدى ومائتين.

الشهود على الجانب الأيمن:

شهد يحيى بن أكثم على مضمون هذا المكتوب، ظهره، وبطنه.

---

(1) الآية 34 من سورة الإسراء.

(2) الظاهر: أن الصواب هو «يقص الحق» كما في معالم الإنافة.

وهو يسأل الله: أن يعرف أمير المؤمنين، وكافة المسلمين ببركة هذا العهد، والميثاق. وكتب بخطه في تاريخ المبين فيه..

عبد الله بن طاهر بن الحسين، أثبت شهادته فيه بتاريخه.

شهد حماد بن النعمان بمضمونه: ظهره وبطنه، وكتب بيده في تاريخه بشر بن المعتمر يشهد بمثل ذلك.

الشهود على الجانب الأيسر:

رسم أمير المؤمنين، أطال الله بقاءه قراءة هذه الصحيفة. التي هي صحيفة الميثاق. نرجو أن نجوز بها الصراط، ظهرها وبطنها، بحرم سيدنا رسول الله «صلى الله عليه وآله»، بين الروضة والمنبر، على رؤوس الأشهاد، بمرأى ومسمع من وجوه بني هاشم، وساير الأولياء والأجناد، بعد استيفاء شروط البيعة عليهم، بما أوجب أمير المؤمنين الحجة به على جميع المسلمين، ولتبطل الشبهة التي كانت اعترضت آراء الجاهلين: «وما كان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه».

وكتب الفضل بن سهل بأمر أمير المؤمنين بالتاريخ فيه**(1)**.

---

(1) وفي هامش نسخة مصححة قال: مصححها: «قال العبد الفقير إلى الله تعالى، الفضل بن يحيى عفى الله عنه: قابلت المكتوب الذي كتبه الإمام علي بن موسى الرضا «صلوات الله عليه، وعلى آبائه الطاهرين» بأصله الذي كتبه الإمام المذكور «عليه السلام» بيده الشريفة، حرفاً فحرفاً.

إنتهى..

وألحقت ما فات منه، وذكرت أنه من خطه. وذلك يوم الثلاثاء، مستهل المحرم، من سنة تسع وتسعين وست مأة الهلالية بواسط، والحمد لله، وله المنة» انتهى.

أقول: والذي ألحقه هو ما قدمناه في هوامش الصفحات المتقدمة..

رسالة المأمون إلى العباسيين

مصادر الكتاب:

هذا الكتاب مذكور في طرائف ابن طاووس، الترجمة الفارسية من ص131 إلى ص135، نقلاً عن كتاب نديم الفريد، لابن مسكويه، صاحب كتاب حوادث الإسلام.. وفي بحار الأنوار للعلامة المجلسي ج49 من ص208 إلى ص214، وفي قاموس الرجال ج10 من ص356 إلى 360، وفي ينابيع المودة للقندوزي الحنفي ص484 و 485 مختصراً، ونقل في الغدير ج1 ص212 قسماً منه عن عبقات الأنوار للهندي ج1 ص147، وأشار إليه غير واحد من المؤلفين.

نص الكتاب:

كتب العباسيون كتاباً إلى المأمون، وطلبوا منه الإجابة عليه، فأجابهم بما يلي:

«بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآل محمد. على رغم أنف الراغمين..

أما بعد..

عرف المأمون كتابكم، وتدبير أمركم. ومخض زبدتكم. وأشرف على قلوب صغيركم وكبيركم، وعرفكم مقبلين ومدبرين، وما آل إليه

كتابكم قبل كتابكم. في مراوضة الباطل، وصرف وجوه الحق عن مواضعها، ونبذكم كتاب الله والآثار، وكلما جاءكم به الصادق محمد «عليه السلام»، حتى كأنكم من الأمم السالفة، التي هلكت بالخسفة، والغرق، والريح، والصيحة، والصواعق، والرجم..

أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها؟! والذي هو أقرب إلى المأمون من حبل الوريد، لولا أن يقول قائل: إن المأمون ترك الجواب عجزاً لما أجبتكم، من سوء أخلاقكم، وقلة أخطاركم. وركاكة عقولكم، ومن سخافة ما تأوون إليه من آرائكم، فليستمع مستمع، فليبلغ شاهد غائباً..

أما بعد..

فإن الله تعالى بعث محمداً على فترة من الرسل، وقريش في أنفسها، وأموالها، لا يرون أحداً يساميهم، ولا يباريهم، فكان نبينا «صلى الله عليه وآله» أميناً من أوسطهم بيتاً، وأقلهم مالاً، فكان أول من آمن به خديجة بنت خويلد، فواسته بمالها. ثم آمن به أمير المؤمنين علي بن أبي طالب سبع سنين، لم يشرك بالله شيئاً طرفة عين، ولم يعبد وثناً، ولم يأكل رباً، ولم يشاكل الجاهلية في جهالاتهم، وكانت عمومة رسول الله إما مسلم مهين، أو كافر معاند، إلا حمزة فإنه لم يمتنع من الإسلام، ولا يمتنع الإسلام منه، فمضى لسبيله على بينة من ربه.

وأما أبو طالب: فإنه كفله ورباه، ولم يزل مدافعاً عنه، ومانعاً

منه، فلما قبض الله أبا طالب، فهم القوم، وأجمعوا عليه ليقتلوه، فهاجر إلى القوم الذين تبوؤا الدار والإيمان من قبلهم. يحبون من هاجر إليهم. ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا، ويؤثرون على أنفسهم، ولو كان بهم خصاصة، ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون.

فلم يقم مع رسول الله «صلى الله عليه وآله» أحد من المهاجرين كقيام علي بن أبي طالب «عليه السلام»: فإنه آزره ووقاه بنفسه، ونام في مضجعه. ثم لم يزل بعد مستمسكاً بأطراف الثغور، وينازل الأبطال، ولا ينكل عن قرن، ولا يولي عن جيش، منيع القلب، يؤمر على الجميع، ولا يؤمر عليه أحد. أشد الناس وطأة على المشركين، وأعظمهم جهاداً في الله، وأفقههم في دين الله، وأقرأهم لكتاب الله، وأعرفهم بالحلال والحرام.

وهو صاحب الولاية في حديث «**غدير خم**» وصاحب قوله: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي» وصاحب يوم الطائف، وكان أحب الخلق إلى الله تعالى، وإلى رسول الله «صلى الله عليه وآله». وصاحب الباب، فتح له، وسد أبواب المسجد. وهو صاحب الراية يوم خبير. وصاحب عمرو بن عبد ود في المبارزة. وأخو رسول الله «صلى الله عليه وآله» حين آخى بين المسلمين.

وهو منيع جزيل. وهو صاحب آية: **(وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ**

مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا)[1]. وهو زوج فاطمة سيدة نساء العالمين، وسيدة نساء أهل الجنة، وهو ختن خديجة «عليه السلام». وهو ابن عم رسول الله «صلى الله عليه وآله»، رباه وكفله. وهو ابن أبي طالب في نصرته وجهاده. وهو نفس رسول الله «صلى الله عليه وآله» في يوم المباهلة.

وهو الذي لم يكن أبو بكر وعمر ينفذان أمراً حتى يسألانه عنه، فما رأى إنفاذه أنفذاه، وما لم يراه رداه. وهو دخل من بني هاشم في الشورى، ولعمري لو قدر أصحابه على دفعه[2] عنه «عليه السلام»، كما دفع العباس «رضوان الله عليه»، ووجدوا إلى ذلك سبيلاً لدفعوه.

فأما تقديمكم العباس عليه، فإن الله تعالى يقول: **(أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ باللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللهِ)**[3].

والله، لو كان ما في أمير المؤمنين من المناقب والفضائل، والآي المفسرة في القرآن خلة واحدة في رجل من رجالكم. أو غيره، لكان مستأهلاً متأهلاً للخلافة، مقدماً على أصحاب رسول الله بتلك الخلة.

ثم لم يزل الأمور تتراقى به إلى أن ولي أمور المسلمين، فلم يعن

(1) الآية 8 من سورة الإنسان.

(2) في الترجمة الفارسية هكذا: «على دفع علي «عليه السلام» عنها إلخ..».

(3) الآية 19 من سورة التوبة.

بأحد من بني هاشم إلا بعبد الله بن عباس، تعظيماً لحقه، ووصلة لرحمه، وثقة به، فكان من أمره الذي يغفر الله له..

ثم.. نحن وهم يد واحدة ـ كما زعمتم ـ حتى قضى الله تعالى بالأمر إلينا، فأخفناهم. وضيقنا عليهم، وقتلناهم أكثر من قتل بني أمية إياهم.. ويحكم، إن بني أمية إنما قتلوا من سل منهم سيفاً، وإنا معشر بني العباس قتلناهم جملاً، فلتسألن أعظم الهاشمية بأي ذنب قتلت، ولتسألن نفوس ألقيت في دجلة والفرات، ونفوس دفنت ببغداد والكوفة أحياء، هيهات، إنه من يعمل مثقال ذرة خيراً يره، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره..

وأما ما وصفتم في أمر المخلوع، وما كان فيه من لبس، فلعمري ما لبس عليه أحد غيركم، إذ هونتم عليه النكث، وزينتم له الغدر، وقلتم له: ما عسى أن يكون من أمر أخيك، وهو رجل مغرب، ومعك الأموال والرجال، نبعث إليه، فيؤتى به، فكذبتم، ودبرتم، ونسيتم قول الله تعالى: **(ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنْصُرَنَّهُ اللهُ)**(1).

وأما ما ذكرتم: من استبصار المأمون في البيعة لأبي الحسن الرضا «عليه السلام»، فما بايع له المأمون إلا مستبصراً في أمره، عالماً بأنه لم يبق أحد على ظهرها أبين فضلاً، ولا أظهر عفة، ولا أورع ورعاً، ولا أزهد زهداً في الدنيا، ولا أطلق نفساً، ولا أرضى

---

(1) الآية 60 من سورة الحج.

في الخاصة والعامة، ولا أشد في ذات الله منه. وإن البيعة له لموافقة رضا الرب عز وجل. ولقد جهدت وما أجد في الله لومة لائم.

ولعمري، لو كانت بيعتي بيعة محاباة، لكان العباس ابني، وسائر ولدي أحب إلى قلبي، وأجلى في عيني، ولكن أردت أمراً، وأراد الله أمراً، فلم يسبق أمري أمر الله.

وأما ما ذكرتم: مما مسكم من الجفاء في ولايتي: فلعمري ما كان ذلك إلا منكم بمظافرتكم عليه، علي [خ د] وممايلتكم إياه، فلما قتلته وتفرقتم عباديد، فطوراً أتباعاً لابن أبي خالد، وطوراً أتباعاً لأعرابي، وطوراً أتباعاً لابن شكلة، ثم لكل من سل سيفاً علي، ولولا أن شيمتي العفو، وطبيعتي التجاوز ما تركت على وجهها منكم أحداً، فكلكم حلال الدم، محل بنفسه.

وأما ما سألتم: من البيعة للعباس ابني.. أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير؟! ويلكم، إن العباس غلام حدث السن، ولم يؤنس رشده، ولم يمهل وحده، ولم تحكمه التجارب. تدبره النساء، وتكفله الإماء، ثم.. لم يتفقه في الدين، ولم يعرف حلال من حرام، إلا معرفة لا تأتي به رعية، ولا تقوم به حجة، ولو كان مستأهلاً، قد أحكمته التجارب، وتفقه في الدين، وبلغ مبلغ أمير العدل في الزهد في الدنيا، وصرف النفس عنها.. ما كان له عندي في الخلافة، إلا ما كان لرجل من عك وحمير، فلا تكثروا من هذا المقال، فإن لساني لم يزل مخزوناً عن أمور وأنباء، كراهية أن تخنث النفوس عندما تنكشف،

علماً بأن الله بالغ أمره، ومظهر قضاه يوماً.

فإذ أبيتم إلا كشف الغطاء، وقشر العظاء، فالرشيد أخبرني عن آبائه، وعما وجده في كتاب الدولة، وغيرها: أن السابع من ولد العباس، ولا تقوم لبني العباس بعده قائمة، ولا تزال النعمة متعلقة عليهم بحياته، فإذا أودعت فودعها، فإذا أودع فودعاها، وإذا فقدتم شخصي، فاطلبوا لأنفسكم معقلاً، وهيهات، ما لكم إلا السيف، يأتيكم الحسني الثائر البائر، فيحصدكم حصداً، أو السفياني المرغم، والقائم المهدي لا يحقن دماءكم إلا بحقها.

وأما ما كنت أردته من البيعة لعلي بن موسى، بعد استحقاق منه لها في نفسه، واختيار مني له، فما كان ذلك مني إلا أن أكون الحاقن لدمائكم، والذائد عنكم، باستدامة المودة بيننا وبينهم. وهي الطريق أسلكها في إكرام آل أبي طالب، ومواساتهم في الفيء بيسير ما يصيبهم منه.

وإن تزعموا: أني أردت أن يؤول إليهم عاقبة ومنفعة، فإني في تدبيركم، والنظر لكم ولعقبكم، وأنبائكم من بعدكم.. وأنتم ساهون، لاهون، تائهون، في غمرة تعمهون، لا تعلمون ما يراد بكم، وما أظللتم عليه من النقمة، وابتزاز النعمة. همة أحدكم أن يمسي مركوباً، ويصبح مخموراً تباهون بالمعاصي، وتبتهجون بها، وآلهتكم البرابط، مخنثون. مؤنثون لا يتفكر متفكر منكم في إصلاح معيشة، ولا استدامة نعمة، ولا اصطناع مكرمة، ولا كسب حسنة يمد بها عنقه،

يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

أضعتم الصلاة، واتبعتم الشهوات، وأكببتم على اللذات، فسوف تلقون غياً. وأيم الله، لربما أفكر في أمركم. فلا أجد أمة من الأمم استحقوا العذاب، حتى نزل بهم لخلة من الخلال، إلا أصيب تلك الخلة بعينها فيكم، مع خلال كثيرة، لم أكن أظن أن إبليس اهتدى إليها، ولا أمر بالعمل بها. وقد أخبر الله تعالى في كتابه العزيز عن قوم صالح: أنه كان فيهم تسعة رهط يفسدون في الأرض ولا يصلحون، فأيكم ليس معه تسعة وتسعون من المفسدين في الأرض، قد اتخذتموهم شعاراً، ودثاراً، استخفافاً بالمعاد، وقلة يقين بالحساب، وأيكم له رأي يتبع، أو روية تنفع، فشاهت الوجوه، وعفرت الخدود.

وأما ما ذكرتم: من العثرة كانت في أبي الحسن «عليه السلام» نور الله وجهه، فلعمري، إنها عندي للنهضة والإستقلال الذي أرجو به قطع الصراط، والأمن والنجاة من الخوف يوم الفزع الأكبر. ولا أظن عملاً هو عندي أفضل من ذلك، إلا أن أعود بمثلها إلى مثله، وأين لي بذلك، وأنى لكم بتلك السعادة.

وأما قولكم: إني سفهت آراء آبائكم، وأحلام أسلافكم، فكذلك قال مشركوا قريش: **(إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُهْتَدُونَ)**(1). ويلكم، إن الدين لا يؤخذ إلا من الأنبياء، فافقهوا، وما

---

(1) الآية 22 من سورة الزخرف.

أراكم تعقلون.

وأما تعييركم إياي: بسياسة المجوس إياكم، فما أذهبكم الآنفة(1) من ذلك، ولو ساستكم القردة والخنازير، وما أردتم إلا أمير المؤمنين.

ولعمري، لقد كانوا مجوساً فأسلموا، كآبائنا، وأمهاتنا في القديم، فهم المجوس الذين أسلموا وأنتم المسلمون الذين ارتدوا، فمجوسي أسلم خير من مسلم ارتد، فهم يتناهون عن المنكر، ويأمرون بالمعروف، ويتقربون من الخير، ويتباعدون من الشر، ويذبون عن حرم المسلمين، يتباهجون بما نال الشرك وأهله من النكر، ويتباشرون بما نال الإسلام وأهله من الخير.. منهم من قضى نحبه، ومنهم من ينتظر، وما بدلوا تبديلاً.

وليس منكم إلا لاعب بنفسه، مأفون في عقله وتدبيره: إما مغن، أو ضارب دف، أو زامر. والله، لو أن بني أمية الذين قتلتموهم بالأمس نشروا، فقيل لهم: لا تأنفوا من معائب تنالوهم بها، لما زادوا على ما صيرتموه لكم شعاراً ودثاراً، وصناعة وأخلاقاً..

ليس منكم إلا من إذا مسه الشر جزع، وإذا مسه الخير منع، ولا تأنفون، ولا ترجعون إلا خشية، وكيف يأنف من يبيت مركوباً، ويصبح بإثمه معجباً، كأنه قد اكتسب حمداً، غايته بطنه وفرجه، لا يبالي أن ينال شهوته بقتل ألف نبي مرسل، أو ملك مقرب، أحب

---

(1) الظاهر: أن الصواب: «فما أذهبكم عن الآنفة».

الناس إليه من زين له معصية، أو أعانه في فاحشة، تنظفه المخمورة، وتربده المطمورة، فشتت الأحوال.. فإن ارتدعتم مما أنتم فيه من السيئات والفضائح. وما تهذرون به من عذاب ألسنتكم.. وإلا فدونكم تعلوا بالحديد..

ولا قوة إلا بالله، وعليه توكلي، وهو حسبي».

رسالة عبد الله بن موسى إلى المأمون..

النص الأول للرسالة:

قال أبو الفرج الأصفهاني، صاحب كتاب «**الأغاني**»، في كتابه: مقاتل الطالبيين ص630 و 631، في معرض حديثه عن عبد الله بن موسى، بن عبد الله بن الحسن، بن علي بن أبي طالب «عليه السلام»، الذي كان قد توارى في أيام المأمون:

«..وأخبرني جعفر بن محمد الوراق الكوفي، قال: حدثني عبد الله بن علي بن عبيد الله العلوي الحسيني، عن أبيه، قال: كتب المأمون إلى عبد الله بن موسى، وهو متوار منه، يعطيه الأمان، ويضمن له: أن يوليه العهد بعده، كما فعل بعلي بن موسى، ويقول:

«..ما ظننت أن أحداً من آل أبي طالب يخافني، بعدما عملته بالرضا..».

وبعث الكتاب إليه. فكتب إليه عبد الله بن موسى:

«..وصل كتابك، وفهمته، تختلني فيه عن نفسي ختل القانص، وتحتال علي حيلة المغتال، القاصد لسفك دمي.

وعجبت من بذلك العهد، وولايته لي بعدك، كأنك تظن أنه لم

يبلغني ما فعلته بالرضا! ففي أي شيء ظننت أني أرغب من ذلك؟!

أفي الملك الذي قد غرتك نضرته وحلاوته؟! فوالله، لأن أقذف ـ وأنا حي ـ في نار تتأجج أحب إلي من أن ألي أمراً بين المسلمين، أو أشرب شربة من غير حلها، مع عطش شديد قاتل..

أم في العنب المسموم، الذي قتلت به الرضا؟!

أم ظننت أن الاستتار قد أملني، وضاق به صدري؟! فوالله، إني لذلك، ولقد مللت الحياة، وأبغضت الدنيا، ولو وسعني في ديني أن أضع يدي في يدك، حتى تبلغ من قبلي مرادك. لفعلت ذلك، ولكن الله قد حظر علي المخاطرة بدمي. وليتك قدرت علي، من غير أن أبذل نفسي لك. فتقتلني، ولقيت الله عز وجل بدمي، ولقيته قتيلاً مظلوماً، فاسترحت من هذه الدنيا.

واعلم: أني رجل طالب النجاة لنفسي، واجتهدت فيما يرضي الله عز وجل عني، وفي عمل أتقرب به إليه، فلم أجد رأياً يهدي إلى شيء من ذلك. فرجعت إلى القرآن. الذي فيه الهدى والشفاء، فتصفحته سورة سورة، وآية آية، فلم أجد شيئاً أزلف للمرء عند ربه، من الشهادة في طلب مرضاته.

ثم تتبعته ثانية، أتأمل الجهاد أيه أفضل، ولأي صنف، فوجدته جل وعلا يقول: (**قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ**

غِلْظَة)(1)، فطلبت أي الكفار أضر على الإسلام. وأقرب من موضعي، فلم أجد أضر على الإسلام منك، لأن الكفار أظهروا كفرهم، فاستبصر الناس في أمرهم، وعرفوهم فخافوهم. وأنت ختلت المسلمين بالإسلام، وأسررت الكفر، فقتلت بالظنة، وعاقبت بالتهمة، وأخذت مال الله من غير حله، فأنفقته في غير حله، وشربت الخمر المحرمة صراحاً، وأنفقت مال الله على الملهين، وأعطيته المغنين، ومنعته من حقوق المسلمين، فغششت بالإسلام. وأحطت بأقطاره إحاطة أهله، وحكمت فيه للمشرك، وخالفت الله ورسوله في ذلك، خلافة المضاد المعاند، فإن يسعدني الدهر، ويعني الله عليك بأنصار الحق، أبذل نفسي في جهادك، بذلا يرضيه مني، وأن يمهلك ويؤخرك، ليجزيك بما تستحقه في منقلبك، أو تختر مني الأيام قبل ذلك. فحسبي من سعيي ما يعلمه الله عز وجل من نيتي، والسلام».

وثمة نص آخر:

وكان أبو الفرج قد ذكر قبل ذلك أي في ص628 و 629 من نفس الكتاب نصاً آخر هو إما رسالة أخرى. أو نص آخر لهذه الرسالة نفسها.. والظاهر أنه رسالة أخرى.. وكيف كان فقد قال أبو الفرج:

«وكان عبد الله توارى في أيام المأمون، فكتب بعد وفاة الرضا يدعوه إلى الظهور، ليجعله مكانه، ويبايع له، واعتد عليه بعفوه عمن

---

(1) الآية 123 من سورة التوبة.

عفا من أهله، وما أشبه هذا من القول:

فأجابه عبد الله برسالة طويلة يقول فيها:

فبأي شيء تغرني؟! ما فعلته بأبي الحسن ـ صلوات الله عليه ـ بالعنب الذي أطعمته إياه فقتلته.

والله، ما يقعدني عن ذلك خوف من الموت، ولا كراهة له، ولكن لا أجد لي فسحة في تسليطك على نفسي، ولولا ذلك لأتيتك حتى تريحني من هذه الدنيا الكدرة.

ويقول فيها:

هبني لا ثأر لي عندك وعند آبائك المستحلين لدمائنا، الآخذين حقنا، الذين جاهروا في أمرنا فحذرناهم. وكنت ألطف حيلة منهم بما استعملته من الرضى بنا، والتستر لمحننا، تختل واحداً فواحداً منا، ولكنني كنت امرءاً حبب إلي الجهاد، كما حبب إلى كل امرئ بغيته، فشحذت سيفي، وركبت سناني على رمحي، واستفرهت فرسي، لم أدر أي العدو أشد ضرراً على الإسلام، فعلمت أن كتاب الله يجمع كل شيء، فقرأته، فإذا فيه: **(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً)**[1].

فما أدري من يلينا منهم. فأعدت النظر، فوجدته يقول: **(يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ**

---

(1) الآية 123 من سورة التوبة.

عَشِيرَتَهُمْ)(1). فعلمت أن علي أن أبدأ بما قرب مني..

وتدبرت، فإذا أنت أضر على الإسلام والمسلمين من كل عدو لهم، لأن الكفار خرجوا منه، وخالفوه، فحذرهم الناس، وقاتلوهم، وأنت دخلت فيه ظاهراً، فأمسك الناس. وطفقت تنقض عراه عروة عروة، فأنت أشد أعداء الإسلام ضرراً عليه..

ثم قال أبو الفرج: وهي رسالة طويلة أتينا بها في الكتاب الكبير..

---

(1) الآية 22 من سورة المجادلة.

رسالة سفيان إلى هارون

مصادر الرسالة:

ذكر هذه الرسالة الدميري في حياة الحيوان ج2 ص188 و 189، نقلاً عن ابن بليان، والإمام الغزالي، ودحلان في الفتوحات الإسلامية ط مصطفى محمد ج2 من ص449 حتى 453.

وأشار إليها ابن خلدون في مقدمته، ص17 مستدلاً بها على تدين الرشيد والتزامه.. وذكر جرجي زيدان شطراً منها في كتابه: تاريخ التمدن الإسلامي المجلد الأول، ج2 ص385 و 386، والمجلد الثاني ج4 ص480، ونحن نذكرها هنا عن الدميري مع بعض تعديلات عن دحلان.

مناقشة لا بد منها:

ولكن الرسالة تذكر: أن الذي كاتبه الرشيد، والمجيب له هو سفيان الثوري.. وهذا لا يمكن أن يكون صحيحاً، فإن سفيان قد توفي في خلافة المهدي متخفياً، في سنة 161هـ، وهارون لم يتول الخلافة إلا في سنة 170هـ.

ولعل الصواب: هو أن مرسلها هو: إمام مكة سفيان بن عيينة،

المتوفى سنة 198 هـ. عن إحدى وتسعين سنة.

ولعل الراوي قد اشتبه عليه الأمر، عفواً، أو عمداً! لحاجة في نفسه قضاها. وأيّاً ما كانت الحقيقة، فإن هذه الرسالة تعتبر وثيقة تاريخية هامة، لأنها تصور لنا حقيقة الوضع في تلك الفترة من الزمن..

وتعطينا شأنها شأن رسالة الخوارزمي، ورسالة عبد الله بن موسى إلى المأمون صورة واضحة عما كان يمارسه خلفاء ذلك الوقت من مآثم، وما يرتكبونه من موبقات..

نص الرسالة:

وملخص حكاية هذه الرسالة هي: أن الرشيد أرسل إلى سفيان الثوري! ـ وقد قلنا: إن الظاهر: أنه ابن عيينة ـ كتاباً يتودد إليه فيه، ويطلب منه أن يقدم عليه.

فلما وصل الكتاب إلى سفيان، رماه من يده، وقال لإخوانه: ليقرأه بعضكم، فإني أستغفر الله أن أمس شيئاً مسه ظالم.

فلما قرأوه، أمرهم أن يكتبوا إلى الظالم في الجواب ما يلي:

«من العبد الميت سفيان، إلى العبد المغرور بالآمال هارون، الذي سلب حلاوة الإيمان، ولذة قراءة القرآن.

أما بعد..

فإني كتبت إليك أعلمك: أني قد صرمت حبلك، وقطعت ودك،

وقليت موضعك، وأنك جعلتني شاهداً عليك، بإقرارك على نفسك في كتابك: بما هجمت على بيت مال المسلمين، فأنفقته في غير حقه، وأنفذته بغير حكمه، ولم ترض بما فعلته وأنت ناء عني، حتى كتبت إلي تشهدني على نفسك، فأما أنا فإني قد شهدت عليك، أنا وإخواني الذين حضروا قراءة كتابك، وسنؤدي الشهادة غداً بين يدي الله الحكم العدل..

يا هارون، هجمت على بيت مال المسلمين بغير رضاهم. هل رضي بفعلك المؤلفة قلوبهم، والعاملون عليها في أرض الله، والمجاهدون في سبيل الله، وابن السبيل؟! أم رضي بذلك حملة القرآن، وأهل العلم؟!

أم رضي بفعلك الأيتام والأرامل؟!

أم رضي بذلك خلق من رعيتك؟!

فشد يا هارون مئزرك، وأعد للمسألة جواباً، وللبلاء جلباباً، واعلم أنك ستقف بين يدي الله الحكم العدل، فاتق الله في نفسك، إذا سلبت حلاوة العلم والزهد، ولذة قراءة القرآن. ومجالسة الأخيار، ورضيت لنفسك أن تكون ظالماً، وللظالمين إماماً.

يا هارون، قعدت على السرير، ولبست حرير، وأسبلت ستوراً دون بابك. وتشبهت بالحجبة برب العالمين، ثم أقعدت أجنادك الظلمة دون بابك وسترك، يظلمون الناس ولا ينصفون. ويشربون الخمر، ويحدون الشارب، ويزنون، ويحدون الزاني، ويسرقون، ويقطعون

السارق. ويقتلون، ويقتلون القاتل، أفلا كانت هذه الأحكام عليك، وعليهم، قبل أن يحكموا بها على الناس؟! فكيف بك يا هارون غداً، إذا نادى المنادي من قبل الله:

احشروا الظلمة وأعوانهم.. أين الظلمة، وأعوان الظلمة؟! فتقدمت بين يدي الله، ويداك مغلولتان إلى عنقك، لا يفكهما إلا عدلك وإنصافك. والظالمون حولك، وأنت لهم إمام، أو سائق إلى النار.

وكأني بك يا هارون.. وقد أخذت بضيق الخناق، ووردت المساق، وأنت ترى حسناتك في ميزان غيرك، وسيئات غيرك في ميزانك على سيئاتك، بلاء على بلاء، وظلمة فوق ظلمة، فاتق الله يا هارون في رعيتك. واحفظ محمداً «صلى الله عليه وآله» في أمته. واعلم أن هذا الأمر لم يصر إليك. إلا وهو صائر إلى غيرك، وكذلك الدنيا تفعل بأهلها، واحداً بعد واحد، فمنهم من تزود زاداً نفعه، ومنهم من خسر دنياه وآخرته، وإني أحسبك يا هارون ممن خسر دنياه وآخرته.

وإياك، ثم إياك أن تكتب إلي بعد هذا، فإني لا أجيبك.. والسلام».

ثم بعث بالكتاب منشوراً، من غير طي، ولا ختم..

قصيدة الأمير أبي فراس الحمداني..

نقاط رئيسية:

كنت قد وعدت القارئ الكريم في فصل: «سياسة العباسيين ضد العلويين»: بأن أورد في أواخر هذا الكتاب قصيدة الأمير أبي فراس الحمداني المعروفة بـ: «**الشافية**».

وقد حان الآن موعد الوفاء بذلك الوعد. وقبل ذلك، لا بأس بالإشارة إلى أن أبا فراس قد ولد في سنة 320 هـ. وتوفي في سنة 357 هـ. عليه الرحمة والرضوان..

وفي زمانه: كان بنو العباس الخلفاء، وآل بويه السلاطين، وآل حمدان الأمراء..

ولاء. وشجاعة:

وأما عن سبب نظم هذه القصيدة، فهو: أن أبا فراس وقف على قصيدة ابن سكرة، التي يتحامل فيها على العلويين، والتي أولها:

بني علي دعوا مقالتكم لا ينقص الدر وضع من وضعه

فحمي أبو فراس، ونظم هذه القصيدة، التي سارت بها الركبان،

ودخل بغداد، وأمر أن يشهر في المعسكر خمسمأة سيف، وقيل: أكثر من ذلك.. ثم أنشد هذه القصيدة، وخرج من الناحية الأخرى(1).

وقد شرح هذه القصيدة عدد من الأدباء والعلماء منهم ابن خالويه، ومنهم محمد بن أمير الحاج حسيني.

والقصيدة هي:

الدين مخترم والحق مهتضم — وفيء آل رسول الله مقتسم

والناس عندك لا ناس فيحفظهم — سوم الرعاة ولا شاء ولا نعم

إني أبيت قليل النوم أرقني — قلب تصارع فيه الهم والهمم

وعزمة لا ينام الدهر صاحبها — إلا على ظفر في طيه كرم

يصان مهري لأمر لا أبوح به — والدرع والرمح والصمصامة الخذم

وكل مائرة الضبعين مسرحها — رمث الجزيرة والخذراف والعنم

وفتية قلبهم قلب إذا ركبوا — يوماً ورأيهم رأي إذا عزموا

يا للرجال أما لله منتصر — من الطغاة، أما للدين منتقم

---

(1) راجع: شرح الشافية، لمحمد بن أمير حاج حسيني ص6 وقاموس الرجال ج10 ص157 ورجال المامقاني ج3 ص30 من باب الكنى، ورجال أبي علي ص349 والغدير ج3 ص403 والكنى والألقاب ج1 ص137 والفتوني في كشكوله، وغير ذلك.

بنو علي رعايا في ديارهــم والأمر تملكه النسوان والخـــدم

محلاون فأصفى وردهم وشـل عند الورود وأوفى شربهم لمــم

فالأرض إلا على ملاكها سعة والمال إلا على أربابه ديـــم

فما السعيد بها إلا الذي ظلمـوا وما الشقي بها إلا الذي ظلمــوا

للمتقين من الدنيا عواقبهـــا وإن تعجل فيها الظالم الأثـــم

لا يطغين بني العباس ملكهــم بنو علي مواليهم، وإن رغمـوا

أتفخرون عليهم لا أبا لكـــم حتى كأن رسول الله جدكـــم

وما توازن يوماً بينكم شـرف ولا تساوت لكم في موطن قـدم

ولا لكم مثلهم في المجد متصل ولا لجدكم مسعاة جدهـــم

ولا لعرقكم من عرقهم شبــه ولا نثيلتكم من أمهم أمـــم

قال النبي بها «يوم الغدير» لهــم والله يشهد، والأملاك، والأمـم

حتى إذا أصبحت في غير صاحبها باتت تنازعها الذؤبان والرخـم

وصيروا أمرهم شورى كأنهــم لا يعلمون ولاة الحق أيهـــم

تالله ما جهل الأقوام موضعهـــا لكنهم ستروا وجه الذي علمـوا

ثم ادعاها بنو العباس ملكهـــم وما لهم قــدم فيها، ولا قــدم

لا يذكرون إذا ما معشر ذكـروا ... ولا يحكم في أمر لهم حكــم

ولا رآهم أبو بكر وصاحبـــه ... أهلاً لما طلبوا منها وما زعمـوا

فهل هم يدعوها غير واجبـــة ... أم هل أئمتهم في أخذها ظلمـوا

أما علي فقد أدنى قرابتكـــم ... عند الولاية إن لم تكفر النعم

أينكر الحبر عبد الله نعمتـــه ... أبوكم، أم عبيد الله، أم قثـم

بئس الجزاء جزيتم في بني حسـن ... أباهم العلم الهادي، وأمهـم

لا بيعة ردعتكم عن دمائهـــم ... ولا يمين، ولا قربى ولا ذمـم

هلا صفحتم عن الأسرى بلا سبب ... للصافحين ببدر عن أسيركـم

هلا كففتم عن الديباج سوطكـم ... وعن بنات رسول الله شتمكـم

ما نزهت لرسول الله مهجتـــه ... عن السياط فهلا نزه الحــرم

ما نال منهم بنو حرب وإن عظمت ... تلك الجرائر إلا دون نيلكـم

كم غدرة لكم في الدين واضحـة ... وكم دم لرسول الله عندكـــم

أأنتم آله فيما ترون وفـــي ... أظفاركم من بنيه الطاهرين دم

هيهات لا قربت قربى ولا رحم ... يوماً إذا أقصت الأخلاق والشيم

كانت مودة سلمان لهم رحمـاً ... ولم تكن بين نوح وابنه رحـم

يا جاهداً في مساويهم يكتمهـــا ... غدر الرشيد بيحيى كيف ينكتـم

ذاق الزبيري عبء الحنث وانكشفت ... عن ابن فاطمة الأقوال والتهـم

ليس الرشيد كموسى في القياس ولا مأمونكم كالرضا إن أنصف الحكم(1)

باؤا بقتل الرضا من بعد بيعتـــه وأبصروا بعض يوم رشدهم وعموا

يا عصبة شقيت من بعد ما سعدت ومعشر هلكوا من بعد ما سلمـوا

لبئسما لقيت منهم وإن بليـــت بجانب الطف تلك الأعظم الرمـم

لا عن أبي مسلم في نصحه صفحوا ولا الهبيري نجى الحلف والقسم

ولا الأمان لأهل الموصل اعتمـدوا فيه الوفاء، ولا عن غيهم حلموا

أبلغ لديك بني العباس مألكـــة لا تدعوا ملكها ملاكها العجـم

أي المفاخر أمست في منابركـــم وغيركم آمر فيها، ومحتكـــم

أنى يفيدكم في مفخر علـــــم وفي الخلاف عليكم يخفق العلم

يا باعة الخمر كفوا عن مفاخركـم لمعشر بيعهم يوم الهيـاج دم

(1) كان هذا البيت مقدماً على الذي قبله في بعض مصادر هذه القصيدة. لكن الصواب تأخيره، ليتحد السياق، وينسجم المعنى..

خلوا الفخار لعلامين إن سئلــوا ... يوم السؤال، وعمالين إن علموا

لا يغضبون لغير الله إن غضبـوا ... ولا يضيعون حكم الله إن حكموا

تنشى التلاوة في أبياتهم سحــراً ... وفي بيوتكم الأوتار والنغــم

إذا تلوا آية غني إمامكــــم ... قف بالديار التي لم يعفها قــدم

منكم عُلّية أم منهم، وكان لكــم ... شيخ المغنين إبراهيم، أم لهــم

ما في بيوتهم للخمر معتصــر ... ولا بيوتهم للشر معتصـــم

ولا تبيت لهم خنثى تنادمهــم ... ولا يرى لهم قرد له حشــم

الركن والبيت والأستار منزلهم ... وزمزم والصفا والحجر والحرم

وليس من قسم في الذكر نعرفه ... إلا وهم دون شك ذلك القسـم

وبذلك ينتهي هذا الكتاب، والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله على خير خلقه أجمعين، محمد وآله الطيبين الطاهرين..

جعفر مرتضى الحسيني العاملي